مركز الدراسات الإستراتيجية والإستشارية اليمني
YEMENI CENTER FOR STRATEGIC AND COSULTING STUDIES

٢١ سبتمبر

ثورة الشعب المستمرة

دراسات ومقالات حول ثورة 21 سبتمبر اليمنية

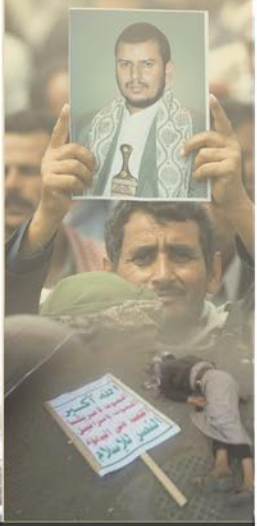

معركة الاستقلال

عبدالملك العجري
علي نعمان المقطري
أنس القاضي
صلاح الدكاك
د.أيمن سمير
حميد رزق
علي جاحز
د.نسيب حطيط
د.إبراهيم المؤيد
د.عرفات الرميمة
ادريس الشرجبي
أمين الشريف
عبد الملك عيسى
عبدالسلام المحطوري

٢١ سبتمبر

ثورة الشعب المستمرة...

معركة الاستقلال

عبدالملك العجري
علي نعمان المقطري
أنس القاضي
صلاح الدكاك
د.أيمن سمير
حميد رزق
علي جاحز

د.نسيب حطيط
د.إبراهيم محمد المؤيد
د.عرفات الرميمة
ادريس الشرجبي
أمين الشريف
عبد الملك عيسى
عبدالسلام المحطوري

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الجهـودُ المتظافِـرةُ لكـلّ أبنـاءِ شَعْـبِنا، برجـالهم ونسـائِهم أيْـضاً وكبـارهم وصـغارهم بمختلـفِ فئـاتِهم وشـرائحِهم، صـنعت هـذا الإنجـازَ العظـيمَ، إنجـاز الانتصار، والانتصارُ لكلّ الشّعْـبِ ولكُلّ مكوناته، الانتصـارُ بفَـرْض الاسـتجابة لِلمطالبِ الشّعْـبية التي هي شَعْـبيةٌ بامتياز، وهكذا هي الثوراتُ الناجحـةُ، هـي ثوراتٌ تصنعُ إنجازاً لكلّ شَعْـبِها وليس لبعضِ شَعْـبِها، وتُمثِّـلُ فـي مـا تحقّقُـه خيراً لكل شَعْـبِها، ولا تمثِّلُ إقصاءً ولا استئثاراً ولا استبداداً لبعضِ شَعْـبِها على البعض الآخر.

قائدُ الثورة
السيّد/عبدُ الملك بدر الدين الحوثي

المحـتويـات

مقدمة - عبدالعزيز أبوطالب _____ ٥

ثورة ٢١ سبتمبر و امتحانات التغيير الصعب ..إلى أين؟ - عبد الملك العجري _____ ٩

دور ثورة ٢١ سبتمبر في تصحيح مسار ثورة فبراير - د. نسيب حطيط _____ ٣١

في الذكرى الثالثة لثورتنا الشعبية المجيدة - علي نعمان المقطري _____ ٥٥

تحديات الاقتصاد اليمني - د. إبراهيم محمد المؤيد_____ ٧١

ثورة ٢١ سبتمبر.. عواملها الاجتماعية وأبعادها الديمقراطية - أنس القاضي_____ ٨٥

ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م: قراءة في الهوامش - د. عرفات الرميمة_____ ١٠٧

الطريق الى الكينونة الوطنية - صلاح الدكاك _____ ١٢٣

ثورة ٢١ سبتمبر.. كيف حولت القوى الانتهازية الثورة إلى انقلاب - ادريس الشرجبي ___ ١٥٥

ردود الأفعال الإقليمية والدولية على ثورة ٢١ سبتمبر اليمنية - د. أيمن سمير_____ ١٨٧

العدوان على اليمن وعلاقته بثورة الـ ٢١ من سبتمبر - أمين الشريف _____ ٢٠٥

ثورة ٢١ سبتمبر.... مسيرة نضال قراءة لأبرز محطاتها - حميد رزق _____ ٢١٩

لماذا الـ (٢١) من سبتمبر (رؤية تحليلية) - عبد الملك عيسى _____ ٢٣١

ثورة ٢١ سبتمبر: قراءة تاريخية في الحراك الشعبي .. الجذور والعتبات - علي جاحز __ ٢٤٥

تقرير منتدى مقاربات عن"أزمة السيولة المالية في اليمن" - أ/ عبد السلام المحطوري__ ٢٥٧

الملاحق _____ ٢٦٦

مقدمة

عبد العزيز أبو طالب
رئيس دائرة المعلومات والنشر بالمركز

تعرف الثورات كمصطلح سياسي بأنها تعني الخروج على الوضع الراهن والسعي لتغييره باندفاع حركةٍ من عدم الرضا والتطلع نحو الأفضل، وقد تكون إلى جانب كونها سياسية ثورة اجتماعية تقوم بها فئة أو جماعة من الشعب تهدف إلى تغيير النظام السياسي ومعالجة الاختلالات الاجتماعية السائدة وصولاً إلى نظام سياسي واجتماعي نزيه وعادل يوفر الحقوق ويضمن الحريات وينهض بالمجتمع في شتى المجالات، كما تطوي صفحات الفساد والقمع وترفع أيدي الوصاية التي تعرض سيادة وأراضي وثروات البلد للنهب والاستلاب، تقوم بها طلائع ثورية من المجتمع متشبعة بالوعي والإيمان بقضية الشعب المتطلع للحرية والسيادة والعيش الكريم، وترسم لنفسها أهدافاً ثابتة تسعى لتحقيقها بحركة دائمة مستمرة، وتخضعها لحركة التاريخ المتجددة والعقل الإنساني الإبداعي ليحدد مساراتها ويطور أداءها بما تفرزه التجربة الميدانية من دروس وعبر.

إذا كان كل ما سبق يصف الثورة فإن ما حدث في صنعاء يوم الـ ٢١ من سبتمبر ٢٠١٤ يجمع كل ذلك؛ ويضعنا أمام ثورة بكل المقاييس النظرية والسياسية والاجتماعية؛ بل وتميزت ثورة الشعب اليمني بكونها من أبرز الثورات السلمية في تاريخ اليمن الحديث، فعادة ما كان يصاحب الثورات -بسبب الفعل الثوري العسكري- عنفٌ وتجاوزات سواء من قبل الثورة نفسها أو ضدها (محاولات الإجهاض)؛ لكن ثورة الـ٢١ من سبتمبر أثبتت أنها من أنظف وأنصع الثورات وأكثرها سلمية، وقد شهد لها المراقبون بأنها ثورة لم يشبها ما يمكن تسميته بـ "معرة الثورات" من انتشار للفوضى وانهيار للمؤسسات واستهداف المدنيين أو

الممتلكات العامة والخاصة.

ثورة أذهلت المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي، ما حدا بالمبعوث الأممي إلى اليمن حينها (جمال بن عمر) أن يصف ما حدث بالمعجزة والخارق للعادة! فلم يتوقع أحد أن هذه الثورة ستمد يدها "المنتصرة" بالسلم والشراكة إلى خصومها الذين انتصرت عليهم! وهو أمر غير مسبوق على الاطلاق أن تجتمع في نفوس الثوار "الحالة الثورية المنتصرة" مع "الحالة النفسية المستعدة للسلم والتشارك" مع الخصم وهو ما يتطلب فترة زمنية للتدرج بين الحالتين.

ورغم أن أعداء الثورة وخصومها قد نصبوا الشراك لها لتقع في مصيدة العنف والعنف المضاد من اللحظة الأولى لنجاحها؛ إلا أن حكمة قيادة الثورة ووعي الشعب مكّنت الثورة من القفز على هذه الشراك لتصل إلى إبرام الاتفاق التاريخي المعروف باسم اتفاق السلم والشراكة في نفس اليوم.

وقد بدأت محاولات إجهاض ثورة ٢١ سبتمبر اليمنية منذ استهلالها سعياً لوأدها في المهد، وتتابعت المحاولات اليائسة التي تحطمت على صخرة وعي الشعب وحكمة القيادة الثورية التي تنبهت لتلك المؤامرات وأفشلتها باستمرار، وبعدما يئست قوى العدوان الخارجي من فشل أياديها الداخلية قامت بالتدخل بنفسها، وهو ما حدث فجر الخميس الـ ٢٦ من مارس ٢٠١٥م من انطلاق العدوان السعودي الأمريكي على اليمن، والحصار الاقتصادي الخانق واستهداف المدنيين بالمجازر الوحشية وتدمير البنى التحتية للبلد، وهو ما وضعه الشعب اليمني في خانة آخر محاولات العدو للقضاء على ثورته التحررية.

إن أي ثورة تتصدى لحمل مسؤولية استقلال البلد واستعادة قراره وسيادته ورفع أيدي الوصاية عنه؛ لن تكون مهمتها يسيرة، أو مؤقتة تنتهي بإزالة نظام أو إجراء تغيير سياسي أو اجتماعي؛ بل إنها -واقعاً- تستعدي كل تلك القوى التي هيمنت على البلد واستلبت سيادته سواء في ذلك أعداء الخارج أو أدوات الداخل، وهو ما يضع الثورة أمام تحدٍ كبير يحاول أن يجعل منها "ثورة فاشلة" كما فُعل بكثير من الثورات التحررية على مدى التاريخ البشري.

لقد جاءت الثورة في وقت كان يُعدّ لليمن مخططٌ كارثيٌ يهدف إلى تقسيم الجغرافية اليمنية وإدخاله في دوامة الحرب الأهلية والنزاعات المتعددة العناوين، وبقائه من جهة أخرى رهيناً للوصاية، ومستجدياً للحلول من صانعي الأزمات. ولكن اندلاع الثورة قلب الطاولة على تلك القوى ومخططاتها؛ ليبدأ مسلسل إفشال ما كان يُعدّ لليمن والشعب اليمني من مسارات إجبارية ليسلكها في طريق الفوضى والعنف والتدمير الذاتي لكل مقوماته. فقد أسقطت الثورة مشروع تقسيم البلاد بما سمي مشروع الأقاليم المحشور عنوة في مخرجات الحوار وهو في الحقيقة من "خارجه" وليس من "مخرجاته". كما أفشلت مشروع تدمير الجيش وهيكلته التخريبية وتصفية الشرفاء من عناصره، وكانت عثرة أمام المشروع الإرهابي المتمثل في القاعدة وداعش التي عاثت في جسد المجتمع اليمني قتلاً وفتكاً به في أسواقه ومساجده ولم تسلم منه حتى ملاذات المرضى والجرحى كما حدث في مستشفى العرضي بصنعاء وهو رمز السيادة العسكرية والأمنية للبلد. وأثبتت الثورة نجاحها في تخفيض مستوى العمليات الإرهابية (السيارات المفخخة – الأحزمة الناسفة – الاغتيالات ...الخ) إلى الصفر! وعملياً كانت إعلاناً عن الخروج من الوصاية السعودية والأمريكية، وخروجاً من مظلة الفصل السابع صوب شمس الحرية متحملاً الكلفة الباهظة لذلك الخروج.

واليوم ونحن نطوي صفحة الثلاثين شهراً من العدوان الهمجي والوحشي على الشعب اليمني تأتي الذكرى الثالثة لثورة ٢١ سبتمبر التحررية للشعب اليمني لتقدم حقيقة لا تقبل الشك وهي "أن ثورات الشعوب دائما هي المنتصرة" كما قال الرئيس البوليفي إيفو مورايس. "وأن الثورة التي تأتي على أساطيل العدو هي خيانة للوطن" كما قال الرئيس الكوبي الراحل فيدل كاسترو.

وهنا يسر مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني أن يقدم ضمن هذا الكتاب مجموعة من الدراسات والبحوث والمقالات التحليلية عن ثورة ٢١ سبتمبر والتي تناولت أسبابها وأبعادها وأهدافها، كما ناقشت علاقتها بالعدوان السعودي الأمريكي على الشعب اليمني، وبمشاركة عدد من الكتاب اليمنيين والعرب، الذين

تناولوا الموضوع بالبحث والتحليل الدقيق والاستقراء التاريخي للثورات ومقارنتها بثورة الـ ٢١ من سبتمبر، وعلاقة الأخيرة بالثورات اليمنية السابقة، آملين أن يقدم صورة تعكس أهمية وعظمة هذه الثورة والحكمة الثورية التي تتمتع بها قيادة الثورة ممثلة في قيادة سماحة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي -حفظه الله-. والتي آلت على نفسها أن تكون تلك الثورة "وسيلة" لتحقيق مطالب الشعب، و"مستمرة" تتصدى لكل التحديات والعقبات، وقائدة للشعب اليمني الوفي إلى تحقيق العدالة والحرية والاستقلال على كل شبر من أرضه الطاهرة.

ثورة ٢١ سبتمبر و امتحانات التغيير الصعب ..إلى أين؟

عبد الملك العجري
عضو المجلس السياسي لأنصار الله
aalejri@gmail.com

تمهيد

في ١٤ يوليو ١٧٨٩م سقط سجن "الباستيل" في باريس وحين سمع الملك الفرنسي «لويس السادس عشر» من رسوله «لبارنكوت» بسقوط الباستيل وتمرد القوات الملكية والهجوم الشعبي قال في وجه رسوله: "إنه تمرد"، فصحّحه ليانكورت قائلاً: "كلا يا صاحب الجلالة إنها ثورة".

في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م سقطت الفرقة الأولى وفي ٢٠١٥/٢/٦م أذيع "الإعلان الدستوري" ومنذ ذلك الحين والحدث الزلزال مثار جدل لا يتوقف، فمن قائلٍ إنها ثورة، وآخر يصف ما حدث بأنه تمردٌ أو انقلابٌ على السلطات الشرعية. لا يقف السجال عند هذا الحد فيمتد إلى ممارسة أشكالٍ من العنف الرمزي ضد ثورة ٢١ سبتمبر والتبخيس لها ولحواملها السياسية والاجتماعية، وإدانة المسار الثوري وتعظيم المخاوف من النوايا السياسية المبيتة، وتنهال على قوى الثورة سياط الجلادين من كل نوع، جلادي العدوان، وجلادي الثورة المضادة، الذين يقودون حملة ممنهجة لشيطنة الثورة، يحصون عليها كل صغيرة وكبيرة ويرمونها بكل حجر ومدر ويختلقون الوقائع ويذيعون الشائعات لتشويهها وإرباكها ويمجهرون أي عثرة يلتقطونها، و الأنكى من ذلك سياط الثوريين الحالمين أو المثاليين الذين يلهبون ظهر الثورة بسياط الجلد الذاتي لما يعتقدونه قصوراً ثورياً في التحقق الكلي المتزامن لأهداف الثورة. ولا يلقون بالاً

للشروط والظروف الموضوعية للواقع السائد وممكناته وإكراهاته وقواه الاجتماعية والسياسية الفاعلة، كما لو أن الثورة تملك قدرات مفارقة خارقة تقول للشيء كن فيكون متفلتة من كل شروط الواقع المادي.

ثورة ٢١ سبتمبر هي في النهاية ظاهرة إنسانية ليست محصنة من الزلل ويدخلها ما يدخل أي ظاهرة إنسانية وتثير من الانقسامات حولها ما تثيره أي ثورة من انقسامات سياسية ومعرفية حولها، ونظراً للمعارك الكلامية التي وصلت عند البعض حد الإجحاد في الخصومة والأحكام الجاحدة والنكران والتنكر عند البعض، نحاول هنا مناقشة بعض القضايا المثارة وخاصة ما يتعلق منها بمحاكمة تجربة السلطات الثورية المنبثقة عن ثورة ٢١ سبتمبر باعتبارها أداة الممارسة الثورية في هذه المرحلة، وضبطها بسياقاتها الزمانية والمكانية وبين ما ينبغي وما يمكن، والظروف والشروط المساعدة والتحديات المعيقة.

مفهوم الثورة

كما اختلف نظرة الملك لويس ورسوله ليانكورت لسقوط سجن الباستيل، فقد اختلف الموقف من حدث ٢١سبتمبر ٢٠١٤م، كسنّة كل الثورات في الاختلاف حول حقيقتها، لاختلاف مصالح هذه القوى أو تلك من الثورة ولاختلاف التصورات الذاتية والانطباعية عن الحدث الثوري وقواه المحركة، وحتى لا نغرق في معارك المشاغبين؛ فإن المدخل الصحيح للإجابة عن هذا السؤال يكون من خلال تفكيك مفهوم الثورة، ماهيتها، خصائصها، أنواعها، استراتيجياتها ...الخ

مصطلح "الثورة" مصطلح إشكالي ليس من اليسير القبض عليه في ترسيم جامع مانع، تعددت وتطورت استعمالاته ودلالاته بتعدد المرجعيات النظرية والمداخل التفسيرية وبتعدد حقولها ومجالات استعمالها، ثورة صناعية، علمية، ثقافية، سياسية، اجتماعية، برجوازية، بروليتارية، تحرير وطني. ..الخ.

في مدونات الفقه السياسي العربية الإسلامية الكلاسيكية يستخدم مصطلح "الخروج على الحاكم الظالم" للدلالة على المساعي الجمعية المسلحة للإطاحة بالأنظمة المستبدة عند الجماعات الثورية، إلا ان استعماله بالمعنى السياسي والاجتماعي حديث نسبياً ارتبط على نحو وثيق بالثورة الفرنسية ١٧٩٨م.

موسوعة علم الاجتماع تعرف الثورة أنها "التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، والتي تعمل على تبديل المجتمع ظاهرياً وجوهرياً من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وأيديولوجية وأهداف الثورة. وقد تكون الثورة عنيفة دموية، وقد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية".[١]

أما المقاربة الماركسية فتعاين جذر الثورة في التناقضات البنيوية لعناصر علاقات الإنتاج في التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية المحددة، يتجلى كصراع طبقي، على شكل نضالات الفلاحين والبرجوازية ضد الإقطاعية ونضالات البروليتاريا ضد البرجوازية، ويفرق معجم الماركسية النقدي[٢] بين الثورة الاجتماعية والثورة السياسية، باعتبار الثورة الاجتماعية سيرورة سياسية واجتماعية طويلة المدى تنفي جدلياً المجتمع القديم وينبثق من أحشائه الجديد، أما الثورة السياسية فهي مفهوم تقني للمستوى السياسي التقليدية بمعنى تبدل عادي للسلطة داخل الطبقة المهيمنة.

في ذات الاتجاه يذهب عالم الاجتماع الفرنسي «توكفيل» إلى أن الثورة الاجتماعية عملية متواصلة قبل لحظة الثورة وبعدها وقد تمتد لقرون وقد تحتاج

١- موسوعة علم الاجتماع.. جون سكوت وجوردون مارشال.. ترجمة أحمد زايد ، ومحمد الجوهري، وعدلي السمري ، ومحمود عبد الرشيد ، ومحمد محيي الدين ، وهناء الجوهري. ط١ ٢٠٠٠م . المركز القومي للترجمة.

٢- معجم الماركسية النقدي. جيرار بن سوسان.. الناشر دار الفارابي ٢٠٠٣م.

إلى ثورات سياسية عنيفة وقد لا تحتاج بحسب شروط وظروف مجتمع الثورة، ويرى أن الانتقال الاجتماعي لا يتمثل بضربة عنيفة واحدة تفتح الباب أمام تحول تاريخي، فانتقال فرنسا من الإقطاع إلى الرأسمالية حدث خلال عهد طويل، أما الثورة السياسية فهي اللحظة أو الضربة أو "الداية" أو المولدة مهما جلبت معها من تطورات كبيرة أو صغيرة .[١]

نخلص مما سبق إلى أن جوهر الثورة يكمن في التغيير وقد يكون إما تغييراً جذرياً راديكالياً عميقاً يمس النسق الاجتماعي وروابطه الاقتصادية وانعكاساته السياسية والأيدولوجية ككل، أو تغييراً فوقياً يقف عند حدود المستوى السياسي. الأولى وهي الثورة الاجتماعية باعتبارها سلسلة من عمليات التحول التاريخية التراكمية المتدرجة تنتهي بتجاوز النظام الاجتماعي القديم وعمليات التحول، هذه عادة لا تكاد تخلو من لحظات وقفزات ثورية مولدة ثورات سياسية ثورات تحرر، وطني- اجتماعي، حراك إصلاحي تصحيحي... وتكتمل الثورة مع أحداث تحول ينقل المجتمع من وضع اجتماعي واقتصادي إلى آخر أكثر رقياً من سابقه، كما في الثورة الفرنسية التي نقلت المجتمع الفرنسي من مجتمع اقطاعي إلى مجتمع رأسمالي، وكما في الثورة الروسية البلشفية التي نقلت روسيا من مجتمع زراعي متخلف إلى مجتمع صناعي متقدم.

تاريخ الثورة الاجتماعية في اليمن (من سبتمبر ١٩٦٢- إلى سبتمبر ٢٠١٤).

لا يمكن عزل ثورة سبتمبر ٢٠١٤م عن المسار العام لسلسلة التحولات الاجتماعية والسياسية الممتدة في منتصف القرن الماضي. فالثورة الاجتماعية في اليمن اتخذت صفة الفعل المستمر والمتواصل بدءاً من ٢٦ سبتمبر وما قبلها وما بعدها مروراً بثورة الرابع عشر من أكتوبر ١٩٦٣م، ثم حركة التصحيح

١- انظر ثورات قلقة – مقاربة سوسيواستراتيجية للحراك العربي.. مجموعة من المؤلفين. الناشر مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي. ط١ بيروت ٢٠١٢م.

للشهيد الحمدي، ثم إعلان الوحدة اليمنية إلى ١١فبراير وصولاً لـ ٢١ سبتمبر. فهي لحظات ثورية وحركات إصلاح سياسي ووطني مهما تفاوتت نتائجها والتطورات التي جلبتها تأتي ضمن سلسلة التحولات البنيوية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تهدف لإحداث نقلة نوعية تتجاوز البنى التقليدية للمجتمع اليمني وبناء الدولة الديمقراطية العادلة والمجتمع المدني الحديث، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للثروة والتنمية المتوازنة.

نجحت ثورة سبتمبر١٩٦٢م في الإطاحة بنظام الإمامة السياسية وإحلال النظام الجمهوري إلا أنها عجزت عن إلغاء العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وعلى حد وصف "جولوفكايا. ايلينا.ك" - مؤلف كتاب "التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية ٦٢- ١٩٨٥ "- انقلاب ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م ثورة برجوازية سياسية فوقية لم تكن سوى حلقة خاصة ضمن المسار العام والطويل المدى للثورة البرجوازية الاجتماعية.[١]

نتيجة للضغوط التي واجهتها ثورة ٢٦سبتمبر وبدافع الحاجة لاكتساب المزيد من القوى الاجتماعية إلى صفوف الثورة والجمهورية، لجأت القوى الثورية المسنودة من الجيش المصري إلى الاستعانة بالقوى التقليدية وإغراء المشايخ للانضمام للثورة ومنحهم امتيازات ومالية ووظيفية.

بعد١٩٦٧م تغلبت النخب القبلية والبيروقراطية العسكرية في الجمهورية العربية اليمنية وتم إقصاء القوى الاجتماعية والسياسية الحديثة، من السلطة، والدولة، ومن الجيش والأمن، والإدارة، وغدت هي القوة الفعلية المهيمنة على مفاصل الدولة وعلى مواقع السلطة العليا، والتجارة والمال، وتحولها تدريجياً ليس إلى قوة عسكرية تقف في موازاة إمكانات بناء مشروع الدولة الوطنية الحديثة بل إلى قوة اقتصادية مالية وتجارية كبيرة لا تجد مصلحة في بناء

١- التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية ٦٢-١٩٨٥ ". جولوفكايا. ايلينا.ك.. مركز الدراسات والبحوث اليمني

الدولة الوطنية العادلة.[١]

تمكنت القوى التقليدية من إزاحة القوى الثورية والحداثية التي تعد الحامل السياسي لمشروع الدولة الحديثة (القوى الحداثية كانت برجوازية سياسية فوقية لا تتمتع بالوزن الاجتماعي للقوى التقليدية) وبعد أن تمكنت من احتلال المواقع القيادية العليا في الجهاز الحكومي والإداري عملت على كبح عجلة التحديث ووقفت بحزم ضد أي محاولة لكسر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي إفراغ الثورة من مضمونها الاجتماعي التقدمي..

حاول الرئيس إبراهيم الحمدي إنهاء نفوذ القوى التقليدية والقبلية في جهاز الدولة ومؤسساتها، خاصة الجيش لكن مشروعه اصطدم بالسعودية والمشايخ فعملوا على اغتياله.

بعد استشهاد الرئيس الحمدي تكون تحالف مركب من نخبة سياسية وقبلية وعسكرية ودينية لتقويض المشروع التصحيحي للحمدي لبناء الدولة الوطنية وتحريرها من مراكز النفوذ، وعلى هامش الدولة تكونت جماعات مصالح ومراكز نفوذ شكلت نواة النظام السابق -الذي قام ضده حراك ١١فبراير- و تعملقت على حسابها -أي الدولة -، وبنت شبكة مصالح واسعة تتقاسم الامتيازات النفطية والتوكيلات الاحتكارية وطورت أدوات للهيمنة تضمن من خلالها إعادة انتاج نفسها والالتفاف على آليات الديمقراطية الشكلية، الأمر الذي فاقم من أزمة الوصول لدولة المواطنة، وأدى لتكريس التفاوت الاجتماعي و ضمور الطبقة الوسطى وإفقار غالبية فئات الشعب وانعدام الاستقرار السياسي، وغياب التوافق الوطني، و فشل الإدارة السياسية؛ و تآكل

١- انظر ثلاثية الدولة والقبيلة والمجتمع المدني – مقارنه سوسيولوجية للدور السياسي للقبيلة في اليمن وتحديدها علاقتها وموقعها بين المجتمع المدني والمجتمع، السياسي !!!،محمد النعماني، الحوار المتمدن؛ موفر على الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=..٦٢٩٧٢

شرعية وسلطة الدولة، وضعف سيطرتها على كل الجغرافيا اليمنية؛ والعجز عن فرض سلطة القانون، وانتشار السلاح المتوسط والثقيل خارج الأجهزة الرسمية، وتكون كيانات شبه عسكرية من الجماعات والأحزاب والقبائل؛ والدخول في متوالية هندسية من الصراعات والفوضى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتقويض السيادة الوطنية وتحول اليمن لساحة استقطاب إقليمية ودولية. وقد أفرزت تلك الحالة حركات احتجاجية في الشمال وفي الجنوب، وحراكاً سياسياً معارضاً توّج بأحداث ٢٠١١م.[١]

ثورة فبراير والموت في المضيق

يقول الدكتور «ياسين سعيد نعمان» الأمين العام السابق للحزب الاشتراكي اليمني، إن ثورة فبراير أمامها خيار واحد "إما النجاح الكامل أو الموت داخل المضيق". والسؤال إلى أي حد كان كلام ياسين صائباً؟[٢]

الثورة أي ثورة تحدث عادة نتيجة للتناقض الشديد بين مصالح الطبقة المسيطرة وبين بقية فئات الشعب يخلق صراعاً ثورياً ويحقق انقساماً مجتمعياً أفقياً يقسم المجتمع إلى كتلتين؛ كتلة تضم معظم فئات الشعب وطبقاته صاحبة المصلحة في التغيير، وكتلة تضم طبقة أو تحالف شرائح طبقية مسيطرة تستأثر بالسلطة والثروة، وتدافع عن بقاء الواقع وتأبيده.

الكتلة الثورية تضم فئات شعبية ذات مصالح متجانسة أو متشابهة ومتناقضة في آن مع مصالح الطبقة المسيطرة وهذا التناغم والتناقض يساعد على تلاحم الكتلة في نضالها الثوري لتحقيق مصالحها ومطالبها في حياة كريمة وآمنة، وتحقيق العدالة والاستقرار والمواطنة المتساوية، وسلب القوى

١ - انظر بناء الدولة الرعوية في اليمن توحيد النخبة وتفكيك الأمة، عادل الشرجي المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والانسانية ٢٠١٣.

٢ - انظر عبور المضيق، ياسين سعيد نعمان.

المسيطرة امتيازاتها وتفكيك أدوات السلطة الموازية.

كانت ثورة فبراير في بدايتها تعبيراً عن هذا التناقض وهذا التشابه وهذه الآمال ويفترض أن تعمق الانقسام الأفقي بصورة واعية عبر استقطاب أعم الجماهير ذات المصلحة إلى الثورة لتحل قضاياها، وهو ما لم يحدث في ثورة فبراير إذ تشظى النظام إلى أطراف متصارعة، وانضمام أحد أطرافه إلى الثورة أحدث انقساماً عمودياً داخل النظام وأفرز انقساماتٍ عمودية مجتمعية وداخل الساحات الثورية وداخل أحزاب المعارضة التقليدية "اللقاء المشترك".

الفصيل المنشق عن النظام -الذي غير موقعه السياسي لا موقفه السياسي من التغيير الناجز- والذي هو جزء من تركيبة النظام القديم في المشترك (الإصلاح –وآل الأحمر) ويتشابه مع النظام لحد التطابق في خصائصهما ومصالحهما الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كان التحاقه بالثورة هو التحاق بالتسوية السياسية وليس بالثورة لتوسيع مصالحه وليس للتغيير. ولأن مصالح هذا الفريق الملتحق بالثورة في تناقض جوهري مع مصالح شباب الثورة ومصالح السواد الأعظم من الشعب عموماً، فلم يستمر الانقسام بين كتلتين كما بدا؛ بل غدا دوائر متداخلة من الانقسامات العمودية والأفقية ومثّل ذلك قيداً كبّل الثورة والتغيير للمستقبل السعيد الذي رفع لواءه شباب الثورة.

التحقت قيادات الإصلاح والجنرال على محسن آل الأحمر بالثورة الشبابية الشعبية لكن مع احتفاظها بكامل امتيازاتها السلطوية والاحتكارية، وبعد أن التحقت بها تولت قيادتها وفرضت عليها الوصاية باسم حمايتها، وأفرغتها من مضامينها الثورية وأخذتها كورقة لتصفية حساباتها مع رأس النظام والواجهة الرسمية له ولعبت بها ورقة تفاوضية في "المبادرة الخليجية".

ركزت المبادرة الخليجية الغنيمة بين طرفي النظام القديم وحلفائهما من اليساريين والقوميين التقليديين للبحث عن صيغة للاستقرار الهش لا الاستقرار

المجتمعي أو حل التناقضات الاجتماعية. وأحالت مطالب الثورة إلى مؤتمر الحوار الوطني على شكل إصلاحات دستورية مع احتفاظ أطراف النظام بكامل أدوات السيطرة والسلطة والثروة التي تضمن لهم إعادة إنتاج أنفسهم وتجاوز الإصلاحات الشكلية. حينها لم يجرؤ المشترك، على المساس بالامتيازات الاحتكارية لنظام صالح لأنها ستؤثر عليهم، فانعكس عن ذلك شبه تسوية بينهما لتحييد الثروة عن الصراع، وتتيح التنافس على توزيعها داخل ذات الأقلية المسيطرة.[1]

إدارة المرحلة الانتقالية

رغم كل ما يمكن أن يقال من ملاحظات حول المبادرة الخليجية؛ إلا أن الشيء المؤكد أنها تعمّدت تجنب رؤية ميدان الصراع السياسي الأعم وقواه وهو صراع يتجاوز صراع السلطة والمعارضة التقليدية وركزت على السياسي وأهملت الاجتماعي وعالجت مشكلة النخب ولم تعالج مشكلة الشعب ولم تحل التناقضات الاجتماعية التي تغتلي في أرض الواقع.

حصرت المبادرة الخليجية إدارة المرحلة الانتقالية داخل دوائر مراكز النفوذ التقليدية وعندما تقود عمليةَ التغيير سلطة تنتمي لهذه الدوائر أو - كما يقول ياسين سعيد نعمان في عبور المضيق - سلطةٌ تتكون في جزء كبير منها من هذه العصبيات التي أفرزتها معادلات اجتماعية وسياسية ذات أبعاد عصبوية، تتناقض موضوعياً مع شروط الدولة المدنية، أو تحت تأثير ثقافتها، فلا بد أن البقاء في المضيق سيطول، وسيحتاج إلى إرادة خارقة، وإلى وقت تحشد فيه

١- في تقرير لتشاتام هاوس سبتمبر ٢٠١٣ عن الفساد في اليمن جاء ما نصه "بقيت إلى حد كبير بنية الاقتصاد السياسي لحقبة صالح كما هي طوال المدة الانتقالية، وتشير كل الأدلة إلى "تعديل توازن" داخل النخبة المستفيدة بدلاً من حدوث تغيير جذري. وخلال ثورة عام ٢٠١١، لجأ المتنافسون داخل النخبة إلى شبكات محسوبياتهم ومواردهم الشخصية لمجابهة بعضهم البعض. لكن قبولهم بشروط الاتفاق الانتقالي في نهاية العام أظهر مصلحتهم المشتركة في حماية ثرواتهم الشخصية والتوصل إلى اتفاق يرجح أن يحفظ -مبدئياً على الأقل- مزاياهم المشتركة".

قوى التغيير المدنية كامل طاقاتها وقوتها لمغادرته.

هادي كان يمثل الحلقة الأضعف في دائرة النفوذ وحاول كل طرف أن يستغل وجوده بصفته رئيس الدولة لتحقيق غايات خاصة وحزبية وتمرير الممارسات التي تخدم هذه الغايات بمنحها المشروعية. حول الرئيس وجدت جماعة أخرى لها مصالح فردية ليست بالضرورة سياسية فهي بدرجة أساسية تسعى للحصول على المنافع والوظائف والتعيينات خاصة في المناصب الدبلوماسية.

مؤتمر الحوار الوطني إعادة إنتاج الصراع

جاء مؤتمر الحوار الوطني ليمثل محطة راهن عليها اليمنيون للخروج من النفق المظلم؛ إلا أن القيادات الرسمية والحزبية التي تولت مسؤولية إدارة المرحلة الانتقالية لم يكن أداؤها مستوعباً لمنطق الأزمات وتداعياتها ومخاطرها، ووقعت ضحية للاحتواء الزائف الذي يعتقد أن منطق الإرادة –لا منطق الأزمة– هو الذي يسير الأحداث وأنه بقليل من الشطارة يمكنه النط على الواقع المأزوم، والتحايل على شروطه ومعادلاته، والتأزيم بلغ مستوى يفوق إمكانيات الاحتواء المراوغ، أو تقبل الترحيل والسلحفة.

تعسف الرئيس المستقيل هادي في استخدام صلاحياته على هيئات الحوار الوطني، والصلاحيات التي منحته إياها المبادرة الخليجية لإفراغ عملية الحوار من مضمونها، وسلق مهام الهيئات المنبثقة عن مؤتمر الحوار الوطني، وفرض مسار مرسوم سلفاً متجاوزاً مبدأ التوافق الحاكم للعملية الحوارية في قضايا مصيرية واستراتيجية، كقضية الأقاليم التي تعامل معها باستخفاف بالغ وإخراج مسرحي هزيل، غير عابئ بردود الفعل المحتملة للقوى الفاعلة، ولا بخارطة التوازنات المتشكلة، واضعاً بيضه كله في سلة المجتمع الدولي من دون اعتبار للإرادة الشعبية ولا حالة السخط المتفاقمة على سياساته وسياسات

حكومة "الوفاق" المنصرفة عن الجماهير، وعن المضامين الاجتماعية لثورة فبراير، وسلسلة السياسات الاقتصادية الكارثية التي تبنتها للتواؤم مع مصالح الاقتصاد الرأسمالي والصفوة السياسية، وعدم التفاتها لما تمثله من عدوان سافر على مصالح الطبقات الشعبية والعمالية المفقَرة بالإضافة إلى المشاريع الإنتاجية والتحويلية الصغيرة كأصحاب الورشات والمعامل، والفلاحين وهم غالبية قوام البنية الاجتماعية.

قابلت سياسة فرض الإرادة لهادي ردة فعل رافضة لسياسات الفرض، من قبل القوى السياسية الجديدة ذات النفوذ والتأثير في شمال الوطن وجنوبه، وكان مسلسل الأحداث يسير بوتيرة متسارعة ويسلك مسارات خارج إطار التوقعات التي رسمتها القيادات المسؤولة عن إدارة المرحلة الانتقالية والرعاة الدوليين، وكانت تعتمل كردود فعل اجتماعية منظمة على الأرض وتُحسم على غير ما حسمت في الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي، كان الحدث الأبرز زلزال ٢١ سبتمبر المفاجئ لكل الأطراف والخارق للعادة على حد وصف المبعوث الأممي جمال بنعمر!

ثورة ٢١سبتمبر بين إرادة التغيير ومصاعب التغيير

من القضايا الإشكالية أو التي هي مثار جدل كلامي وسجال سياسي، حول المنجز الثوري لثورة سبتمبر ٢٠١٤م وصل الأمر عند البعض في تقييمهم حد الجحود التام وتعدي النقد المقبول، وابتعد عن النقد العلمي إلى إطلاق أحكام التبخيس المقصود، ويتم إفراد أنصار الله – وحلفائهم من القوى الثورية– من الواقع العام الكلي، ورميهم بالفشل والقصور في إدارة الدولة والفساد وممارسة الإقصاء والانتهاكات الأمنية والحقوقية، ونهب الاحتياطي في البنك المركزي، وغيرها من المقولات العنصرية التي تعمل كشفرات سياسية وتاريخية عصبوية مدمرة في الوعي الجمعي –متوافقة مع دعم نظام

العولمة للهويات الجزئية التي تخدم مشاريع التقسيم- يتم على أساسها صناعة الكراهية والرفض الوجودي لأنصار الله، ولتكون بمثابة سياجات عازلة تحاصرهم في جيوب جغرافية وطائفية. فيماثلون بين أنصار الله الذين ظهروا في شروط اجتماعية تاريخية حديثة مرافقة للعولمة الرأسمالية والاستعمار الجديد، وبين نظام حكمٍ انتهى بانتهاء مبرراته الاجتماعية، ويلقون على أنصار الله ليس فقط تهمة محاولة إعادة ما لا يعود من الأنظمة الاجتماعية؛ بل وتحمل نتائج نظام اجتماعي سياسي لم يعيشوه فكيف أن يكونوا حكامه!

الأنكى من ذلك سياط الثوري الرومانسي أو المثالي، من يقف على تكة الطهر الثوري يراقبك وأنت تتحرك لتثبيت قدميك، على أرض تمور باضطرابات تميد بـ "إرم ذات العماد"، ثم لا يغفر لك أي عثرة ويطلب من الثورة أن تزن كل خطوة تخطوها بالقسطاس المستقيم، يرهقون الثورة بـ "الماينبتاغيات" تارة، وتارة بما يعتقدونه قصوراً أو تقصيراً في التحقيق الكلي المتزامن لأهداف ووعود ٢١ سبتمبر من إصلاح شامل إداري وسياسي ومكافحة الفساد وبناء مؤسسات دولة المواطنة.

هناك فريق لديه موقف ثابت من الثورات عموماً أو موقف دوغمائي جامد وعدائي من ثورة ٢١سبتمبر، أو من أنصار الله لا يتزحزح، وغير قابل للنقاش، والبرهنة. وفريق آخر لديه موقف مرن ومزاجي انتقائي غير عدائي ويرى أن هناك تناقض بين الخطاب والممارسة وبين المتوقع والحاصل بالفعل، أو هو بالأساس مناصر للثورة، ولكنه محبط من نتائجها.

الفريق الأول: الأيام كفيلة بإقناعه، أما الفريق الأخير: فيكفي لتبديد غبش رؤيته كلام يصدق على كل الثورات، للمفكر والكاتب السياسي الكبير محمد حسنين هيكل عن طبيعة الثورات والتناقضات التي ترثها وتواجهها، يقول هيكل: " إن الثورة – الثورة عموماً – قضية معقدة. وأشبه ما

تكون بعملية انفجار هائلة، تجئ بعد أن يكون شعب من الشعوب أو أمة من الأمم، قد تحملوا بأكثر مما تحتمله طاقتهم اقتصادياً وسياسياً وفكرياً، وهم في عملية الانفجار يحطمون ليس قيودهم وسلاسلهم فقط؛ ولكن كل الحدود والسدود، ثم يحاولون وضع أساس مختلف لمجتمع جديد سيد وحر. لكن "من" الذي يضع الأساس الجديد؟ و "متى"؟ و "كيف"؟

يضيف هيكل: "إنني أستطيع القول بأن الثورة تختصر المراحل، لكنه لا الثورة ولا أي شيء آخر في مقدوره أن يلغى الزمان وأن ينقل شعباً أو أمة من التخلف إلى التقدم، وأن يخلق الموارد البشرية والطبيعية من الهواء، وأن يحتكم للتنظيم والتخطيط والعلم والتكنولوجيا، وأن يعطى السيادة لقيم الحرية والعدل السياسي والاجتماعي - كل ذلك ـ في طرفة عين، أو في عدد من السنين هي بحساب التاريخ طرفة عين".[1]

كل ما واجهته وتواجهه ثورة ٢١سبتمبر، هو ما تواجهه موضوعياً أي ثورة مشابهة من أحداث، وما تمر به من مراحل متعاقبة، ومتاعب متلاحقة ومفاجأة، كقانون عام يسري على كل الثورات، مضاف له خصوصية مجتمعنا في مستوى تطوره التاريخي، والتي تأخذ شكلاً متخلفاً اجتماعياً وثقافياً وقانونياً وركامياً اقتصادياً ومؤسسياً وعسكرياً.

في العادة فإن المرحلة التالية للثورة تواجه حشداً من التناقضات الكامنة والآثار الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن مرحلة ما قبل الثورة، و"القيوح" التي انفجرت معها، وتحديات ما بعدها، وكلما طالت مدة العملية الثورية بحساب الزمن الاجتماعي، كلما ازدادت التناقضات التي عليها حلها، والصعاب التي يجب قهرها، لتحقيق الأهداف الثورية، ويمكن تلخيص أهم التناقضات والتحديات التي تواجه ثورة٢١سبتمبر ٢٠١٤م على النحو التالي:

١- انظر كتاب مدافع آية الله، محمد حسنين هيكل.

– التناقض بين مرحلة الحماس والشعارات والتصورات الثورية، وبين مرحلة مواجهة الحقيقة. وكذلك التناقض بين رغبة وإرادة التغيير لدى الحركة الثورية كعامل ذاتي، وبين مصاعب التغيير وأحياناً مستحيلاته كعوامل موضوعية، والتناقض بين الثورة والدولة، بين الهيئات والمؤسسات الثورية الموازية (اللجان الثورية واللجان الشعبية) وبين مؤسسات الدولة القائمة، والدولة العميقة، التي خدمت القوى المسيطرة قبل الثورة، وتقاوم الإصلاح والتغيير.

عادة في المرحلة الانتقالية، تبرز ثلاثة أنواعٍ من المؤسسات هي: مؤسسات مستمرة منذ النظام القديم، مؤسسات معدلة لتتوافق مع أيديولوجية الجماعة الثورية، مؤسسات مستحدثة. وغالباً ما تترافق المراحل الانتقالية بعد نجاح الثورات مع إصلاح مؤسساتي شامل، ومع ذلك فكل ترتيب مؤسساتي جديد سيترك رابحين وخاسرين، والخاسرون حسب منطق التاريخ حركة الثورة سيستميتون في الدفاع عن مصالحهم وحماية مواقعهم، وفي أحيان أخرى تدخل مسألة الوعي والإدراك، وتلعب دوراً كبيراً في إعاقة حركة الثورة، حين لا تعي الجماهير والمجتمعات ضغط الواقع على الثورة وضرورة الصمود في المرحلة الانتقالية لضمان المستقبل.

– التناقض بين الواقع الجديد الذي فرضته الثورة وتسعى لترسيخه، وبين مقاومة العلاقات والتوازنات المحلية الدولية والإقليمية، ففي الشهور الأولى لثورة ٢١ سبتمبر وجدت الثورة نفسها في مواجهة مع حرب عدوانية تقودها السعودية وتشارك فيها عشر دول وتدعمها ثلاث دول عظمى ونووية هي أمريكا وفرنسا وبريطانيا تمدها بالسلاح وتوفر لها الغطاء السياسي الأممي والحماية من المنظمات الأممية الحقوقية والإنسانية الأممية.

وفي نفس السياق يبرز التناقض في مفهوم الإصلاح والتغيير عند القوى الثورية والشعبية في العالم الثالث، وبينه عند المجتمع الدولي والإقليمي. ففي

النسق المعرفي الغربي المهيمن مفهوم الإصلاح مؤسسات وهيئات شكلية مفصولة عن الشرعية الاجتماعية والاقتصادية والإرادة الشعبية، تختزل الديمقراطية في أشكال مؤسسية ونظم وصناديق الاقتراع. ويركز على النخبة السياسية والصراع بين السلطة والمعارضة ويصرف النظر عن بقية القوى الشعب والكتل الشعبية الأوسع وفي مكافحة الفساد يركز على الإصلاحات الهيكلية التي تحابي الأغنياء وتنحاز لمصالحهم على حساب الكتلة السكانية المفقرة، ولا يلتفت لعلاقات الاستغلال والعدالة الاجتماعية، ولا تعير أي اهتمام للسخط الاجتماعي، والتطلعات الوطنية لهذ الشعب.

ولعل ما يميز ثورة ٢١سبتمبر عن ثورة فبراير هو البعد الاجتماعي الذي يترسخ والبعد التحرري الوطني لإعادة القيمة والسيادة للشعب لأجل التنمية لأجل التحرر من الهيمنة الخارجية، فثورة ٢١سبتمبر بدأت انتفاضة شعبية احتجاجية ضد سياسات رفع الدعم عن المشتقات النفطية وهي الرسالة التي قرأتها مراكز الهيمنة للرأسمالية الاحتكارية المعولمة بشكل سلبي ومؤشر خطر يشي بالتوجهات الاستقلالية لثورة سبتمبر المعارضة لسياسات العولمة الاقتصادية ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين على الدول النامية.

ومن جهة أخرى ثورة ٢١سبتمبر قامت بمهمة تصفية النفوذ السعودي في اليمن، فآل الأحمر قيادات مستهلكة وغير مرغوبة لمعظم اليمنيين، فوق ذلك فقدوا أهم مرتكزات نفوذهم في الهضبة الشمالية -مصدر الشرور بالنسبة لنظام الرياض- ، و(الجنرال العجوز) خسر جنوده وبدد قواته في حروب صعدة وما تلاها من حروب، وفقد آخر قلاعه العسكرية التي كانت تجثم على صدر العاصمة صنعاء وتحصى أنفاسها، وأصبح كأسد منزوع المخالب والأسنان، كل هذا في وقت أصبح عليهم أن يلعبوا في ساحة لم تعد كما كانت ساحة مغلقة عليهم بعد أن احتلها منافسون شرسون و أشداء..

- التناقض بين تطبيق الاجراءات الثورية الراديكالية وبين الصعوبات والأولويات الطارئة التي تفرضها الأحداث المتسارعة والمفاجأة كتلك التي فرضتها الحرب العدوانية على اليمن، وما استتبعته من تعارض بين الرغبة في تطبيق شعارات ومبادئ وبين الحاجة لتحقيق أكبر قدر من الإجماع الوطني لمواجهة العدوان. خاصة بعد التحول في مواقف المكونات المشاركة في ثورة فبراير من العدوان، والفرز الذي نتج عنه توزيع خارطة التحالفات؛ حيث وجد أنصار الله (كحركة ثورية مشارك في ثورة فبراير ضد النظام السابق) أنفسهم في علاقة مع الحزب الحاكم في النظام السابق، إذ رفع الأخير شِعار الدفاع عن الوطن وعبأ قواعده وأعلن مواقفه السياسية بذلك.

- على المستوى العملي، برز التناقض بين الأهداف الثورية والروافع القادرة على حمل هذه الأهداف والتحرك بها، من موارد وعلاقات وفرصة وقدرة على التخطيط، وكادر إداري من الفنيين والخبراء القادرين على تنفيذ مهام الثورة وبرامجها والانتقال بالثورة من الحالة الشعبية إلى الإمساك بالسلطة، واضطرارها للاستعانة بكادر من البيروقراطية القديمة، الذين جاءوا إلى الثورة من خارج صفوفها.

وعلى المستوى الأيديولوجي، ظهر التناقض بين مضمون الثورة الاجتماعي والوطني والمشاركة الشعبية الواسعة المتنوعة فيها، وبين التركيز على الهوية الثقافية الدينية للحامل الأساسي لها وهم أنصار الله، فجزء كبير من الناشطين والمثقفين كان تركيزهم على أنصار الله كجماعة دينية، ويصرفون النظر عن المضمون الاجتماعي الوطني لثورة٢١سبتمبر وعن تنوع قوامها الشعبي المشارك، و ساهموا في خلق انعكاس مشوه عن الثورة، وتحوير حقيقة الصراع الاجتماعي، وتفسيره بأنه تحرك مناطقي أو مذهبي أو سلالي وبالتالي محاصرة الثورة في أطر طائفية.

ما سبق نماذج من التناقضات المتشابكة والمعقدة التي أحاطت بثورة ٢١سبتمبر ٢٠١٤م فضلاً عن مشكلة الإيقاع الزمنى اللازم لتحقيق أهدف الثورة والانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة وهي مشكلة لا يكفي لحلها العواطف الثورية الجياشة والاخلاص الثوري لقضية التغيير، ولمواجهة مثل هذه التحديات والتناقضات أمام الثورة – أي ثورة – خياران كما حددهما هيكل:

- إما أن تهرب من الحقيقة، وتجري وهي تتصور أنها تطارد أحلامها وهي في الواقع تطردها، وتستعدي على نفسها خصومات أكبر وأعمق مما تسمح به ضرورات تعبئة الموارد والناس والظروف، خصومات كان ممكناً حلها أو كان واجباً تأجيلها.
- وإما أن تنظر إلى الحقيقة في عينها وتبدأ في مواجهة مشاكل التغيير وقضاياه بتعبئة كاملة للموارد والناس والظروف.

إن كثيراً من الانتقادات التي توجه لثورة سبتمبر ٢٠١٤م ولتجربة الثورة ولأنصار الله تعود للمقاربة المثالية، فتحاكم العملية الثورية على أساس ما ينبغي من دون التفات إلى الواقع المثقل بالتناقضات المحلية والإقليمية، وتتصور عملية التغير فعلاً إرادوياً، والثورة باعتبارها فكرة أو إرادة سحرية كبرى متفلتة من كل الشروط الاجتماعية والسياسية، ومن ثم يستعجلون الثورة أن تلغي الزمان وتنقل الشعب على بساط الريح من مرحلة لمرحلة ومن نظام لنظام ومن واقع لواقع في غمضة عين، كما يقول هيكل، ومن هنا مشكلة البعض مع ثورة ٢١ سبتمبر وهي تواجه سلسلة من المتاعب والصعوبات والتعثرات ربما لم يكونوا قادرين على تحسبها وسرعان ما يصيبهم اليأس والقنوط، ويعلنون الهزيمة ويستعجلون في الحكم على نتائج التغيير الذي حصل في سبتمبر، قوى الثورة المضادة الرافضة للتغير المحلية والإقليمية تستغل هذه الحالة المثالية

والانهزامية لتعميق حالة اليأس والإحباط وتحميل تبعاتها لقوى التغيير وعلى رأسها أنصار الله.

خيار التراجع هذا لم يكن وارداً بالنسبة للقوى الثورية ومكونات ثورة سبتمبر؛ لأن الانزلاق إلى حالة الهرب من الحقيقة يقود الثورة إلى المرحلة الثالثة، وهي مرحلة التراجع، وربما مرحلة الهزيمة. كان الخيار أو الاستراتيجية الثورية الأنسب والقادرة على الموازنة بين الفرص والتحديات بين الممكن والواجب، وهي إدارة ثورية مرنة وواقعية بتفضيل التغيير التدريجي على نسف ما هو موجود. فالثورة مسار متصل يتحقق باستمرار من خلال ما يسميه غرامشي "حرب المواقع بالإضعاف والإسقاط المتدرج وصولاً لإسقاط كل مراكز النظام القديم"، وعلى أساس استثمار الممكنات التي يوفرها الراهن اليمني لتحقيق أهداف الثورة واستعمال ما يُمكن استعماله من أجهزة وبيروقراطية النظام القديم رغم تهالكه وفساده، والتصحيح بدلاً من التطهير، والتقليل قدر الإمكان من النزاعات حول المسار القادم. ووفق هذه الاستراتيجية، والواقع الذي تشق به الثورة طريقها، من المبكر جداً الحكم على المنجز الثوري، بقدر ما هي محاولة نقدية أولية لتفكيك جملة من الدعاوي والأفكار والإشكاليات التي أثيرت ولا تزال تثار.

الواقع الذي تشق ثورة ٢١سبتمبر طريقها داخله

أولاً: دولة هشة على حافة الانهيار

قبل ٢٠١٤م كانت كل التقارير المحلية والدولية والمنظمات الأممية تنظر لليمن دولة فاشلة نتيجة لفشل الإدارة السياسية، وانعدام الاستقرار السياسي، عاجزة عن فرض النظام والقانون وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وغيرها من العوامل التي تسبّب في تهديد كيان الدولة.

وعندما جاء أنصار الله والقوى الثورية كان أمامهم دولة عبارة عن عجوز

مريضة تسير "وسيل البول من خلفها يجري" (مقتبسة من بيت شعري للشهيد السماوي في وصف دولة آل القاسم). هذه الدولة المتهالكة التي ورثتها سلطات ٢١سبتمبر تعرضت مباشرة لحرب عدوانية من أغنى الدول النفطية وأقوى الدول الصناعية مجتمعة، وكان في ظنهم أن هذا الكيان المتهالك يكفيه نفخة من الجو ليتطاير كالعهن المنفوش، غير أن المفاجأة أن أنصار الله والقوى الثورية ومن خلفهم الشعب اليمني نفخوا في هذا الكيان البالي من القوة ما جعله يصمد للعام الثالث على التوالي في واحدة من المفارقات التاريخية النادرة، ليس من قبيل المبالغة ولكنها الحقيقة التي يقرها الخصوم وينكرها الجاحدون.

ثانياً: اقتصاد على وشك الإفلاس

في ٢٠١٤ كان اجمالي الاحتياطي النقدي اليمني في البنك المركزي أربعة مليارات دولار، مليار أو اثنان منها عبارة عن وديعة، وعندما نسمي هذا المبلغ احتياطي فهو من قبيل، المجاز فنحن نتحدث عن احتياطي دولة وليس عن صندقة «حميد الأحمر» أو كبار النافذين في النظام السابق الذين تقدر ممتلكاتهم بالمليارات.

ومع العدوان فُرض حصار اقتصادي خانق على اليمن وتوقف انتاج وتصدير النفط وقصفت المصانع وخاصة العامة منها، وتقريباً كل الموارد التي تعتمد عليها الموازنة العامة للدولة كانت خارج الخدمة أو تحت سيطرة العدوان باستثناء ميناء الحديدة، الذي قصفت لانشاته ويعمل بعشر طاقته. وفي ظل هذا الوضع استمرت اللجنة الثورية لعامين متتاليين تصرف المرتبات لكل موظفي الدولة في الشمال والجنوب، إلى أن تم اتخاذ قرار نقل البنك إلى عدن من قبل حكومة هادي بدفع من الرياض والولايات المتحدة، وتسهيل وتواطؤ البنك الدولي.

هذا غير تكاليف المجهود الحربي واحتياجات الجبهات التي تلف اليمن من

شرقة لغربه ومن جنوبه لشماله وجبهتان في نجران وجيزان، وبحسبة بسيطة يستطيع أي منصف أن يدرك أن ما حدث فوق المتوقع بكثير إذا علمنا أن بند الأجور والمرتبات في موازنة ٢٠١٤م يساوي خمسة مليار دولار، وإذا علمنا أن الكلفة المباشرة لحرب صيف ٩٤م بلغت ١١ مليار دولار، مع أنها حرب أهلية بين طرفي اتفاق الوحدة، ولم تستغرق أكثر من شهرين، ومقارنة بتكاليف حرب ٩٤م والوضع المريح لشريكي الحكم حينها، لنا أن نتخيل الأرقام الفلكية التي تكلفها مواجهة تحالف جبهة العدوان، الممتدة من الخليج إلى المحيط، وللعام الثالث على التوالي.

ثالثاً: وضع ومؤسسة عسكرية مفككة ومشلولة

لا حاجة للحديث عن وضع المؤسسة العسكرية في ٢٠١٤م لأنها تحصيل حاصل، غير أن إحدى الحقائق المؤسفة أن الترسانة العسكرية التي تستنزف مشترواتها خزينة الدولة ولا أحد يعرف عن أرقامها الفلكية شيئاً، هذه الترسانة العسكرية كانت الاستراتيجية التي بنيت عليها مواجهة التهديدات والأخطار الداخلية بدرجة أساسية، والخارجية بدرجة ثانوية وتكاد تكون هامشية، وباستثناء صواريخ "اسكود" ونحوها من أسلحة اليمن الديمقراطية سابقاً فإن معظم الترسانة العسكرية الضخمة معدة للحروب الداخلية. والقوات الجوية والبحرية في أسوأ أحوالها. مع ذلك فإن رجال اللجان الشعبية وما تبقى من الجيش النظامي من ذوي المواقف الوطنية استطاعوا أن يصمدوا في وجه أعتى وأحدث آلة عسكرية، وببسالة قل مثيلها في القرن الواحد والعشرون، واستطاع المقاتل اليمني ابن ثورة ٢١ سبتمبر أن يثبت معادلة حربية جديدة تقوم على قاعدة "المقاتل الفتّاك في مقابل الآلة الفتاكة"، وأن يسقط نظرية التفوق العسكري الجوي والتفوق المالي في الحروب الحديثة منذ حرب الخليج الأولى، التي نجحت في معظم بلدان العالم لكنها سقطت في اليمن بسواعد وهمة

وبسالة مقاتلي اللجان والجيش والمغاوير، الذين همُ بحق جيش تحرير شعبي يتخلق في خضم ثورة التحرر الوطني.

دور ثورة ٢١ سبتمبر في تصحيح مسار ثورة فبراير

(الدور والمسؤولية)

د. نسيب حطيط

كاتب سياسي وباحث لبناني،

مدير مركز النسيب للدراسات،

dr.nahoteit@hotmail.com

توطئة

بقراءة موضوعية نتناول دور ثورة ٢١ سبتمبر في تصحيح مسار ثورة فبراير٢٠١١ اليمنية من زاوية أنها ثورة البنادق الشعبية (سبتمبر) المكملة لمشوار ثورة فبراير الشبابية، التي صودرت كحلقة من حلقات السلسلة اليمنية التاريخية على الصعيد السياسي ونظام الحكم والمؤثرات الداخلية والخارجية والمناهج العقدية للشعب اليمني التي تتحرك بمعظمها في دائرة الإسلام الحنيف والمرتكز الأساس بعد قيام الثورة أو الثورة كيف ستكون نهايتها وهل ستنتهي عند استلام السلطة أم تستمر وفق خطط مرحلية وفق الحاجات والإمكانيات وقد قيل (الثورة مثلها مثل الرواية أصعب جزء فيها كيفية إنهائها)[1] وهل ستكون السلطة غاية كما بقية الثورات السابقة أم ستكون وسيلة لنصرة المستضعفين والمظلومين وتحقيق العدالة الاجتماعية؟

والسؤال هنا... هل ينحصر دور ثورة سبتمبر في تصحيح مسار ثورة فبراير٢٠١١م؟ أم في تصحيح مسار ثورة سبتمبر ١٩٦٢ أم تصحيح ومحو آثار

١- اليكسي دي تشيفيل- فيلسوف فرنسي

حكم الإمامة التي تثقل بأعبائها حركة أنصار الله من خلال اتهام الآخرين لها بأنها تهدف لإحياء الإمامة وهذا ما يعيق حراكها السياسي نتيجة تحميلها أخطاء تجربة سياسية لم تكن شريكة فيها؛ بل كانت أحد ضحاياها كسائر أطياف الشعب اليمني لذا فإنني أميل للاعتقاد بأن دور ثورة سبتمبر يشمل تصحيح مسارات المراحل السياسية الثلاث السابقة لأن الواقع الحالي هو نتاج فشل وفساد وقصور المراحل الثلاث مضافاً إليها مؤثرات الاحتلال البريطاني والتدخل السعودي، ولذا سأحصر القراءة والتحليل بالفترة الزمنية من (عام ١٩٦٢م إلى ٢٠١٤م) أي من الثورة سبتمبر ١٩٦٢ إلى ثورة سبتمبر ٢٠١٤ وبينهما ثورة فبراير ٢٠١١م،حيث شهد اليمن تغييرات سياسية حادة يمكن حصرها بالعناوين الرئيسية التالية:

- إسقاط حكم الإمام وقيام النظام الجمهوري (١٩٦٢م).
- استقلال الجنوب وانتهاء الاستعمار البريطاني وعدم الوحدة بين الجنوب والشمال (١٩٦٧).
- وحدة اليمن (١٩٩٠ -٢٠١١م)
- ثورة فبراير ٢٠١١م.
- ثورة سبتمبر٢٠١٤ (الحركة التصحيحية).

أهداف ثورة سبتمبر ١٩٦٢م.

إن ثورة سبتمبر١٩٦٢م قامت ضد حكم الإمامة بقيادة حركة الضباط الأحرار بمحاكاة لثورة يوليو في مصر بقيادة الضباط الأحرار وأعلنت أهدافها التالية:

١- التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.

٢- بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.

٣- رفع مستوى الشّعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.

٤- إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد أنظمته من روح الإسلام الحنيف.

٥- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.

٦- احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسّك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز، والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

إن الأطراف المشتركة في ثورة ١٩٦٢م كانت داخلية وخارجية وتتوزع على محورين إثنين:

المحور العربي التقدمي بقيادة الرئيس المصري جمال عبد الناصر.

المحور العربي الرجعي بقياد الملك السعودي فيصل آل سعود.

لقد تصارع المحوران على الأرض اليمنية عسكرياً وسياسياً، حيث تدخل الجيش المصري لدعم الثورة لمواجهة الدعم السعودي للقبائل والموالين للإمام والأطراف المناهضة للثورة للإبقاء على النفوذ السعودي في الداخل اليمني ولحماية مكتسبات السعودية في الجغرافيا اليمنية عبر الاحتلال المقنع بالمعاهدة والمقايضة اليمنية – السعودية التي خسر فيها اليمنيون أقاليم عسير ونجران وجيزان مقابل عطاءات مالية ومنح اليمنيين حرية العمل في السعودية ومن النتائج السياسية لثورة سبتمبر ١٩٦٢ ما يلي:

إسقاط حكم الإمامة وقيام الجمهورية العربية اليمنية بدعم من الرئيس جمال عبد الناصر أو ما سمي بحرب اليمن التي خاضتها السعودية ضد مصر بدعمها للملكية المتوكلية في إطار الصراع المصري – السعودي للسيطرة على اليمن وزيادة نقاط القوة لكلٍ منهما في العالم العربي.

دعم السعودية لحكم المملكة المتوكلية للحفاظ على المصالح السعودية

في اليمن، وضمان استمرارية المعاهدة الموقعة بين الطرفين بعيداً عن الموقف العقدي والمذهبي بين الوهابية السعودية والإمام الزيدي وقد شارك في الحرب أيضاً البريطانيون والأردن والعدو الإسرائيلي[١]، فقد ذكر الباحث ألكساندر بلاي من معهد ترومان في مقال كتبه في مجلة العلوم السياسية الفصلية "جيروزاليم كوارترلي"[٢] تحت عنوان "نحو تعايش إسرائيلي – سعودي سلمي" إن المملكة السعودية وإسرائيل قامتا ببناء علاقة حميمة وكانتا على اتصال مستمر في أعقاب حدوث ثورة اليمن عام ١٩٦٢بهدف ما أسماه "منع عدوهما المشترك" – أي عبد الناصر – من تسجيل انتصار عسكري في الجزيرة العربية . وذكر بلاي أنه أجرى مقابلة مع السفير الإسرائيلي السابق في لندن آهارون ريميز (١٩٦٥ – ١٩٧٠) الذي أعلمه أن الملك سعود والملك فيصل كانا على علاقة حميمة مع إسرائيل وعلى اتصال وثيق معها، وأكد الكاتب البريطاني فريد هاليدي ما ذكره الباحثان الآخران؛ حيث ذكر في كتابه "الجزيرة العربية بلا سلاطين" أن الملك فيصل طلب من إسرائيل التدخل لحمايته من عبد الناصر أثناء حرب اليمن، وأن إسرائيل قامت بشحن كمية كبيرة من الأسلحة مستخدمة الطائرات البريطانية العسكرية، وأن صناديق الأسلحة ألقيت من الجو فوق مناطق الملكيين اليمنيين.

استقلال الجنوب عن الاستعمار البريطاني وتقسيم اليمن واقعياً عام ١٩٦٧م وقيام الجمهورية اليمنية الديمقراطية الشعبية والتي كانت الدولة الماركسية الوحيدة في العالم بدين رسمي وهو الإسلام [٣]، مما يدحض مقولة الصراع

---

١ – صحيفة هآرتس تاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٦٢؟

2 -https://docs.google.com/presentation/d/.../edit?pli=

3 -^ Norman Friedman The Fifty-Year War: Conflict and Strategy in the Cold War p.459

المذهبي ويؤكد صفة الصراع السياسي المتدثر بالشعارات المذهبية والدينية، نتيجة اقتناع الغرب بأنه الوسيلة الأكثر سهولة لتحقيق مصالحه وتقسيم الأمة والكيانات وإشعال الفتن المدمرة للأمة، فيوعز لأدواته الإقليمية السياسية والدينية لتغيير تحالفاتها وفق خططه المتغيرة وفق المكان والزمان والوقائع لحفظ مصالحه الذاتية دون اعتبار لمصالح أدواته، وذلك وفق استراتيجية الربح بدماء الآخرين أو الحرب البديلة التي أوصت بها مراكز الدراسات الأميركية والصهيونية.

ويتبين من النتائج فشل ثورة سبتمبر ١٩٦٢م في الحفاظ على وحدة اليمن، بالرغم من قيامها بدعم ثورة الجنوب واحتضان مقاتليها، وكذا في استعادة أراضي اليمن التاريخية، فتم التفريط بالوحدة السياسية ووحدة الجغرافيا وانتهكت السيادة ولم تستطع تحقيق العدالة الاجتماعية وأبقت على التمييز ومنهج الإنماء غير المتوازن ولم تتحرر من آثار الاستعمار الخفي والظاهر.

دولة الوحدة (١٩٩٠/٥/٢٢).

تتميز المنظومة السياسية اليمنية بكثرة توقيع الاتفاقيات، ومن ثم الانقلاب عليها خاصة منذ قيام دولتي اليمن الجنوبي والشمالي، بالإضافة لتعدد أسماء مؤتمرات الحوار وكثرة اللاعبين الداخليين أحزاباً وقبائل وشخصيات ودولاً خارجية، والميزة الأهم تتمثل بعدم صمود الاتفاقيات لفترات طويلة، مما رسخ ثقافة عدم الثقة المتبادلة والتوجس والخوف الدائم عند الأطراف المتفقة وجعلها تحتفظ دائما بالخطة البديلة والباطنية السياسية، وظهر ذلك جلياً في اتفاقية الوحدة بين اليمنين عام ١٩٩٠م والتي صمد مفعولها السياسي (الوحدة) ولم يصمد اتفاق الموقعين عليها، حيث أنتجت الممارسات السياسية والأمنية فشل المشاركة في النظام الواحد بين الجنوب والشمال وكانت ذروتها بما يعرف بالحرب الأهلية عام ١٩٩٤م بين الشمال والجنوب الموحدة نظرياً وانتهت بإقصاء

الرئيس علي سالم البيض وقيادات الجنوب من مؤسسات نظام الوحدة وفرارهم إلى الخارج وجعلت حصان الوحدة (أعرجاً) بالإضافة إلي أن نظام الوحدة قد أقصى أحد مكونات الشعب اليمني في الشمال (صعدة) ومنعهم من المشاركة السياسية في تقرير مصير اليمن، ثم شنّ ستة حروب متتالية منذ العام ٢٠٠٤م على حركة "أنصار الله" والتي عرفت في الأعوام الماضية بـ (الحركة الحوثية) نسبة إلى قادتها من آل الحوثي، وهذا ما جعل نظام الوحدة يخسر المكون الجنوبي والشمالي (صعدة) مع غض النظر أو المساكنة مع جحافل القاعدة والعائدين من أفغانستان (الأفغان العرب)، وبدأت عوامل التفكك ومداميك الحركات الاحتجاجية المتعددة ضد نظام صالح والذي انفجر بالتلازم مع الثورات الشعبية في تونس ومصر وغيرها وظهرت ثورة فبراير٢٠١١.

ثورة فبراير ٢٠١١م

إن ثورة فبراير ٢٠١١ أو ما عرف بثورة الشباب اليمني في سياق ما سمي بالربيع العربي بالتزامن مع الثورات الشعبية في الدول العربية، بدأت بحراك شعبي داخلي للتغيير والإصلاح لما فيه مصلحة الشعب اليمني بكل أطيافه دون تأثير خارجي في الظاهر، سرعان ما اصطدمت بالعقبات الداخلية والخارجية وتبدل التحالفات وتعثر المسيرة الثورية وبقائها في دائرة المراوحة والتعثر بل والتآكل وتهميش القوى المبادرة والمشاركة فيها وانتقال القرار من القواعد الشعبية إلى مراكز القرار الفوقية على مستوى الداخل والخارج، واحتوائها عبر المبادرة الخليجية، التي عملت على تدجين الثورة وإجهاضها وفرض تسويات سياسية شكلية دون تغيير في الجوهر والمنظومة السياسية والإدارية، وصولاً

لتدويلها عبر المبعوث الأممي الخاص باليمن جمال بن عمر[١]، وتعيين سير آجلان دناكن مبعوثاً خاصاً لبريطانيا في اليمن، بالإضافة إلى رئيس بعثة دول مجلس التعاون الخليجي السفير سعد العريفي، والسفير السعودي علي بن محمد الحمدان الذي عُيِّن رئيساً للجنة السعودية الخاصة المعنية باليمن، لمواكبة إعادة تكوين السلطة مما يعرضها للانحراف عن شعاراتها الأساسية والأهداف المرجوة وفقاً لمصالح المشاركين في هندسة الأولويات والمصالح وصولاً لتغليب المصالح الخارجية على الداخلية وصولاً إلى سرقتها من أيدي اليمنيين وإبقائهم وقوداً لها دون حصاد للمكتسبات وضياع القرار السيادي المستقل والحر، حيث أصبح هؤلاء المبعوثون شركاءً في العملية السياسية بل وتحولوا إلى قادة يصدرون الأوامر للقوى السياسية وأركان النظام لتنفيذها دون نقاش وإلا تعرضوا للمسائلة والعقاب بحجة عرقلة العملية السياسية كما حدث ضد الرئيس علي عبد الله صالح وقادة أنصار الله[٢].

أهداف ثورة ١١ فبراير[٣]:

- إسقاط النظام الفردي الأسري الاستبدادي.
- بناء الدولة المدنية الديمقراطية التي تكفل الحقوق والحريات العامة وتقوم على مبدأ التداول السلمي للسلطة والفصل بين السلطات واللامركزية الفاعلة.
- تحقيق نهضة تعليمية شاملة تلبي تطلعات الشعب اليمني وتستعيد مكانته

١ – أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في 1أغسطس 2012 عن تعيين جمال بن عمر مستشاره الخاص في اليمن.

٢– العقوبات الدولية الصادرة بموجب القرار ٢١٤٠، تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

٣– اللجنة التنظيمية لشباب الثورة اليمنية.

الحضارية.

- بناء اقتصاد وطني قوي يكفل حياة كريمة للمواطنين.
- إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية على أسس وطنية حديثة وبما يضمن حياديتها.
- استقلالية السلطة القضائية بما يضمن تطبيق العدل والمساواة.

ويتبين أن الشعارات والأهداف قد تمت صياغتها على عجل دون تخطيط وبشكل انفعالي يفتقر إلى وجود المشروع البديل الجاهز لاستلام السلطة وإدارة البلاد وتحديد الآليات والوسائل والكفاءات القادرة على تحقيق الأهداف المرسومة، واكتفت الثورة بتحقيق الهدف الأول وهو إسقاط الرئيس علي عبد الله صالح دون إسقاط النظام والمنظومة الحاكمة، ولم تتعرض الثورة للمشاكل البنيوية لليمن وخاصة قضية الجنوب ووحدة اليمن، مما سهل عملية مصادرتها بسبب غياب القيادة الموحدة والقادرة والمشروع الاستراتيجي البديل، وقد قال فيديل كاسترو (بدأت الثورة ب٨٢ رجلاً ولو فعلتها مرة أخرى لفعلتها ب١٠ أو ١٥ رجلاً فقط ولكن بإيمان كامل ...لا يهم صغر حجمك إذا كان لديك خطة العمل)! وقال السيد عبد الملك في خطاب عاشوراء (يجب أن تستفيد من الحسين وتتمسك بمشروعه وتحمل روحيته وتقتبس من عزمه وثباته والقيم والروحية والعزيمة والرؤية الحسينية، هي الضمانة لاستمرارية الثورات العربية حتى تحقيق أهدافها في مواجهة مسار احتوائها، لأن هناك جهداً كبيراً ومكائد كبيرة ومكر كبير لاحتواء الثورات العربية وإفشالها للحيلولة دون تحقيق أهدافها ولذلك يجب أن نقتبس في ثوراتنا من روحية الحسين (ع) من ثباته من عزمه، وحينها لن يستطيع أحد أن يقف بوجهنا مهما حاول، مهما كان كيده ومكره مهما كانت التحديات والضغوط).

ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م (الحركة التصحيحية)

لم تتنكر ثورة سبتمبر٢٠١٤ لثورة فبراير ٢٠١١ بل اعترفت بها وأسست على نتائجها وبنت مشروعها على مخرجات ونتائج ثورة فبراير وأكدت أنها استمرارية لها لإعادة تصويب المسار واستعادة القرار وزمام المبادرة للشعب اليمني من المبعوثين الخارجيين ومن متسلقي ولصوص الثورة؛ حيث قال السيد عبد الملك الحوثي في خطاب الانتصار "نبارك لشعبنا انتصار ثورته الشعبية التي أسست لمرحلة جديدة قائمة على التعاون والتكاتف في اليمن "مؤكداً أنه" انتصار لكل الشعب وكل مكوناته. وأكد "لسنا في وارد الثأر أو الانتقام "مطالباً بـ "الشراكة بدلاً من الاقصاء" .وقد رفعت الثورة ثلاثة أهداف رئيسية هي:

الهدف الأول: إسقاط الجرعة السعرية وإعادة الدعم للمشتقات النفطية الذي ألغته حكومة الوفاق.

الهدف الثاني: إسقاط حكومة الوفاق الوطني الفاشلة والفاسدة.

الهدف الثالث: تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل التي توافق عليها اليمنيون وتم وضعها في الأدراج.

يمكن اعتبار ثورة سبتمبر بأنها الحركة التصحيحية لمسيرة ثورة فبراير، أو الحشوة السياسية الدافعة بعد معاناة من التمييع والتباطؤ في تحقيق أهداف الثورة وذلك بقيادة حركة أنصار الله وبالتحالف مع القبائل ومواطنين مؤيدين لحزب المؤتمر الشعبي العام وبعض الأحزاب الأخرى التي أصيبت بخيبة أمل من التسوية التي فرضتها المبادرة الخليجية والتي يمكن تلخيص أهدافها وفق محورين:

المحور الأول: البنود الستة عشر في اتفاق السلم والشراكة الوطنية[1] الذي

١- وكالة سبأ الحكومية Sep 21 2014 .

وقعت عليه جميع القوى السياسية بعد ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ الذي جاء في مقدمته (بناءً على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، التي توافقت عليها جميع المكونات اليمنية والتي أرست أسس بناء دولة يمنية اتحادية ديموقراطية جديدة مبنية على مبادئ سيادة القانون والمواطنة المتساوية واحترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد، والتزاماً بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه، واستجابة لمطالب الشعب في التغيير السلمي وإجراء إصلاحات اقتصادية ومالية وإدارية وتحقيق الرفاه الاقتصادي، وخدمة للمصلحة الوطنية العليا، وتجسيداً للشراكة والتوافق في التشخيص والحلول والتنفيذ، والتزاماً باستقرار البلاد وتحقيق مستقبل ديموقراطي واعد ومشرق، ومن أجل الوحدة الوطنية وبناء السلام وتعزيزه، تلتزم الأطراف الموقعة ببنوده الكاملة)

المحور الثاني: مقررات "اللقاء التشاوري لعقلاء وحكماء اليمن" للدلالة على الدور الذي تضطلع فيه والمهام والمسؤوليات التي تقع على عاتقها على المستويين الداخلي والخارجي حيث أكد اللقاء على البنود التالية:

- التشديد على ضرورة الالتزام بتنفيذ اتفاقية السلم والشراكة.
- وجوب الإسهام المجتمعي في معالجة القضية الجنوبية.
- تشكيل لجنة جنوبية شمالية خاصة بالقضية الجنوبية.
- الإشادة بالدور الإيجابي والمسؤول للجان الشعبية.
- وجوب تكاتف الجهود الرسمية والمجتمعية في مكافحة الفساد.
- التشديد على ضرورة قيام الدولة بكافة مؤسساتها المدنية والعسكرية بواجباتها.
- العمل على تشكيل لجان ثورية في جميع المحافظات اليمنية.
- يؤكد المجتمعون على أنهم ماضون في عملية التغيير وفي المسار الصحيح.
- إعتبار القضية الفلسطينية هي قضية الأمة المركزية.

- إدانة ما تقوم به العناصر التكفيرية.

إن دور ثورة ٢١ سبتمبر يتوزع على محورين إثنين على صعيد الدور الجيوسياسي في الداخل والخارج، لأن للداخل اليمني تداعياته الخارجية على صعيد الوضع الإقليمي كجزء من المشهد السياسي العربي والإسلامي، فهو عضو في جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وهو يمتلك مفاتيح باب المندب وهو عضو الأمم المتحدة، بالإضافة للموقع الجيوسياسي لليمن وأهمية هوية النظام الحكم فيه على صعيد الشرق الأوسط والأمن العالمي، فهو بوابة العرب المائية على مضيق باب المندب وإمدادات النفط العالمي باعتباره الممر الذي تعبر منه إمدادات النفط المصدر إلى الأسواق الأوروبية وإلى الولايات المتحدة من منطقة الخليج إحدى أهم مناطق الإنتاج النفطي في العالم، وتقدر الكميات التي تصدر يومياً ما بين ١٥ إلى ٢٠ مليون برميل تبلغ حصة المملكة العربية السعودية وحدها ١٠ ملايين برميل، بالإضافة لتهديده الأمن الإسرائيلي من خلال إشرافه على البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، لذا يمكن تحديد أدوار ثورة سبتمبر٢٠١٤ وفق ما يلي:

الدور الداخلي:

- ترميم العملية السياسية وتنفيذ مخرجات اتفاق السلم والشراكة.
- الشراكة الوطنية وإلغاء منظومة الحزب الحاكم.
- وحدة اليمن وعدم التقسيم ورفع المظلومية عن الجنوب.
- تشكيل القيادة الوطنية الموحدة والواعية.
- الواقعية السياسية والنضج الثوري.
- مكافحة الفقر والعدالة الاجتماعية والإنماء المتوازن.
- مكافحة الفساد ومقاومة الحكم الكلِبتوقراطي (نظام اللصوص)
- المراقبة الشعبية للحكومة وأجهزتها.

- إصلاح أنظمة التعليم والصحة والإقتصاد الوطني.
- مقاومة التكفير والتعصب المذهبي.

الـــــدور الخارجـــــي:

- إسقاط مشروع الشرق الأوسط الأميركي الجديد.
- دعم القضية الفلسطينية.
- مقاومة التدخل الغربي – الاستعماري.
- العمل ضمن منظومة الأمة الواحدة وعدم الانعزال قطرياً.

الـــدور الداخلـــي

ترميم العملية السياسية وتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني

إن أولى المهام لثورة سبتمبر هو إعادة بناء الدولة اليمنية وفق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، ومقررات اللقاء التشاوري لحكماء وعقلاء اليمن، وذلك وفق تسلسل بناء مؤسسات الحكم المدنية والعسكرية ويأتي في مقدمتها تشكيل الحكومة التي سترعى كتابة دستور جديد بمراجعة ما أنجزته اللجنة المشرفة على تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وإجراء الانتخابات النيابية، وانتخابات رئاسة الجمهورية لتشكيل النظام السياسي، بما يكفل نجاح التعددية السياسية وتداول السلطة ومنع قيام الحكم الجمهوري – الملكي كما هو الحال في الدول العربية ذات الأنظمة الجمهورية التي بقي رؤساؤها أكثر من أربعين عاماً في الحكم ولم يتركوه إلا عند الوفاة أو القتل أو الانقلاب، بالإضافة إلى منع التوريث الحكمي والأوتوماتيكي الذي تبتلى فيه أكثر الأنظمة العربية، ويمكن الاستئناس بمنظومة الترشح ومدة الولاية القصوى في الجمهورية الإسلامية في إيران التي بدلت سبعة رؤساء جمهورية في فترة ٣٥ عاماً ويجري اختيار الوزراء على أساس الكفاءة والانتماء الوطني.

الشراكة الوطنية وإلغاء المحاصصة الحزبية

إن الشراكة الوطنية كلمة فضفاضة وتحتمل التأويل والمرونة اللغوية مما يجعلها عرضة للمزاجية والانتقائية وفق المصالح الفئوية، ولذا لابد من تعريف المكونات السياسية والشعبية للشعب اليمني بشكل واضح.

هل هي القوى السياسية المتمثلة بالأحزاب أو القبائل أو هيئات المجتمع المدني أو النقابات أو الشخصيات المستقلة أو كل هذه الأطياف وفق نسب تمثيلها الشعبي (النظام النسبي)؟ ... وهل ستبقى القبيلة مفردة ومكون سياسي على مستوى السياسة اليمنية؟ وهل سيكون التمثيل جهوياً أو مذهبياً أو سياسياً أو قبلياً؟

إن تحديد هذه التعريفات والمكونات يسهل عملية تأمين الشراكة الوطنية بشكلها الصحيح والحقيقي بعيداً عن المصادرة أو تزوير الإرادة الشعبية لعدم الوقوع في منظومة الحزب الحاكم أو الفرد - الزعيم أو احتكار السلطة أو الإقصاء، لضمان تداول السلطة ولإبقاء الجمهور العام ومطالبه حاجة وغاية للحاكم، مما يضطره لمراعاة مطالبه وتحقيقها بشكل مستمر بعيداً عن اللحظات الفولكلورية أيام الانتخابات.

رفع المظلومية عن الجنوب على قاعدة العدل ومنع التقسيم

إن الدور الأساس لثورة سبتمبر يتمثل بالحفاظ على وحدة اليمن على قاعدة المساواة وليس الإلغاء وعلى أساس أن الجميع يمنيون وليسوا شماليين وجنوبيين، لأن بقاء جمرة الانفصال والشعور بالمظلومية عند أي فئة يمنية ستقوض أي عملية سياسية، وتساهم بشكل غير مقصود بتحقيق المشروع الأميركي للشرق الوسط الجديد القائم على التقسيم والتفتيت والتجزئة، ولابد من مغادرة التضامن السياسي والكلامي إلى الجرأة بطرح الحلول ليس على أساس التعويض بل على أساس الحقوق والواجبات مع مسؤولية الحراك الجنوبي

الوطنية والقومية بمغادرة إشاراته الانفصالية والتقسيمية، لأنه في لحظة سابقة رضي بالوحدة على أساس تأمين حقوقه، فإذا ما استرجعها لا حجة له بالبقاء في دائرة الإنفصال.

تشكيل القيادة الوطنية الموحدة والواعية.

إن إحدى ثغرات ثورة ١١ فبراير عدم وجود القيادة الحقيقية والقوية التي يمكن للشعب أن يسير بخيارها ومشروعها عند البدء ببناء النظام السياسي وهذا ما أكدته الوقائع؛ حيث أن ما عرف بـ "اللجنة التنظيمية لشباب ثورة فبراير" لم تستطع أو لم يترك لها المجال للاستمرار بالثورة، لأنها اعتقدت أن بإمكانها تجاوز الواقع اليمني الديموغرافي والمجتمعي وقيادة البلاد بمفردها دون التحالف مع المكونات السياسية للشعب اليمني من القبائل والأحزاب، مما جعلها فريسة ضعيفة أمام قبيلة آل الأحمر ومجلس التعاون الخليجي والمبعوثين الدوليين والإقليميين، وتم تغييبها بالكامل عن كل المؤتمرات السياسية (مؤتمر الحوار الوطني - إتفاق السلم والشراكة - اللجنة الوطنية الرئاسية المنبثقة عن اللقاء الوطني الموسع) وإن شاركت فهي عديمة التأثير والفعالية حيث أعطيت شرف المشاركة الرمزية لا أكثر، وتم التعامل معها بأنها "ثورة الفايسبوك" التي يمكن الغاؤها بمجرد إنقطاع الكهرباء أو الأنترنت، ولم تعط في الحكومة الجديدة برئاسة بحاح النسبة التي تعترف بدورها في الثورة اليمنية، ولذا لابد للقائمين بثورة سبتمبر أخذ العبرة ممن سلف والتنبه والحذر حتى لا تصاب ثورتهم بما أصيبت به قيادة ثورة فبراير، فقد قيل (إن الثورة يفكر بها العقلاء ويقوم بها الشجعان ويجني ثمارها الأوغاد) فلا بد من التأكيد على ضرورة احتضان المكون الشبابي الثوري كرافد أساسي للتغيير باتجاه اليمن الجديد، على أساس الشراكة والوحدة والمواطنة، خاصة وأن فئة الشباب تشكل الشريحة الكبرى والمهيأة لإنجاز عملية الإصلاح، حيث أعلن

الأمين العام للمجلس الوطني للسكان الدكتور أحمد على بورجي وجود زيادة مطلقة لفئة الشباب باليمن بالنسبة لإجمالي عدد السكان حيث ارتفع عددها خلال العام الحالي ٢٠١٤ إلى ٨.٨ مليون نسمة بنسبة ٣٣.٨بالمائة من إجمالي عدد السكان [1]، حيث يعترف كثير ممن قاموا بثورة فبراير بسلسلة من الأخطاء، بدءاً بسيطرة فرع جماعة الإخوان المسلمين في البلاد (حزب الإصلاح)، وآل الأحمر على حركة الاحتجاج، وهو ما حول الثورة إلى صراع على السلطة بين صالح والإسلاميين المحافظين، وقال ماجد المذحجي، وهو ناشط شارك في الثورة مبكراً: "لقد أُخذت الثورة في اتجاه مختلف، واستخدمت من قبل حزب الإصلاح للتفاوض مع صالح على حساب التطلعات الأساسية".

وقال منصور هايل: "تمتد جذور مشاكل اليمن الراهنة إلى فقدان الخطاب الشامل والوطني من قبل القوى التي ظهرت بعد ثورة عام ٢٠١١، مثل التجمع اليمني للإصلاح".

الواقعية السياسية والنضج الثوري

إن الواقعية السياسية ودراسة الظروف وفق الزمان والمكان والإمكانيات تتحكم بنتائج الفعل الثوري على مستوى النجاح والفشل و قراءة المشهد السياسي وفق البيئة المحيطة الموالية والمعارضة وعدم الإكتفاء بالبنادق المحمولة بأيدي الثوار، بل برؤية البنادق المصوبة ضد الثورة وعدم إهمال الجزئيات والقوى الضعيفة التي يمكن أن تتحالف وفق منظومة تقاطع المصالح والعدو الواحد والعمل لهزيمته للحفاظ على حقوقها وتحقيق طموحاتها وأحلامها، مما

١- عدن أون لاين يوم ١٨ - ٠٧ - ٢٠١٤

يفرض الحذر من التضخم المفرط والتوسع فوق الإمكانيات المفترضة وعدم الوقوع بالغرور والعجب بالنفس وهذا ما وقعت في بعضه ثورة فبراير اليمنية كما وقعت فيه ثورات الشباب العربية الصادقة والتي سُرقت من بين أيديهم وصادرها إما التكفيريون أو الأنظمة الرجعية العربية والنفط العربي والخبث الأميركي والغربي.

مكافحة الفقر والعدالة الاجتماعية والإنماء المتوازن

تبين الإحصاءات أن مستوى الفقر في اليمن قد تعدى الخطوط المسموح بها دولياً؛ حيث أكد البنك الدولي أن نسبة الفقر في اليمن وصلت إلى أكثر من ٥٤٪ من عدد السكان، وهو ما يساوي أكثر من ١٢ مليون فقير من إجمالي عدد سكان البلد المقدر بـ ٢٤ مليون نسمة، وقال مدير مكتب البنك الدولي بصنعاء وائل زقوت: "إن نسبة الفقر في اليمن تتراوح الآن بين ٥٢ و ٥٤٪ بعد أن كانت في حدود ٣٩٪ قبل اندلاع الأزمة مطلع العام الماضي ٢٠١١، وإن الثروة تتركز في خُمس سكان اليمن "الأغنى يستأثرون بنسبة ٦٧ في المائة من دخل اليمن وبمبلغ يقدر بـ ١.٥٨١ تريليون ريال أي نحو ٧.٣ مليار دولار والخمس الثاني الأفقر من سكان اليمن يحصل على ٤.٧ في المائة من دخل البلاد، فيما يبلغ نصيب الخمس الثالث ٩.١ في المائة، والخمس الرابع ١٧.٧ في المائة[1] بالإضافة إلى ارتفاع مؤشرات الأمية بين النساء خاصة في الريف، وارتفاع عدد النساء العاملات بدون أجر في الريف يدل على أن النساء أكثر معاناة من الفقر مقارنة بالرجال، وعلى الرغم من أهمية قوة عمل المرأة في تخفيف وطأة الفقر على الأسرة، إلا أن ظروف الأمية وانعدام المهارات المهنية والموروث الثقافي عوامل أثرت سلباً في إطلاق طاقات عمل المرأة وإبداعاتها الإنتاجية.

١- الدراسة التي أعدتها اللجنة الوطنية للمرأة "الحكومية"

مكافحة الفساد وإسقاط الحكم الكلِبتوقراطي (نظام اللصوص).

إن مكافحة الفساد عملية مستمرة وليست موسمية وتبدأ بالتربية الأهلية ثم المنظومة الدينية والأخلاقية وآخر مراحلها القصاص والعقوبات القانونية، والفساد هو المرض المنتشر في الحكومات وبعض الأحزاب وبعض الشخصيات الاجتماعية وحتى الدينية التي تغلف فسادها بالقداسة والفتوى الدينية المشبوهة، ومنظومة الفساد تنتج نظام الحكم الكلبتوقراطي (حكم اللصوص) الذي ينهب الدولة ويصادر الأموال العامة ويتصرف بها على أساس الملكية الخاصة، ثم يشتري فيها الذمم وأصوات الناخبين في كل جولة انتخابية لضمان بقائه في الحكم، وهذا ما يستدعي إقرار وتفعيل أجهزة الرقابة والقضاء، لأن الفساد يمثل القنبلة الموقوتة لتفجير أي نظام حكم أو أي حركة ثورية وإصلاحية وعلى حركة أنصار الله بصفتها الريادية لثورة سبتمبر أن تعطي المثل والنموذج الإصلاحي المتميز أمام الله والشعب لتضمن نجاح حركتها الإصلاحية وفق المنهج القرآني القائل (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)[1].

مشاكل التعليم في اليمن

إن نسبة الأمية في اليمن تتفاوت بين الذكور والإناث وتأتي لصالح الذكور ويظهر أن نسبة الأميّات من الشابات بلغت حوالي ٦٦،٦٪ وعند الذكور تنخفض لتبلغ ٢٦.٣ ٪ وبالمثل يلاحظ أن نصيب الإناث أقل من الذكور في الحصول على مستوى تعليمي متوسط أو أعلى؛ حيث يلاحظ أن نسبة الحاصلين على تعليم جامعي بلغت حوالي ٣٪ عند الإناث و١٤.٥ عند الذكور بمجموع لا يتعدى ١٨٪، مما يؤكد افتقار اليمن للكفاءات العلمية

١ – سورة الرعد –آية ١١

والمتخصصة التي تشكل العمود الفقري للتطور الصناعي والزراعي والتنموي الذي ينقل اليمن إلى دائرة الاكتفاء الذاتي أو التوازن الاقتصادي بين الصادرات والواردات، وهذا ما يفرض على الثورة ضرورة دعم التعليم الرسمي بكل مستوياته وبناء المدارس والمعاهد والجامعات في الريف والمدن وتأمين الكوادر العلمية والتربوية من أساتذة وخبراء لمكافحة الأمية والجهل لسدّ الطريق أمام الأفكار الجاهلية والتكفيرية، التي تنتشر بين العامة من خلال التلقين الشفهي والخطابة دون إعطائها حق التأكد من المعلومات ويجعلها ضحية التزوير والتلفيق بناءً على مقولة السلفيين أتباع ابن تيمية والوهابية وداعش بتحريم العلوم والرياضيات والفلسفة والمنطق ووصفها بالشرك والزندقة والالحاد.

مقاومة التكفير والتعصب المذهبي

إن الدور الأساسي للثورة يتمثل بسحب فتيل الفتنة المذهبية في اليمن والذي يمثل سلاح الإدارة الأميركية والتدخل السعودي خاصة وفق المنهج الوهابي التكفيري والذي يقسم المسلمين ويكفر معظمهم ممن يخالفونه الرأي العقدي ويسيل الدماء ويقوض الأمن والاستقرار اليمني، ويقف سداً أمام بناء المجتمع الواحد والكيان الواحد عبر سمومه التكفيرية والمجازر التي يرتكبها، والاستنزاف الدائم للدولة والشعب عبر زراعة تنظيم القاعدة والجماعات التكفيرية التي تعيث في اليمن قتلاً ومجازراً، لذا فإن مسؤولية قيادة الحركة التصحيحية لثورة سبتمبر أن تنشر الخطاب الوحدوي مقترناً بالممارسة السلوكية التي لا تثير العصبيات المذهبية والعمل على توسيع المساحة المشتركة والابتعاد عن الأمور الخلافية وفق الإمكانيات المتاحة وتظهير الصراع على حقيقته بأنه صراع سياسي وليس مذهبياً، وإظهار الأدلة من خلال ما يجري في تونس بين النهضة وأنصار الشريعة وكلاهما من أهل السنة، وكذلك ما يجري

في ليبيا وهم من أهل السنة، وما يجري في مصر سواءً بين الإخوان المسلمين والنظام أو بين أنصار بيت المقدس الذين بايعوا داعش التكفيرية وقتلها للجنود المصريين في سيناء وتفجير منازل مسؤولي فتح في غزة وجميعهم من أهل السنة، دون القيام بأي عملية ضد العدو الإسرائيلي، والأكثر دلالة على الصفة السياسية للصراع هو الخلاف السعودي القطري وكلاهما من المذهب الوهابي لكن لكل منهما دوره المرسوم أميركياً، فهل يمكن وصف الصراع بأنه مذهبي؟!

الـــــدور الخارجـــــي

- إسقاط مشروع الشرق الأوسط الأميركي الجديد.
- دعم القضية الفلسطينية.
- مقاومة التدخل الغربي - الاستعماري.
- العمل ضمن منظومة الأمة الواحدة وعدم الانعزال قطرياً.

إن الشعار السياسي لحركة أنصار الله يحدد ماهية أهدافها ودورها وساحة تحركها الميداني والسياسي، حيث يؤكد الشعار على ما يلي:

(الله أكبر - الموت لأمريكا - الموت لإسرائيل - اللعنة على اليهود - النصر للإسلام).

إسقاط مشروع الشرق الأوسط الأميركي الجديد

عندما يرفع شعار الموت لأميركا يعني موت المشروع الأميركي والجبروت الاستعماري والذي لا يمكن هزيمته بالدعاء فقط؛ بل بالمقاومة والجهاد بمستوياته المتعددة وفق الزمان والمكان والإمكانيات، ولذا فإن دور الثورة التصدي للمشاريع الأميركية ضد اليمن وبقية الأمة العربية والإسلامية وفق الأولويات والقدرات وتسخير مقومات القوة الجيوسياسية والبشرية والإعلامية، وفق وحدة جبهات المقاومة ضدة جبهة التحالف الدولي بقيادة أميركا لقيادة

العالم بواسطة الأدوات بدل الغزو المباشر الذي ثبت فشله في العراق وأفغانستان كما قال زبيغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأميركي السابق .

دعم القضية الفلسطينية

يعني العمل لزوال الكيان الصهيوني من الوجود ، وتحرير فلسطين والمسجد الأقصى واستعادة الحقوق المغتصبة مما يحتم على الثورة اليمنية أن تتحمل مسؤوليتها في موجبات المقاومة الشاملة للمشروع الصهيوني بالمعطى الحقيقي والميداني وليس بالتضامن الخطابي وإطلاق الشعارات، وهذا ما يجعل قدرات الشعب اليمني في خدمة مشروع المقاومة الشاملة لأن المشروع الأميركي – الصهيوني لا يستثني اليمن من مخططاته الخبيثة و الاستعمارية منذ التدخل الاستعماري البريطاني في اليمن والعالم العربي، وقد يستغرب الكثيرون تفرد حركة أنصار الله برفع شعار اللعنة على اليهود عن كل شعارات الحركات الإسلامية والقومية والوطنية مع سؤال مكتوم يحمل صفة الاستهجان، وأعتقد أن استثنائية الشعار بسبب الخصوصية اليمنية واستشراف المستقبل ومقاومة ما يخطط له من قبل الصهيونية العالمية وحلفائها الغربيين، حيث يؤكد الشعار على الموقف من اليهود بناءً على ركائز ثلاث:

- العقيدة الإسلامية وفق المنهج القرآني غير المختلف عليه عند كل المذاهب الإسلامية (لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُواْ الْيَهُودَ) [1].

- الموقف السياسي المناهض للصهيونية والرافض لاحتلال فلسطين والمسجد الأقصى وتهجير الشعب الفلسطيني.

- مجابهة المخطط الصهيوني لإعادة إحياء "يهودية اليمن" وأنها الموطن

١- سورة المائدة – آية ٨٢

الأصلي لليهود منذ النبي إبراهيم (ع) بعدما فشلت الصهيونية في إثبات أي آثار أو روايات تاريخية تدعم موقفها باستعادة الوطن الأصلي لليهود في فلسطين وهذا ما ذهب إليه بعض المؤرخين اليهود مثال "شلومو ساند"، أستاذ التاريخ في جامعة تل أبيب، الذي يعلن صراحة أن غرضه هو تفنيد ادعاءات اليهود بحق تاريخي في أرض فلسطين، ووقع فيه أيضاً بعض الباحثين العرب عن غير قصد لعدم أحقية اليهود بفلسطين فذهبوا إلى التأكيد أن قدس اليهود ليس في فلسطين بل في اليمن! حيث أكد الباحث العراقي الدكتور فاضل الربيعي، خلال أمسية نظمها فرع رابطة الكتاب الأردنيين في مدينة الزرقاء[1] (أن "جبل قدس" يقع في منطقة تعز في جنوب غرب عدن باليمن، فيما الوصف الجغرافي للوصول إلى "جبل قدس" يحتم المرور بجبال ووديان موجودة في اليمن") وبناءً عليه فإن دور الثورة الإضاءة على هذا المخطط ومقاومته استباقياً قبل أن يصبح الجميع بموقع ردة الفعل.

مقاومة التدخل الغربي - الاستعماري

إن شعار النصر للإسلام يفرض وجوب الإعداد للنصر بكل مقوماته (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ، وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ)[2] مما يعني أن دور الشعب اليمني ليس محصوراً بالداخل اليمني بل بالخارج على مستوى الأمة الإسلامية والعربية، ومقاومة التدخل الغربي في الدول الإسلامية وقهر شعوبها، مما يحتم ضرورة مناصرة حركات المقاومة والشعوب المستضعفة حتى لا يسقط مشروع المقاومة

١- وكالة الأنباء الأردنية الرسمية "بترا".

٢- سورة الأنفال – آية ٦٠.

باستفراد مكوناته الواحد بعد الآخر .

العمل ضمن منظومة الأمة الواحدة وعدم الانعزال قطرياً

لقد قال السيد عبد الملك (نحن جزءٌ من أمتنا نحمل همها وآلامها وآمالها ونمقت النظرة الجزئية والتفكير المنطلق من الأنانية الذي أهلك الأمة الإسلامية وعمق حالة الفرقة والشتات) [1].

وذلك امتثالاً للحديث الشريف (مَثَلُ المؤمنين في تَوَادِّهم وتراحُمِهم مثلُ الجسد ، إذا اشتكى منه عضو: تَدَاعَى له سائرُ الجسد بالسَّهَرِ والحُمَّى) ولذا فإن العمل في الداخل اليمني مرتبط بالخارج ليس بمعنى التبعية بل وفق منطق الترابط في الحدث، على مستوى العدو الواحد والهدف الموحد لحماية الشعوب والأوطان والثروات والهوية الموحدة الدينية والحضارية.

ويبقى السؤال ...ماذا أنجزت الثورة منذ قيامها؟

إن قراءة منجزات ثورة ٢١ سبتمبر٢٠١٤ مع عمرها القصير تؤكد على كثافة الإنجازات المرحلية المباشرة والاستراتيجية، التي تضع مداميك تأسيس المستقبل السياسي اليمني، وذلك ثمرة صمود حركة أنصار الله بالدفاع عن نفسها وعدم الإلغاء من خلال بقائها وصمودها ومقاومة العدوان عليها في الحروب الستة التي تعرضت لها منذ العام ٢٠٠٤م مما أهّلها للعب دور الريادة والقيادة لإعادة تصحيح المسار الثوري لثورة فبراير ٢٠١١ واستنقاذ اليمن من التشتت والمصادرة الخارجية المباشرة والغير مباشرة، وتتلخص المنجزات بالأمور التالية:

- إلغاء الزيادة على جرعة المشتقات النفطية.
- إسقاط الحكومة التي شكلتها المبادرة الخليجية (حكومة الوفاق الوطني).

١- إحدى كلمات السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي في ذكرى عاشوراء.

- إلغاء التأثير السعودي المباشر عبر آل الأحمر.
- اعادة تشكيل الخطاب السياسي الوطني الموحد في اليمن (مؤتمر عقلاء وحكماء اليمن – اتفاق السلم والشراكة الوطنية).
- محاصرة الجماعات التكفيرية وتقليص نفوذها اليمني.
- تشكيل الحكومة اليمنية التي تضمن مشاركة العدد الأكبر من القوى السياسية اليمنية.
- رفع المطالب الاجتماعية للمواطنين اليمنيين.
- البدء بتأسيس المؤسسات اليمنية السياسية والأمنية على أسس مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.
- تشكيل اللجان الشعبية لحماية الثورة من التآمر الداخلي والخارجي، ومؤازرة القوى الأمنية والجيش لحفظ الأمن والاستقرار.

في الذكرى الثالثة لثورتنا الشعبية المجيدة ..

نظرة في تطور الثورة وتناميها

علي نعمان المقطري

مُفكر ومحلل استراتيجي وسياسي – رئيس تحضيرية الاشتراكي اليمني (ضد العدوان)

ها هي الثورة (٢١ أيلول) تُكمل عامها الثالث، تتدرج في مهامها بمنطق واقعها، وبانفتاح صادق على إشكالياتها تواجه التحديات الماثلة أمامها، تتعمق جذريتها وتتسع كلما تعمقت في بنى المجتمع وقضاياه المتشابكة المُعقدة التركيب والتمظهر، عرفت خصائص أرضيتها ومهامها وجمهورها وأصدقاءها وقدمت نفسها بمصداقية متناهية رافضة التكلف أو الادعاء أو التلون أو التماهي كما يفعل برجماتيو هذا الزمن الماسخ والظلامي، ولم تكن لتجبن في إعلان أعدائها بعناوينهم وأسمائهم على رأسهم الإمبريالية الأمريكية والصهيونية طواغيت هذا العصر وكل وكلائهم وأدواتهم الدولية والإقليمية .. كانت الثورة صادقة مع نفسها وواقعها ولم تتعالَ عليه أو تتنكر له، ولذا لم تتهيب مواجهة أعتى الترسانات وأشد الكيانات بطراً وبطشاً وتكبراً، فلها قضية تموت وتحيا لأجلها ولا شيء يحيل بينها.

تجاوزت الثورة تحديات ومصاعب هائلة، بدءاً من كسر العزلة الاجتماعية التي فُرضت عليها من قبل سطلة البطش العميلة، وطوق التضليل الإعلامي ضدها والانتصار في حرب الاجتثاث والإبادة التي واجهتها وخرجت منها منتصرة وأكثر قوة ووعي وإيمان .. واليوم ها هي الثورة اليوم أمام تحديات

وقضايا راهنة، نراهن أن تنتصر الثورة فيها وأن تواصل شق طريقها نحو الانتصار الكامل والثورة الكاملة. هُنا نسعى لمقاربة هذه التحديات.

حول ثورتنا الشعبية المتنامية وتأصيل جذورها ومساراتها

٢١ أيلول / سبتمبر، الثورة الشعبية الوطنية التحررية، ثورة الجماهير الكادحة، ثورة شعب ونهضة أمة، ومسيرة واحدة مترابطة واحدة عكست إرادة وموقف الشعب الكادح المقهور بطبقاته المضطهدة المستغلة المنهوبة والمثخنة بالمعاناة لأكثر من خمسين عاماً من الظلم البيروقراطي الاقطاعي الاستبدادي والتبعية، خمسون عاماً هي عمر الطغيان العسكري البيروقراطي الإمبريالي الاقطاعي التبعي الكولونيالي الإجرامي، الذي استباح الأرض والحقوق وآدمية الإنسان وكرامته وسيادة واستقلال وطنه.

حين انطلقت الثورة الشعبية الوطنية من أقصى ريف الوطن، كانت تواصل تقاليد ثوراتنا الشعبية المتوالية طيلة عقول سابقة من مراكزها الجنوبية والوسطى والغربية من الوطن، وانتقلت شراراتها من منطقة إلى أخرى –عمت البلاد– في مواجهة نفس الأعداء التاريخيين لشعبنا، فلم تكن القوى الثورية في الشمال منعزلة عن تجربة الثورة الشعبية اليمانية الكبرى التي ارتدت صوراً وأشكالاً مختلفة في كل مرحلة تاريخية، بل كانت واقعة في قلب الصراع الثوري الوطني نتيجة اصطدامها المباشر بالأعداء التاريخيين للوطن ونتيجة للتهديدات المباشرة للسيادة الوطنية والتراب الوطني في مواجهة التوسع الإقليمي الإمبريالي للكيان السعودي الرجعي بالنيابة عن أسياده البريطانيين والأمريكان من مطلع القرن الماضي حين كانت المناطق الشمالية من إقليم همدان هي التي تعرضت مجدداً للاحتلال والتوسع وسلخ مناطق وأقاليم عسير ونجران وجيزان؛ بل إن نشوء الحركة الوطنية الجديدة بعد الاستقلال الأول عن الاحتلال العثماني –وقيام الدولة المستقلة الأولى– بقيادة الإمام يحي بن حميد

الدين منذ العام ١٩١٨م وإلى العام ١٩٣٤م؛ كان نشوءً وطنياً متأثراً بالمظالم التاريخية الدموية وبآلام ومشاعر الإقليم الهمداني اليماني المتعرض للإلحاق والاحتلال والنهب بحكم التماس من خط الجبهة المواجهة مع العدو المتربص عبر الحدود الشمالية الغربية الذي اصطفت إلى جانبه أساطيل الدول الاستعمارية البحرية والجوية التي أمطرت بصواريخها وقذائفها مدننا وموانئنا لإفراغها من سكانها لكي تبقى فارغة يسهل احتلالها واستيطانها وإغراقها بالأغراب الأجانب والدخلاء للسيطرة على الثروات الوطنية الغزيرة التي تتشبع بها بلادنا، وهي ما تم كشفها بأنها تمثل ما نسبته ٣٤٪ من الاحتياطي العالمي مما يجعل بلادنا محلاً لمطامع الاستعمار السعودي الأمريكي البريطاني الصهيوني لاسيما مع تحكمنا بأهم المضايق المائية.

الصراع مع أدوات الهيمنة الداخلية الخارجية

وخلال السبعينات –برغم معاهدة السلام الصورية بين النظامين في صنعاء والرياض– فإن السعودية واصلت إسكات صنعاء وحكامها وإخضاعها بالأموال والرشاوى، وواصلت التوسع في قضم أراضي الوطن الشمالية في صعدة والجوف وحجه وحضرموت، ونظمت اعتداءات متواصلة ضد الشعب المقاوم ومواجهته منفرداً في ضل تآمر وتخاذل نظام صنعاء الخاضع لوصاية للرياض الذي استغرق في تصفية الوطنيين المناهضين للتوسع والهيمنة السعودية والأجنبية المطالبين بالسيادة الوطنية والحقوق. وأمام هذا التخاذل والاستباحة الفجة؛ بادر الشعب إلى الثورة وتفجرت الحركة الوطنية المقاتلة لمواجهة للتوسع الأجنبي وللدفاع عن الوطن بعد أن تخلت صنعاء وحكومتها العميلة مهامها ومسؤولياتها.

غدرت العاصمة بالشعب وتنكرت له متصلةً عن مسؤوليتها خاضعة بذلك للتبعية السعودية مقابل الأموال المنتظمة بمثابة المقايضة المبادلة بين الطرفين.

وهو ما دفع الشعب في المناطق المستهدفة إلى الالتحام بالحركة الوطنية المستقلة المناوئة لنظام التبعية في صنعاء والمواجهة للمشروع التوسعي السعودي، ليتم إسقاط هذا النظام وتعرية وجهه الحقيقي. كانت صنعاء وحكومتها –في الوقت الذي يتصدى فيه الشعب للعدو– تواصل قتل وتشريد وسجن الوطنيين بعشرات الآلاف بتهم الحزبية وقراءة الكتب الحديثة وتوزيع المنشورات المطالبة بالتحقيق في جريمة الشهيد الحمدي وإخوانه وحول الدفع للاقتتال اليمني – اليمني بين الشطرين تلبية لرغبات السعودية المسيطرة على إرادة الحكومة اليمنية آنذاك.

لقد عرف الشعب اضطهاداً وظلماً مزدوجاً –من السلطة العميلة ومن الأجنبي– أدى إلى ثورة مزدوجة وسياسات مزدوجة تتكيف إيجاباً في التنظيم والتكتيكات والممارسة العملية بحسب الظروف المُعاشة.

جبهتا الأعداء والأصدقاء ترتسمان بوضوح

نتيجة للاضطهاد المزدوج – الواقع على الشعب– تشكلت بالمقابل جبهات حرب ومواجهة مزدوجة ضد الطغيان الأجنبي التوسعي من جهة، وضد النظام العميل التبعي المشارك في الجرائم والتآمر والخيانة وبالمقدمة للجمهورية والثورة والوحدة. وبارتسام وتحدد جبهتي الصراع تكونت فصائل الحركة الوطنية الشعبية مدعومة من الثورات الشعبية في جنوب الوطن ووسطه – بكل أنواع الأسلحة بما فيها الأسلحة المضادة للطائرات المعادية التي أُسقط العديد منها– وتكونت فروع ومكاتب ومعسكرات للجبهات الوطنية الثورية التي تكفلت بتوجيه الحركة الشعبية وتوسيعها ومواصلتها وتكوين حركة تحشيد وتجنيد جهادي تقف في مواجهة التوسع والغزو الأجنبي والتآمر الداخلي عسكرياً وسياسياً وفكرياً وثقافياً وكانت القوى اليسارية الاشتراكية الوطنية الديمقراطية في الجنوب والوسط من الوطن تقف في مقدمة تلك القوى

الوطنيـة الـتي بـادرت إلى دعـم الثـورة الشـعبية الوطنيـة التحرريـة فـي مواجهـة الأجنبي وعملائه وتحملت الكثير من التضحيات، مجسدة بذلك الـروح الوطنيـة الواحدة للوطنيين اليمنيين فـي أرجاء الوطن.

لقد استطاعت الحركة الوطنية اليسارية أن تتجاوز التعقيدات والعُقد التي أقامها الاستعمار والاستبداد بين اليمنيين ومناطقهم وفئاتهم الوطنية، وأن تخلق منظومات وطنية شعبية متكاملة تجاوزت جميع الخطوط والتعقيدات وحققت نتائج مذهلة أدت فـي النهاية لإسقاط النظام الرجعي القمعي وإسقاط أدوات الاستعمار والتبعية والظلم، وشنت وفجرت ثوراتٍ شعبيةً جديدة متوالية شكلت امتداداً للثورة الشعبية الأم ولحركة المقاومة الوطنية بمواجهة الاستعمار العثماني والبريطاني والسعودي.

تبلورت حركة الأنصار الوطنية الثورية (أنصار الله) - بعد تراجع الدور القيادي للقوى الحديثة أو اليسارية- وفي ظل متغيرات دولية ومحلية مؤثرة على الميدان- كحصيلة للثورة اليمنية العامة المتنامية طوال العقود الستة الماضية وما قبلها، وهي الوريث الموضوعي والتاريخي المادي والمعنوي الفكري للحركة الثورية الشعبية من عدن والجنوب إلى مأرب والجوف وتعز وصنعاء، ولتلك الممتدة لأكثر من ثلاثة قرون ضد الاستعمار وعملائه في عموم اليمن.

لقد ورثت بصلابة قضايا ثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر الأساسيتين الوطنيتين وواصلت الطريق والدفاع بعد أن غدرت بها وبقواها حكومات صنعاء المتوالية رغم تظاهرها الديماغوجي الزائف بأنها امتداد لثورات سبتمبر وأكتوبر بهدف قطع الطريق على الوطنيين المجابهين لخياناتها وتآمراتها.

لقد تطورت الحركات الوطنية الشعبية الثورية اليمنية على امتداد الستة عقود الماضية، انطلاقاً من إمكاناتها وظروفها وخصوصياتها التاريخية. كانت الحركة الشعبية الوطنية الحديثة في صعدة –همدان- قد تكونت

أولى بذورها التي أثمرت ٢١ سبتمبر منذ اشتعلت معركة المقاومة الوطنية ضد المحتل والتوسع الأجنبي وحتى السبعينيات، وما رافقها من فترة اضطراب سياسي عام شمل الوطن ضد الهيمنة التوسعية السعودية والوهابية الإمبريالية.. الحقيقة، فإن قوى الثورة تابعت المسيرة الشعبية الثورية السابقة كما تأثرت بكافة التجارب الثورية الوطنية، متتلمذةً من جذورها تراث الإسلام الثوري وميراث الحركة التحررية الوطنية اليمنية.

وخلال العدوان الهمجي ضد الشعب المستضعف في الشمال والجنوب بادرت الحركة الشعبية إلى الدفاع عن الشعب والوطن والديار وإيقاف استباحة البلاد أمام البيروقراطية الاستبدادية الداخلية والخارجية، ولكي لا يمر العدو الإمبريالي ومؤامراته، وتحملت تضحيات هائلة بمئات الآلاف من الشهداء والجرحى والمشردين، وهدم المنازل والقرى والمدن لست سنوات من العدوان المتواصل في حرب دولية شنت عليها بمشاركة أمريكية سعودية مباشرة هي التي أعطت الأوامر بالعدوان لإسكات الشعار الشهير ضد أمريكا وإسرائيل والصهيونية الذي أطلقه الشهيد القائد المؤسس السيد حسين بدر الدين الحوثي رضوان الله عليه، ولخنق هذا النموذج الواعد لدى الشعوب والأمم المستضعفة من ذات العدو. علاوةً لكون القضايا التي دار حولها الصراع والقتال طوال ست سنوات ٢٠٠٤م – ٢٠١٠م هي ذاتها قضايا الأمة العربية والإسلامية من حيث الجوهر.

الحرب الشعبية في همدان صعدة

كانت ثورتنا الشعبية الأخيرة في صعدة قد بدأت كرد الفعل الشعبي العادل للعدوان العسكري للحكم البيروقراطي المكروه من كافة الشعب الذي كان يتمنى دوماً أن تنتصر تلك الثورة الانتفاضية التي حُصرت شكلياً في إقليم واحد محدد محاصر، لكنها كانت تعبر في جوهرها عن مطالب

وأحلام كل انسان ومواطن مظلوم في مواجهة عدوان النظام الجائر منذ العام ٢٠٠٤م حتى ٢٠١٤م متواصلة في شكل صدامات وقتال وكفاح بشتى الأشكال والصور والأساليب دون توقف.

علاقة الثورة الجديدة ٢١ سبتمبر بالثورة الشعبية السابقة بعموم الوطن

ترتبط الثورتان ارتباطاً وثيقاً واضحاً لا لبس فيه، فلم تكن ثورة العام ١٤م إلا امتداداً للثورة الأم التي بدأت في العام ٢٠٠٤م في مقاومة العدوان الهمجي العسكري الطويل إلى أن انكسر العدوان وتحطمت ماكينته الإدارية والعسكرية، وبهذا اجترح الفصل الأول للثورة الجديدة ومهد لها مساراتها الجديدة ومهامها الوطنية الاجتماعية بواقعها الأعم.

استمرارية الانتفاضة الثورية

سواء أُسميت المقاومة الشعبية العارمة التي أبداها الشعب اليمني في همدان الأبية؛ ثورةً أو انتفاضة شعبية متقدمة، فإن ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م كانت دون شك هي ذروة سنام الكفاح الشعبي الوطني الواسع الذي شمل الملايين من كادحي اليمن ككل بقادة جماهير ذلك الإقليم المركزي الذي تحول إلى ساحة حرب دفاع وطني ضد اندفاع الاستبداد والاستعمار والتبعية كاندفاع استباحي إمبريالي كولونيالي كان لابد له أن يقف.

لم يعد خفياً أنه لولا تجارب وتضحيات وتنظيمات تلك الثورة الأولى العملاقة المتفجرة من صعدة لما اندلعت انتفاضة الشباب الشعبية في ٢٠١١م، ولا سبقتها انتفاضة الجنوب الشعبية العام ٢٠٠٧م، ولا تمكنت الحركة الاحتجاجية الجريئة للشعب والجيش الوطني في إسقاط النظام القمعي، ولا كان الجيش الوطني قد تحرك وهو الذي كان يحسب كأداة بيد النظام العميل؛ إذ أحدثت الثورة (٢٠١٤- ٢٠٠٤) تحولاً عميقاً - متدرجاً- في البنى اليمنية كان من

أهم ثمارها إعادة الاصطفاف الثوري للجنود – الذين هم جزء من الشعب الفلاح الكادح- إلى جانب القوى الثورية والشعب المستضعف، ليصبحوا الآن قوة بأيدي وإلى جانب قوى الشعب الثورية لمواصلة الثورة والدفاع الظافر على الوطن.

دموع التماسيح

الجلادون حين ينعون الضحية مضحكون بمرارة، إنهم يواصلون عملية التذاكي على الشعب باحتقار بالغ خاصة أولئك الذين قامت الثورة بمواجهتهم وطغيانهم، وهاهم اليوم يتباكون كذباً على ثورة ٢٦ سبتمبر المغدور بها المذبوحة بأيديهم، ولا تزال دماء ثوارها تغطي أيدي هؤلاء القتلة لصوص الثورات والأوطان. فمافيا البيروقراطية العسكرية الاقطاعية والمشيخية التابعة للسعودية –المتعاقبة حتى اليوم- منذ انقلاب ٥ نوفمبر ٦٧م لا تزال تمارس أبشع التنكيل بالجمهورية التي لم يبقَ منها أكثر من اسمها، وخاضت أبشع المذابح ضد رجال الحركة الوطنية اليمنية وأشهرها مذابح أغسطس ٦٨م.

ووحدها ٢١ سبتمبر من أعادت للجمهورية اعتبارها وأعادتها للوجود وهي وريثتها الحقيقية وحاميتها، فجاء عدوها البارحة - بالمقدمة السعودية- ليواصل اغتيالها اليوم في أضخم عدوانٍ على الوطن وليخنق الثورة الجديدة قبل أن تخنق مصالحه ومنظومة التبعية والعمالة التابعة له.

سمات وخصائص الثورة الشعبية اليمنية ٢١سبتمبر ٢٠١٤م

أولاً: السمات الاجتماعية

إن هبة الشعب المسلحة – منذ ٢٠٠٤م- ضد العدوان الهمجي من جانب البيروقراطية العسكرية العميلة الثرية كانت تعبيراً عن الانتفاضات الاجتماعية لطبقات الشعب الرافض الاستغلال والعمالة والقهر الطبقي وطور جديد عنها.

إنها المطالب والأسباب والعوامل نفسها التي فجرت الثورات اليمنية خلال العقود الماضية - وإن بظروف مختلفة- وذاته الحامل الاجتماعي لها من حيث واقعه وظروفه المعيشية والاجتماعية والتركيبة المنتمي لها -بالطبع مع وجود التفاوت- ، لكن القصد أن واقع الثورة اليمنية لا يزال يتحرك في مسار واحد من عقود برغم حدوث العثرات والانحرافات والجمود، لكن مهامها وقضاياها الأساسية على الأقل ظلت حية لأن الثورة لم تنجزها لأسباب مختلفة منها ما هو متعلق بظروف الحركة الوطنية ومنها ما هو متعلق بالظروف الموضوعية الاجتماعية، عوضاً عن عوامل مثل المتغيرات السياسية والاستراتيجية المحلية والخارجية.. إنهم المظلومون أنفسهم من حيث هم العامة الشعبية والقبائل الثائرة، والظالمون أنفسهم بكونها المنظومة الإمبريالية الدولية ووكيلها الإقليمي السعودية وعملائهم المحليين لاسيما آل الأحمر.

ومن حيث تاريخ ثورتنا، فهي ممتدة في التاريخ عميقة الجذور، تنتمي منحدرة من أربعة قرون من المقاومة الشعبية الوطنية ضد الاستعمار وعملائه بترابط مستمر بلا توقف ولا انقطاع. ويؤكد ذلك حقائق التاريخ والعقيدة الثورية التي تسلحت بها الثورة العامة في كل مراحلها.

ثانياً: السمات السياسية الاستراتيجية للثورة

يمكن تعريف ثورتنا الحالية بأنها: ثورة اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ديمقراطية، شعبية، وطنية تحررية، قومية، إسلامية، وحدوية أممية.

من حيث أن ثورتنا ثورة تحررية وطنية شعبية، قام بها شعبنا اليمني معتمداً على ذاته بدون دعم غريب إطلاقاً، أي أنها عصامية حرة استقلالية الجوهر بروح مشتعلة كنموذج وراية أيديولوجية، قامت ضد الاحتلال الأجنبي العثماني ثم البريطاني والوهابي السعودي.

ومن حيث أنها اجتماعية طبقية شعبية، فهي من الأساس مثلت نهضة

الفلاحين الفقراء والمزارعين والحرفيين والعمال والعاطلين والمثقفين الثوريين والمنتجين والجنود وصغار الضباط ومتوسطيهم وكافة المقهورين، بمواجهة اللصوص والمترفين وأبناء الذوات والقاطنين في فراديس القصور فوق جماجم الشعب، كثورة ممتدة مع الحركات الشعبية الثورية التحررية في مواجهة الاستعمار المباشر والطبقات الحاكمة المسيطرة بالوكالة لها في الداخل كطبقة كولونيالية استعمارية نشأت وفق منطق الاستعمار وإرادته ومصالحه الإمبريالية ولا تستمر هذه المصالح لكلٍ من جانبي العلاقة إلا باستمرار هذه العلاقة التبعية التي نشأت على هامش التطور الرأسمالي وفي مراحله المالية الطفيلية (رأس المال المالي لا الانتاجي) وفي عصر أصبح فيه اتجاه التاريخ يدفع نحو استبدال واسقاط وكنس النظام الرأسمالي العالمي والاقطاعي في العالم .. ولا زالت هذه هي راية الوطنيين والتحرريين والمقهورين والمستضعفين وكل الشرفاء في كل العصور.

ويؤكد التاريخ الحديث، أن طريق التحرر الوطنية هي الوحيدة المتضمنة دافع البحث عن طريق تطور اقتصادي لا رأسمالي وليبرالي ولا اقطاعي كأشكال اقتصادية قاسية أنانية وفردية تتحقق فيها منفعة الفرد لا المجتمع بل وتقوم على حسابه. وهُنا تكمن ميزة هامة لحركة التحرر الوطنية اليمنية بصورتها الجديدة ٢١ سبتمبر من حيث إدراكها لضرورة التحرر الاقتصادي – في خضم التحرر العام– وتغيير بناها الرجعية الكولونيالية في سبيل تغيير العلاقات الإنتاجية والاقتصادية –باعتبارها القاعدة الأساسية لتحديد طبيعة العلاقات الاجتماعية– إلى شكلها الوطني وبما يتسق ومنطق وواقع التطور اليمني وظروفه، لا كما حدث في زمن الاستعمار الذي فرض بنية وعلاقات اقتصادية تخدم مصالحه الاستعمارية في أسوأ أشكالها وتؤبد سيطرته وتنتج شروطها، معتسفةً مسار التطور التاريخي اليمني مشوهاً البنى الاجتماعية

وشروطها وتركيبها.. إن هذه القضايا والوعي بها هو أهم ما يكسب الثورة جذريتها وقوتها وتوسع قاعدتها، وبدون ذلك تكون الثورات مشطورة مجزأة القضايا والإدراك والهوية وحالها أقرب ما يكون بالعقيمة.

لم تأتِ إلينا كل من تركيا وبريطانيا لاحتلال بلادنا العزيزة في القرنين ١٦م و ١٩م إلا وهما متأزمتان اقتصادياً وثقافياً، ولذا احتاجتا لبقاء الاستعمار الرأسمالي الاقطاعي الرديف، ومن هنا فإن الثورة اليمنية وغيرها من ثورات القرنين التاسع عشر والعشرين قد انفجرت في ظل أزمة الرأسمالية الاستعمارية الغربية الأوروبية الدولية، ومن ثم فهي –موضوعياً– تجري في أفق اشتراكي لا رأسمالي ولا اقطاعي، لأن تلك الأنظمة السابقة قد ذابت عالمياً داخل التشكيلة الرأسمالية الاستعمارية الغربية. وبذا صار الأفق الواعد للبشرية هو في الملكية العامية للإنتاج والتوزيع، مهما ارتدت تلك عملية من أسماء وأشكال، فالجوهر واحد هو الملكية العامية أو العامة السائدة والقائدة والمهيمنة كأساس مفصلي للاقتصاد الوطني، والمهم هو عدم التقيد بالمفاهيم الضيقة للاقتصاد.

إننا لكي نفهم معنى البعد الاجتماعي العامي المشتركي الديمقراطي الثوري ، فذلك يتحقق بفهم المضمون والأساس التشاركي للجميع، أي بكون الملكية عامة لكل الشعب وذلك لا يلغي ملكية الأفراد الخاصة ونشاطهم الإبداعي، بل يبتدع ملكيات وطنية شعبية عامة لا يقبل الاحتكار الفردي أو الطبقي القديم، خاصة في المجالات النهضوية الاستراتيجية الكبرى التي لا تقدر عليها البرجوازية المحلية ولا يجب منحها تلك الامتيازات التي تتحكم بمصير الأمة، بل يجب تعزيز ملكية التشاركية الشعبية الوطنية والتعاونية التي تتضمن الفائدة للجميع والأرباح والسعادة للجميع، وليس لأفراد في طبقة صغيرة تعيد انتاج المظالم مجدداً لتحتم نكسة وارتداداً عن حركة التقدم

والثورة، والنتائج بلا شك ستكون أكثر كارثية من تلك الناجمة عن انتكاسة الثورات السابقة. فالجلادون حين يجدون الفرص سانحة للانقضاض على الثورات أبداً لا يتوخون الرحمة، بل يرون الجرائم التي ارتكبوها في السابق لم تكن بالقدر المطلوب من القمع والسحق.

إن الثورة من حيث كونها وطنية تحررية شعبية بمهام متداخلة في آن – كحقائق ثابتة لم تستبدل؛ بل كُرست وتأكدت في واقع الثورة الراهن- كخصائص ثابتة تميزها عن غيرها وتجمعها إلى سواها من الثورات في وقت واحد؛ هي من أهم السمات الحالية الواضحة بما لا يقبل الخلاف حولها.

مخلفات التركة الاستعمارية المُعاشة

تعيش البلاد اليوم في حالة من الانقسامات ما قبل الوطنية لمستويات عميقة كالانسلاخ من الهوية الجامعة والتنكر لها، وتعد هذه الحالة إحدى أسوأ التركات الاستعمارية التي خلفها لنا الاحتلال العثماني والبريطاني والسعودي، من حيث دخول عدد من الجغرافيات اليمنية في حالة عزلة اجتماعية ووطنية، إذ عزل الاستعمار المناطق التي يسيطر عليها عن الخارجة عن سيطرته، وهذه الأخيرة دخلت نوعاً ما في حالة من الإدارة الذاتية التي كُرست بأيدي عملاء المحتلين كواقع استقلالي يتعامل وفق هوية اُصطنعت خاصة بها.. وتبقى هذه المسألة من الهام جداً معالجتها لامتلاك دولة وطنية قوية تملك قرارها واستقلالها وسيادتها، ومن الإنصاف القول إن الثورة الآن في طور معالجتها.

خصوصية الايديولوجية الثورية العقيدية

من الناحية العقائدية، فقد شكلت العقيدة الثورية –تاريخياً– راية توحيد وطنية لليمنيين على اختلاف أفكارهم واجتهاداتهم ومذاهبهم في مواجهة الاقطاع الاستبدادي والرأسمالية الكولونيالية وهيمنة الأجنبي والكمبرادورية

التابعة وأيديولوجيتها الوهابية التضليلية.

إن العقيدة الدينية للثورة ليست "بدعة" كما يحاول الليبراليون التابعون للاستعمار والعدوان أن يصوروها اليوم في وعي الناس البسطاء، بل هي واقعية مطابقة لوعي الحركة الشعبية وعقيدتها وقاعدتها الانطلاقية التاريخية وتماسكها وشموليتا الشعبية المجتمعية.

وهي في الوقت نفسه دليل على فشل الأيديولوجيات الأجنبية في فهم وإدراك خصوصيات مجتمعنا وسماته، عوضاً عن تآكل متبنيها ومنظريها وانتمائهم الثوري وتحولهم إلى برجوازية كولونيالية تابعة، وهو ما يضعها مع الأجنبي في شراكة اقتصادية ومنافع ثنائية ذاتية تمنعها عن مواصلة الفهم الثوري للعلاقة بيننا وبين الامبريالية، كعلاقة هي في حقيقتها علاقة استئصالية وجودية مصيرية وليست علاقة مطارحات هوى ولا (تعايش إيجابي وسلمي).

العنف الثوري المسلح .. ضرورة موضوعية تاريخية أمام الاستعباد والطغيان

إن خبرة الشعوب العربية والشرقية طوال خمسمائة عام من واقع الاحتلال والتبعية، تقول بحزم إن السلاح هو الطريق الوحيد ضد الاحتلال والاستبداد والظلم الذي تستحيل معه جدوى الحركة السلمية في إنجاز الاستقلال والتحرر.

القبيلة المشتركة المسلحة .. قاعدة الثورة الشعبية التحررية الراهنة

تشكل القبيلة أغلبية مُطلقة في تركيبة الشعب اليمني الذي لا يعرف ولا ينتظم إلا في إطار عشائره وقبائله الوطنية، وهي الوحدة الأساسية لتنظيمه وادارته وقيادته موضع قوته وثقله وتماسكه عبر آلاف السنين. وتمثل الكتلة الضامة للوطن اجتماعياً وجغرافياً، وهي أهم عوامل تماسكه ووحدته.

وفي ظل العدوان الكوني القائم على البلد اليوم، كانت القبيلة هي المدافعة الأولى والأهم عن الوطن، وإن كنا سنتحدث عن أهم إنجازات الثورة ٢١ سبتمبر فسيكون أنها أعادت الدور الريادي والحاسم للقبيلة اليمنية وأعادت لها لحمتها واعتبارها.

فخاخ وتحديات كُبرى تجاوزتها الثورة

لقد تجاوزت الثورة الكثير من التحديات والفخاخ الموضوعة أمامها، لكنها لم تنتهِ منها بشكل كامل، إلا أنها أضحت أقوى وأكثر صلابة في مواجهة التحديات وقادرة على الكفاح والصراع على عدة جبهات إن فرض عليها ذلك.

من التحديات الحساسة التي كانت أمام الثورة، وهي كيف تكسر الطوق المفروض عليها منذ الحروب الست؟، وتوسع قاعدتها الاجتماعية نحو كافة المعنيين بالثورة وأصحاب المصلحة الحقيقية منها، وهم غالبية هذا الشعب المقهور. كان من الهام أن تحطم الثورة الستار المناطقي والجغرافي الذي أراد عدوها أن يصمها به وأن يكون رداءها، تماماً كما ألبست هذا الرداء لكثير من الحركات والاتجاهات بما فيها حتى اليسارية، وتمكن بذلك من عزلها وحصارها وبالتالي قتل قضيتها وإخماد جذوتها وكتم صوتها.

في السياق ذاته، تمكنت الثورة من الحفاظ على جوهرها الحقيقي النقي، ذي المضمون الوطني الاجتماعي الثوري، ولم يتمكن العدو من إلباسها لوناً مذهبياً أو طائفياً ضيقاً، فكانت مسيرة ثورية منفتحة لكل المستضعفين والمقهورين ولكل المؤمنين بقضية الإنسان وتحرره –باختلاف ألوانهم وانتماءاتهم– بعقيدة قرآنية ثورية متسقة والتاريخ اليمني وواقع المجتمع وظروفه، جوهرها التحرر والمقاومة والانتصار للمظلومين والنهوض بواقعهم، التي هي استجابة لله تعالى بخوض (الجهاد) الذي أمر به من أجل كرامة الإنسان وعزته أمام الطغاة والمستكبرين.

كما تمكنت الثورة من صنع تحالفاتها الاجتماعية والوطنية، وكسر العزلة السياسية حولها على مستوى الداخل والخارج، وكانت واعية تماماً لإدراك أن عدوها ليس محلياً وحسب، بل حلفاً دولياً يحارب ويدير كمنظومة، بالتالي فإن مواجهته تكون ضمن جبهة مقابلة، وهو ما كان، إذ أن الثورة وحركة التحرر الوطني اليمني هي جزء أساسي من حركة التحرر العربي وجبهة المقاومة.. والحديث كثير حول هذه القضايا، وهو أكثر تشعباً حول التحديات الراهنة أمام الثورة وتحدياتها القادمة.

تحديات الاقتصاد اليمني

خلال الفترة (أبريل ٢٠١٥م - أغسطس ٢٠١٦م)

د. إبراهيم محمد المؤيد

باحث اقتصادي يمني

مقدمة:

يعاني الاقتصاد اليمني من ضعف موارده العامة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض الانتاج وتدني الصادرات، بسبب سوء الإدارة التي يعاني منها القطاع الحكومي، وعلى الرغم من الطموحات التي هدفت إلى إصلاحها ثورة الـ ٢١ من سبتمبر في المجال الاقتصادي؛ إلا أن الآثار الاقتصادية وانعكاساتها على المالية العامة والسياسة النقدية، زات الأمر حدة منذ اندلاع العدوان السعودي الأمريكي نهاية مارس ٢٠١٥؛ حيث انتهج العدوان استراتيجية الحرب الاقتصادية الشاملة لكافة محاور ومجالات الاقتصاد القومي بمشاركة القوى الدولية ومؤسساتها المالية.

وقد هدف العدوان إلى الاستيلاء على كافة مصادر موارد الموازنة العام للدولة والسيطرة على مصادر موارد الاقتصاد القومي من النقد الأجنبي، ليجر الاقتصاد اليمني إلى حلبة الفقر المدقع، متجاوزاً بذلك كافة القيم والمبادئ الدينية والأخلاقية.

ستوضح الدراسة التحديات التي واجهت الاقتصاد الوطني خلال الفترة (أبريل ٢٠١٥- أغسطس ٢٠١٦)، التحدي الأول: الآثار الناجمة عن العدوان والتي أدت إلى انخفاض الإيرادات العامة، وتأثيرات السياسة النقدية، التحدي الثاني: يتمثل في الأعباء التي خلفتها الحكومات السابقة في الموازنة العامة،

وأمام تلك التحديات تتبين الجهود التي بذلتها اللجنة الثورية العليا في مواجهة التحديات الاقتصادية.

المبحث الأول: التحديات التي واجهت الاقتصاد الوطني

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للعدوان على السياسة المالية والنقدية

الفقرة الأولى: آثار العدوان الاقتصادي على الإيرادات العامة

يوضح الجدول والرسم البياني حجم تأثير العدوان الاقتصادي على الإيرادات العامة

البيان	العام		
	2014	2015	2016
إجمالي الإيرادات	2,204,751	1,021,271	877,402
إيرادات الجمارك	109,956	66,410	83,598
إيرادات الضرائب	535,257	405,612	362,627
إيرادات الضرائب من الفائدة على حساب الحكومة	-	37,497	66,593
إيرادات نفطية	1,039,170	237,548	53,210
إيرادات اعتمادات مركزية	68,147	27,397	14,759
إيرادات فائض الأرباح	173,008	52,233	27,853
إيرادات فائض الأرباح من الفائدة على حساب الحكومة	-	149,991	266,372
إيرادات أخرى	14,961	6,874	2,390
المنح	218,769	37,667	-
القروض	45,483	42	-

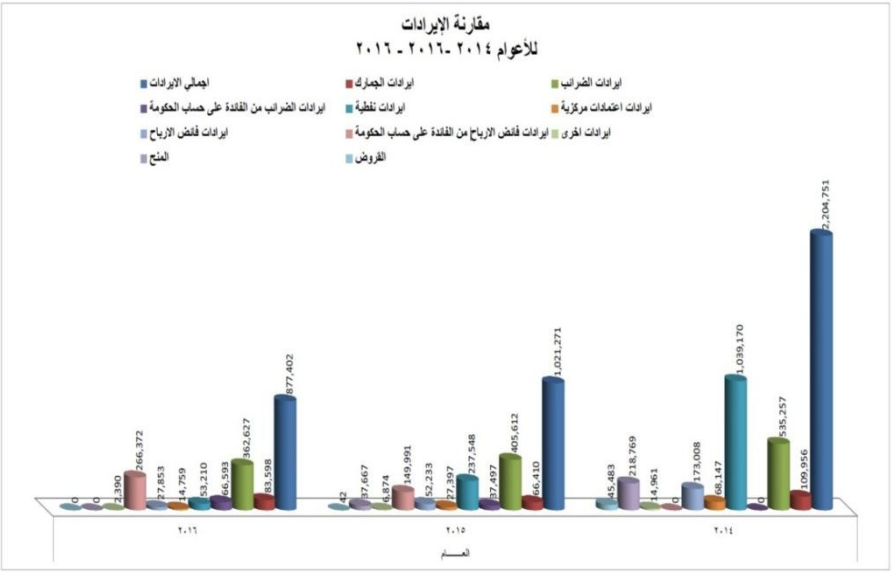

يوضح الجدول حجم الآثار المباشرة التي لحقت بالموازنة العامة، نتيجة تدهور الأوعية الإيرادية؛ حيث تراجع إجمالي الإيرادات والمنح خلال العام ٢٠١٥ تراجعاً حاداً بمعدل (٥٣.١٪) أي أكثر من النصف، وانخفاض نسبة تغطيتها للنفقات العامة من حوالي (٨٦.٤٪) عام ٢٠١٤، إلى حوالي (٥٦٪) عام ٢٠١٥، وذلك نتيجة تدهور كافة المصادر والأوعية الإيرادية الرئيسية، وتظهر البيانات أن العامل الرئيسي لترجع الإيرادات هو التراجع في الإيرادات النفطية وبنسبة (٧٧.١٪) وبالتالي تراجع وزنها النسبي من إجمالي الإيرادات العامة من حوالي (٤٦.٦٪) عام ٢٠١٤، إلى حوالي (٢٢.٨٪) عام ٢٠١٥، كما تراجعت الإيرادات الضريبية بحوالي (٢٣٪) والإيرادات الأخرى بحوالي (٨٪) على التوالي، والمنح بحوالي (٨٣.٤٪) إلى جانب التراجع الكبير في السحب من القروض الخارجية.

وفي العام ٢٠١٦ ، تراجع الإيراد العام بمعدل (١٦.٦٪) وتراجعت نسبة تغطيته للنفقات إلى حوالي (٥٠.٣٪) مقارنة بحوالي (٥٦٪) عام ٢٠١٥؛ حيث تركز التراجع في الإيرادات النفطية بشكل رئيسي نتيجة التوقف النهائي لعائدات النفط والغاز فيما عدا الغاز المحلي (المنزلي) والذي يورد إلى مأرب من شهر سبتمبر ٢٠١٦ ، ، إضافة إلى نمو في الإيرادات الجمركية نتيجة تنفيذ حملة الترسيم للسيارات الغير مرسمة ، وكذلك تراجع بسيط في إيرادات مصلحة الضرائب جراء تراجع إيرادات ضرائب الدخل نتيجة تأخر صرف رواتب موظفي الحكومة والقطاع العام بعد شهر أغسطس، كما ازدادت الإيرادات الذاتية غير النفطية وغير الضريبية بسبب زيادة حصة الدولة من فائض أرباح الوحدات الاقتصادية وتركزت في الحصة من البنك المركزي، كما ترجع التمويل الخارجي من المنح والقروض بشكل كبير .

الفقرة الثانية: آثار العدوان الاقتصادي على السياسة النقدية

١- انخفاض تدفقات العملة الأجنبية

أدى توقف تصدير النفط والغاز إلى توقف تدفق أهم مصادر تدفق النقد الأجنبي للبلاد ، والذي كان يمثل كمتوسط خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤) ما نسبته (٢٣٪) من الناتج المحلي الاسمي و(٧٠٪) من عائدات الصادرات من السلع والخدمات، و(٥٠٪) من عائدات الاقتصاد القومي من النقد الأجنبي و (٧٠٪) من متحصلات البنك المركزي من النقد الأجنبي، و(٥١٪) من الإيرادات العامة لموازنة الدولة

وقد كان للعدوان والحصار الاقتصادي العديد من التأثيرات على السياسة النقدية، منها:

- انخفاض عائدات الاقتصاد القومي من النقد الأجنبي من (١٩,٢) مليار دولار عام٢٠١٤م، إلى (٦,٤) مليار دولار عام ٢٠١٥م، بنسبة انخفاض تصل إلى (٦٦,٧٪).
- انخفاض عائدات الدولة من النقد الأجنبي نتيجة توقف تصدير النفط والغاز من (٣,٨١٧) من ثلاثة مليار وثمانمائة وسبعة عشر مليون دولار عام ٢٠١٤م، إلى (٨٠٢) ثمانمائة واثنين مليون دولار عام ٢٠١٥، إلى (٢٨) مليون دولار عام ٢٠١٦"، بنسبتي انخفاض مقارنة بعام ٢٠١٤م، تصل إلى (٧٩٪) عام ٢٠١٥م، (٩٩,٣٪) عام٢٠١٦م. "
- على الرغم من شهادة البنك الدولي وصندوق النقد الأجنبي على حيادية البنك المركزي اليمني على الصراعات، إلا أن العدوان عمل على الحد من قدرة البنك المركزي على إدارة السياسة النقدية للدولة وكذا الحفاظ على مستوى سعر العملة الوطنية، حاول إيقاف تدفقات النقد الأجنبي إلى البنك المركزي لعرقلة توفير احتياجات السوق المحلي من السلع الأساسية المستوردة، وذلك بهدف ايصال الاقتصاد القومي إلى مرحلة الانهيار والمجتمع إلى مرحلة المجاعة .

٢- فقدان البنك المركزي دوره في سحب السيولة النقدية من السوق المحلية

تعد إيرادات الدولة من تصدير النفط والغاز هي المصدر الرئيسي لتمويل خزينة الدولة بالنقد الأجنبي، حيث توجه العملة الأجنبية لتلبية متطلبات السوق من السلع والمواد من خلال ضخ العملة الأجنبية إلى حسابات البنوك بالخارج لفتح اعتمادات لمستوردات القطاع التجاري والصناعي، ويتم إيداع مقابل قيمتها من العملة المحلية، و يضخ البنك المركزي العملة الأجنبية للبنوك للعمل على سحب السيولة النقدية من السوق المحلية إلى القطاع البنكي، وقد أدى توقف

تـدفقات النقـد الأجـنبي إلى فقـدان البنـك المركـزي أحـد أهـم أدواره لإدارة السياسة النقدية، والمتمثل بسحب السيولة النقدية من القطاع التجاري والخاص والافراد، مما أدى إلى توجه السيولة النقدية من القطاع المصرفي إلى الصرافين أو الاحتفاظ بها لدى التجار في "البدرومات"، وهذا وقد كان ذلك أحد عوامل ظهور أزمة السيولة النقدية.

وتشـير الإحصـائيات إلى ارتفـاع إجمـالي العـرض النقـدي خـارج البنـوك إلى حـوالي ٢٧,٥٪ وبمبلـغ (٢٢٢,٨) مليـار ريـال عـام ٢٠١٥م، مقارنـة بعـام ٢٠١٤م، كما أن هذه النسبة ارتفعت خلال يناير – يونيو ٢٠١٦م إلى (٢٩٨) مليار ريال، وهذا الأمر ترتب عليه ضغوط شديدة تعرضت له السيولة النقدية في الجهاز المصرفي، وهو ما يحمل في طياته الدلالة على الاستهداف المنظم والمخطط له للورقة المصرفية.

المطلب الثاني: أعباء الموازنة العامة

إلى جانـب الآثـار الناتجـة عـن العـدوان علـى الاقتصـاد الـيمني، والمتمثلـة بانخفاض الإيـرادات، فإن هنالك أعبـاء أثقلت كاهل الموازنة العامة – خلفتها الحكومـات السـابقة – سـيتم توضـيحها مـن واقـع تنفيـذ الموازنـة الفعليـة للعـام ٢٠١٤م، أهمها:

- دعم المشتقات النفطية: بلغ إجمالي دعم المشتقات النفطية في عام ٢٠١٤، حوالي (٤٧٩,٤١٣,٠٠٠,٠٠٠) ريال وفي عام ٢٠١٥ بلغ (١٨,٧٨٣,٠٠٠,٠٠٠).
- فوائـد الـدين العـام: بلـغ إجمـالي فوائـد الـدين العـام عـام ٢٠١٤ حـوالي (٥٢٤,٠٩٠,٠٠٠,٠٠٠) ريـال وعـام ٢٠١٥م مبلـغ (٤١٨,٠٠٧,٠٠٠,٠٠٠) ريـال وعام ٢٠١٦م مبلغ (٤٤١,٢٦٦,٠٠٠,٠٠٠) ريال.

وتشـكل دعـم المشـتقات النفطيـة مـا يقـارب ٢٠٪ مـن النفقـات العامـة فـي موازنة عام ٢٠١٤ والتي تم التخلص منها بتحرير أسعار المشتقات النفطية، بينما

ظلت فوائد الدين العام من النفقات المرهقة لموازنة الدولة نتيجة فشل السياسات السابقة في إدارة النظام المالي، وإدخال عمليات "الربا" في السياسية المالية والنقدية تنفيذاً لأجندة أجنبية، تعمد على أن يظل الشعب مديوناً، على الرغم من توفر موارد كبيرة للدولة في السنوات السابقة لو تم تحصيها بطريقة صحيحة لاستطاعت أن تغطي النفقات الأساسية لمؤسسات الدولة، دون الحاجة إلى تغطية العجز بأذون الخزانة؛ حيث أصبحت مدفوعات فوائد الدين العام تمثل حوالي أكثر من ٢٢٪ من الإنفاق العام.

المبحث الثاني: الصمود في مواجهه الحرب الاقتصادية

فُرض العدوان على الشعب اليمني فجأة دون سابق إنذار وألحق دماراً شاملاً في الجانب البشري وفي مقدرات الشعب من بنية تحتية وكذلك ممتلكات الأفراد الخاصة منشآت تجارية وصناعية وزراعية، وأحدث ذلك بدوره اختلالاً اقتصادياً أدى إلى انخفاض حاد في الإيرادات العامة وانخفاض واردات النقد الأجنبي إضافة إلى الأعباء التي ثقلت كاهل الموازنة العامة.

وقد تحملت اللجنة الثورية مسؤولية إدارة البلاد في ظروف صعبة وبالغة التعقيد، عملت خلال المرحلة أبريل ٢٠١٥- أغسطس ٢٠١٦، على مواجهة كل التحديات الناشئة عن العدوان المباشر المتمثل بالقصف والتدمير وغير المباشر الحصار والإضرار بالاقتصاد القومي. وذلك من خلال الإشراف على تحصيل الإيرادات الجمركية والضريبية وعوائد الدولة الأخرى، بهدف توفير المقومات الأساسية من رواتب لجميع موظفي الدولة، والعمل على استمرار عمل جميع مؤسسات الدولة، ومواجهة العدوان في مختلف الجبهات العسكرية.

الفقرة الأولى: متابعة تحصيل الإيرادات الجمركية

سنوضح حجم الإيرادات الجمركية للأعوام ٢٠١٤- ٢٠١٥- ٢٠١٦، مع تحليل للجهود التي بذلت في تحصيل إيرادات الأعوام ٢٠١٥- ٢٠١٦، على الرغم من الآثار التي ألحقتها الحرب الاقتصادية الشاملة على الاقتصاد اليمني:

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الإيرادات الجمركية	١٠٩,٨٠٨,٠٠٠,٠٠٠	٦٦,٤١٠,٠٠٠,٠٠٠	٨٣,٥٩٨,٠٠٠,٠٠٠

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح حجم الإيرادات المحصلة وحجم الفارق، وسنوضح مقارنة عن الظروف القائمة في عام ٢٠١٤ ومقارنتها بالظروف التي صاحبت تحصيل الإيرادات الجمركية للأعوام ٢٠١٥- ٢٠١٦، حتى يتبين حجم الجهود التي بذلت في التحصيل:

	الأوضاع في عام ٢٠١٤	الأوضاع في عام ٢٠١٥- ٢٠١٦
عدد الدوائر الجمركية	عدد الدوائر الجمركية العاملة عام ٢٠١٤ (٤٧) دائرة جمركية.	خروج (٣٠) دائرة جمركية، منها دوائر: تحت سلطة قوات العدوان أبرزها: - جمرك المنطقة الحرة عدن. - جمرك الوديعة. - جمرك شحن. - جمرك المخاء. - جمرك ميناء المكلا. - جمرك مطار سيئون. - جمرك ميناء عدن. وهنالك دوائر أخرى موقفة أبرزها: - جمرك مطار صنعاء. - جمرك الطوال.

	الأوضاع في عام ٢٠١٤	الأوضاع في عام ٢٠١٥- ٢٠١٦
		- جمرك علب، وغيرها.
حجم النقد الأجنبي للواردات	بلغ إجمالي قيمة الواردات من العملة الأجنبية (١٢,٥٠٠.٢) اثنا عشر مليار وخمسمائة مليون دولار.	بلغ إجمالي قيمة حجم الواردات للعام ٢٠١٥(٦,٤٢٢,٨) سته مليار، وإجمالي قيمة الواردات للعام ٢٠١٦ (٦,٨٧٩) سته مليار.
التهرب الجمركي	كانت جميع الدوائر الجمركية تحت سيطرة مصلحة الجمارك.	تم اغراق السوق المحلية بالسلع الواردة من الخارج عبر المنفذ: (الوديعة – عدن – المكلا – الشحن) لعدم تحصيل جميع الرسوم الجمركية القانونية في تلك المناطق وعلى وجه الخصوص في المكلا، مما أدى إلى دخول معظم البضائع عبر تلك المنافذ، مما أفقد خزينة الدولة مبالغ كبيرة.
الحصار للمنافذ البحرية والبرية والمطارات	دخول جميع السلع والمواد الخام ووسائل الانتاج من جميع المنافذ بشكل طبيعي.	توقيف دخول السلع والمواد الأساسية والمشتقات النفطية والمواد الخام بشكل كلي بداية العدوان أو بشكل جزئي فيما بعد.

ومن خلال ما تم توضيحه يتبين حجم التحديات التي أعاقت تحصيل الإيرادات الجمركية، إبتداءً من حجم قيمة الواردات التي انخفض ٥٠٪ عن عام ٢٠١٤ وكذلك العوامل الأخرى، وهذا ما يؤكد حجم الجهود التي بذلتها اللجنة الثورية والمؤسسات الإيرادية في تحصيل الإيرادات الجمركية وصمودها

أمام الحرب الاقتصادية بهدف توفير مرتبات موظفي الدولة، ومن المقارنة يتبين مؤشران:

١- حجم الضعف في تحصيل الإيرادات للأعوام السابقة:

مقارنة حجم قيمة الواردات البالغ (١٢) مليار دولار عام ٢٠١٤، وحجم قيمة الواردات البالغ (٦) مليار دولار عام ٢٠١٦ مع حجم الإيرادات البالغة عام ٢٠١٤ (١٠٩) مليار وحجم الإيرادات عام ٢٠١٦ البالغ (٨٠) مليار، علماً أن مصلحة الجمارك اعتمدت في تحديدها للرسوم الجمركية على سعر الصرف الرسمي، ومن خلال هذه المقارنة يتبين حجم التهرب الجمركي عام ٢٠١٤، فإذا كان حجم الواردات (١٢) مليار فمن المفترض أن تكون الرسوم الجمركية تقريباً (٢٠٠) مليار عام ٢٠١٤، وليس مائة مليار ريال.

٢- حجم الجهود التي بذلتها اللجنة الثورية في تحصيل الإيرادات:

لو تم مقارنة حجم الإيرادات للأشهر (يناير – أغسطس ٢٠١٤) مع حجم الإيرادات للأشهر (يناير – أغسطس ٢٠١٦)، (الجدول أدناه) على الرغم من اختلاف الأوضاع والظروف خلال نفس الفترة لاتضح جلياً حجم الجهود التي بذلتها اللجنة الثورية في تحصيل موارد الدولة، ومحاربة التهرب الجمركي والقضاء على الفساد، حيث تبين أن الفارق بسيط لا يتعدى نسبة ١٢٪، لو افترضنا أن الفارق حصيلة أحد الموانئ الواقعة تحت سيطرة قوات العدوان فرضاً ميناء عدن و المكلا، لو كانت جميع المنافذ تورد إلى صنعاء كم سيبلغ حجم الإيرادات، بالتأكيد مضاعفة، والمقارنة كما هو موضح أدناه:

إيرادات الجمارك (يناير – أغسطس ٢٠١٤)	إيرادات الجمارك (يناير – أغسطس ٢٠١٦)	الفارق
٧٤,٧٤٣,٠٠٠,٠٠٠	٦٥,١٨٥,٠٠٠,٠٠٠	٩,٥٥٨,٠٠٠,٠٠٠

الفقرة الثانية: متابعة تحصيل الإيرادات الضريبية

يبين الجدول أدناه حجم الإيرادات الضريبية للأعوام ٢٠١٤- ٢٠١٥- ٢٠١٦، مع الفارق وطبيعة الظروف التي تم التحصيل فيها ومن خلاله يتبين الجهود التي بذلت في تحصيل موارد الدولة على الرغم من الظروف والتحديات وحجم الحرب الاقتصادية وذلك على النحو التالي:

البيان	العام		
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
حجم الإيرادات	٥٣٥,٢٥٧,٠٠٠,٠٠٠	٤٤٣,٤٧١,٠٠٠,٠٠٠	٤٢٩,٢٢٠,٠٠٠,٠٠٠
المحافظات تحت السيطرة	(٢٣) محافظة، إضافة إلى ديون المصلحة – وكبار المكلفين .	المحافظات تحت سيطرة قوات العدوان (٨) محافظات.	
الأضرار الناجمة عن القصف مباشر	لا يوجد	خسائر القطاع التجاري والصناعي بحسب تقرير غرفة التجارة والصناعة من بدء العدوان وحتى منتصف ٢٠١٦ بلغ (٣٩) مليار دولار. - تم استهداف (١٩٦) مصنعاً ومنشأة صناعية وتجارية. - استهداف (٧) صوامع غلال. - استهدف (٥٤٦) مخزنا للأغذية. - استهدف (١٢٣) منشأة سياحية وفندقية. - استهدف (٢٤٠) محطة وقود. - عدد من شبكات الاتصالات. - توقفت ما يزيد على (٣٥٪) من المنشآت	

		المتوسطة. - توقفت (٢٧٪) من المنشآت الصغيرة. - سرحت المنشآت حوالي ٥٥٪ من عمالها حتى أكتوبر ٢٠١٥. - استهدف (٥٤٣٣) موقع زراعي وسمكي. - استهدف (١٢٨) منشآه مائية. - مغادرة جميع الشركات الأجنبية النفطية.

ومن خلال هذا الجدول الذي أوضح الفارق بين الإيرادات الضريبية المحصلة في عام ٢٠١٤، أثناء الظروف الطبيعية، مع حجم الإيرادات المحصلة خلال فترة العدوان للأعوام ٢٠١٥- ٢٠١٦، والذي تبين أن الفارق بحجم الإيرادات بسيط مقارنة بحجم الأضرار والخسائر التي لحقت بالقطاع الخاص والنشاط الصناعي والتجاري والزراعي، إضافة إلى الحصار البري والبحري والجوي، وتظهر آثار ذلك في انخفاض حجم قيمة الواردات إلى ٥٠٪ مقارنه بعام ٢٠١٤، مما يعنى انخفاض حجم النشاط التجاري والصناعي إلى ٥٠٪ مما كان علية عام ٢٠١٤، وهذا يوضح جلياً الجهود التي بذلتها اللجنة الثورية في تحصيل الإيرادات.

الفقرة الثالثة: - صرف المرتبات لجميع موظفي الدولة حتى أغسطس ٢٠١٦.

استهدف العدوان جميع موظفي الدولة في رواتبهم من خلال عملياته في حصار الموانئ والمطارات وتوقيف تصدير النفط والغاز، ويشكل توقف هذه الأخيرة، أحد أقوى أدوات الحرب الاقتصادية، حيث أفقد موازنة ٢٠١٥م بما يقارب (٨٠١,٥٦٢,٠٠٠) ثمانمائة وواحد مليار وخمسمائة واثنين وستين مليون

ريال، كما فقدت موازنة عام ٢٠١٦م ما يقارب (٩٨٥,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعمائة وخمسة وثمانون مليار وتسعمائة مليون ريال تقريباً، وحجم ما فقدته الموازنة العامة بسبب توقف تصدير النفط الخام والغاز يعادل حجم نفقات الباب الأول في الموازنة العامة (المرتبات والأجور) البالغ (٩١٦,٤٨١,٠٠٠,٠٠٠) للعام ٢٠١٥م، وهو ما يؤكد استهداف العدوان توقيف مرتبات جميع موظفي الدولة في أولى مراحله؛ حيث يقدر موظفو الخدمة العامة (المدنية والعسكرية ووحدات القطاع العام والمختلط والوحدات المستقلة والملحقة) بنحو (١٥٣٠) ألف موظف تقريباً، وفي ظل معدل الإعالة الاقتصادية (٦٠٠٪) يقدر عدد السكان المتعيشين بدرجة رئيسية على دخولهم من المرتبات والأجور من الموازنة العامة نحو (٩١٨٠) تسعة مليون نسمة ما نسبته (٣١.٥٪) من إجمالي عدد السكان.

وعلى الرغم من ذلك وكما تبين سابقاً الجهود التي بذلتها اللجنة الثورية في متابعة تحصيل إيرادات الدولة بهدف توفير مرتبات جميع موظفي الدولة حتى في المناطق التي تحت سيطرة قوات العدوان.

الفقرة الرابعة: جهود أخرى

- التخلص من عبء دعم المشتقات النفطية والذي كان يمثل نسبة ٢٠٪ تقريباً من نفقات الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٤م، وذلك من خلال تحرير أسعار المشتقات النفطية وفقاً لقرار اللجنة الثورية الخاص بتحرير أسعار المشتقات النفطية والذي أيدته حكومة الإنقاذ في مذكرتها بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٢م الموجهة لوزير النفط ووزير المالية والمتضمنة العمل بقرار اللجنة الثورية الخاص بتحرير أسعار المشتقات النفطية.
- توجيه السيولة النقدية لوعاء واحد (مبيعات المشتقات النفطية) من يونيو ٢٠١٦م حتى ديسمبر ٢٠١٦م بهدف الحفاظ على استقرار أسعار الصرف.

- تمويل تنفيذ امتحانات الشهادتين الثانوية والأساسية بعموم محافظات الجمهورية اليمنية للأعوام ٢٠١٥/٢٠١٦ و٢٠١٦/٢٠١٧م.
- تقليص نفقات الباب الثاني للموازنة العامة من ٢٠٤ مليار ريال في العام ٢٠١٤م إلى ١٠٠ مليار في العام ٢٠١٦م.
- استمرار عمل مؤسسات الدولة رغم ظروف المصاحبة للعدوان والحصار ونزوح المواطنين والآثار المترتبة عليها.
- اعترافات مقدمة لمجلس الأمن الدولي في تقارير لمنظمات دولية تشيد بالجهود التي بذلتها اللجنة الثورية خلال الفترة من أبريل ٢٠١٥م حتى أغسطس ٢٠١٦م، في مختلف الجوانب الاقتصادية والإنسانية والإدارية.
- الاعترافات الدولية بالجهود التي بذلتها اللجنة الثورية لتحييد عمل البنك المركزي وتيسير صرف مرتبات جميع موظفي الدولة بما فيهم الموظفين في المناطق الواقعة تحت احتلال قوات العدوان.

المراجع:

- بيانات البنك المركزي للتنفيذ الفعلي للموازنة العامة للدولة للأعوام ٢٠١٤ – ٢٠١٥ – ٢٠١٦م.
- أحمد حجر: الآثار الاقتصادية الناجمة عن العدوان والحرب الاقتصادية الشاملة.
- أحمد حجر: تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على الوضع المالي.
- توقعات التطورات الاقتصادية والمالية في العام ٢٠١٧م، قطاع التخطيط والاحصاء والمتابعة، وزارة المالية.
- د. محمد علي عوض الحرازي، الآثار الاقتصادية للتدخل العسكري لدول التحالف في اليمن وانعكاساتها على الوضع الإنساني.

ثورة ٢١ سبتمبر.. عواملها الاجتماعية وأبعادها الديمقراطية

أنس القاضي
كاتب وباحث يمني
anas.q.y2016@gmail.com

مقدمة:

تبحث الدراسة في العوامل الاجتماعية والأبعاد الديمقراطية لثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، ضمن واقع تاريخي يبدأ من العقد الأخير في القرن العشرين، حيث ظهرت إلى الوجود السياسي الجمهورية اليمنية، كنظام دولة موحدة قائم على التعددية السياسية لأول مرة في تاريخها الحديث، فكان الانطلاق من العام ٩٠ وهوَ التاريخ غير البعيد مهماً لفهم الواقع، دون إغفال التاريخ اليمني السابق لاتفاقية لوحدة ودوره في شكل واقعنا الراهن.

تأتي أهمية الدراسة، باعتبارها أول بحث يتحرى الموضوعية لفهم ثورة ٢١سبتمبر، خارجاً عن ثنائية الذم والمدح، أو إطلاق التفسير لينسجم مع الموقف الذاتي السياسي أو العصبوي للباحث تجاه حركة أنصار الله التي قادت الثورة أو تجاه القوى التي أسقطتها الثورة؛ فمن جهةٍ تنزع نوعية من الكتابات إلى التشويه الذي يفسر الثورة كحدث طائفي، أو مؤامرة خارجية، أو انقلاب داخلي كفعل إرادوي مخطط لحزب وحركة معينة من خارج الواقع الموضوعي. ومن جهة أخرى هناك كتابات تبحث في أسسها اجتماعياً وسياسياً من تاريخ تفجرها في العام ٢٠١٤م وتعزلها عن حركة تَخَلُّق وتطور الواقع تاريخياً، مما

يوصل هذا الباحث أيضاً إلى نتائج غير صائبة، تميل إلى التفسير الأسطوري للثورة في عدم إدراك مكامن قوتها الموضوعية، أو تؤدي إلى حالة اليأس لما واجهته الثورة وتواجهه من عراقيل، لعدم إدراك الطبيعة الاجتماعية السياسية لهذه العراقيل وجذورها التاريخية، المطلوب وعيها لتجاوزها.

كما تنبع أهمية دراسة ثورة ٢١ سبتمبر، والتركيز على جوانب محددة في الثورة وهي العوامل الاجتماعية والأبعاد الديمقراطية، وبذل الوسع من الجهد الذهني فيها وإعطائها حقها من البحث، لأهمية الثورة في عموميتها، كعملية أثرت في مسار التاريخ اليمني اجتماعياً ووطنياً وتحررياً، وهوَ ما حمل دول الهيمنة الاستعمارية، والممالك التوسعية على شن حرباً عدوانية عليها، وهوَ ما حدث في ٢٦ مارس ن العام ٢٠١٥م.

تقوم الدراسة، على المنهج الجدلي، في قراءه البنى الاجتماعية الاقتصادية السياسية وتفاعلاتها وفق أسس علم الاجتماع الماركسي العمومية، مع الاهتمام بالخصوصية التي تمايز البنية الاجتماعية الاقتصادية في اليمن (التحتية)، وهوَ ما ينعكس في خصوصيات البنية السياسية (الفوقية) وأساليب السيطرة، ويتجلى ذلك في معالجتها للشكل المقلوب في بلادنا للعلاقة بين السُلطة والثروة، والأشكال العصبوية في الحكم، الغير موجودة في الدول الرأسمالية المتقدمة.

وإلى جانب دراسة التطور التاريخي الموضوعي والعوامل الاقتصادية، تتطرق الدراسة إلى العوامل الذاتية، التي سبقت تفجر الثورة بأيام قليلة، فتفسر عجز القوى السياسية واللجنة المشكلة من هادي للقاء قائد الثورة عن التوصل إلى حل، بالإضافة إلى تبيان الأدوار السياسية التي لعبتها القوى الخارجية المعادية في التأثير المباشر على قرار الحكومة والرئاسة.

وتأتي أهمية دراسة العوامل الاجتماعية المحركة للثورة، وأبعادها

الديموقراطية، أنها تعطي السياسي والقيادي والثوري، صورة عامة عن حركة تطور الواقع السياسي في المجتمع اليمني، وتفتح الآفاق للجميع، من أجل التعايش الديمقراطي والشراكة الوطنية، فمستقبل البلد كأحد أهداف ثورة ٢١سبتمبر، يتجه نحو بناء دولة المواطنة المتساوية التي يشترك الجميع في رسمها وبنائها على قاعدة التوافق.

وتطور البلد كما تستنتج الدراسة يتجه نحو الرأسمالية الإنتاجية والمنافسة المنضبطة، بضرب القلة المسيطرة والمحتكرة للعمليات والأنشطة الاقتصادية- وما زالت المعركة الثورية معها في الجانب الاقتصادي معركة شعبية مستمرة- وفي تحقق هذا الواقع الممكن، ستجد كل القوى الوطنية اليمنية مجالاً لتحقق مصالحها بشكل عادل عبر الدولة، دون اللجوء لتحقيق هذه المصالح بتحطيم الدولة، وتضمن حق مختلف القوى في النشاط السياسي والثقافي القائم على حرية الرأي والاختيار والاقناع في واقع حماية دستورية، وقدر من العدالة الاجتماعية التي تجعل الإنسان أكثر حرية في تحديد خياراته السياسية، وتفتحهُ الفردي كجزء اجتماعي.

واقع البُنية الاجتماعية الاقتصادية اليمنية، ومحطاتها السياسية من عام ٩٠ حتى ٢٠١١م

من أجل استيعاب تجربة ثورة ٢١ سبتمبر، لابد من بحث معمق، لواقع البُنية الاجتماعية الاقتصادية اليمنية، التي تعتمل فيها الحراكات والأنشطة الثورية، وتنعكس عنها البُنية الفوقية السياسية وتؤثر فيها، بحركة جدلية. وفي بلادنا تتميز البنية الاقتصادية والاجتماعية، بتعدد وغزارة المجموعات والفئات الاجتماعية الانتقالية، التي تشترك في كثير من خصائصها بالبنية الرأسمالية والبنية السابقة للرأسمالية. وقد تنامت تاريخياً خلال السبعة العقود الماضية فئات وطبقات معاصرة، ففي الخمسينات ظهرت بوادر التحديث والتمدن

بشكل طفيف، ومن ثم بوتيرة أكبر -عما قبل- من بعد ثورتي سبتمبر وأكتوبر في ستينيات القرن الماضي.

هذه التطورات من خمسينات القرن الماضي حتى الوقت الراهن، لم تُغَيّر من خصائص البنية الاجتماعية والاقتصادية اليمنية، بشكل جذري، ولكنها غيرَّت جزئياً مِن مستوى التناسب بين عناصرها، لصالح البُنية الحديثة، إلا أن حركة التطور هذه تعرض لإعاقات مستمرة لانعدام الاستقرار، بفعل الحروب الأهلية والتدخلات الخارجية المتواصلة التي أوقفت الإنتاج والتنمية، ووجهت الجهود الاقتصادية للدولة نحو العسكرة، وقضت على التراكمات التاريخية الطفيفة.[1]

يعود التأخر في تطور البنية الاجتماعية والمؤسسية والسياسية اليمنية، إلى التخلف الاقتصادي الإنتاجي الصناعي والزراعي وتراجعه، ونقص الموارد المالية (ونهب المتوفر منها)، ونقص الكوادر العلمية والفنية (وإقصاء المؤهل منها)، والتناقض بين المخرجات التعليمية ومتطلبات الواقع.

وعززَّ من واقع التخلف المنتج للأزمات، العلاقة المعكوسة الناشئة بين السلطة والثروة، المرتبطة بالاقتصاد الريعي النفطي الذي يستحوذ على ثُلثي إيرادات الدولة اليمنية، التي تقوم كأجهزة أو أشخاص بمهام الانفاق، وفي ظل هذه الريعية، يُصبح العنصر الاقتصادي تابعاً للعنصر العسكري الذي

١- شهد التاريخ اليمني سلسلة متواصلة من الحروب، التي أعاقت تطوره، بداية من حرب الثورة الجمهورية شمال اليمن بين الجمهوريين والملكيين والتدخل السعودي المصري منذ ١٩٦٢م حتى ١٩٧٠م. وحرب التحرير الشعبية ضد الاستعمار البريطاني ومرتزقته من السلاطين والتدخل السعودي والحرب وما رافقها من حرب أهلية بين جبهة التحرير والجبهة القومية منذ ١٩٦٣م حتى ١٩٦٧م، وكذلك حرب الجبهة الوطنية الديمقراطية مع الحكومة المسنودة بالجبهة الاسلامية بدعم سعودي في المناطق الوسطى من العام ١٩٧٨م حتى ١٩٨٣م، والعدوان السعودي على الوديعة في اليمن الديمقراطية عام ١٩٦٩م، وحربين بين اليمن العربية واليمن الديمقراطية إحداها في العام ١٩٧٢م والثانية في العام ١٩٧٩م. وأحداث الحرب الأهلية في اليمن الديمقراطية عام ٨٦م، وحرب صيف ٩٤م، ومن ثم حروب صعدة المدعومة سعودياً منذ العام ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠م.

يُهيمن على الموارد بقوة السلاح. وبصيغةٍ أخرى طبيعة الاقتصاد الريعي في هذه التركيبة الاجتماعية المتخلفة تجعل السلطة السياسية تُكتسب بالعصبية وخارج المسار الديمقراطي، كطريق للاستحواذ على الثروة، التي ترسخ من مواقع سُلطة الاقلية الحاكمة، بتقوية الأدوات العسكرية السياسية، والعصبيات الداعمة لها، عن طريق الانفاق المالي، وتقديم الامتيازات، والتنازل عن مهام الدولة لصالح رموز حلفها المُسيطر.

مثلت اتفاقية الوحدة والديمقراطية في العام ٩٠م اختراقاً لطابع الحكم العصبوي -المذكور آنفاً- ونافذة للتحديث في هياكل الدولة، وانتهاج الديمقراطية وتوجيه الاقتصاد بما يخدم التراكم الرأسمالي، كقاعدة مادية للتقدم الاجتماعي والاستقلال الوطني اقتصادياً، إلا أن القوى المُسيطرة -في اليمن العربية سابقاً- لم تَكن لتسمح بحدوث هذا التحول في البنية الاجتماعية الاقتصادية والبُنية الفوقية السياسية في الجمهورية الموحدة، فاتجهت عن قصد نحو حرب صيف ٩٤م، التي فاقمت من الأزمة اليمنية أزمة التطور، بما أدت إليه من اختلال معادلة السياسات الاقتصادية، إذ تم إعادة صياغة التوجهات الاقتصادية للدولة، وفق شروط اقتصاد السوق الحر، الخادم للاحتكارات العالمية، فهيمنت على مجرى تطور اقتصادنا الوطني، عبر الرضوخ للمؤسسات المالية الدولية المناحة والمُقرضة في تطبيق اجراءات برنامج التكييف الهيكلي، التي فككت عُرى الارتباط بصورة تامة بين الدولة وعملية التنمية، وخصخصت المكتسبات الاقتصادية الصناعية لثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر بشكل رئيسي، فوسعت من الطبقة الفقيرة.

سياسياً سعت سلطة الأقلية (العسكرية القبلية الدينية التجارية) من بعد حرب صيف ٩٤م، إلى إضعاف وتدمير القوى السياسية المعارضة والحليفة لها أيضاً، وتصفية جوهر التعددية السياسية الديموقراطية كأحد أهم مكتسبات

اتفاق الوحدة، فنشأ عن كل ذلك تيار جنوبي يرفع حقوقاً مطلبية وينادي بتصحيح مسار الوحدة من المنفيين في الخارج، ثم تشكل مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة، في العام ١٩٩٩م، تلاه بدايات ظهور حركة أنصار الله في شمال الشمال كتيار ثقافي قرآني معارض للواقع المتفسخ ومناهض للهيمنة الغربية، وفيما بعد تشكل تكتل أحزاب اللقاء المُشترك، في العام ٢٠٠٣م بدخول التجمع اليمني للإصلاح إلى مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة، مع بداية إقصائه سياسياً من قبل حزب "المؤتمر" الحاكم، مختلف هذه التكتلات والأشكال الاحتجاجية والمُعارضة للواقع الوطني بشموليته، كانت نتاجاً موضوعياً معارضاً لحكم الأقلية، التي تراجعت عن الوحدة الندية وعن الديمقراطية ونهج السيادة الوطنية، ففخخت المستقبل.[1]

واجهت السُلطة هذه المعارضة المتنوعة بمختلف أشكال القمع والاستبداد، ففي العام ٢٠٠٤م بدأت الحرب الأولى على صعدة، استجابة لحاجات خاصة للسُلطة، تمثلت في الإبقاء على الوضع السائد وعدم السماح ببروز معرضة جديدة، واستجابة للرؤية الأمريكية السعودية واستراتيجية الرئيس الأمريكي جورج بوش: "من ليس معنا فهوَ ضدنا"، فيما سُمي بالحرب على الإرهاب، ومن أجل حل عسكري لخلافات بينية بين تيار علي عبدالله صالح والجنرال علي محسن الأحمر.

تلا الحرب على صعدة، تفجر الحراك السلمي الجنوبي في العام ٢٠٠٧م، من جمعية العسكريين المُسرحين، بعد خسارة الشخصية الجنوب «فيصل بن شملان» مرشح تكتل أحزاب اللقاء المشترك في الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٠٦ كأمل أخير أن يُصلح مسار الوحدة، ومع استمرار القمع، صعّد الحراك

١- تكتل اللقاء المشترك: التجمع اليمني للإصلاح. الحزب الاشتراكي اليمني. حزب الحق. التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري. حزب البعث العربي الاشتراكي (الاتجاه السوري). والتنظيم السبتمبري الديمقراطي. واتحاد القوي الشعبية اليمنية.

من مطالبه الحقوقية إلى المطالب السياسية في الاستقلال(الانفصال).

استمر الواقع اليمني بالتدهور باستمرار حروب صعدة شمالاً واستمرار الحراك الاجتماعي جنوباً، وصولاً إلى العام ٢٠١١م حين تفجرت المظاهرات الشعبية كعدوى سياسية للمظاهرات الشعبية المنادية بإسقاط الأنظمة الحاكمة في كل من تونس ومصر، عدوى استجاب لها واقع موضوعي في اليمن قابل للانفجار، سببه أزمة الحكم واستمرار التدهور الشامل.

مثلت انتفاضة ١١فبراير ٢٠١١م أملاً جديداً للشعب اليمني، بتجاوز العراقيل التي تعجز عن إزاحتها السلطة السائدة (ببنيتها الفوقية التي تشهد صراعات وأزمة هيمنية في تحالفها الطبقي المسيطر) بما يحقق التقدم الاجتماعي والحرية والديمقراطية فتوحدت المطالب الشعبية عفوية، تحت شعار دياغوجي واحد "ارحل" و "الشعب يريد إسقاط النظام" من صعدة حتى عدن، التي تراجع فيها الحراك عن رفع الإعلام الشطرية ورفع علم الوحدة، لكن انتفاضة ١١فبراير لم تستطع في نهاية المطاف أن تتحول إلى ثورة لأمور عدية، منها تفسخ تكتل أحزاب اللقاء المشترك، وعجزها أن تكون رافعة للحراك الثوري وعجز الشباب أن يخلقوا هذا المكون الطليعي، ما أدى بالوصول إلى تسوية سياسية، وقعها الرئيس «علي عبد الله صالح» وقيادة أحزاب "اللقاء المُشترك" في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م، تعاملت هذه التسوية مع الأزمة الاجتماعية الاقتصادية السياسية الهيكلية، كأزمة سياسية فوقية عالجتها بإعادة تقاسم السُلطة بين أقطابها القديمة، وبحكومة محاصصة فاسدة. وعدم نجاح هذه التسوية في حل الواقع الموضوعي للأزمة اليمنية، الشاملة، مهد لثورة أخرى، مع بقاء قوى ثورية في الساحات وفي موقف وموقع المعارض خارج التسوية والحكومة والسياسات التي تمخضت عنها.

المقدمات الموضوعية السياسية المباشرة للثورة

باعثُ الثورة الشعبية ٢١ من سبتمبر، وعواملها المولدة هي القهر الاجتماعي المتراكم منذ عقود الاستغلال والحرمان والفساد وسياسات السلطة المرتهنة للوصاية الأجنبية التي انعكست إفقاراً وديوناً ودكتاتورية، فاستدعت انتفاضة ١١ فبراير.

المبادرة الخليجية

تعد المبادرة الخليجية[1] أول رد فعل خارجي، متضافر مع القوى المحلية المعادية للثورة، لقطع تطور الحراك الاجتماعي الذي ظهر في كيفية جديدة

١– المبادرة الخليجية هي مشروع اتفاقية سياسية أعلنتها دول الخليج في ٣ أبريل ٢٠١١ لتهدئة ثورة الشباب اليمنية، برعاية مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، عن طريق ترتيب نظام نقل السلطة في البلاد، تمخض عنها تعليق العمل بالدستور، وانتخابات رئاسية غير تنافسية في فبراير ٢٠١٢م صعد عبرها الرئيس هادي. وقعتها الأحزاب التالية:

المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه: رئيس المؤتمر الشعبي العام ـ علي عبد الله صالح.، نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام الدكتور عبد الكريم الإرياني.، الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي القومي الدكتور قاسم سلام.، أمين عام حزب الجبهة الوطنية ناصر النصيري.

الأمين العام للاتحاد الديمقراطي للقوى الشعبية محمد محمد القاز.، الأمين العام للحزب الناصري الديمقراطي شائف عزي.، الأمين العام لحزب جبهة التحرير الدكتور صالح محمد العزيبي.، الأمين العام لحزب الشعب الديمقراطي صلاح الصيادي.، الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية رضوان الحوباني.، الأمين العام للحزب القومي الاجتماعي عبد العزيز البكري.، الأمين العام لحزب الحضر اليمني عبد الولي البحر.، الأمين العام لحزب البعث الاشتراكي عبد الله أحمد الكبسي.، رئيس حزب اتحاد القوى الشعبية اليمنية أحمد عبد الرحمن جحاف.، الأمين العام لحزب الرابطة اليمنية محمد عوض البترة.،

اللقاء المشترك وشركاؤه:

رئيس اللجنة التحضيرية للحوار الوطني محمد باسندوة.، رئيس المجلس الأعلى للقاء المشترك الدكتور ياسين سعيد نعمان، أمين عام اللجنة التحضيرية للحوار الوطني الشيخ حميد الأحمر.، أمين عام التجمع اليمني للإصلاح عبد الوهاب الأنسي.، أمين عام حزب الحق حسن زيد.، أمين عام التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري سلطان العتواني.، أمين عام اتحاد القوى الشعبية الدكتور محمد عبد الملك المتوكل.، أمين سر اللجنة المركزية لحزب البعث عبدالحافظ ثابت نعمان.، أمين عام التجمع الوحدوي اليمني الدكتور عبد الله عوبل.، أمين عام مجلس التضامن الوطني الشيخ محمد حسن دماج.، رئيس كتلة المستقلين الأحرار عبده محمد بشر.

فـي العـام ٢٠١١م، وهـي الشـكل السياسـي الأخطـر الـذي أسـندت إليـه مهمـة احتواء الفعل الثوري، وعرقلة التحولات التي تطلع إليها اليمنيون، مما يجعلها (أي المبادرة الخليجية) أهم المحطات السياسية التي جعلت الواقع يستدعي حركة تصحيحية من أجل استمراره الموضوعي كضرورة تاريخية لتطور المجتمع اليمني، فكانت ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، هي المصادفة الواعية التي تحققت عبرها الضرورة، ولو لم تكن ٢١ سبتمبر، ولم يكن أنصار الله طليعتها الثورية، لكانت في تاريخ آخر ولها طليعتها الثورية، إذ لا فكاك منها.

لم تأتِ المبادرة الخليجية، من خارج الظروف التاريخية للأزمة، أو من طرف محايد، فهي من حيث طبيعتها السياسية رؤية طرف مهيمن له مصلحة في كبح تطور الثورة، وإعادة صياغة الواقع اليمني، بما يراعي مصالح نظام العولمة ومشيخات الخليج.

حيدت المبادرة الخليجية، جزءاً كبيراً من جماهير ١١فبراير، ونقلت الصراع من الحقل الميداني الاحتجاجي إلى الحقل السياسي، بطريقة مشوهة، فلم تعكس هذه المبادرة جواهر التناقضات التي حركت الجماهير، لوضع أُسس موضوعية لحلها، بل حاولت التهرب منها؛ فحلها حلاً علمياً يتعارض مع مصالح قوى الهيمنة الغربية الخليجية، فبسَّطت التناقضات الشاملة، وتعاملت معها، كأزمة سياسية بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، وهذا التسطيح للقضية الاجتماعية، حكم على "المبادرة الخليجية" بالفشل منذ البداية. وعدم حل هذه القضايا حلاً جذرياً مهدَ للثورة الشعبية.

وتبرز أهميَّة المبادرة الخليجية بالنسبة للقوى المعادية للثورة والاستقلال، من حيث إصرارهم على تبنيها في كُلّ محطة سياسية من بعد ٢٠١١م كمرجع ومُرتكز تنطلق منه العملية السياسية اليَمَنية، لما تم تقديمه من تنازلات في هذه المبادرة تتناقض مع تطلعات اليمنيين، فهي تقوم على التوفيق بين الآراء

والمصالح المتناقضة أساساً للحل السياسي لا الديمقراطية، والمحاصصة القائمة على تقسيم الوطن (الكعكة) لا الشراكة الوطنية والتنمية المتوازنة، وسحبت القرار والسيادة من أيدي الشعب اليمني.

حكومة الوفاق الوطني

رغم تبدلات البناء الفوقي، بشكل "محاصصي"، في حكومة «باسندوة»[1] إلا أن ذات السُلطة السائدة مسدودة الآفاق بجناحيها منذ ٩٤م، وقفت عاجزة في ظل هذه الحكومة عن حل جوهر القضية اليمنية، بتلبية مطالب الشعب في الحريّة وبناء دولة المواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وفشلت معها الحكومة التي عجزت من موقعها السياسي عن التأثير الفعال في الواقع السياسي الاجتماعي الاقتصادي، رغم أن هذه الحكومة كان لها استقلال نسبي عن سلطة مراكز النفوذ التاريخية، في تمثيلها لأحزاب من خارج مراكز النفوذ والهيمنة. بل تضاعف الفساد في هذه الحكومة، والاستقطاب الحزبي داخل مؤسسات الدولة، وانتقلت المعارك إلى المرافق الحكومية، في سعي حثيث متبادل بين أطرافها، لنهب أكبر قدر من المال، وإفشال نجاح الخصوم.

أطراف المبادرة الخليجية

بقاء ذات السُلطة والممارسات السلطوية، وعدم تحقق آمال الجماهير، اشترط استمرار النشاط الجماهيري في كيفية جديدة، بانخراط قطاعات واسعة من الشعب، بالعملية السياسية من خلال تناولهم القضايا اليومية الجوهرية في الجرائد والمقايل، جعلتهم أكثر قدرة على إدراك الواقع، ما

١- تشكلت حكومة الوفاق في٣ يناير ٢٠١٢م وتكونت من ٣٦ وزيراً من جميع أطياف الكتل السياسية حسب اتفاقية المبادرة الخليجية، قدم باسندوة استقالته في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤، بعد سقوط صنعاء في يد السلطة الثورية.

كشف الاجماع الشَّعْبي حول مسألة التغيير ورفض الواقع، المشوه، أي القناعة بالحاجة إلى ثورة جديدة تصحح مسار فبراير ٢٠١١م فكانت ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م.

مؤتمر الحوار الوطني الشامل

مؤتمر الحوار الوطني الشامل هو الآخر محطة تاريخية هامة، انعكست عنها نتائج سياسية سلبية، أصبحت من ضمن العوامل المؤدية إلى ثورة ٢١ سبتمبر، لكي تُحل القضايا العالقة، بعد أن عجزت حكومة المبادرة عن فعل ذلك، وهي قضايا اجتماعية وطنية، في الواقع الموضوعي، وليست مُجردة في الملفات، وخاضعة لأمزجة واحتيال القوى السياسية.

جاء مؤتمر الحوار بشكل أرقى من المبادرة الخليجية، من حيث استيعابه للقوى التي لم تشرك في المبادرة الخليجية، وهي بشكل رئيس الحراك السلمي الجنوبي، وأنصار الله، إلا أنها لم تستوعب الطبقات والفئات الاجتماعية المنتجة كالعمال والمزارعين والاتحادات والتنظيمات النقابية والمهنية، والعاطلين عن العمل، حيث الطينة الشعبية التي تنبت فيها الأزمات. وكان مطلوباً من مؤتمر الحوار أن يحل الأزمات والمشاكل والقضايا العالقة تاريخياً، التي أعاقت تطور البنى الاجتماعية السياسية والمؤسساتية في البلاد.

بدأ مسار مؤتمر الحوار الوطني سلساً محكوماً بالتوافق كشكل مرحلي للديمقراطية، وطرحت فيه رؤى وحوارات جادة، في ظل مستوى عالٍ من الحُرية في التعبير، إلا أن القوى النافذة والأطراف الدولية، لم تكن تريد لمؤتمر الحوار أن يصبح فرصة لحل هذه القضايا بمشيئة وطنية، بما يغير من الواقع السائد وينسف مصالح قوى التسلط والنفوذ المحلية، ومَا يربطهم من قوى دولية، فبرزت مساعٍ دولية ومحلية إلى توجيه مؤتمر الحوار الوطني

وإعاقته، وهوَ ما حدث في نهاية الأمر.[1]

فعلى المستوى الأمني، تم اغتيال كوادر أنصار الله المشاركة في الحوار، لدفعهم إلى مغادرة المؤتمر، وإلى عرقلة عملية الحوار عموماً، فتم اغتيال عضو مؤتمر الحوار الوطني والنائب البرلماني «د. عبد الكريم جدبان»، في ٢٢ نوفمبر ٢٠١٣م. وفي الأيام الأخيرة لمؤتمر الحوار حين انقلب هادي على التوافق في الجلسة العامة، تم اغتيال عضو مؤتمر الحوار الوطني البرفسور «أحمد شرف الدين» في ٢١ يناير ٢٠١٤م. كما تم استهداف مكون الحراك السلمي الجنوبي، وكان مقصوداً استهداف أنصارالله والحراك الجنوبي المكونين القادمين من خارج السُلطة، والمبادرة الخليجية.

في التعامل مع الحراك الجنوبي تم استخدام أساليب التفريخ السياسية وشراء الولاءات. فاستقال «أحمد بن فريد الصريمة» رئيس مكوّن مؤتمر

١- مؤتمر الحوار الوطني الشامل بدأ أولى جلساته في ١٨ مارس ٢٠١٣، بالعاصمة اليمنية صنعاء، واستمر لمدة عشرة أشهر حتى ٢٥ يناير ٢٠١٤م، الدكتور ياسين سعيد نعمان نائب رئيس مؤتمر الحوار الوطني، طرح بوضوح خروج هادي عن التوافق، وتدمير هذه العملية، التي ألقت بظلالها على المستقبل:

"إن إشاراتنا المتكررة إلى الميول الاستبعادية، التي برزت عند البعض، لحسم الخلاف حول بعض قضايا الحوار، هي صورة من صور الإقصاء التي مارسها النظام السابق. وفي تساوق مع هذه الثقافة، تعمل بعض القوى على أن تتحول إلى مراكز استقطاب سياسي واجتماعي، موظفة ما لديها من مال وسلاح وأيديولوجيا...

في حديث لي مع الرئيس هادي، عند توديعي له أثناء سفري للعلاج، قلت له، ضمن حديث طويل، ما معناه: الحياة تقدم فرصة لليمن وضعتك في صدارتها فلا تخسرها.. لا تقبلْ أن تكون ضحية.. ثقافة الحكم في اليمن هي صناعة الصنم بهدف تقديمه ضحية، في الوقت المناسب، والتحارب على ذلك كثيرة، وأعتقد أنك عاصرتها كلها.. أنت تقود توافقاً سياسياً حققت بواسطته قدراً كبيراً من النجاح، حتى الآن، وإن كانت نهاية الحوار قد أربكت مسار العملية كثيراً، وخاصة انحيازك إلى طرف، في أهم موضوعات الحوار، دون أن تترك الموضوع لمؤتمر الحوار لحسمه، وفقاً لنظامه الداخلي.. لا تجعلْ أي طرف من أطراف هذا التوافق يجلس بمفرده إلى جانبك في غرفة القيادة؛ لأن الخطأ ستتحمله أنت، أما ذلك الذي سيشاركك القيادة بمفرده، وخارج هذا التوافق، فكل ما يعنيه هو أن يحقق أكبر قدر من المكاسب لصالحه دون أن يتحمل مسؤولية أي خطأ".

كتاب عبور المضيق؛ متوفر على الرابط:

http://aleshteraky.com

الحوار، ونائب رئيس مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وذلك في مطلع شهر مايو من العام ٢٠١٣م، وبرر ذلك بأن هناك مؤامرة على قضية شعب الجنوب، مشيراً بأن وقائع الحوار تسير نحو إنتاج منظومة الحكم السابقة في صنعاء، وإلى فرض تقسيم الجنوب لأكثر من إقليم.[1] وتلت استقالة الصريمة، انسحاب «محمد علي أحمد» في نهاية شهر نوفمبر من العام ٢٠١٣م الذي تولى رئاسة مكون الحراك بعد الصريمة، فنتج عن ذلك انقسام الحراك إلى مؤيد ورافض لاستمرار مؤتمر الحوار.

استمر مؤتمر الحوار وشهد في جلساته الختامية قدراً أقل من التوافق، وخلافات حول أهم القضايا وهي قضية شكل الدولة، التي حسمها هادي بدون التوافق بإقرار تقسيم البلد إلى اتحادية من ستة أقاليم على أسس غير موضوعية ودون تقديم رؤية ونقاشها، على عكس رؤية الإقليمين التي تم نقاشها، وظهرت مشاكل بالتمثيل الغير عادل في اللجنة الوطنية لمتابعه تنفيذ مؤتمر الحوار الوطني، وكذلك لجنة صياغة الدستور، وهي ألغام وعُقد طُرحت للانفجار، وتطلب الواقع السياسي حلها من أجل الاستقرار، فكانت ثورة ٢١ سبتمبر، هي التعبير الموضوعي عن هذا الانفجار وعن هذه الحاجة إلى حل القضايا، وتصحيح مسار مؤتمر الحوار الوطني الشامل، كما هي في شقها الاجتماعي تصحيح لمسار حراك ١١ فبراير.

المقدمات السياسية والحركية المباشرة للثورة

مع سريان التسوية السياسية المعروفة بالمبادرة الخليجية، وتحييد جزء كبير من الجماهير عن ساحات الثورة، وبقاء ذات القضايا المعقدة دون حل، وبروز

١- متوفر على الرابط:

http://marebpress.net/mobile

ممارسات فساد وإقصاء جديدة، في عهد حكومة الوفاق، واضطرابات مؤتمر الحوار الوطني، فقد بقيت قوى حركية ثورية في ساحات الثورة رافضة للتسوية وما ترتب عنها، ومتمسكة بالنهج الثوري، لبقاء القضايا الرئيسية عالقة دون حل.

المقدمات السياسية والأنشطة المدنية

بقى الحِراك الجنوبي في ساحات الفعل النضالي، مستعيداً شعاره السابق منادياً بالاستقلال (الانفصال) وليس "إسقاط النظام" كالشعار الذي رفعه في العام ٢٠١١م. وإلى جانب الحراك الجنوبي، شمالاً بقي مكون أنصار الله بتعبيراته الحركة المختلفة، "شباب الصمود" في صنعاء، و"شباب العز" في تعز، إلى جانب بقية فصائل حركية ديموقراطية كـ"جبهة إنقاذ الثورة"، والشباب اليساري الاشتراكي في محافظة تعز، وشباب في تعز غلب عليهم الطابع اللبرالي كحركة "رفض" بالإضافة إلى المنحازين لاستمرار الفعل الثوري من غير المنضويين في أحزاب سياسية ومكونات حركية، وجميعهم من جماهير انتفاضة ١١ فبراير، وانضم إليهم آخرون ممن عانوا من فساد حكومة «باسندوه».

شَهد الإعلام اليمني في هذه الفترة تطوراً من حيث اشتراك وسائل إعلامية إضافية، ومن حيث تنوعه وتعدديته الفكرية والسياسية، مع اختلاف نزعته المعارضة ومستوياتها ومقاصدها الفعلية من وسيلة إعلامية لأخرى، في الانحياز إلى الصف المعارض التام. فظهرت قنوات تلفزيونية جديدة، قناة "المسيرة" التابعة لأنصار الله، وقناة "الساحات"، وقناة "اليمن اليوم" التي مارست معارضة لفساد وزراء اللقاء المشترك، وقناة "روسيا اليوم"، كخط إعلام نقيض للهيمنة الغربية على المستوى الدولي، وقد أثرت هذه القنوات ووجهت المشاهد بمختلف برامجها.

تعاظم إقبال المواطنين في هذه الفترة العاصفة بالسياسة، على قراءة الصُحف التي نشرت موادها في ظل سقف عالٍ، فبالإضافة إلى الصُحف الرسمية التابعة للأحزاب السياسية الموجودة سابقاً، وكانت انتقائية في نقدها للواقع، فقد عادت إلى النشر صحف مُغلقة، صحيفة "صوت العمال" لسان حال العمال والبرجوازية الصغيرة، وصحيفة "الأيام" بهوية جنوبية، وظهرت صحيفة "اليمن اليوم" التابعة للمؤتمر والتي اهتمت بفضح خصومه السياسيين، وصدى "صدى المسيرة" لأنصار الله المعارضة عموماً، أضف لذلك نشرة "إنقاذ" التابعة لجبهة إنقاذ الثورة، فيما كان السَبق الصَحفي والعناوين الجذابة عن فساد الحكومة والسلطة مادة لصحيفتي "الأولى" و"الشارع" التجاريتين.

المقدمات الاجتماعية والعسكرية

كان دور الريف مميزاً في ثورة ٢١ سبتمبر، وحِراكه العسكري ضمن المقدمات المباشرة لها، كون الريفيين يشكلون العدد الأَكْبَر من السكان في اليمن، وكون تطور الريف اليمني معرقل ومحكوم كلياً من خارجه، دون أن يكون لسكان الريف أي تأثير عليه. وتعقد هذا الواقع، فَرض بالضرورة أن يكون شكل التغيير ثورياً عسكرياً، فلم يكن بالمقدور صناعتُه عبر التأثير السياسي الفوقي من حيث تخلف البُنية الاقتصادية الاجتماعية، وتدني العلاقات المَدنية، فليست متطورة إلى المستوى الذي يجعل من النضال السياسي المدني حاسماً.[1]

١- نقصد بذلك بشكل دقيق أن أنماط السيطرة الاقْتصَادية في بلادنا، ليست كغيرها من الأنماط الاقْتصَادية البورجوازية المتقدمة التي يُمكن التأثير عليها بتغيير السياسية الاقْتصَادية للدولة بالوسائل الديمقراطية الانتخابية وضغط الرأي العام والنشاط المدني وحسب، فالاقْتصَاد اليمني كان طوال الفترة السابقة يبرز كمستويات وأنساق فاسدة واحتكارية من اقْتصَاد الظل والسوق السوداء، لا تحدد ملامحه السياسات الحكومية ولا يمر عبر القنوات الرسمية وإن كان جزءٌ منه يُمَرَّر عبر فساد كبار الموظفين والبيروقراطية العسكرية في هذه القنوات الرسمية، لكنه وبشكل رئيسي يُدار من خارج الدولة.

المقدمةُ التاريخية المباشرة لثورة ٢١ سبتمبر على الصعيد العسكري تمثلت بالإطاحة بالمشيخات الاقطاعية «بيت الأَحْمَر» في محافظة عمران وما جاورها، عبر الانتفاضات الشعبية المُسلحة في هذه المناطق، كان القهر والاستغلال الطبقي الذي مارسته بيت الأحمر لعقود، عبر الدولة أَوْ بطريقة مباشرة، هي الأَسْبَاب الرئيسية لهذه الانتفاضات الثورية.

فمثلت الحروب السياسية التي أشعلها «حسين الأَحْمَر» في هذه المناطق بدعم من السلطة الحاكمة في صنعاء والمملكة السعودية، عملية إزاحة الستار، عن وجود واقع جديد، لتنامي موقف الجماهير الريفية وعدم قبولها بسيطرة بيت الأَحْمَر عليهم مرة أخرى.

تعززت هذه القناعات لدى الريفيين بشكل تدريجي مع انتصارات أنصار الله في الحروب الست، على الدولة والزعامات المشيخية الموالية لها، وسقوط ذروتها، كما رسخ هذه القناعات الثورية الحِراك الجماهيري في ٢٠١١م ومن أهم مكتسباته الحرية والتعددية، التي انتزعتها الجماهير اليمنية في المدن، واتسعت لتضم الريف. وحدثت تحولات اقتصادية نسبية لسكان هذه المناطق، فاستقلت عن هيمنة بيت الأحمر، الذين مركزوا نفوذهم المالي في عواصم المدن، ولم تعد مرتبطة مصيرياً بالدفاع عن بقاء هذه المشيخة والقتال في صفوفها.

تعمم رأي واسع لدى الجماهير ضد مشيخة الأَحْمَر وحليفتها البيروقراطية العسكرية، التي تقف بين الجماهير وبين آفاقها الوطنية الديمقراطية الرحبة، المرتبطة بمصالحها ومصائرها الاقتصادية المُباشرة، منذرةً بتمردات جماهيرية ريفية ضد مختلف أشكال الاضطهاد والاستغلال، فانضم قسم من الأهالي للقتال مع أنصار الله ضد بيت الأحمر، ومَن لم ينضم لم يقف عسكرياً بمواجهتهم، فكانت كُلّ حرب يفتحها، «بنو الأحمر» تنتهي بهزيمة مذلة

يتلقاها من أبناء هذه القُرى بمساندة أنصار الله. في (عُذر) و(الدنان) و(خيوان) و(حوث) و(خمر).

وفي ذلك الظرف السياسي الحسّاس ومن أجل نسف عملية الحوار الوطني، وإبعاد أنصار الله عن الحوار، قامت سلطة مراكز القوى بتوسيع رقعة الحرب، وفتح جبهات تطوق محافظة صعدة وحصارها من مختلف الجهات، من (عمران) إلى (كتاف) و(دمّاج) وصولاً إلى (حرض) و(الجوف) و(أرحب). فحدثت وساطات واتفاقيات، إلا أن هذه القوى المعادية للشعب تعمدت أن تنسفها، وخسرت المعركة في النهاية.

وجدير بالذكر أن معركة دماج الأولى كانت بعد توقيع المبادرة الخليجية التي عارضها أنصار الله، ومعركة دماج ٢ التي لقيت رعايةً إعلامية من القنوات السعودية تفجرت قُرب ختام مؤتمر الحوار الوطني.

كما لقيت هذه المعارك، رعاية من الإعلام المحلي للتجمع اليمني للإصلاح، الذين كانوا يدعون بأنهُ لا علاقة لهم بالمعركة، وأنها بين أنصارِ الله والسلفيين (الوهابيين)، ثم طالبوا أن يكونوا طرفاً في اتفاق تطبيع الأوضاع الأمنية.[1]

الأزمة الوطنية العميقة خلف قرار الجرعة

قرارُ الجُرعة كان محفزاً للقيام بالثورة الشعبية، فهو سبب سابق زمنياً

١- حين تشكلت من صنعاء لجنة للنزول إلى صعدة برفقة «يحيى أبو إصبع» وآخرين لمعالجة قضية دماج، وكلّف رئيس الجمهورية «القيسي» محافظ حجة بالنزول إلى حرض لوقف الحصار وفتح الطريق، وتم تكليف أركان حرب الأمن المركزي اللواء «القوسي» بالنزول إلى حاشد حتى تتم معالجة كُلّ جبهات القتال، وبصورة مفاجئة تقدم التجمع اليمني للإصلاح، بطلب رسمي للجنة الأمنية بضرورة دخول الحزب كطرف موقع على وقف القتال مع أنصار الله في كُلّ الجبهات. وانتهت الاتفاقية، بوقف العمليات القتالية وفتح الطرقات وتبادل الأسرى وإخراج العناصر الخارجية من منطقة دماج إلا أن زعيم السلفيين «الحجوري» ومجاميعه فضّلوا الخروجَ جميعاً وتم نقلهم بطائرات رئاسية إلى الحديدة.

لعملية الثورة، إنما ليس الصِلة السببية، فالتناقضات الاجتماعية الاقتصادية السياسية، التاريخية والمباشرة، هي الصلة السببية للنتيجة، هي تلك هي الأَسْبَاب والعوامل الموضوعية للثورة.

قرار الجرعة مثل الذريعة الموضوعية التي أطلقت عنان حدث أخر هي الثورة الشعبية، وهو قرار تنعكس به بشكل كبير طبيعة الأزمة الشاملة. قد تفجرت الثورة الشعبية من أجل مسارات متعددة، الأول اجتماعي لمعالجة المسألة الاقتصادية الملحة المتمثلة بقرار الجرعة وفي هذا المسار الاجتماعي جاءت الثورة أيضاً امتداداً للانتفاضات الفلاحية في الريف. والمسار الآخر المولد للثورة ديمقراطي وطني بمواجهة الهيمنة الخارجية التي تمظهرت بالتعنت والدكتاتورية التي كانت تُحسم بها قضايا مؤتمر الحوار الوطني.

مثلت دعوة السيد «عبدالملك الحوثي» إلى الخروج الثوري بالمطالب السياسة الثلاثة (إسْقَاط الجرعة وإسْقَاط الحكومة وتنفيذ مؤتمر الحوار) القفزة التاريخية أي الشكل الضروري للانتقال من كيفية إلى أُخرى، باعتباره نتيجة تراكم تغيرات كمية تدريجية غير محسوسة؛ فالدعوة لحظة انقطاع التطور الكمي للتناقضات التي اعتملت في أحشاء الواقع اليمني القائم على الاستبداد والاستغلال والتبعية.

إن الحقيقة التي عكسها الخروج الشَّعْبي الكبير، وتعامل السُلطة السلبي إزاءه تقول إن أزمة الجرعة، لم تكن أَزمة سياسية اعتيادية، وإشكالية قرار اقتصادي بحت يهدف إلى رفع إيراد النفط، بل تجلت كأَزمة سُلطة تركيبة طبقية حاكمة هي مراكز القوى الحاكمة تاريخياً، أَزمة أنساق سيطرة وأنماط حكم، مُقاومة للتقدم الاجتماعي، وبات لدى الشعب نزعة وميول لرفضها. وما قرار الجُرعة إلا أحد تجلياتها، فلم يكن بمقدور البنية السياسية الفوقية في حكومة "الوفاق" أن تعالج إشكالية الجُرعة، فهي كحكومة

مُرتهنة في تبعية للرأس المال العولمي، لا تستطيع أن تلغي قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية وتخالف شروط صناديق الإقراض، والجرعة إحدى اشتراطاتها، كما أنها على المستوى العَملي لا تستطيع أن تُحارب الفساد، فتعوض منه السيولة المالية التي تتوخى ايرادها من رفع الدعم عن المشتقات النفطية، بما يوفر أجور موظفي الدولة بعد التضخم الوظيفي الناتج عن فتح أبواب التوظيف والأسماء الوهمية من قبل الأحزاب الجديدة التي استُوعبت في الحكومة ففاقمت من الأعباء المالية. فذلك الفساد[1] لم يكن فساداً قيمياً في أخلاق مَن يقترفونه، بل هو ممارستهم العَملية لتلبيهم مصالحهم الطبقية في الإثراء غير المشروع، فكيف يُحاربون مصالحهم؟ ويقفون نيابة عن الجماهير بوجه أنفسهم!

في زيارة اللجنة الاقْتصَادية المشكلة من قبل الرئيس «عبد ربه منصور هادي» لزعيم أنصار الله «السيد عبد الملك الحوثي» التي استمرت أربعة لم تكن تملك حلاً يتناقض مع مصالح الأقلية الحاكمة والبنية السياسية الفوقية التي بعثتها، ولم يكن لها كلجنة اقْتصَادية أية صلاحيات لتتوصل إلى أي حل في سياق المفاوضات، وكل نشاط هذه اللجنة تركز على محاول إقناع قائد الثورة السيد بد الملك الحوثي بالتوصل معه إلى صفقة تُشرك أنصار الله في هذه العلاقات والمصالح الاقْتصادية الفاسدة، مقابل أن يتخلى عن مطالب

١- إن الفساد من حيث طبيعته المادية كعلاقة اجتماعية قائمة على السوق السوداء واقْتصَاد الظل، وفي الهياكل الاقتصادية والإدارية المؤسسية اليمنية المتهالكة، هوَ: بروز مستويات من الأنشطة الاقْتصَادية الطفيلية خارجة عن كُلّ أشكال الرسومات والضرائب، وبعيدة عن أشكال الانضباط في المنافسة الحرة وخارجة عن المشروعية التجارية، وممارسةً لمختلف الأشكال السلبية التي لا تراعي الدورة الاقْتصَادية الإنْتَاجية في الوطن، كما هوَ أَيْضاً احتلالات في الضبط الإداري القانوني، كنشاط هَدَّام قائم على التهريب وَالاحتكار وَالانتهاز السلبي للفرص، رُسخت من قبل القلية الحاكمة، في اليَمَن منذ مستهل السبعينات، حيث يمكن اعتبار جميع أَوْ معظم ثروات المليونيرات ناتج عن انساق الفساد والطفيلية هذه. وكل هذا يجعل من السلطة الحاكمة وحكومتها وأَحْزَابها المشاركة، غير قادرة على تنفيذ مطالب الشَّعْب بحل سياسي، بالإضافة الى التعنت الذي امتازت بهِ إدارة هادي التي تَركن على القوة الأمريكية في حمايتها، من الشعب والقوى السياسية المعارضة.

الجماهير.

أما الإعاقة الأخيرة التي أعادت المشاورات إلى نقطة الصفر، فكانت بعد بيان الدول العشر يوم السبت تأريخ ١٣سبتمبر ٢٠١٤، والذي أكدوا فيه: التزامهم بالمبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن، كمرجعية لأية تسوية سياسية، يُراد إنجازها على واقع التصعيد الثوري، وحثوا فيه أَنْصَار الله على التفاوض مع الحكومة بحسن نية، وأدانوا الأنشطة العلنية؛ لأنصار الله التي تعني جوهرياً التهديد بإسْقَاط الحكومة.

الأبعاد الديمقراطية لثورة ٢١ سبتمبر

برزت المضامين الديمقراطية لثورة ٢١سبتمبر، وفي ممارسة أنصار الله، من قبل تاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م فلم يكن اتفاق السلم والشراكة حيلة او اضطراراً من خارج القناعة، وتجلى هذه الميولات الديمقراطية بشكل كبير وواضح في الاتفاقيات بين أنصار الله وأبناء المناطق الريفية، بعد الإطاحة بمشيخات الأَحْمَر، والاتفاقات السابقة للإطاحة ببيت الأَحْمَر وبعدها، كانت جلها تؤكد على المسائل الديمقراطية، من أمان حُرية التنقل، وحرية الفكر والمعتقد واحترام الرأي، ومزاولة الأنشطة الثقافية بشكل سلمي، وحرية الانتماء والتعددية.[1] ومن حيث التحليل السوسيولوجي فالحركات التي يغلب عليها الطابع الفلاحي ديمقراطية في طبيعتها[2] والكتلة الجماهيرية الأكبر

١- نجد هذا النص في أحد الاتفاقيات بين أنصار الله وأبناء قرية الخضر ٢٣\١٤\٢٠١٤م، وهي البنودُ التي تتكرّر بقية الاتفاقيات والوثائق سواء العُرفية الخالصة أَوْ التي يتم بها تشكيل لجان رئاسية. جاء فيها: "لكل إنْسَان الحق في الفكر وعدم فرض أيّ رأي وأن يسودَ الاحترام المتبادل بين أبناء القرية، لأنصار الله الحق في ممارسة مشروعهم الثقافي في الإطار السلمي، وتعليق اللافتات والمنشورات عدا الأماكن الخاصة إلا بإذن أهلها".

(٢) تصنف الحركات الفلاحية كحركات ديمقراطية من حيث تصورات الفلاح للملكية إذ ينزع نحو الحاظ على ملكيته الخاصة وتنميتها، حراً من الخضوع لمالك أعلى، ودون النزوع إلى إلغاء ملكية الأخر وإقصائه، وبهذا تختلف الطبيعة الفلاحية وهي

لأنصار الله هم السكان الريفيين.

أخذت الثَّوْرَةُ الشَّعْبيةُ ٢١ سبتمبر٢٠١٤ شكلاً جماهيرياً واسعاً من حيث الكم، ومتنوعاً من حيث الكيف، غمرَ معظم المحافظات الشمالية، واستوعب في اتفاق السلم والشراكة هموم الجماهير الجنوبية، بإعادة النظر في شكل الدولة، الذي أقرَّهُ هادي بطريقة لا موضوعية من خارج التوافق الوطني الحاكم لمؤتمر الحوار الوطني.

إن البعد الديمقراطي لثورة ٢١ سبتمبر، يتأتى من الجوهر الموضوعي المحرك لها، أي طبيعتها الاجتماعية الاقْتصَادية، وبتبنيها مصالح أغلب طبقات وشرائح وفئات المجتمع اليَمَني[1] جنوباً وشمالاً، الذي تأثر بقرار الجرعة، كمصادفة مثلت شكل ظهور الضرورة في التغيير الشامل وتحطيم مراكز القوى المهيمنة. وهذه المصادفة لا تعني انعدام السببية فقد تم إقرار الجرعة لتلك الشروط الاقتصادية السلبية التي تعيد انتاج الفقر بما يؤمن حُكم الأقلية الاستبدادية المُسيطرة.

وتأخذ ثورة ٢١ سبتمبر بعدها الديمقراطي على المستوى السياسي، بتعبيرها المؤكد على الشراكة، في اتفاق "السلم والشراكة الوطنية" وانتصارها على مراكز النفوذ التي أعاقت حركة التقدّم الاجتماعي، ولضربها حكومة الوفاق التي انتهجت المحاصصة بين أطراف المبادرة الخليجية، في ممارستها

برجوازية صغيرة، عن البرجوازية الصغيرة التجارية والصناعية التي تنزع إلى الاحتكار في منافستها مما يولد ميولات سياسة لا ديمقراطية.

١- التركيبة الاجتماعية الاقتصادية المتخلفة في بلادنا، جعلت من الطبقة السائدة (مراكز النفوذ) تتناقض ليس فقط مع مصالح العُمال والفلاحين وصغار الموظفين وسائر الكادحين بل ومع الفلاحين المتوسطين وأصحاب الاقطاعيات الزراعية الكبيرة ومع صغار البرجوازيين من أصحاب المصانع والمعامل والمزارع الصغيرة، لهيمنتها الاحتكارية على الثروة الريعية بشكل رئيسي، وعلى الإنْتاج والسوق، وتناقضت مع مصالح صغار الموظفين الحكوميين من حيث بيروقراطية فسادها واحتكارها للتدرج في السُلم الوظيفي، وتدميرها للقطاع الحكومي العام، واستثمارها في القطاع الخاص.

السياسية الإدارية، وكذلك ضرب المرتكزات العسكرية التنظيمية الايديلوجية لمراكز النفوذ، وهي بمجملها سلطة ببنائها التحتي والفوقي تكونت عن رجعيتها حالة قناعه موضوعية، وإجماع عام لدى المجتمع، بضرورة إسقاطها. وهوَ ما يجعل ذلك مهمة ديمقراطية ثورية، وتترسخ ديمقراطية هذا الفعل الثوري حين يستوعب بعد انتصار الثورة هذه القوى والأطراف المُتضررة، حتى لا يكون العمل الثوري أشبه بالمثل اليمني: "ديمة وخلفنا بابها". وثورة ٢١ سبتمبر لم تكن تغيراً شكلياً، بل ديمقراطية، تفتح البلاد أمام التطور الرأسمالي الإنتاجي وتحديث الهياكل الاقتصادية والبنى الاجتماعية التي تم عرقلة تطورها. وكذا بالقضاء على البيروقراطية العسكرية التي جيّرت الجيش لمصالح فئوية، في حزبي المؤتمر والإصلاح، وتحجيم قواهم العسكرية الخارجة عن جهاز الدولة البيروقراطي.

وترتبط بديموقراطية الثورة وطنيتها، من حيث السعي إلى استكمال تحرير القرار الوطني والاستقلال السياسي، من التدخل الخارجي في المسائل الداخلية، وضمان الشراكة الوطنية، والتعددية في البناء السياسي الفوقي، والدفع إلى تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وتصحيح هيئة الرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وكذا الدفع نحو إعَادَة تشكيل الهيئة الوطنية لصياغة الدستور بشكل ديمقراطي يستوعب كُلّ القوى التي شاركت في مؤتمر الحوار الوطني، ويستوعب حُريّة الفكر والمعتقد، وبإسْقَاط القرار الدكتاتوري لهادي بشأن شكل الدولة الذي لم يراعِ التوافق، وكذا فرض الإرَادَة الشَّعْبية، وأدَوَات التغيير الجديدة، المتمثلة باللجان الشَّعْبية المسلحة، واللجان الرقابية على أداء مُؤسّسات الدولة.

ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م: قراءة في الهوامش

د. عرفات الرميمة

باحث في الفكر العربي الإسلامي،

arafatalromah@gmail.com

مقدمة:

تعتبر الثورة حدثاً تغييراً جذرياً في جميع المجالات، خصوصاً ما يتعلق منها بالجانب الفكري الذي نستطيع من خلاله أن نقيّم مدى التغيرات التي حصلت في المجتمع، فلا توجد ثورة مكتملة الأركان والأهداف على الأطلاق، لأنها فعل متجدد ومتطور ومتفاعل مع الأحداث باستمرار.

وكل ثورة حقيقية لا بد أن تصدم دائماً بمعارضة شرسة من قوى الإقطاع الداخلي وكذلك من دول الجوار التي تخشى من انتقال عدوى الثورة إلى شعوبها ـ مما يستدعي منها محاربة الثورة والوقوف ضدها بكل الوسائل المتاحة، وكل ثورة حقيقية لا بد لها من أنصار ومعارضين، أي أنها لا تحقق الإجماع حول هويتها وحقيقتها والوقوف معها أو ضدها على الاطلاق، فالبعض يرى فيها ثورة والأخر يرى فيها انقلاباً، لأن كل منهم ينظر إليها من خلال مناظير مختلفة تطغى عليها الأهواء والمصالح، حدث كل ذلك وأكثر مع أهم الثورات العالمية وأشهرها، ابتداءً بالثورة الفرنسية ١٧٨٩م ومروراً بالثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٨م وأيضاً الثورة الصينية عام ١٩٩٨م وانتهاءً بالثورة الإسلامية في إيران ١٠في فبراير ١٩٧٩م .

وهذا ما حصل مع ثورة ٢٦سبتمبر، فالبعضُ يُسميها انقلاباً ولا يرى فيها ثورة، كما قال عنها الأستاذ أحمد محمد نعمان في مذكراته، وكذلك الأستاذ يوسف الهاجري في كتابه السعودية تبتلع اليمن؛ لكن الاختلاف حول ثورية الثورة أو انقلابها ـ ولا ثوريتها ـ يبقى أساساً للتدافع بين الناس والذي يعتبر شرطاً ومزية للاجتماع البشري.

سوف نحاول في هذه الورقة أن نقرأ هوامش ثورة ٢٦ سبتمبر والتي لا يلتفت إليها الكثير لأنهم مشغولون بالمتن، الذي يخفي أكثر مما يُظهر، بخلاف الهوامش التي تفسر المتن وتعرف المسكوت والمخفي من خلال الظاهر والمنطوق.

بذور ثورة ٢٦سبتمبر:

لم تأتِ ثورة ٢٦سبتمبر من الفراغ وإنما كانت نتيجة طبيعية لمقدمات سبقتها ومولداً طبيعياً، عاش دخل رحم الواقع اليمني وأبصر النور في الوقت المناسب، لقد كانت تلك الثورة هي الحلقة الأخيرة في مسلسل التحرر الوطني والانطلاق نحو الحرية، وقد بدأت حلقته الأولى بطرد المستعمر التركي من اليمن وإعلان الاستقلال عنه عام ١٩١٨م ، لكن ذلك الاستقلال لم تتح له الفرصة لينمو ويكبر وينقل اليمن من حالة إلى أخرى "لقد كانت ميزة الثورة اليمنية على الأتراك أنها حققت الاستقلال وكانت نقيصة الاستقلال أن الحكم سهر على حراسة التخلف وحاول الإقناع به عن طريق ضرب المثل بدور العهارة في عدن، وإن أدت هذه المحاولة إلى حركات أخرى لها مزاياها وعليها نقائصها "[1].

لقد انتهت سيطرة الأتراك على اليمن شكلاً، لكن النظم الإدارية العثمانية ظل معمولاً بها في عهد "الإمام يحيى" وشكلت المتن المهم في جميع الجوانب الإدارية والتنظيمية المختلفة في المملكة المتوكلية مما شكّل عائقاً أمام ظهور هوية الدولة اليمنية المنشودة التي تتطلع إلى إلحاق بالعصر كغيرها من الدول "وفي هذا المقام نستطيع الجزم بأن سياسة "العثمنة" للدولة والمجتمع في عهد

المملكة المتوكلية كانت وراء هزائمها أولاً ثم سقوطها نهائياً ثانياً، إبان ثورة ٢٦سبتمبر ١٩٦٢م "[٢].

ذلك الانغلاق المبالغ فيه والغير مبرر كان كافياً ليتحرك البعض للخروج منه والبحث عن نور التغيير المنشود وتم ذلك من خلال انقلاب ١٩٤٨م ـ أو حركة ٤٨ او ثورة الدستور كما يسميها البعض التي تمكنت من قتل الإمام يحيي في ١٧ فبراير في منطقة "حزيز" في صنعاء بأوامر من "الفضيل الورتلاني" وبفتوى من "عبدالله الوزير" ـ لم يكتب النجاح لذلك الانقلاب فقد تمكن الإمام أحمد من استعادة الحكم بعد ٢٥يوم، لأن تلك الحركة لم تكن مدعومة شعبياً ولم تكن راضية عن اغتيال الإمام يحيي الذي كان مسناً يوم اغتياله، واتضح أنها كانت مدعومة من الخارج أكثر منها من الداخل، فقد شارك فيها الضابط العراقي جميل جمال وكذلك الفضيل الورتلاني من الجزائر ومصطفى الشكعة من لبنان وعبدالحكيم عابدين من مصر، وهم الثلاثة الذين انتدبهم تنظيم الإخوان المسلمين حينها لتنفيذ الانقلاب [٣].

بالرغم من فشل انقلاب ٤٨ إلا أنه كان البذرة أو النواة التي خرجت منها ثورة ٢٦ سبتمبر " ولعل حركة ٤٨ لم تتجاوز بتجربتها أسابيعها الثلاثة كما يرى البعض على حين يرى البعض الآخر أساسية تلك الحركة حتى كانت الثورة السبتمبرية ٦٢ امتداداً متجدداً لها ... ويرى البعض أن ثورة سبتمبر منقطعة عن الثورة الدستورية لأن الاحياء من رجالها ظلّوا "إصلاحيين" إلى حين ثورة سبتمبر، ويرى البعض أن ثورة سبتمبر ذروة التمخض من حركة ٤٨ بدليل أن رئيس أول جمهورية كان من "الأربعينيين" غير أن الآخرين لا يرون هذا دليلاً كافياً؛ لأن الشروط الموضوعية لثورة سبتمبر تامة المغايرة للحركة الدستورية ورئيس الجمهورية كان من صنع الشروط الجديدة وإن كان من رجال الدستور "[٤].

استقرت الأوضاع نوعاً ما للإمام الجديد، حتى العام ١٩٥٥ وهو ما يُعرف بانقلاب ٥٥ في تعز، الذي بدأ عندما أجاب الإمام أحمد على شكوى لبعض أهالي الحوبان الذين ذبح الجنود مواشيهم وأطلقوا النار على بيوتهم وأراد الإمام أن يضبط المتمردين بحزم وينصف الفلاحين من جنوده أو من أدوات قمعه "وكانت تلك من ثوابت سياسته وسياسة أبيه" وعندما عرف شقيقه عبدالله ردود الأفعال عند الجنود أراد أن يركب تذمرهم إلى السلطة فغرر(بأحمد الثلايا) وضباطه من القادة فأطلقوا النار على قصر الإمام أحمد يحيى في "العرضي" في مدينة تعز وضربوا على القصر حصاراً حتى أعلن الإمام تنازله عن العرش لأخيه عبدالله – الذي كان يحظى بتأييد أمريكا ـ كتابياً؛ لكن الانقلاب لم يدم أكثر من خمسة أيام أعدم بعدها الثلايا والأمير عبدالله بن يحيي والأمير عباس بن يحيي[٥].

لقد بدا انقلاب ٥٥ على غير انتظار وبلا دهشة مفاجئة، لأن ذلك الحدث كان يعاني ازدواجية وعمل على شق الحركة الوطنية بين مؤيد ومعارض له "إذ أيده بعض رجال ٨٤ من أمثال عبد الرحمن الإرياني ومحمد حسين عبد القادر إثر خروجهما من سجن (حجه) وشجبه بعضهم من أمثال الأستاذ أحمد محمد نعمان والأستاذ أحمد محمد الشامي والأستاذ محمد الزبيري الذي ندد بالحادث وحذر منه في أحاديثه في صوت العرب بالقاهرة "[٦].

زادت الضغوط على الشعب وزاد الشعب من ضغوطه على الإمام، فكانت انتفاضة الجنود في أغسطس ضد حكم الإمام، مستغلين سفره إلى ايطاليا وانشغاله بالعلاج في روما، إلا أن الإمام سرعان ما عاد إلى الحديدة شاهراً سيفه ومتحدياً المتمردين عليه، فكان أن أخمد التمرد وأعدم حينها حسين ناصر الأحمر وابنه حميد والشيخ علي بن ناجي الشايف.

لكن انتفاضة مارس ١٩٦١م في مستشفى الحديدة، كانت الأكثر شجاعة والأبلغ أثراً وتأثيراً على مجريات الأحداث، على الرغم من أنها جاءت عفوية ولم يكن لها علاقة بالتخطيط للثورة، حيث قام ثلاثة من الضباط وهم: محمد العلفي وعبدالله اللقية والهندوانة بالتخطيط لقتل الإمام أحمد، ولم تكن "لهؤلاء الثلاثة البواسل صلة تخطيطية بأية جماعة أو أفراد في اغتيال الإمام أحمد وإن ادعى تلك الصلة الكثير سيّما بعد موت الإمام أحمد وقيام ثورة ٢٦سبتمبر ١٩٦٢ " [٧] وقد نفذوا ما اتفقوا عليه بإطلاق النار على الإمام أحمد حال تواجده في المستشفى وجهاً لوجه، أصيب الإمام لكنه لم يمت، فانتحر محمد العلفي وتم القبض على زميليه وإعدامهما فيما بعد، لكن الرصاص التي اخترقت جسد الإمام أحمد ظلت وفيّة لمن أطلقها وأثرت فيه حتى توفي يوم ١٩ سبتمبر، تولى الإمام البدر زمام السلطة بعد موت والده، لكن عجلة التغيير كانت مستمرة في دورانها، وسيل الثورة الجارف استطاع أن يجرف كل من يقف في طريقه، لينبثق فجر الثورة.

يوم الخميس ٢٦ من سبتمبر عام ١٩٦٢م

٢٦ سبتمبر: الثورة المسروقة

قبل قيام الثورة كان هناك العديد من العسكريين في جيش الإمام ـ من أصحاب الرتب الصغيرة و الذين تخرجوا من الكليات العسكرية المصرية ـ كانوا قد نظموا أنفسهم في تنظيم سري أسموه تنظيم الضباط الأحرار ـ على غرار تنظيم الضباط الأحرار في مصر ـ منهم على سبيل المثال: علي عبد المغني، وعبداللطيف ضيف الله، وأحمد الرحومي، ومحمد مطهر زيد، وصالح الأشول، وناجي الأشول، وعبدالله عبدالسلام صبره، كانوا قد نسقوا مع السفارة المصرية في صنعاء وتلقوا وعوداً من عبدالناصر بدعم الثورة، وحال موت الإمام عملوا على التنسيق مع ضباط من الرتب الكبيرة أصحاب المناصب

العليا في الجيش حينها منهم: عبدالله جزيلان وحمود الجائفي وعبدالله السلال، واتفقوا على وضع اسم حمود الجائفي لتولي قيادة الثورة لكنه اعتذر فقدموا عبدالله السلال بديلاً عنه.

لقد رأى البعض في ثورة ٢٦ سبتمبر ظلاً أعوجاً لثورة ٢٣ يوليو وتقليداً غير أصيل ونسخة مشوهة منها، بحكم أن العديد من الضباط تشربوا الثقافة العسكرية المصرية وعاشوا فترات المد الناصري في القاهرة، كان ذلك سبباً للتقليد؛ لكنه لم يكن سبباً كافياً "ولعل السبب وجود نموذج ثوري سبق ثورة سبتمبر في اليمن وحاولت الثورة اليمنية العمل على غراره فقد عرف ثوار سبتمبر ثورة مصر وأحسنوا القياس عليها ولم يتكشف لهم الفارق بين المجتمعين من حيث اختلاف الخلفيات ومن حيث الواقع الاجتماعي ومن حيث الحجم العسكري"[٨].

لقد بان حجم التأثير للثورة المصرية على الثورة اليمنية في اليوم الذي قامت فيه الثورة، حين تم إعلان أهداف الثورة الستة، فقد جاء في المبدأ الأول منه: القضاء على الملكية وأعوانها والتحرر من الاستعباد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات "والملفت للنظر أن بيان الثورة صدر تحت تأثير الثورة المصرية وأهدافها الوطنية الستة. وهذا إن دلّ على شيء إنما يدلّ على تأثر الخطاب السياسي السبتمبري بالخطاب السياسي العلماني للناصرية"[٩].

لقد شكّل ذلك المبدأ كارثة حقيقية استغلها البعض في التنكيل بأعدائهم، فنصبت المشانق ونفذت الكثير من الإعدامات بحق الملكيين دون تمييز وبسبب أسماء "الأسر الإمامية" كما سمّوها، وتم السطو على ممتلكات الملكيين وحرق منازلهم -كما يحصل الآن من اعتقال الدواعش في تعز ومأرب للكثير من الأشخاص بسبب أسماء أسرهم- مع أن العديد منهم لم يكونوا

إماميين أو ملكيين بالمعني الذي يعني تعاونهم مع المملكة ضد الثوار؛ بل شارك العديد من أبناء تلك الأسر التي تم تصنيفها ملكية في الثورة ضد الملكية نفسها، لكن ذلك لم يشفع لها وظلت تهمة الملكية والإمامية سيفاً مسلطاً على رقاب الكثير منهم حتى الوقت الراهن.

وإذا كان البيان الأول للثورة الذي أعلن صباح يوم السادس والعشرين من سبتمبر أهداف الثورة وقد جاء في المبدأ الأول "القضاء على الملكية وأعوانها" قد شكّل مبرراً للقتل والانتقام غير المبرر؛ فإن قيادة الثورة حاولت تدارك الموقف في اليوم الثاني للثورة مباشرة وغيروا صيغة المبدأ الأول بعبارة "إنهاء الحكم الملكي" بدلاً عن "القضاء على الملكية وأعوانها" وذلك لما في العبارة الأولى من إطلاقية وتوسع تجعل من كل متعاونٍ ومتعاطف مع الملكية حتى بالقول تحت طائلة الإعدام والاستيلاء على ممتلكاته، "وأهمية تبدّل هذه الصيغ في العبارات يحمل في طياته معاني سياسية نبيلة تنبئ عن مبادئ الرحمة التي ستتعامل بها الثورة مع بقايا الملكيين في الجمهورية العربية اليمينة" [١٠].

وظهر الدور المصري بشكل واضح من خلال التدخل المباشر في التعينات في المناصب العليا وإصدار العديد من القرارات التي لم يرضَ عنها الثوار أنفسهم، منها على سبيل المثال: القرار الذي صدر في ١٢ اكتوبر١٩٦٢م والذي عُيّن بموجبه عبدالرحمن البيضاني وزيراً للاقتصاد ونائباً لرئيس الوزراء ونائباً للقائد العام للقوات المسلحة- مع أنه ليس عسكرياً؛ لكن القرار كان قراراً مصرياً بامتياز، وزاد حجم النفوذ والتدخل المصري من خلال توافد طلائع الجيش المصري إلى اليمن الذي رأى فيه البعض احتلالاً. كما رأى فيه المؤيدون ضرورة ملحة لحماية الثورة - لكن خطر ذلك التدخل قد أطال أمد الحرب وكان له أثرٌ على العسكرية اليمنية، فقد رأى بعض المثقفين اليمنيين "أن

الاعتماد على الجيش المصري كان بديلاً عن الاعتماد على الشعب، وأن هذا التدخل الخارجي مهما كانت صفته سيستدعي تدخلاً بديلاً مهما كانت صفته" [١١].

وقد تحدث الأستاذ عبد الرحمن الإرياني في مذكراته ـ ج٢ من ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧م من ص١٨٥ – ١٩١ ـ عن الأخطاء الجسيمة التي لطخت وجه الثورة ـ بقصد أو بدون قصد ـ وقال: "إن ثورة سبتمبر كان يمكن أن تنجح بشكلٍ أفضل دون حروب استمرت ٨ سنوات إذا تجنبت خطأين اثنين:

١- الاعدامات بدون حكم أو محاكمة.

٢- الجهر بالعداء للسعودية وإشعارها بأن الثورة موجهة بالأساس ضدها وأن المصريين إنما جاؤوا ليصفوا حسابهم معها، فالصراع من وجهة نظره لم يعد يمنياً وإنما مصريا سعودياً [١٢].

وهذا ما يؤكده أيضاً الأستاذ محسن العيني ـ في مذكراته "خمسون عاماً في الرمال المتحركة" ـ من أنه التقى بالأمير فيصل بن عبدالعزيز ـ ولي العهد السعودي حينها ـ في نيويورك في نوفمبر١٩٦٢م في حفل عشاء دعا له أحمد بن بلّة، فقال له فيصل: "إذا لم يكن هناك تدخل خارجي ولم يكن النظام الجديد معادياً للسعودية فلا يوجد خلاف".

وانزلقت الثورة اليمنية إلى صراعٍ إقليمي وتصفية حسابات بين السعودية ومصر، كل له أجندته وغاياته السياسية وكل له أدواته ووسائله المختلفة لتنفيذ تلك الغايات، والشعب اليمني هو الخاسر الوحيد أثناء تلك الحرب التي دارت رحاها تلك الفترة، وأثناء تلك الحروب لم تعد الثورة "السبتمبرية" الغاية والمآل لدى البعض وإنما تحولت إلى وسيلة للتكسب والارتزاق.

ففي مؤتمر خمر الذي عُقد عام ١٩٦٥م في عمران، بقصد المصالحة بين الأطراف المتحاربة، قال الأستاذ "نعمان" في مذكراته عن ذلك المؤتمر: "وجدت عملاء للسعودية وعملاء لمصر ولم أجد عملاء لليمن!".

انقلاب ٥ نوفمبر والثورة المضادة:

تتفق العديد من الدراسات التاريخية ـ التي تناولت تاريخ الثورة اليمنية ـ على أن انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧م، مثل سقوطاً لثورة ٢٦ سبتمبر وانقلاباً على مبادئها الستة، والسبب في ذلك السقوط كما يرى بعض الباحثين ـ أن ثوار سبتمبر وقادتها لم يشكلوا حزباً سياسياً يمتلك أيديولوجية واضحة المعالم، تستجيب لطموحات الجماهير العريضة التي ساندت الثورة، كل ذلك يعني أن قيادة الثورة ظلت بدون تنظيم سياسي يوحد خطاهم، والضباط الذين أشعلوا فتيل الثورة لم يتمكنوا من المحافظة على الحد الأدنى من وحدتهم منذ الأيام الأولى لقيام الثورة ومحاولاتهم جمع شملهم من جديد باءت بالفشل كما يتضح في العديد من الوثائق التي نشرت مؤخراً [١٣].

ويرى البعض أن قيادة الثورة ارتكبت على مستوى الممارسة السياسية، العديد من الأخطاء الكثيرة الفادحة التي ترتب عليها سقوط النظام والانقلاب عليه في ٥ نوفمبر[١٤].

لقد استطاعت السعودية أن تلتف على النظام الجمهوري من خلال ذلك الانقلاب الذي مثّل بداية التدّخل السعودي المباشر في السياسة اليمنية من خلال بعض مشايخ القبائل والقادة العسكريين وبعض الساسة الذين أعطتهم السعودية المال والنفوذ وأعطوها حرية التدخل في الشؤون السياسية اليمنية الداخلية والخارجية، لقد نحى "انقلاب نوفمبر الوجوه الجمهورية المحاربة وأبدى المجلس الجمهوري الاعتدال المنشود سعودياً "[١٥].

بعد ذلك اعترفت السعودية بالنظام الجمهوري في ٢٣ يوليو ١٩٧٠م، ولم تبسط الجمهورية الوليدة نفوذها على مأرب والجوف إلا في عام ١٩٧٢م وبرضىً سعودي.

وإذا كانت الجمهورية قد قضت على ملكية بيت حميد الدين من باب ٢٦سبتمبر، فإنها قد عملت على إعادة تدوير ملكية السعودية من خلال نافذة ٥ نوفمبر. ويكفي أن نقرأ مذكرات الأستاذ محسن العيني "خمسون عاماً في الرمال المتحركة" ـ وكتاب الأستاذ يوسف الهاجري "السعودية تبتلع اليمن" ـ لنعرف مدى الدخول السعودي من خلال المشايخ خصوصاً الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رجل السعودية في اليمن ورِجلها أيضاً في الجهورية والتدخل في تغيير الحكومات والوزراء والتلويح دائماً بعصى المساعدات السعودية لفرض سياستها على الحكومات اليمنية المتعاقبة، فكان لا بدّ من الحدّ من ذلك التدّخل الذي ألغى الثورة وأهدافها في الاستقلال والتحرر من التبعية لأحد، فقام الشهيد الحمدي بحركته التصحيحية التي أعادت الجمهورية إلى صنعاء بعد أن سرقها بعض المشايخ إلى الرياض، و تؤكد كل البراهين التاريخية أن حركة يونيو "قد أعادت الدورة الدموية إلى عروق ثورة سبتمبر وأن الحماس الجماهيري الذي اتّقد صبيحة السادس والعشرين من سبتمبر تأجج أعنف صبيحة الثالث عشر من يونيو١٩٧٤م " [١٦].

لقد استطاع الشهيد إبراهيم الحمدي أن يستعيد الدولة التي اختطفتها القبيلة، وأن يُعيد لليمن معنى السيادة التي فقدتها يوم أن ارتهن القرار الداخلي في صنعاء، لما توافق عليه الرياض.

"إن حركة يونيو بكل المقاييس أهم حركاتنا الوطنية، لأننا من يوم انفجارها ملكنا قرارنا اليمني وامتلكنا مصيرنا عن موقف يمني وعن وطنية لا تساوم

ولا تنحني لأي عاصفة، وهذه الفترة هي أزهى عهودنا الوطنية اجتماعياً واقتصادياً ودولياً اذا تقدمت اليمن من خانة الأقل نمواً إلى الدول النامية " [١٧].

لكن السعودية لم تكن لتسمح أن يستقل القرار اليمني وأن تصبح اليمن دولة ذات سيادة وذات قرار لا يأتي من الرياض، فكان أن تحالفت بعض القوى من المشايخ وأصحاب النفوذ المفقود مع السعودية والقوى التقليدية العالمية واغتالت الحمدي واغتالت معه حلم الدولة اليمنية الحديثة. وجاء على عبد الله صالح وعادت (حليمة) القبيلة لعادتها القديمة وتغولت وأصبحت هي المتن الأهم والمهم، أما الدولة فهي مجرد هامش ضئيل لا يمكن أن يُرى فضلاً على أن يقُرى.

الثورة وتجدد الفعل الثوري:

من خلال ما سبق يمكننا القول: إن ثورة ٢٦ سبتمبر كانت أهم انجاز في اليمن خلال القرن العشرين واعتبرت بحق أعظم إبداعات اليمن في القرن العشرين – بحسب كلام البردوني- ؛ لكن الثورة ليست غاية بحد ذاتها وإنما هي وسيلة متجددة للتغيير المستمر في كل زمان ومكان، وذلك يعني أن الفعل الثوري فعل مستمر وولادة مستمرة تتسم بالمعيارية التي لا تقنع أبداً بما هو كائن بل تتطلع دائماً لما ينبغي أن يكون ،ذلك يعني أن الإبداع الثوري ليس غاية الغايات وإنما أفضل البدايات، لأن اختلاف نظام أي ثورة عن النظام البائد يعتبر مجرد أداة لتحقيق الممكنات "ولتهيئة المناخات لتحول المستحيل إلى إمكان لأن الثورة التي حققت الانتقال إلى عهد أفضل وسيلة تحقيق ثم الأفضل منه، لأن الذي كان منشوداً سنة ٦٢ سبب نشدان مغايرة في السبعينات والثمانينات لأن الثورة الشعبية الحقيقية تواصل تغييري مستقبلي، فالتي كانت غاية في الستينات تحولت إلى وسائل في السبعينات لتحقيق غاية الثمانينات، فليست الثورة مجرد نوبة يوم واحد وإنما هي نظرية تغييرية تؤكد صحتها الممارسة المتواصلة " [١٨].

وتوصلنا كذلك إلى أن ثورة ٢٦سبتمبر قد تم اختطافها وسرقتها من مشايخ بعض القبائل والقوى المتنفذة المدعومة سعودياً بعد انقلاب ٥نوفمبر ١٩٦٧م، فكان أن شُكلت الحكومات المتعاقبة وشكلت القبائل حكومات ظلٍ موازية أكثر نفوذاً وقوة من الحكومات الظاهرة، وتم تنفيذ برامج القبيلة المدعومة بمال شيوخ آل سعود فنمت القبيلة وترعرعت وتمددت والتهمت ما تبقى من الدولة وأدرك الشعب اليمني أن ماء الجمهورية تحول بفضل زعماء القبيلة وبعض القادة العسكريين إلى سراب بقيعة، وفطن الشعب أن حكم بيت حميد الدين الذين ثاروا عليه في ٢٦سبتمبر، تم استبداله بحكم بيت الأحمر، بداية من انقلاب ٥نوفمبر وأصبح واقعاً بعد تولي الرئيس على عبدالله صالح سدة الحكم عام ١٩٧٨م، الذي هادن السعودية ورضخ لمطالبها وسمح لها بنشر الفكر الوهابي من خلال إنشاء المعاهد العلمية بتمويل سعودي وبإدارة كادر الإخوان المسلمين المتحالف مع القبيلة، فكان أن عادت القبيلة تنافس الدولة من خلال زعاماتها القبلية .

واتضح للشعب أن من يضع نفوذ القبيلة ومصالح الساسة سابقة على نفوذ الدولة ومصالح الشعب، كمن يضع العربة أمام الحصان ويفكر أن الحصان هو السبب في عدم قدرة العربة على السير وهذا صحيح في ظل غياب العقل والمنطق. ومن يقرأ تاريخ الثورة اليمنية في٢٦سبتمبر وحتى اللحظة الحاضرة يدرك أن القبيلة اليمنية كانت سبباً من أسباب قيام الثورة وهي نتيجة لها في نفس الوقت، وهذا يفسر لنا لماذا كل شيء في حياة اليمنيين لا يتسم بالعقل والمنطق؟ ولماذا تسير حياتنا بكل جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بمنطق "البركة" وبفلسفة "الحاصل والموجود"، وهذا ما نعنيه بقولنا عن الخصوصية اليمنية والتفرد اليمني العجيب، واتضح للدارسين أن من قاموا

بالثورة في جميع مراحلها غيّروا السائق فقط ولم تغير اتجاه المركبة، غيروا الحاكم ولم يغيروا طريقة الحكم ومساره.

لقد لخص المرحوم الأستاذ البردوني تاريخ اليمن المعاصر بعبارات موجزة فيها الكثير من العمق والإيجاز والقدرة على التشخيص، عندما قال: "قبل ثورة سبتمبر كان المصير اليمني في قبضة (دار الشكر) أو (قصر صالة)، وبعد قيام الثورة كانت كل القرارات في قبضة (قيادة الجيش المصري باليمن)، وبعد نوفمبر كانت القرارات في قبضة من يعطي أكثر، ومن بعد "حركة يونيو" امتلك اليمن اختيار مصيره وتجربة نظامه ولم يكن سقوط تلك المؤامرة إلى ذلك الدرك الأسفل إلا أنصع دليل على خطورة "حركة يونيو" وعلى شعبيتها"[١٩].

ويمكن أن نضيف لما قاله البردوني أن المصير اليمني أصبح قبل ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م في قبضة السفارة الأمريكية، والسفارة السعودية.

الخاتمة :

لقد وصلت ثورة ٢٦ سبتمبر إلى مرحلة من الترهل والشيخوخة بفعل الفساد المالي والإداري وفقدان السيادة، واستئثار القلة من المتنفذين على رأس السلطة على خيرات ومقدرات الدولة، مما يعني تعطيل الأهداف التي قامت الثورة من أجلها الثورة، فالحكم الجمهوري لم يكن عادلاً على العموم؛ لأنه لم ينصف مظلوماً من ظالمه ولم ينصف الشعب من حكامه ومسؤوليه، ولم يُزِل الفوارق والامتيازات بين الطبقات، بل زاد الغني غناً وسحقت الطبقة المتوسطة وتركزت الامتيازات في يد شلة من أصحاب النفوذ من القبائل والعسكر المسيطرين على الحكم، فهم وأبناؤهم وأقاربهم من يملكون معظم الشركات العاملة في مجال النفط والمقاولات. ولم يتم بناء جيش وطني يحمي البلاد ومكتسبات الثورة وإنما تحوّل الجيش إلى أداة مسلطة ضد الشعب لحماية السلطة فقط،

والدليل أنه لم يقم بحماية جزر حنيش عندما احتلتها ارتيريا مطلع عام ١٩٩٦م، ولم يستخدم ذلك الجيش سوى لضرب الجنوب عام ١٩٩٤م وحروب صعدة الست التي بدأت منذ عام ٢٠٠٤م وانتهت عام ٢٠١٠، والتي شنّها الجيش بأوامر مباشرة من السفارة الأمريكية وبدعم مباشر من السعودية بحسب وثائق ويكليكس، وهذا الجيش أيضاً لم يحمِ البلاد عندما دخلت السعودية الحرب السادسة في صعدة وانتهكت السيادة، لأن عقيدته العسكرية لم تكن موجهة لحماية الشعب والدفاع عنه؛ وإنما لحماية السلطة والدفاع عنها ضد الشعب، ولم يتم رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً، فالثورة التي لا تغير طريقة تفكير الناس قبل واقعهم ليست ثورة مكتملة وناضجة؛ بل هي ثورة كسيحة ومشلولة لا يمكن أن توتي أكلها كل حين؛ لأن التغيير الحقيقي يأتي من الداخل وينعكس على الخارج وليس العكس [إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ]

وبالتالي لم يتحقق هدف من أهداف ثورة ٢٦ سبتمبر بالشكل الذي أراده من قاموا بالثورة، وأصبح لابد من قيام ثورة تُعيد مسار الثورة المسروقة إلى مكانها الصحيح وهذا ما حدث في ٢١سبتمبر عام ٢٠١٤م.

قائمة المراجع:

(١) عبد الله البردوني. قضايا يمنية . دار الفكر . دمشق . ط٥/١٩٩٦م . ص٥٢.

(٢) صادق عبده علي قائد. التطور التاريخي للهوية اليمنية . منشورات وزارة الثقافة اليمنية . صنعاء .ط١/ ٢٠٠٤م . ص١٥٤ .

(٣) ينظر في ذلك : عبدالكريم قاسم . الاخوان المسلمون والحركة الاصولية في اليمن .مكتبة مراد صنعاء .

(٤) عبد الله البردوني. اليمن الجمهوري. صنعاء . ط٦/ ٢٠٠٨م . ص٣٢٦ ـ ٣٢٧

(٥) ينظر : عبدالله البردوني . قضايا يمنية ص٥٦ ـ ٥٧. سابق .

(٦) عبد الله البردوني. اليمن الجمهوري. ص٣٥٣ . سابق.

(٧) عبدالله الشماحي . اليمن الإنسان والحضارة . اصدارات وزارة الثقافة .صنعاء .ط/٢٠٠٤م . ٣٣٣

(٨) عبدالله البردوني . قضايا يمنية . ص٧٢ سابق.

(٩) صادق عبده علي قائد. التطور التاريخي للهوية اليمنية . ص٢٣٩ . سابق

(١٠) المرجع السابق . ص٢٤٠ . سابق.

(١١) عبدالله البردوني . الثقافة والثورة في اليمن . ص٢٠٢. سابق

(١٢) نقلاً عن: محمد ناجي أحمد مدارات نقدية وتناولات في السرد. دار أروقة، القاهرة. ط١/ ٢٠١٦م . ص١٨٤.

(١٣) ينظر : محمد علي الشهاري . طريق الثورة والوحدة اليمنية . دار الفارابي، بيروت. ط١/ ١٩٨٧م . ص٦٦

(١٤) ينظر : صادق عبده علي قائد . التطور التاريخي للهوية اليمنية . ص٢٥٠ . سابق .

(١٥) عبدالله البردوني . الثقافة والثورة في اليمن . ط/١٩٩١م ص٧٢.

(١٦) عبدالله البردوني . اليمن الجمهوري. ص٤٠٨. سابق .

(١٧) المرجع السابق. ص٤٠٩.

(١٨) عبدالله البردوني . الثقافة والثورة في اليمن. ص٦٧. سابق

(١٩) عبدالله البردوني . اليمن الجمهوري . ص٤٠٨. سابق .

الطريق الى الكينونة الوطنية

"قراءة مقارنة في تواريخ مفصلية من عمر اليمن"

صلاح الدكاك

شاعر وكاتب صحفي، رئيس تحرير صحيفة "لا"

مقدمة

إذا صح أن يؤرخ للوحدة بين الألمانيتين بلحظة هدم جدار برلين الشهير، فإن الوحدة بين جمهورية اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية لا يمكن أن يؤرخ لها بإزاحة براميل "الشريجة" بوصفها "جدار برلين اليمن" إذ أن هذه اللحظة لم تمثل بطبيعة الحال إلا جولة إضافية أخرى من حرب باردة خمد أوارها بهدم جدار الشراكة في ١٩٩٤/٧/٧م ليودِّع اليمنيون حقبة "وفاق الفرقاء" المبشرة باجتراح آفاق وطنية بلا حروب داخلية مدلجين في حقبة "فراق النظراء" الباعثة على خيبة أمل وطنية مقرونة بانسداد أفق شديد القتامة.

إن ٧/ ٧/ ١٩٩٤م في سياق المخاض الوحدوي، هو تاريخ شديد الشبه بأغسطس ١٩٦٨م في سياق المخاض الجمهوري شمالاً، فمن تماس هذين التاريخين انبثقت وحدة وجمهورية قائمتان على الغلبة ودحض التعدد المتعاضد على قاعدة المشتركات الوطنية، وتمثيل إرادة ومصالح الشعب بمنأى عن الاستحواذ والتبعية العابرة للفضاء الوطني.

لقد أثرَّ هذان التاريخان المفصليان على نحو عميق وجلي في سلسلة الأحداث التي أعقبتهما كما في الذاكرة الجمعية لليمنيين سلباً وإيجاباً، بحيث تصعب مقاربة تطورات المشهد السياسي اليمني اللاحقة بإغفال أثرهما

فيها كاستجابة مباشرة ومناوئة لمنعطف ١٩٦٨م الذي اعتبر انحرافاً بالجمهورية الغضة وطرية العظم، عن مسارها الوطني واستفراغها من مضامينها الثورية، نشأت منظمات وفصائل العمل المسلح اليسارية والقومية، المناهضة لسيطرة قوى الإقطاع والانتهازية وأصحاب الولاءات غير الوطنية.

ففي ١٩٦٩م تشكلت ـ على سبيل المثال ـ منظمة طلائع الفلاحين، وبعدها بزمن وجيز برزت منظمة "المقاومون الثوريون" كما مثلت حركة ١٣ يونيو التصحيحية ١٩٧٤م بقيادة (الشهيد إبراهيم الحمدي) التي استولت على السلطة بانقلاب أبيض، أبرز ردات الفعل الوطنية المناوئة لانحرافات ١٩٦٨م والرامية لإعادة دفة الجمهورية إلى مجراها الوطني وخضم آمال الجماهير التواقة لعدالة اجتماعية في ظل سيادة وطنية ناجزه.

وقد حظيت حركة ١٣ يونيو وزعيمها بالتفاف وتأييد شعبي واسع لا سابق له في تاريخ اليمن المعاصر. ولا تزال واقعة اغتيال الشهيد إبراهيم الحمدي من قِبَل أدوات المخابرات السعودية وبإشراف مباشر من ملحقها العسكري في صنعاء برهاناً حياً على بشاعة الأدوار والأساليب التي تنتهجها قوى الهيمنة والاستكبار العالمي والرجعية العربية لزنزنة اليمن قراراً وتوجهاً وشعباً وتراباً داخل سياج نفوذها، كما وبرهاناً حياً على طبيعة الأثمان التي يتعين أن يقدمها الشرفاء والوطنيون من أبنائها على مذبح الكفاح الطويل في سبيل الانعتاق من نير الهيمنة وأطواق الوصاية والارتهان.

من السهل كذلك أن نلمس لانحرافات ٧/ ٧/ ١٩٩٤م تداعيات شبيهة بتلك التي أعقبت انحرافات ١٩٦٨م، سحبت نفسها على طول الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٩٤م مروراً بمحطات ٢٠٠٧، ٢٠١١، ٢٠١٤ الساخنة، واستمراراً إلى اللحظة الراهنة والمفتوحة على احتمالات انعتاق وطني باتت مواتية أكثر من ذي قبل بفعل ثورة سبتمبر التي وضعت البلد والمنطقة على تخوم زمن مغاير.

انحسار النقيض اليساري والقومي وبقاء الحاجة الشعبية لنقيض

بمقدورنا القول إن تاريخ اليمن المعاصرة، هو تاريخ العثرات ومحاولات النهوض من العثرات، تاريخ خُفوت جذوة الحلم في كينونة وطنية برافعتي السيادة والعدالة الاجتماعية ومركزية الإنسان الفاعل، ثم اتقاد جذوة هذا الحلم بالتناوب في خضم متغيرات موضوعية وذاتية داخلية وخارجية تعيق في الغالب تحقق تلك الكينونة لكنها لا تجعلها مستحيلة ولا تنفي الحاجة إليها والحاجة لاستمرار النضال في سبيل تحققها.

أنجز اليمنيون الاستقلال السياسي من نير الاحتلال العثماني، بيد أنهم وقعوا تحت نير الانكفاء القُطري والاستبداد، ثم كسروا جدران العزلة باحثين عن الضوء والعدالة الاجتماعية، فوقعوا تحت نير التبعية والحكم بالوكالة وإقطاع مراكز القوى، ثم كافحوا ضد هذه فانحسرت الظروف الإقليمية والدولية المواتية للكفاح وتكسرت أجنحة التجربة الوطنية الاشتراكية المحاصرة في جنوب اليمن - الذي كان قد انتزع استقلاله من أيدي الاحتلال البريطاني في ١٩٦٧م - وهرب المناضلون شمالاً وجنوباً في ٢٢ مايو١٩٩٠م إلى فخ وحدة اندماجية بلا أفق واضح، أفضت في نهاية المطاف إلى طيِّ صفحة الحركات والأحزاب اليسارية والقومية نهائياً، ووقوف قوى الإقطاع والكمبرادورية على أنقاض قرابة أربعة عقود من النضال، لتشرب نخب انتصارها في ٧/ ٧/ ١٩٩٤م كقوى محلية وكيلة للقطب المنتصر عالمياً.

لقد كان الصراع من حيث طبيعته وأطرافه صراعاً بين نقيضين يريد أحدهما لليمن أن تتطور وطنياً وقومياً في سياق تحرري سيادي مقرون بعدالة اجتماعية، تتيح للدولة القُطرية التفاعل ايجاباً مع القضايا المركزية العربية والقضايا الإنسانية العادلة على المصاف الأممي، دون أن تثلم استقلاليتها وتتحول كينونتها الوطنية إلى مجرد كيان وظيفي يحارب ويسالم ويصادق

ويعادي بالوكالة عن طرف إقليمي أو دولي، كما ويتيح لها داخلياً إدارة عملية تنموية متوازنة ضامنة لتكافؤ فرص الحياة ونمو قوى الإنتاج في كنف اقتصاد موجه يوفر لرأس المال الوطني فرص شراكة وحماية مقيدة بالمسؤولية الاجتماعية بمنأى عن الاستغلال والاحتكار وعلى أساس هذه المحددات يلتئم البناء الفوقي السياسي ويحظى بالمشروعية.

وعلى هذه الضفة من الصراع كانت معظم الحركات اليسارية والقومية والوطنية شمالاً وجنوباً تقف، حتى مع كون بعض فصائل اليسار الماركسي قد انتهج خطاً اعتسافياً للواقع الموضوعي حين ذهب بطموح بناء المجتمع الاشتراكي حد التأميم في بلد غير صناعي وخراجي الاقتصاد.

في المقابل فقد التأمت على الضفة الأخرى من الصراع كل قوى الإقطاع القبلي والديني وقوى الموالاة للاستعمار والرجعية العربية، وباتت سلطة صنعاء عقب ١٩٦٨م إطاراً طبقياً يضم شمل هذه القوى سواءً تلك التي ثبتت سيطرتها في الشمال على مقاليد الحكم الجمهوري بعد إفراغ الثورة من مضامينه التحررية، أو تلك التي فقدت مصالحها في الجنوب عقب الاستقلال والجلاء، ونظراؤها من انتهازيين ورجعية مقنعة تقاطرت في فترات لاحقة تباعاً لتنضوي في سلطة صنعاء.

إن حرب صيف ١٩٩٤م هي "أم المعارك" وملحمة الملاحم في سياق الاشتباك الأيديولوجي التاريخي بين النقيضين الآنفين، وخاتمة حقبة ستشهد تحولاً في المسمَّيات على مصاف الصراع لكن جوهر الصراع وطبيعته ستبقى ذاتها، النضال المحفوز بالحاجة المصيرية الملحة إلى كينونة وطنية مستقلة ومقرونة بعدالة اجتماعية، لم تتحقق بعد.

لقد اعتقدت القوى المنتصرة في ١٩٩٤م خطأً أنها أجهزت على هذه الحاجة وعلى هذا المطلب الموضوعي، وأنه صار بوسعها أن تنعم بحقبة مديدة من

السيطرة بلا منغصات.

تبعاً لذلك ستعيد رسم الأدوار السياسية وتسمية المكونات التي تضطلع بها وستتولى فرز المشهد تحت سطوة حقيقة وبسط لسيطرتها الانفرادية الناجزة، إلى ما هو شرعي وما هو غير شرعي، ومن هو الحاكم ومن هو المعارض، وستنجم عن ذلك مشهدية سياسية ديكورية هي خليط متعدد من حيث المسميات والأدوار، لكنه أحادي متجانس من حيث تعبيره حصراً وبالجملة عن مصالح (كارتيل السلطة الكمبرادورية المنتصرة) ومصالح مركز الهيمنة القطبية، وفي خضم هذه المشهدية الزائفة لن يحضر الشعب ومصالحه بوصفه أساساً للعبة الحكم والمعارضة، إنما مجالاً حيوياً لسجالاتها المفضية في جلّها إلى تسويات لا تخصه ولا تثمّن وجوده تسويات هي حصيلة احتكام أطراف السجال كوكلاء لطاولة الأصيل الدولي بتبعية كاملة، تتهافت خلالها هذه الأطراف للظفر بانحيازه إلى صفها ودرجات مرتفعة نسبياً من الحظوة لديه في مقابل خصومها، وتتسلح في سبيل ذلك بقابلية فذة لتقديم التنازلات أياً كانت.

ـ يقول "الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر" في معرض وصفه لأطراف الصراع الناشب في أغسطس ١٩٦٨م: "لقد أصبح الصراع بين الجمهوريين من جهة واليساريين من جهة أخرى" (المذكرات)

ويعترف في جزء آخر من مذكراته بأن "التجمع اليمني للإصلاح الحزب الذي رأسه حتى وفاته تأسس بإيعاز من علي صالح مطلع الفترة الانتقالية ١٩٩٠م، لينهض بوظيفة المعيق والمشوش على كل اتفاق يضطر صالح للالتزام به صورياً أمام شريكه في إنجاز الوحدة الاندماجية الحزب الاشتراكي" إبان تلك الفترة كان تجمُّع الإصلاح ورئيسه الأحمر لاعباً سياسياً مناهضاً بشدة للوحدة مع من يصفهم بالشيوعيين الملاحدة، كما وللدستور ١٩٩٠م العلماني حد موقف الإصلاح منه وفقط عندما أجهزت سلطة صنعاء بزعامة الإخوان

والأفغان اليمنيين على مؤسسات الدولة الجنوبية والحزب الاشتراكي في ١٩٩٤م، باتت الوحدة مقدسة وشرعية لدى الأحمر وحزبه.

وفي ٢٠٠٢م بلغت درجة رضا الإصلاح حد مباركة الاقتران بخصمه اللدود الاشتراكي في "تحالف المشترك" فماذا حدث ليسوغ هذه التحولات الدراماتيكية في الموقف من " شيوعيي ١٩٩٠م الملاحدة إلى شركاء الوحدة؟.

"لقد تابوا وراجعوا موقفهم من الدين"، هكذا يفسر الأحمر تبدُّل موقفهم من الاشتراكي، في رده على سؤال قناة الجزيرة عام ٢٠٠٦م حول "مفارقة انضواء الحزبين في ائتلاف واحد" بتجاوز تأويل الصراع بالدين - إلى ما هو عليه في سياقه المادي، نجد أن الحزب الاشتراكي كان قد تخلّى عن راديكاليته الأيديولوجية في وقت مبكر منتصف ثمانينيات القرن الفائت، لذا فإن سخط خصومه إبان الفترة الانتقالية للوحدة، لم تكن تستهدفه على مصاف الأيديولوجيا.

لقد سلّم الاشتراكي بالديمقراطية التعددية وبالحلول والمفاهيم الرأسمالية للاقتصاد وما ينبغي أن يكون عليه، وتقدمت حكومته بمشروع إصلاحات اقتصادية ملتزمة رأسمالياً بمحددات صناديق الإقراض الدولية؛ وفي ١٩٩٣م، وجه مذكرة رسمية تتضمن طلب العضوية في مؤتمر الاشتراكية الدولية.

إلا أنه رغم كل ذلك ظلّ موضع مؤامرات وسخط الخصوم إذ كان إلى حينها لا يزال شريكاً يتمتع بالسلطة على ترسانة عسكرية وإدارية تنتظمها مؤسسات الدولة الجنوبية، وكان ذلك سبباً كافياً لاستمرار مخاوف خصومه منه ومكائدهم له وفي حقيقة الأمر، فإن هذه المكائد لم تكن تعمل محلياً بمعزل عن كنف رغبة قطبية ورعاية من قبل دوائر واشنطن الدبلوماسية والاستخباراتية على الأرض، فبالنسبة لقطب منتصر، شرع منذ ١٩٩١م في هندسة نظام عالمي جديد؛ فإن مؤسسات الدولة الجنوبية كانت تعني أكثر من

مجرد هياكل إدارية جامدة ومحايدة، إنها رغم تواضع التجربة الاشتراكية وعثراتها بناء أيديولوجي عقائدي، يتحتم تقويضه حجراً وبشراً.

يقول "ديفيد نيوتن" وهو ديبلوماسي أمريكي مخضرم كان يعمل سفيراً لدى اليمن إبان ثورة سبتمبر ١٩٦٢م ولاحقاً نائب سفير مطلع السبعينيات: "وقفنا إلى جانب اليمن خلال منعطفين مهمين؛ مرة عبر اعترافنا بالجمهورية الوليدة، وأخرى بتوفير غطاء سياسي مكّن صالح من خرق القرارين الأمميين "٩٢٤؛ ٩٣١" بوقف إطلاق النار في حرب ١٩٩٤م، حماية للوحدة جاء ذلك في سياق حديث صحفي أدرته معه في (واشنطن ٢٠١١م).

نتيجةً لهذا العون الأمريكي الذي يقر به "نيوتن" انتهى الحال بعشرات الآلاف من الكوادر والكفاءات الجنوبية، وتحديداً العسكرية والأمنية منها خارج نطاق الفاعلية مشردين على أرصفة الداخل والخارج وخسرت اليمن تجربة مؤسسية فارقة في متناول اليد كان يمكن البناء عليها بيسر وتعويض افتقار الشطر الشمالي شبه التام إلى بناء مؤسسي حديث يلبي حاجته لدولة نظام وقانون، لم تبرح حبراً على ورق.

تتيح لنا إضاءة مرتجعة على مشهد ما بعد أغسطس ١٩٦٨م رصد تداعيات مماثلة للأنفة، فقد استُهدفت الألوية والوحدات العسكرية التي هي حصيلة مؤازرة مصر الناصرية لدولة اليمن الغضة، بالتجريف وتسريح واغتيال كوادرها بوصفهم رافداً اجتماعياً محدثاً تمخضت عنه الثورة شذوذاً على تراتبية سيطرة تقليدية سرعان ما استعادت قواها العافية إثر نكسة حزيران وانحسار المؤازرة المصرية، وبفعل مدد سعودي - بالغ السخاء - جعل من اليمن منطقة نفوذ متواتر للمملكة منذ ذلك الحين.

لقد كانت تصفية النقيض الحامل لبذرة المشروع الوطني الملتحم بالشعب - إذاً - هدفاً لا إمكانية لتكريس سيطرة قوى الهيمنة وأدواتها المحلية في اليمن

بغير إنجازه، إلا أن نجاح هذه القوى في الإطاحة بالأدوات السياسية والثورية الحاملة لهذه البذرة، لم يكن يعني بأية حال نجاحاً في الإطاحة بالعوامل الموضوعية التي تمد هذه البذرة بالحياة وتخصب حوامل ثورية بديلة لها أكثر التحاماً بشعبها وترابها، وأوفر إرادة وقدرة على قضّ مضاجع قوى السيطرة بالوكالة المطمئنة لهوان الشعب وجبروت الهيمنة القطبية السرمدي.

مشهدان نقيضان

كانت الساحة اليمنية عقب ١٩٩٤م، ممهدة ومثالية تماماً بالنسبة لسلطة توّجت – للتو – حقبة من الصراع امتدت لقرابة أربعة عقود، بانتصار كاسح على خصومها التاريخيين، وآلت إليها مقاليد السيطرة بلا منازع. . بينما كانت هذه الساحة على الجانب الشعبي جحيماً حقيقياً تنوء الغالبية المسحوقة فيه بعبء تلال فواتير وتبعات باهظة هي حصيلة كل تلك الحقبة من الصراع مضافاً إليها النتائج الكارثية لإعادة الهيكلة الاقتصادية والإصلاحات السعرية والخصخصة التي دشنت مطلع العام ١٩٩١م بالتزامن مع عودة حوالي "مليون مغترب يمني" رُحِّلوا من سوق العمل الخليجية كردّ فعل على موقف الحكومة اليمنية المتعاطف مع العراق إبان أزمة احتلال الكويت وحرب الخليج الثانية، وفي السياق ذاته عوقبت اليمن بالحرمان من مساعدات ومنح مالية كانت تمثل رافعة رئيسة للموازنة الحكومية والاقتصاد عموماً. وإذا كان ذلك قد جعل من الشارع الشعبي في الشمال ضحية بائسة، فإن الشارع الجنوبي كان الضحية الأكثر بؤساً لعواصف التداعيات المتلاحقة تلك.

ـ لقد وجد غالبية الجنوبيين أنفسهم فجأة غرباء في فوضى سوق بلا دولة وعلى تراب كان مؤمماً بالكامل وأصبح مصادراً بالكامل، وأفاقوا من وهم الشراكة الندية على واقع القنانة وفقدان الوزن، ومن حلم الوحدة على كابوس الضمّ والإلحاق ومن الإمساك بصولجان الحكم الجزئي، على حمل

نير استحقاقات الهزيمة.

بموازاة هذا الحضيض الشعبي المكتظ بالمنغصات والمستتب الخراب، كان ثمة منغصَّان اثنان يؤرقان استرخاء رؤوس السلطة المنتصرة، تجسدا في: الحاجة لبلورة محددات مناسيب النفوذ وكُنْهِ الأدوار والصورة المستقبلية للحكم، كما وحاجة صالح من جهة وآل الأحمر من جهة أخرى كأبرز مركزين فيها، إلى توطيد العلاقة بواشنطن للتعويض عن موقف سعودي داعم خَسِره الأول على خلفية أزمة حرب الخليج الثانية، في مقابل سعي الآخر لاستقطاب المزيد من الدعم الخليجي وكسب ود واشنطن، عبر الانخراط في لعبة المعارضة وسوق الاستثمار بمظهر ليبرالي منفتح ومتقبل لثقافة التعدد المتعايش وموجبات الديمقراطية بالمفهوم الليبرالي، وينتهج الاعتدال على مصاف الدين.

تبعاً للعبة الاستقطابات النشطة والمحمومة تلك نشأت مشهدية سياسية داخلية هي عبارة عن احتشاد قوى ثانوية وهامشية منقسمة على محك الموالاة حول مركزي السلطة الآنفين، وحضر الشعب -فقط - بوصفه مجالاً حيوياً لسجالات الطرفين اللذين اختلفا غالباً على كل شيء واتفقا دائماً على ضرورة تغييبه كإرادة وآمال بامتداد مسار السجالات والتسويات بينهما. . في الأثناء كانت الأحزاب اليسارية والقومية ولاسيما "الاشتراكي والوحدوي الناصري" أضأل من أن تؤلف رقماً فارقاً في المشهد السياسي، فقاطعت العملية الانتخابية تارةً دون أن تؤثر في مجرياتها بالمقاطعة "مقاطعة الاشتراكي لانتخابات ١٩٩٧ البرلمانية"، أو خاضتها فحصدت حضوراً صفرياً من خوضها، ولاحقاً وجدت نفسها تنزلق داخل دوامات سطوة ونفوذ مركزي السيطرة التقليدية، كإجراء وقائي عوَّلت خلاله على لفت انتباه المجتمع الدولي الراعي للعبة الديمقراطية، إلى ضرورة حلحلة التوازنات الفجة القائمة لصالح تمكينها من حضور فارق نسبياً فيها. أما ثمن ذلك فالمثول غير المشروط لإعادة الصهر في بوتقة المسلمات

الأمريكية والتزام مثابر بموجبات الحياة في ظل النظام العالمي الجديد.

لقد تمظهر هذا التجانس المميت في صورة دورات انتخابية تعيد تدوير ذات الوجوه في كل محطة من محطاتها، وتدحض إمكانية الحديث عن نقيض يمثل الإرادة الشعبية في النضال لإنجاز التغيير المنشود وكانت أحزاب ذات رؤى إسلامية تجديدية زيدية ووطنية مدينية مثل اتحاد القوى والحق قد تشكلت باستغلال فضاء ما بعد الوحدة التعددي، وتوازن أحدثه حضور الحزب الاشتراكي في مشهد الحكم، لتقع مجدداً فريسة لنزوع ثأري من قبل خصومها التقليديين ذوي الأيديولوجيا "الجمهووهابية" التي باتت الوحدة قالباً حصرياً لمفاهيمها عقب ١٩٩٤م على غرار جمهورية ١٩٦٨م ، وسحب هذا المتغير نفسه على الحزبين الآنفين في صورة تصدعات بنيوية أفقية طالت بناءهما الفوقي حديث العهد بالتأسيس، وتشظت كوادره وأنصاره ومطبوعاته وفقاً لمواقف قياداته من مركزي السيطرة وحرب ١٩٩٤وفوق ذلك كله من الراعي الدولي للعبتي الديمقراطية والسوق.

- وبطبيعة الحال فقد بات "المعهد الديمقراطي التابع للخارجية الأمريكية في صنعاء" محجاً لإعادة تأهيل القيادات الحزبية المعمِّرة، وتأهيل الشبيبة للنهوض بلعبة معارضة مدجنة كلياً لحزمة يقينيات معيارية قطبية هي من منظور مسوِّقيها "النيوليبراليين" الصيغ المثلى لما ينبغي أن تكون عليه الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد ، في بلدان جنوب الكرة وتكفلت صناديق الإقراض الدولية، بتشخيص مشكلات الاقتصاد المحلي وبلورة الحلول الملزمة وتحديد أوجه وكيفيات إنفاق المبالغ المتحصلة من مؤتمرات المانحين التي تتولى التنسيق لها والإشراف والرقابة على مخرجاتها في ظل غياب كامل لدور وطني على مصاف تقييم طبيعة المشكلات الاقتصادية واقتراح المعالجات، تبعاً للحاجات المحلية وخصوصيات البلد الذي بات بفعل

فجاجة التدخلات الدولية وانصياع مكوناته السياسية لها، صلصالاً طيّعاً تشكله أصابع الدائنين والمانحين على نحو ما تريد وترغب، ضمن ما يسميه المفكر سمير أمين "إدارة أزمة الديون" وليس إنهاءها جذرياً.

أصبح لدينا - كنتيجة لذلك - مركز حكم منهمك في استجلاب الديون والمنح كيفما اتفق لتدعيم شرعيته المرهونة بنجاحه في أداء هذا الدور، إذ أن نجاحه على هذا المصاف يعني رضا الراعي الدولي عنه، ما يعني في المحصلة استمراره حاكماً لبرهة مديدة أخرى، في المقابل فإن السعي للتشكيك بأهليته لدى الدائنين ودحض ثقتهم فيه، يبقى الدور الحصري للمعارضة ونجاحُها فيه يعني تبدُّلاً وشيكاً في توازنات لعبة الحكم، اختمرت حاجة الراعي الدولي إلى الشروع في إجرائها.

كان جلياً - في غياب الآخر النقيض - أن لعبة السجالات غير التناحرية تلك بين مؤتمر حاكم ومشترك معارض لن تطرح ثمرة حقيقية على مائدة الغالبية المفقرة، مهما تعددت دورات السجال وامتدت؛ كما برهنت محطات انتخابات ١٩٩٧م النيابية، ١٩٩٩م الرئاسية، ٢٠٠١م المحلية، ٢٠٠٣م النيابية، و٢٠٠٦م الرئاسية والمحلية غير أن من المهم هنا تأكيد أن غياب الآخر النقيض على مصاف السجالات السياسية الهزلية من ٩٧ الى ٢٠٠٦م، لم يكن - بحتمية الحركة الجدلية للتاريخ - إلا حضوراً بكيفية ورؤية وأدوات أخرى في ساحة أخرى هي بحر الآلام والآمال الشعبية الذي سيَّجته وكالات الأرصاد القطبية بالمحاذير وأسلاك الممنوعات الشائكة وكتبت على مداخله بالأحمر العريض خطر ممنوع الاقتراب.

ما كان بوسع الآخر النقيض أن يتخلق إلا في خضم اختلاج الوجع الشعبي ولفح أنفاس المقهورين، وما كان بوسعه أن يتخندق كرؤية ونهج إلا في بؤرة هذه المنطقة المحرمة دولياً، والمهجورة والمحفوفة بالمخاطر.

عندما اضطرم أوار حرب ١٩٩٤م الظالمة، وقف رجل وحيد تحت قبة البرلمان، حيث لا يجرؤ إلا قلة مغايرة من الرجال على الوقوف، أدان مبررات الحرب التي تذرعت بها السلطة، لكن كلمة الفصل لم تكن حينها – للبرلمان – بطبيعة الحال واستمراراً لموقفه الرافض ذاك دعا إلى لقاء اجتماعي قبلي انعقد وخرج ببيان إدانة واضحة للحرب، كان قدره أن يجابه – لاحقاً – نقمة المنتصر وحيداً وأعزل إلا من موقف وقضية جذريين من حيث انحيازهما للمستضعفين والمسحوقين في مواجهة جبروت استكبار محلي ودولي أذعنت له جلُّ المكونات السياسية والاجتماعية بوصفه قدراً.

كان ذلك الرجل هو الشهيد السيد/ حسين بدرالدين الحوثي الذي استطاع أن يجعل من منبر بسيط ومتواضع في قرية حدودية نائية من قرى الريف الصعدي، حجرَ توازن في مشهد يمني إقليمي مختل، ومصنعاً لطلائع ثورية مؤمنة ستمضي بالثورة إلى أبعد نقطة في تخوم الحلم الشعبي بدءاً من صرخة عزلاء خلف قضبان أقبية وسراديب ضواري الاستكبار وحرَّاس هيكل الأحادية المهيمنة، وليس انتهاءً بتداعي قلاع الإقطاع والعمالة وفرار أبرز رموزها تحت ضربات المقهورين.

أنموذج نضال معولم .... كيف باتت الشبيبة تفكر؟

في العام ١٩٩٦م أصدرت الخارجية الأمريكية تقريرها الاعتيادي السنوي حول أوضاع الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة في الشرق الأوسط، وكان أبرز ما ورد فيه تأكيد خلو السجون اليمنية من معتقلي الرأي، وتبرئة ساحتها بخصوص هذا الملف.

جاء ذلك كنتيجة – في الأرجح – لتسوية ملف سجين الرأي الاشتراكي منصور راجح، الذي تصنفه المنظمات الحقوقية المعنية دولياً بأحد أبرز خمسة معتقلين سياسيين في العالم حينها، وبتسوية ملفه ومغادرته السجن إلى منفاه

القسري في النرويج، اعتبرت الخارجية الأمريكية اليمن خالية من سجناء الرأي، وكان لها - في واقع الأمر - دوافع أخرى من تحرير هذه الشهادة الجزافية المجافية للواقع. كانت الإدارة الأمريكية ترغب في تسويق اليمن، أنموذجاً أولياً للديمقراطيات الناشئة التي عزمت على تعميمها في "الشرق الأوسط"، وتبعاً لذلك وجهت المزيد من الدعم المادي والمعنوي للتجربة الديمقراطية المحلية في بلد بات مسرحاً مفتوحاً لتنامي معدلات البطالة والتردي الاقتصادي بالتوازي مع تنامي معدلات انتشار المنظمات المتلظية خلف لافتات حقوق الإنسان والحريات العامة بلا ضوابط وطنية.

لم تحل النتائج الكارثية للحرب على الجنوب وتصفية شريك الوحدة والتعددية الحزب الاشتراكي، دون أن تدلي الخارجية الأمريكية بشهادتها عن نظافة أقبية القهر الرسمية، واستمرت في الإشادة بالديمقراطية الناشئة في اليمن، بصورة يفصح عن موقفها الموارب والداعم لنشوب حرب ١٩٩٤م.

وفيما تعثرت تسوية ملف منصور راجح في زمن قوة الحزب، فإنها أنجزت بسلاسة إثر فقدانه عوامل القوة إذ أرادت الإدارة الأمريكية - على الأرجح - أن تدشن هذه التسوية حقبة سياسية مفتوحة على تعاقدات كونية عابرة للأزمنة المحلية المغلقة والمسكونة بـ "فوبيا الارتياب من مؤامرات امبريالية قادمة من وراء الحدود".

لقد نجح عضو في الحزب الاشتراكي لا يشغل موقعاً قيادياً في تحرير معتقل أخفقت قيادات الحزب في تحريره - فقط باستثمار الفضاء الكوني المفتوح - وعليه فقد بنت الخارجية الأمريكية شهادتها بخلو اليمن من سجناء الرأي، على تقرير هذا الشاب ذاته الذي أسس منظمة ناشطة في مجال الحقوق والحريات استطاعت حشد دعم ومساندة دولية، أثمرت الإفراج عن راجح، واختزل ملف المعتقلين والمخفيين قسرياً في هذه الحادثة المعولمة.

رسخت هذه القضية لدى الشبيبة يقيناً غير عملي عن تحوُّل جذري في كُنْه الصراع تحت تأثير "بروبجندا" مفادها انظروا ماذا يمكن للفرد أن يفعل في ظل كوكب أصبح قرية صغيرة؟.

هكذا فإن القضايا سواءً كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، لم تعد تكتسب أهميتها من كونها عادلة وملحة على صعيد واقع البنى الاجتماعية المحلية، بل هي مهمة أو غير ذات أهمية لكونها تحظى أولا باهتمام الأسرة الكونية في منظور معظم الشبيبة المستلبة لـ "بروبجندا العولمة الأمريكية".

تنسحب هذه المعيارية المعولمة التي تضفي أو تسلب القضايا أهميتها على ملفات قطرية وإقليمية وتتدرج من النظر للسيادة على سبيل المثال؛ لتنتظم مواقف الشبيبة في تقييمها حتى لقضايا مركزية كبرى على غرار الاحتلال الأمريكي للعراق أو الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية.

الحقيقة أن سجون السلطة زمن صدور التقرير الأمريكي الآنف، كانت متخمة بسجناء الرأي على خلفية تهم بنزوع انفصالي أو تأسيس والانخراط في تنظيمات مسلحة تستهدف ما سمي حينها بقوات الشرعية في الجنوب، أو المشاركة في ندوات خارجية تتآمر على الوحدة والتخابر مع شخصيات محكومة بتهم الخيانة العظمى، وصولاً إلى اعتقالات جماعية نفذتها السلطة بصورة محمومة بدءاً من ١٩٩٩م في صنعاء وطالت الكثيرين على خلفية ترديد "الصرخة" أو "الشعار الشهير" غير أن إحجام المنظمات الدولية المانحة، عن توفير غطاء لمنظمات مجتمع مدني محلية ترغب في توثيق ورصد تلك الانتهاكات، قد جعلها تمر مرور الكرام في الوقت الذي جرى تضخيم قضايا ترفية، من قبيل (النوع الاجتماعي – الجندر) لتحتل صدارة المشهد الحقوقي وتثير غبار سجالات مدوية بين مؤيدين ومناهضين، استغرقت الرأي العام لسنوات.

في مناخ من الاستلاب كهذا، لم يكن مستغرباً أن تتجاور – بالتزامن –

ديمقراطية الاقتراع من جهة وحروب الاقتلاع الست من جهة أخرى، دون أن تدحض إحداهما شرعية الأخرى أو تستشعر المكونات السياسية المنهمكة في سجالات قشورية، فظاعة هذا التناقض.

كان القتل الجماعي يسير على ما يرام وكذلك الديمقراطية، كان الجنوب يبتلع بشراً وتراباً وتُسحق آدميته، فيما أهازيج الوحدة تصدح كانت الطائرات الحربية السعودية تفرغ حمولات الموت على رؤوس أطفال "صعدة" المحتمين ببقايا السقوف الطينية والسيادة، وأسراب الدرونز الأمريكية تمشط الأجواء الوطنية وتتسلى يومياً بقتل الأبرياء فيما يشبه معارك "بلاي ستيشن" وكان النشيد الوطني يباهي بالسيادة وعظمة الأمجاد.

كل هذا الخليط من تجاور التناقضات في صورة لعبة اقتراع بين تجانس متعدد من جهة، ولعبة اقتلاع من جهة أخرى تستهدف مكوناً اجتماعياً بذرائع متعددة ولا تصمد كغطاء منطقي للجنازير المنهمكة في القتل، كل هذا الخليط المتناقض كان مؤشراً عملياً على أن النقيض الوطني الشعبي كان يتموضع على الضفة المقابلة للعبة المرايا المتعددة التي لا تعكس سوى الصورة الكلية لمصالح الإمبريالية الأمريكية على هيئة تعددية محلية زائفة لا تصب روافدها في بحر المصالح الوطنية والشعبية ولا تأبه له، فيما كان النقيض هناك، حيث تشير فوهات ترسانة الموت الزاحفة صوب مرابضه وكان يتعين من وجهة نظر سلطات الحرب أن يتم الاجهاز عليه وجوداً وخطاباً، بماكيناتها الحربية وماكناتها الدعائية التي راحت تغزل شتى صنوف الشائعات لتسدلها ستارة سميكة على حقيقة حرب ستتكشف أبعادها تباعاً خلال السنوات التالية لفشل فصولها الستة في إنجاز المنشود منها.

لكن السؤال هو: ما الذي أهَّل هذا النقيض ليكون نقيضاً؟

ولماذا تخلّق في محافظة قبلية نائية (كصعدة) ولم يبزغ نجمه من إحدى

حواضر اليمن الشهيرة ذات البنى الاجتماعية الانتقالية المعروفة بمنسوب من مدينية وثقافة ترشحها نظرياً للنهوض بهذا الدور؟

إنه سؤال يستوجب بحثاً آخر سوى هذه المقاربة التي ستحتفي فقط باقتفاء المحطات الفارقة في سيرورة حراك وطني تمثل خلاله ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م اختزالاً شعبياً وطنياً بامتياز لكل محاولات اجتراح أفق الكينونة الوطنية الحلم، بامتداد هذه السيرورة.

بروز النقيض

تميَّز الشهيد السيد/ حسين بدر الدين الحوثي والشبيبة الملتفة حوله بمقاربة جذرية لطبيعة الصراع الدولي نابعة من صفاء ذهني وسلامة حدس لم تفسدهما المستجدات المتمثلة في انتصار المعسكر الرأسمالي بقيادة أمريكا عقب حقبة الحرب الباردة على المصاف العالمي وانتصار أدواتها كنتيجة على المصاف القطري في ١٩٩٤م.

ففي الوقت الذي نظرت جل القوى المحلية اليسارية والقومية بالأخص إلى تلك المستجدات بوصفها تبدُّلاً جوهرياً في طبيعة الصراع، سوَّغت بها لنكوصها عن المواجهة والالتحام بالواقع الموضوعي، نظر السيد/ حسين بدر الدين إلى ذات المستجدات بوصفها تبدُّلاً في النتائج والأدوات لا في مواقع الصراع وطبيعته.

وإذاً فإن المواجهة مستمرة وباتت أكثر إلحاحاً اليوم لاسيما وأن أمريكا، التي كانت دائماً على سدة ريادة قوى الاستكبار العالمي باتت بانتصارها هذا أكثر استكباراً.

إلى ذلك فإن حاجة الشعوب إلى العدالة الاجتماعية والخلاص من الهيمنة والسيادة على ترابها ومواردها واستقلال قرارها السياسي، هي حاجة لا يسقطها التقادم بل تحقُّقها، ومادامت لم تتحقق فإن النضال من أجلها ينبغي أن

يظل مستمراً.

وإذا كانت معظم القوى السياسية قد أصبحت ترى في أمريكا حليفاً لا غنى عنه في السعي لتحقيق حاجة شعوبهم إلى جملة المطالب الوجودية الملحة تلك، فإن المنطق والمعطيات المادية بامتداد عقود الصراع تقطع بأن ذئب الأمس، يستحيل أن يصبح فجأة صديقاً للحملان.

لقد نبَّه السيد/ حسين بدر الدين، باكراً إلى أن "القاعدة" ليست إلا واحدة من أخطر الأدوات الجديدة التي لجأت اليها أمريكا في سعيها القديم للهيمنة والانحراف ببوصلة الصراع في العالمين العربي والإسلامي وفتح بوابة واسعة للتمدد بذريعة محاربة صنيعتها الاستخباراتية.

إن ضرب المجتمعات بعضها ببعض في كنف هذا الفكر التكفيري، يضع أمريكا على منصة التحكيم وفي صورة الحليف والملاذ عوضاً عن العدو والخصم، وتلك غاية أمريكية تحققها "القاعدة"

غير أن مناهضة سياسات الهيمنة الأمريكية وإظهار العداء لها، بات في مناخ الإذعان الجمعي، ضرباً من "الفوبيا" يُعرِّض صاحبة للتقريع والاستهجان والاتهام بالجمود من قبل النخبة، على غرار فوبيا معاداة السامية في أوروبا.

وفي اليمن فإن حلبة التعددية السياسية لم تكن من التنوع بحيث تتسع لمكون سياسي يتبنى مناهضة أمريكا جدياً، وينحاز إلى صفوف الغالبية المفقرة ضد إملاءاتها الاقتصادية المقامرة بأقواتها لصالح استئثار القلة المسيطرة.

على خلفية هذه الأسباب مجتمعة اندلعت الحروب الست بعد إخفاق المحاربين بالوكالة، عبر الاعتقالات في لجم اختلاج الموجات الأولى الناجمة عن حجر المقاربة الجذرية الفذة الذي ألقاه السيد/ حسين بدر الدين في سكون المشهد المميت وسياميَّته، ليتأكد لقوى الهيمنة بعده أن ثمة آخر

نقيضاً، لا مناص من القضاء عليه لاستتباب الهيمنة.

يؤكد الرئيس السابق علي عبد الله صالح في حواره مع قناة "العربية" ٢٠١٣م، أن السلطة شنت الحرب بدءاً في "صعدة" ضد مسيرة بدر الدين على خلفية الصرخة، وبذلك فإنه يدحض كل الذرائع التي رافقت بدء العدوان وروَّج لها الإعلام الرسمي ووسائط "الميديا" التابعة للسلطة.

فـ "حسين بدر الدين" لم يدَّع النبوءة، ولا أسقط العلم الجمهوري، ولا رفع علم إيران على أنقاضه، ولا دعا لمبايعته إماماً ولا سعى لطلب حصة هاشمية في الحكم من قبيل الأحقية السلالية ولا سواها من فبركات بلا حصر برَّر بها المحاربون بالوكالة لما أسمَوه حروب الاجتثاث والأرض المحروقة.

لقد كانت تلك الحروب مبررة – فقط – لأنها استهدفت مكوناً هو على النقيض من كل مبرراتها المعلنة التي يجسَّدها – بطبيعة الحال – المتذرعون بها، ليستوفي الصراع طرفيه – عن غير وعي من مسعِّريها – وتغدو طريق الثورة ممهدة لاحقاً لانضواء الشعب المقصي من حسابات لعبة الديمقراطية العقيمة، بتعدديتها الزائفة.

عكست إخفاقات المحاربين بالوكالة من جنرالات ورموز إقطاع عسكري وقبلي ومرتزقة وقاعديين، في صعدة، نفسها على الوضع العام للبلد بالضد لما تشتهي سفينة سلطة الحرب، إذ نضَّجت – بوتيرة مثابرة – الظروف الموضوعية لاندلاع ثورة، كان مناخ الاحتقانات الشعبية في الجنوب أكثر مسارحها خصباً وقابلية لترجمتها على الواقع في صورة اصطفافات نوعية جريئة انتظمت شتات المسرَّحين قسرياً من عسكريين وأمنيين على خلفية حرب ١٩٩٤م، وسرعان ما شرعت قوى اجتماعية أخرى من ضحايا الحرب وتداعياتها الكارثية، في تأطير صفوفها ومطالبها والانخراط في سلسلة متصاعدة من الاحتجاجات. وقد أصبح لهذه الأطر المطلبية النوعية مجلس جامع لاحقاً سمِّي

مجلس التنسيق الأعلى لقوى الحراك الجنوبي، إحدى أبرز انجازاته النوعية تحقيق مصالحة جنوبية جنوبية تمظهرت في صورتها العملياتية الأخيرة من خلال مؤتمر التسامح والتصالح، الذي كان انطلاقه مطلع العام ٢٠٠٧م إيذاناً بانتقال الحراك المطلبي إلى طور ثورة شعبية ترمي لاستعادة الدولة الجنوبية عبر العمل السلمي.

لقد أفضت المقاربات غير الجذرية للأزمات المحلية المعقدة والمعضلات الوطنية المزمنة والمرحَّله، على مصاف السجال بين المؤتمر الحاكم وائتلاف المشترك المعارض، إلى تنامي اليأس الشعبي من جدوى ديمقراطية الاقتراع وانعدام ثقة الغالبية في أهلية المكونات الحزبية التقليدية للنهوض بدور الموصِّلات الجيدة لهاجس الشارع وأحلامه. . وبين محطة انتخابية وأخرى كان تعويل الجماهير على جدوى هذه اللعبة وحماسهم لها ينحسر. بيد أن استجابة الشارع في الشمال لما تفرضه سلسلة خيباته المتلاحقة تلك، من ضرورة انتهاج مسار مغاير بأدوات غير تقليدية، كانت استجابة أبطأ بكثير مما هي عليه لدى الشارع الجنوبي ويرجع السبب في ذلك - باعتقادي - لسطوة البناء الاجتماعي البطريركي الذي تتكئ فيه الأحزاب على ثقل الجهويات التقليدية المسيطرة لتحقيق الحماية والحضور، فتتضاءل قدرة الفعاليات الشعبية المكبلة بالمحاذير على المبادرة واتخاذ القرار خارج نطاق سطوة هذه البطريركية، خلافاً لما هي عليه الحال في الجنوب حيث أسهمت تجربتا الاستعمار البريطاني ودولة النظام والقانون التي أرسى الحزب الاشتراكي قواعدها، في تقليص سطوة البناء الفوقي الأبوي لعلاقات مجتمع ما قبل الدولة على الأفراد.

كان جلياً أن الأزمة لم تعد أزمة حزب حاكم مع أحزاب معارضة فمنذ محطة الانتخابات الرئاسية والمحلية في ٢٠٠٦م كانت قد أصبحت أزمة بين طرفي المعادلة السياسية التقليدية الآنفين من جهة، وبين الشعب جنوباً وشمالاً

من جهة مقابلة. وإذ يمكن تقرير ذلك بيسر فإن التكهن باندلاع حراك شعبي لم يكن يستلزم فرط إمعان في ملابسات المشهد المحتقن لتقرير أنه سيحدث حتماً.

إن الحراك الاجتماعي هو ردة فعل ناجمة عن فشل المؤسسة الحزبية السياسية في تنظيم وتعبئة قوى المجتمع لإحداث تغيير يلبي حاجاتها بطرق ناعمة حد تعبير علماء الاجتماع.

في محطة ٢٠٠٦م كانت أحزاب المشترك المعارض قد قررت إنهاء حالة المقاطعة وخوض الانتخابات الرئاسية المحلية، بعد حصولها على وعود من الاتحاد الأوروبي بالضغط على المؤتمر الحاكم لإجراء تعديلات دستورية تتيح الانتقال إلى نظام الانتخاب بـ "القائمة النسبية"، بدلاً عن نظام الدوائر، بالإضافة إلى إعادة هيكلة اللجنة العليا للانتخابات لضمان نسب تمثيل (عادلة) في قوامها الإشرافي، وهي مطالب ترفيّة بالقياس إلى درجة احتقان المشهد الشعبي وتآكل شرعية السلطة المتسارع بالنسبة لشارع جنوبي لم ترشح عن مكونات المشهد التقليدي الحاكم والمعارض، ردود فعل متفهمة إزاء مطالبه وخطورة العواقب المترتبة على إدارة الظهر لها.

أما الشمال فإن ترسانة القتل الجماعي الرسمية الناشطة في "صعدة" لم تكبح جماحها إلا على عتبة أقل من شهر على موعد الاستحقاق الانتخابي في سبتمبر ٢٠٠٦م، لتعاود مزاولة هوايتها المدمرة عقب هذا التاريخ بفترة وجيزة، لتكتمل فصول مسرحية الموت السداسية التي بدأت في ٢٠٠٤م بحرب هي الأخيرة، تالياً لآخر محطة من محطات لعبة الاقتراع.

سلب النضوج الشعبي الثوري المتنامي في الجنوب ونتائج الحروب الست في "صعدة"، سلطة ١٩٩٤م شرعية الاستمرار في إدارة الحكم بذات الذهنية والأدوات واللافتات الحزبية المحتكرة لضفتي المشهد السياسي والتي ظلت

تعيد ترميم وإنتاج شرعيتها عبر كواليس التسويات في الظل من صناديق الاقتراع وجماهير الناخبين، طيلة الفترة من ١٩٩٧م حتى ٢٠٠٦م.

إثر ذلك بدت السنوات التالية من ٢٠٠٦م حتى ٢٠١١م، فترة من المراوحة، لجأت خلالها أحزاب الاقتراع إلى مواربة عجزها عن الذهاب إلى استحقاق ٢٠٠٨م البرلماني معاً أو فرادى، تلافياً لفقدان كامل الشرعية رسمياً على محك مشهد الحراك الجنوبي المشتعل، وبالتالي سقوط وحدة ٧/٧. . وفي الأثناء أدار طرفا المشهد السياسي الرسمي، الحاكم والمعارض، لعبة هي خليط من التهديد بمقاطعة الاستحقاق الانتخابي من قبل المشترك والتهديد المضاد من قبل المؤتمر بالذهاب الي الاستحقاق بصورة فردية أو بالتنافس مع أحزاب أخرى غير المشترك، وفي نهاية المطاف فقد كللت هذه اللعبة - التي استهدف طرفاها تبديد وقت الشارع للبحث عن فرص محتملة للخلاص من أزمتهما - بالتمديد التوافقي.

حاول الطرفان - بالتوازي للعبة شد الحبل الآنفة - الاستثمار في خضم الحراك الجنوبي بالانضواء التكتيكي تحت مطالبه السياسية على أمل امتطاء صهوة قيادته وتجييره لصالح سجالاتهما.

وقد وظَّفا في هذا السياق أوراقاً ووسائل شتى من بينها تغذية التناقضات المناطقية والجهوية في الصف الجنوبي - الجنوبي، شراء وتفريخ موالين في سدة قيادة الحراك، تعبئة وتجنيد (أجنحة القاعدة المتعددة وأمرائها) . . في غضون ذلك كانت أذرعة النفوذ البريطاني الأمريكي والسعودي كامتداد، حاضرة في قلب المشهد بأدواتها الجهوية التقليدية قديمة ومستحدثة، كما وبالوعود بتوفير أو عدم توفير غطاء لمطلب "فك الارتباط" وفقاً لما تقتضيه مصالحها.

لقد عزز موت المشهد الشعبي في الشمال، من قدرة الوكلاء المحليين

المسيطرين وقوى الهيمنة الإقليمية والدولية على إحداث خروقات بليغة في طيف فعاليات الحراك الجنوبي، لا تزال قائمة إلى اليوم ويجري توظيفها في اللحظة الراهنة لإعاقة انتفاع القوى الحية فيه من متغيرات ثورة سبتمبر ٢٠١٤م وهيأ التعاطي السلبي والمواقف العدمية لقيادة الحزب الاشتراكي منذ ٢٠٠٥م تحديداً حيال تطورات الأحداث في الجنوب، مناخاً ملائماً لنفاذ تلك الخروقات إلى مواقع حساسة في البناء الحراكي الوليد، وترجيح كفة قوى انتهازية قديمة وحديثة نهضت بأدوار رئيسة في خراب المشهد الجنوبي، على حساب طلائعه الثورية من يسار ووطنيين عركوا سيرورة الحراك الشعبي في أحرج وأشد لحظات مخاضه خطورة وكلفة.

ولا ريب أن إحدى أبرز المواقف العدمية لقيادة الاشتراكي على سبيل المثال الضغط على كوادره من ذوي المواقع القيادية في الأطر الحراكية لإنهاء ما وصفه الأمين العام للحزب بـ "حالة الازدواجية" التي يتعين معها – وفقاً لمنظوره – أن يختار الكادر أحد وضعين ويتخلى عن الآخر، ليكون إما قيادياً في الحزب أو قيادياً في الحراك لا الاثنين معاً.

لم يكن الخيار الثوري – بطبيعة الحال – خياراً محبَّذاً بالنسبة لقيادة أحزاب المشترك، التي ترى، تماماً كالمؤتمر الشعبي، أن الذهاب بلعبة المد والجزر بين معارضة وحكم، الى أبعد من حدود سجالات ساخنة من أجل تسويات مثلى في كنف رعاية دولية، سيفضي إلى انهيار معادلة الاحتكار الحصري التقليدية للُّعبة، لجهة بروز لاعبين آخرين يعكرون انسياب مصالح الراعي الدولي، أو يسلبون أطراف اللعبة العريقين امتيازات الحظوة لديه، وتبعاً لذلك اتسم لجوء ائتلاف المشترك المعارض، الاضطراري إلى توظيف الاحتقانات الشعبية على مصاف السجال التقليدي بالحذر الشديد وكبَّل قواعده وأنصاره الذين احتشدوا في بضعة احتجاجات متقطعة دعا إليها بين ٢٠٠٧ ـ٢٠١٠م،

بسلسلة من التعليمات الصارمة والهتافات المقننة والخجولة فبزَّ ببراعته في لجم جماهير المحتشدين كل هراوات فرق الشغب في مخازن معسكرات الداخلية والأمن مجتمعة، وقد اقتصرت احتجاجات المشترك إبانها، على تنفيذ وقفات اعتصامية لا تتعدى الساعتين أو حفلات خطابية في استادات رياضية مغلقة، يعقبها تحذيرات عبر مكبرات صوت تهيب بالجماهير تنكيس اللافتات والانصراف راشدين في جماعات تسلك أكثر من طريق.

كان الشارع الشعبي إذاً محض "فزَّاعة" يلوِّح بها ائتلاف المشترك المعارض، في وجه الحاكم لكسب تموضع مريح وآمن في توازنات المشهد السياسي التقليدي. لذا فقد كان حريصاً - كل الحرص - على أن يقتصر دور هذه الفزَّاعة، في حدود أن تخيف، لا أن تنبض وتتحرك وتمتلك روحاً وإرادة وقراراً.

أراد - فحسب - أصنام تمرٍ يؤلهها ثم يلتهمها إذ يجوع، متعظاً من أسطورة (تمثال بجماليون الحسناء) التي تمرَّدت على نحاتها الدميم ما إن تحققت دعواته بأن تدب فيها الحياة ليتخذ منها عشيقة حصرية، فتحولت إلى غصة قاتلة أجهزت عليه.

إن تداعيات الأحداث منذ اندلاع انتفاضة فبراير ٢٠١١م في الشمال وصولاً إلى مآلاتها، هي على وفرة من البراهين التي تكشف كنه علاقة المشترك، المتوجسة والمرتابة تلك بالشارع الشعبي.

إن فبراير ٢٠١١م ليس - بطبيعة الحال - موعداً سعيداً تأهَّب له ائتلاف المشترك، بنشوة عروس على تماس زفافها لمن تحب.

الحقيقة أن كِلا كَفَّتَي المعادلة التقليدية قد ارتجفت تحت ثقل مقادير متكافئة من الذعر إزاء الانتفاضة لحظة اندلاعها، وكما تسلح الحاكم في وجهها بوسائط القمع المباشر المختلفة، فقد ضفرت المعارضة من أربطة عنق قياداتها مشانق ناعمة لها وطعنتها بذريعة الحماية في الظهر، وحزت رأسها

لتضعها على منبر الوصاية الإقليمية الدولية، وتعود محملة بفرمان استحقاقها حصة حاكمة في وليمة تسوية مغلقة على حلقة الأيدي التقليدية ذاتها، دون جديد لجهة الشارع ومكوناته المقصية.

انتفض المغلوبون على أمرهم ليحرروا أقواتهم ومصائرهم من طائلة الوصاية والاستئثار باسم الشرعية الديمقراطية، فوقعوا تحت طائلة "الفصل السابع" باسم المبادرة الخليجية والإشراف الأممي على تنفيذها.

أما المقصيون من المشهد السياسي التقليدي المحتكر قبل ٢٠١١م، بحجة التمرد على الوحدة والنظام الجمهوري، فظلوا مقصيين بذريعة التخطيط لثورة مضادة مناهضة للمبادرة الخليجية ومعرقلة للوفاق، هكذا عثرت قوى السيطرة التقليدية المأزومة ومن ورائها مركز الهيمنة الدولي، في الانتفاضة التي أفزعتهم بداياتها على فرصة ثمينة للتداوي من مخاوفهم إزاء انفجار الاحتقانات الشعبية من خلال استفراغها في صورة متغيرات ثورية زائفة ومحض ديكورية، كما والخلاص من أزمة فقدان الشرعية عبر استدراج "أنصار الله" في الشمال وبعض مكونات الحراك الجنوبي، إلى طاولة حوار وطني تحت هراوات الفصل السابع، الأمر الذي أتاح لقوى السيطرة بالوكالة إضفاء شرعية على خارطة تقاسمات نفوذ فصَّلتها المبادرة بتحوير طفيف على مقاس المعادلة العتيقة، ليكون مصير مخرجات الحوار المفتقرة لرافعة شراكة تنفيذية – لاحقاً – رهناً لمزاج القوى ذاتها تأويلاً وتنفيذاً بوصفها رافعتها الوحيدة والحصرية وبالمحصلة فإن حبر مخرجات الحوار لم يبرح أوراقها.

لقد أخفقت تضحيات الشارع في أن تثمر بلورة جادة لعقد شراكة حقيقية تشمل طيف المكونات الاجتماعية والسياسية وتمثل مصلحة الشعب على مختلف الصعد ـ وراهنت قوى السيطرة في حماية هذا الإخفاق المريح لها على حالة الإرهاق والاستنزاف التي لحقت بالشارع بامتداد عام من الانتفاضة

في الشمال وأربعة أعوام جنوباً وتبعات ذلك الباهظة على شرائحه الاجتماعية المستنزفة أصلاً. .

إلى ذلك فقد اعتقدت هذه القوى بأنها وضعت للأبد خصومها من أنصارالله والحراك الجنوبي ، المناهضة لمآلات المبادرة والحوار، تحت الإقامة الجبرية المسيّجة بفولاذ التهديد بعقوبات أممية ضمن الفصل السابع، بحيث لن يصير بوسعهم إيقاظ فتنة الثورة النائمة، أو التفكير في تعبئة الشارع مجدداً باستثمار احتقاناته المتفاقمة، في مجابهةِ - ليس وكلاء محليين فحسب - بل مجتمع دولي بقواه العظمى المساندة لنشاز الوضع القائم هذه المرة ، الحقيقة أن هذه المعادلة الاحتكارية الموصدة أمام شراكة ندية جادة، بحكم المبادرة الخليجية والنهاية الاعتسافية لمؤتمر الحوار، كانت بالتوازي مفتوحة - وفقط - لصفقات شراكة بالتبعية والانضواء تحت إمرة شرطة الوصاية الدولية، بالنقيض لإرادة الشعب.

يفصح تصريح القائمة بأعمال السفير الأمريكي في صنعاء عقب استئناف أعمال مؤتمر الحوار في يناير ٢٠١٤م، عن هذا المسار الخلفي المشبوه للشراكة، حيث تقول: "إذا انضم الحوثيون إلى أي حكومة تتشكل مستقبلاً، فإن عليهم أن يتخلوا عن توجهاتهم العدائية وإلا فإننا سنقاضيهم دولياً" وهو تصريح تداولته وسائل إعلام محلية وعربية على نحو احتفائي.

في السياق ذاته أظهر قيادي إخواني رفيع معارضة شديدة لشراكة محتملة مع أنصار الله، وقال بنبرة محتدة، خلال لقاء لتدارس ضمانات تنفيذ مؤتمر الحوار، حضره الدكتور أحمد شرف الدين عن انصار الله "لن نقبل أن تجمعنا بالحوثيين حكومة واحدة" وفي غمرة هذه النقاشات ذاتها أفاق الشارع اليمني على نبأ اغتيال الدكتور شرف الدين، كخاتمة دموية لحوار تعمَّد في مرحلته الثانية بدم الدكتور عبدالكريم جدبان، وافتتح بمحاولة اغتيال عبد الواحد

أبورأس التي راح ضحيتها شهيدان، وكلا العضوين - أبورأس وجدبان - ينتميان لقائمة ممثلي أنصار الله، في حين شهد مطلع المرحلة الأخيرة من عمر مؤتمر الحوار إقصاءً فجّاً للمكون الوحيد بين مكونات الحراك الجنوبي، الذي قبل الانخراط ضمن فعالياته، وتم تفريخ بديل مرتجل ليحل محله عبر بذل المال السياسي والتعيين في مناصب حكومية متقدمة، إلى ذلك كله فإن السلطة المحتكرة للقرار السياسي ماطلت في تنفيذ ما اتفق عليه كإجراءات وحلول مهيئة للشروع في الحوار، والتي عرفت بالنقاط الإحدى عشر والعشرين ، المتعلقة بقضيتي - صعدة والجنوب -، واستمرت في نكوصها عن الإيفاء بها خلال انعقاد الحوار وبعده، فيما كان يمكن لـ (فيدرالية من إقليمين جنوبي وشمالي بحدود ما قبل ١٩٩٠م) أن تمثّل توجهاً جاداً ومطمئناً بالنسبة لشارع جنوبي محتقن ويعتقد بعدم جدوى الحوار بالإطلاق، فقد انتزعت رئاسة الجمهورية وحكومة الوفاق تخويلاً قسرياً من بعض مكونات الحوار، قررت على إثره تدشين مشروع فيدرالية من ستة أقاليم، إقليمين جنوباً وأربعة شمالاً، علاوة على تمديد رئاسي جديد، خارج الاجماع.

لقد توَّجت السلطة - بطبيعة الحال - سلسلة مقامراتها تلك وأدائها الارتجالي الغير آبه بحساسية الوضع العام للبلد وانصرام حبل التعويل الشعبي، بقرار إصلاحات سعرية على مصاف المشتقات النفطية، كان - بالإجماع - أكثر القرارات جوراً واجتراء على امتداد تاريخ إعادة الهيكلة والإصلاحات الاقتصادية التي شرعت اليمن في تنفيذها من ١٩٩٠م.

كان ذلك كفيلاً بدفع الشارع لاسيما في الشمال مجدداً إلى أتون الخيار الثوري، بوصفه - في أسوأ الأحوال خيار شمشون - أو مقاربة راديكالية باهظة لاجتراح أفق حياة أوفر آدمية، في أحسن الأحوال، وكان لدى مكون أنصار الله الأهلية وذات القدر من الأسباب والحوافز التي تدعوه لريادة مشهد

شعبي بات آيلاً تماماً للذهاب إلى انتفاضة أخرى إثر قرابة أربعة أعوام من تداعيات انتفاضة فبراير ٢٠١١م المخيبة للآمال.

خاتمة

أخفقت انتفاضة فبراير ٢٠١١م في تحقيق المرجو منها ووقعت في مستنقع المحاصصة بالاستئثار ومزاد الوصاية الدولية. . لكنها طرحت أمام أنصار الله، لحظة تاريخية ناضجة لكسر أسجية العزلة التي فرضتها عليه ملابسات ست حروب طاحنة وشديدة الجور، فبات قادراً على الاتصال المباشر بطيف المكونات الاجتماعية الشعبية والحزبية على نطاق واسع، ومعالجة الصورة النمطية المسوَّقة سلباً عنه، في الخطاب الإعلامي الرسمي المواكب للحرب.

حيث برع أنصار الله - على نحو مذهل - في اغتنام نضوج اللحظة، وتمكنوا في غضون بضعة أشهر على بدء الانتفاضة من مدٍّ وشائج حضور فارق بطول وعرض الخارطة، وكانوا بشهادة كثيرين بما فيهم بعض خصومهم، رقماً نوعياً في قلب الانتفاضة الشعبية على مصاف التنظيم والتأثير والتفاعل الإيجابي السلس مع شتى شرائحها ومكوناتها.

بمقدورنا القول إن شهور الانتفاضة قد أنضجتهم سياسياً - على محك الممارسة العملية وجدل الاختلاف - بالقدر الذي أنضجتهم سنوات الحرب عقائدياً وعسكرياً، كانت هاتان التجربتان بمثابة جناحين تخلَّقا وتصالبا في غمار تجارب قاسية استحقت أثمانها الباهظة كما أثبتت السنوات اللاحقة التي تموضع خلالها أنصار الله في قلب معادلة سياسية، اجتهد خصومهم في إدامة محبوسيتهم - ليس على هامشها فحسب - وإنما على هامش الحياة بالمطلق وكان هذا المخاض الذي شهد أبرز أطواره في انتفاضة سبتمبر ٢٠١٤م ـ يعني تغيراً نوعياً في طبيعة معادلة الحكم التقليدي في اليمن، لا متغيراً كمياً مضافاً اليها كما يعني تغيُّراً في خارطة علاقات الجوار الإقليمي

والدولي باليمن سلباً وايجاباً، وفي هذا السياق - عقب توقيع اتفاقية السلم والشراكة التي لم تستثن أحداً على نقيض المبادرة الخليجية وردود الفعل الخارجية السلبية منها - أكد السيد عبد الملك الحوثي أن الحركة ليس لديها أعداء حصريين ولا أصدقاء حصريين، باستثناء - قوى الهيمنة والكيان الصهيوني - وأنها مفتوحة على ما يحقق مصلحة اليمن وشعبها، في سيادة كاملة وعلاقات ايجابية لاتبعية فيها ولا وصاية لأحد، والحقيقة أن هذه المحددات التي أكدها السيد/ عبدالملك، هي ما يسعى ويناضل لتتحقق على مصاف الكينونة الوطنية المنشودة، كل الوطنيين بامتداد تاريخ اليمن الحديث، وليست محددات تعني أنصار الله حصراً.

لقد كان لخطاب الحركة في أذهان الناس خلال انتفاضة ٢١ سبتمبر، صدى شبيه الأثر وقريب الصلة، بزخم سنوات حكم الرئيس الشهيد إبراهيم الحمدي، ما يعني اتصالاً مديداً بسيرورة الحلم الشعبي التي انقطعت تماماً في ٧/٧/ ١٩٩٤م وتنكرت لها المكونات السياسية عقب ذلك على مصاف الخطاب والسلوك لوصفها محالات غير قابلة للتحقيق. .

سددت انتفاضة سبتمبر ٢٠١٤م ضربات قاصمة وجذرية لمنظومة لصوص الحلم الوطني على امتداد محطاته شمالاً وجنوباً. . الأمر الذي بَرهن على أن ريادة المشترك لانتفاضة فبراير ٢٠١١م، في ذروة معطياتها لم تكن أكثر من مناورة، واربت ثلثي جبل جليد السلطة ومنظومتها خلف الانتفاضة وساقتها باتجاه مجابهة عبثية مع واجهة السلطة الديكورية وغير المفصلية. . لتعيد إنتاج منظومة الظل بشرعية ثورية زائفة في دلالة عملية على أن التغيير المنشود لا يمكن أن ينجم من احتدام صراع غير تناحري بين متجانسين مرتهنين لذات المقاربات الخارجية على مختلف الأصعدة. . وعليه فإنه لكي تترقى أحداث ٢١ سبتمبر من انتفاضة إلى ثورة يتعين أن يتشبث أنصار الله الطليعة الثورية

بمقاربات جذرية لقضايا من قبيل النظرة للعدالة الاجتماعية والشراكة، وطبيعة الدولة، والحريات العامة والشخصية، وقبل ذلك مقاربتهم للقضية الجنوبية التي ما كان بمقدور مكونات الحراك الجنوبي الحية والصادقة أن تقف على عتبة حلول مفتوحة وفسيحة لها اليوم، لولا تهاوي رؤوس الإقطاع في الشمال وأمراء ١٩٩٤/٧/٧م، بفضل انتفاضة ٢١ سبتمبر. يتعيَّن إذاً أن تكون هذه الانتفاضة جسراً تعبر من خلاله القضية الجنوبية إلى ضفة حلول ناجعة وناجزة، لا جسراً لتجاوزها كما أرادت قوى السيطرة التقليدية لانتفاضة فبراير ٢٠١١م أن تكون، حين راحت عقب استتباب مصالحها تلقم الشارع الجنوبي بالقوة شعارات ساذجة على غرار - الوحدة قدرنا، نجوع ولا نفرط بالوحدة - استمراراً لذهنية ٧/٧ وإكليشتها الأشهر إبان حرب الفيد، "الوحدة أو الموت".

لا ينبغي أن يصبح ٢١ سبتمبر مسوغاً لمطالبة الشارع الجنوبي المنتفض بأنْ اصمتوا إلى الأبد، فلا حاجة للصراخ بعد الآن، لمجرد أن أبرز قوى الفيد قد تهاوت، لقد أفسح هذا التاريخ الفذ سبيلاً مذللة لحلول جذرية، لكنه لم يطرح حلولاً بعد قوَّض منظومة، لكنه لم يطرح رؤيته بسطوع لبديل نقيض، يترقبُ غالبية الشعب أن ترتفع قواعده على أطلال البائد شمالاً وجنوباً ، بيد أن من المهم هنا تأكيد أن ما جرى تقويضه بالشعب ومع الشعب، يستحيل بناء نقيضه إلا بالشعب ومع الشعب ولمصلحته، وعدا ذلك فإنه لا قوة ولا شرعية لأي بديل ينبني خارج هذا الخضم ولا يعكس تطلعاته.

إن كل معادلة يسقط منها الشعب عمداً أو سهواً وطرفاً أو نتيجة، هي محض صفقة مشبوهة سيسقطها الشعب كما أسقط سالفتها، ولا استثناء على أرضية هذه الحتمية لجنوب أو شمال بدعوى الخصوصية، إذ أنه لا إمكانية لوحدة أو لفك ارتباط دون شراكة تثمن المصلحة الشعبية في

مقاربتها للحلول.

إن المقاربة الأمريكية البريطانية التي تفرز البنى الاجتماعية بمنظور تفكيكي إلى بضعة هويات انعزالية متخيلة مناطقياً ومذهبياً وعرقياً، هي مقاربة تستهدف الشعب بوصفه المشكلة، وبالنتيجة فإن استئصاله يغدو الحل الأمثل من وجهة نظرها وتتلخص هذه المقاربة في صورة مشروع الأقاليم الستة، الذي حالت متغيرات ٢١ سبتمبر دون المضي فيه، مفسحة المجال لمقاربات أخرى وطنية، لم تتخلق حتى اللحظة، بفعل حالة المراوحة في مناخ هجين ناجم عن استمرار معظم الأطراف المنضوية في اتفاقية السلم والشراكة، في تعويلها - بالقصور الذاتي - على مظلة الوصاية الخارجية ومدد الفصل السابع.

في الأثناء فإن نتائج قرابة نصف قرن من التبعية الاقتصادية المكرسة وهشاشة مؤسسات الدولة لاسيما العسكرية والأمنية منها، تبدو أوراقاً رابحة توظفها معظم دول الجوار النفطي وقوى الهيمنة الدولية بصورة غير مسبوقة في حربها على اليمن ما بعد ٢١ سبتمبر، بهدف كبح الانهيار المتسارع لمنظومة نفوذها التقليدي والسعي لاستعادة ما انحسر من نفوذ، عبر تجييش الشارع الشعبي والزج به في مواجهة مع قواه الثورية، تحت وطأة يأسه المتفاقم من تحسُّن الأوضاع الاقتصادية وجحيم الانفلات الأمني، احتياطي اليمن من العملة الصعبة على وشك النفاذ، وتيرة محاربة الفساد بطيئة، والعائدات أقل بكثير من الحاجة، السعودية تعلق مساعداتها الاقتصادية، والقاعدة تضرب في كل مكان من أنابيب النفط في مأرب إلى سكن السفير الإيراني في صنعاء.

إن حاجة أنصار الله السياسية للانخراط في تسويات ثنائية على نحو تسويته مع الإصلاح مثالاً، في مقابل عدم إنجاز تحالفات تضم مكونات ثورية جديدة غير تقليدية إلى جواره، هي متلازمة تفصح عن جَزْر ثوري تضطر معه الحركة للانكفاء إلى مسار تسووي تقليدي.

وثمة متلازمة أخرى تعمل بالتوازي مع الآنفة، وتتمثل في حاجة أنصار الله - كطليعة ثورية - إلى الانتشار العسكري "اللجان الشعبية" على مساحة شاسعة من الجغرافيا لتأمين مصدات حمائية متقدمة تستهدف ضرب البؤر الرئيسية لتنظيم القاعدة، وشلّ قدرتها على نقل المواجهة إلى قلب العاصمة صنعاء، كما وتوفر غطاءً أمنياً لنشاط قواعدها والفعاليات الثورية الأخرى الحليفة لها في محافظات الأطراف، بالنظر إلى الغياب شبه الكامل لدور الأجهزة الأمنية والعسكرية الرسمية على هذا المصاف، لأسباب هي خليط من عجز بنيوي وعقدي علاوة على تواطؤ وقصدية.

بالنتيجة فإن الحركة تضطر إلى استضافة قوة كمية على حساب النوع، في قوامها العملياتي الميداني لتغطية حاجتها إلى الانتشار الواسع ذلك.

وتُظهر اللجان الشعبية المسلحة فدائيةً وجلَداً شديدين يوجب الإشادة بدورها، فعلاوةً على التضحيات اليومية الجسيمة التي تقدمها في معاركها الضارية مع عصابات إجرامية دولية محترفة من شذاذ الآفاق، تقف هذه اللجان مكابرة بظهر تثخنه ماكنة بروبجندا معادية رهيبة ولا أخلاقية، بطعنات الشائعات المسمومة والقصص المفبركة التي تنال من شرف أفرادها على مدار الساعة.

إن حركة أنصار الله تنوء وحيدة بعبء التبعات الباهظة لحقائق هذا الخناق الجيوسياسي المطبق على عنق البلد والمتوثب لكسرها كلما حاولت أن تشرئب مستشرفة أفق خلاصها، لكن جلاوزة هذا الخناق من قوى داخلية وخارجية، يدركون جيداً أن اليمن قد شبَّت على الطوق وأن خناق الوصاية على وشك الانحسار تدريجياً.

إن ندرة القيادات التاريخية اليمنية التي اقتحمت خطوط المحاذير الحمراء لهذا الخناق غير هيَّابة وناءت بتبعات الشروع في مجابهة مفتوحة معه، هوما

يجعل الحركة تبدو وحيدةً اليوم، إنها تقف حيث وقف عبد الرقيب عبد الوهاب، وعبود الشرعبي، ومدرم وسالمين والحمدي، وعبد الفتاح إسماعيل وكل رموز ذلك الرتل الطويل ممن وقفوا حيث لا يجرؤ أحد على الوقوف، وحرثوا خنادق نضالهم لبذرة الحلم الوطني، فاستشهدوا مُضمخين بطين وعرق سواعد الغالبية الكادحة والمستضعفة من حوف إلى مران ومن سحول ابن ناجي إلى وادي مأرب ، هكذا هم أنصار الله اليوم في عيون غالبية تنظر إليهم بوصفهم استمراراً لما انقطع من تواريخ وطنية مشرقة وحافلة بوعود الخلاص، واتصالاً حميماً بضمائر لم يستوحش أصحابها طريق الحق لقلة سالكيها.

إن المستغرقين في تفاصيل مجهرية يومية عابرة، ليس بوسعهم أن يفطنوا للحقائق التاريخية الكبرى في طور تخلُّقها الأول، لأنهم لا يستشرفون أفق الصراع الرحب، وتماس المجابهة المديد، فيمعنون في العُلّيق ولا يرون السنديانة ويرون الشجرة ولا يرون الغابة.

أما الخصوم ممن لا يلتزمون قواعد اشتباك وطنية في خصومتهم، فإنهم لا يرون إلا هزيمتهم في انتصار الشعب، ويستحيلون أصفاراً عندما تصبح اليمن رقماً فارقاً في ميزان القيمة على مصاف صراع الكينونة.

ثورة ٢١ سبتمبر.. كيف حولت القوى الانتهازية الثورة إلى انقلاب

ادريس الشرجبي
كاتب وباحث سياسي يمني

مقدمة:

نركز في هذه الدراسة على تناول الأحداث والوقائع والتحديات التي واجهت ثورة ٢١ سبتمبر منذ صدور الإعلان الدستوري كونه شكل بداية لمرحلة تحملت فيها اللجنة الثورية العليا مسؤوليتها القيادية، وسيكون النطاق التاريخي للدراسة الفترة الزمنية من ٦ فبراير ٢٠١٥ إلى ٢١ سبتمبر ٢٠١٦، ولذلك لن تتناول الدراسة بالتحليل ارهاصات الفعل الثوري للجماهير الشعبية قبل ثورة ٢١ سبتمبر ولا الفعل الثوري الذي أنجزته الثورة قبل الإعلان الدستوري، إلا أننا سنتطرق لها بعرض مجمل كمدخل تمهيدي للدارسة.

مدخل تمهيدي:

إن ثورة ٢١ سبتمبر ثورة شعبية مستمرة عكست الوعي الثوري المتصاعد للجماهير الشعبية، التي انطلقت بالأساس من رحم الفعل الثوري للجماهير في ١١ فبراير ٢٠١١.

ووفقاً للمقاييس والتعريفات السياسية في خمسينات وستينات القرن الماضي، هناك تعريف محدد للثورة يميزها عن الانقلاب من حيث:

طبيعة التغير فالثورة هي فعل وحدث للتغير الجذري في المجالات السياسية

والاجتماعية والثقافية، وقد تميزت الثورات في القرن الماضي بارتكازها على أيدلوجية انقلابية تحدد ملامح التغير في المجالات السابق الإشارة إليها.

القائمين بها، فإن معظم الثورات قادتها طبقة أو فئة اجتماعية أو طليعة مثقفة أو طليعة من الضباط في المؤسسة العسكرية، ومهما كانت طبيعة القيادة التي تولت التغير فإن الحدث الانقلابي لا يرقى إلى أن يكون ثورة إلا إذا توافر له التأييد الشعبي من قبل معظم أبناء الشعب بمختلف طبقاتهم الاجتماعية.

مدى عنف التغيير، فإنه يتوقف على درجة عنف الطرف الرافض للثورة في الغالب، وليس العكس، ومع ذلك تم إنجاز ثورات وصفت بالثورات البيضاء لعدم إراقتها للدماء مثل ثورة ٢٣ يوليو التي قادها الزعيم جمال عبد الناصر. والسؤال الذي يتم تداوله الآن هل الأحداث التي شهدتها عدد من الأقطار العربية ثورات أم انقلابات أو أزمات كما يطلق عليها البعض؟

بلا شك أن مقايس الثورات في القرن العشرين والسابق الإشارة إليها، لم تعد تنطبق على التغيرات التي حدثت في العالم العربي منذ انطلاق الشعب العربي في تونس إلى اليوم، وذلك لأن العالم تغير بفعل التغيرات العميقة والكبيرة وخاصة التغير الذي أفرزته ثورة الاتصالات والإعلام الفضائي والتواصل والانترنت، فقد أصبح العالم قرية صغيرة، تشاهد فيه شعوب العالم ما يحدث وتتفاعل معه.

بفعل ثورة الانترنت أمكن للملايين من الأفراد التواصل والتوافق أو الاختلاف حول موضوع معين، وأصبحت الأحداث متسارعة ومتداخلة؛ فلا قيود ولا عزلة على كل أطراف التغيير ولم يعد مفهوم الداخل محصناً وحكراً على الأطراف الداخلية لدولة ما، فتداخل الداخل مع الخارج ليكون شيئاً واحداً ليصبح الفرق بينهما مفهوم افتراضي ليس إلا.

وبمراعاة كل حيثيات التطور التي أشرنا إليها، واجهت الشعب العربي تحديات كبيرة أعاقت انتفاضاته من أجل تحقيق أهدافها الثورية المتعددة والمختلفة.. من هذه الأهداف:

- الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.
- القضاء على الفساد وتحقيق المواطنة المتساوية.
- الدولة العادلة وسيادة القانون.

ولأن هذه الثورات قامت بها الشعوب لمعالجة تلك المجالات التي أشارت إليها الأهداف المعلنة، ولعدم وجود قيادة ومرجعية لتلك الثورات اختلطت الأمور مع بعضها فرفع الجميع نفس الأهداف المعلنة حتى من السلطات التي ثارت الجماهير ضدها، وتدخلت الأطراف الدولية الإقليمية في إدارة الأحداث فكان التدخل الأمريكي بارزاً إلى جانب الدول الخليجية المتحالفة معها ومن أبرزها السعودية وقطر وتولى هذا التحالف دعم الجماعات الاسلامية وعلى وجه الخصوص التنظيم الدولي الإخواني وتمكنوا بالفعل في أول الأمر من سرقة الثورات الشعبية في كل من تونس، مصر، اليمن، ليبيا.

كانت نتائج ما أطلق عليه الربيع العربي كذبة واحتيال على كل التضحيات إذ صبت في مصلحة جماعات متطرفة مرتبطة بالتحالف الأمريكي، فكان لا بد من استمرار الحراك الشعبي لتخليص ثوراته الشعبية من أيادي القوى الانتهازية؛ فسقط الإخوان في مصر وتم تقليم أظافرهم في تونس ، فتحولت جماعة الإخوان بجنون لممارسة الإرهاب وأفرزت جماعات إرهابية بأسماء متعددة ونشرت الإرهاب لمواجهة الشعب في كل الأقطار .

في اليمن وجدنا أن ثورة ١١فبراير ٢٠١١ قد استولت عليها الأحزاب السياسية وبعد سرقتها ذهبت بها إلى السعودية لتكون تحت وصايتها فوقعت تلك الأحزاب على المبادرة الخليجية والتي نصت على استبعاد (تنحي) صالح من

رئاسة النظام وتم إعادة التقاسم والفساد مع الحليف السابق للنظام التجمع اليمني للإصلاح ،وشاركت قيادة الأحزاب اليسارية في هذه المهزلة، فتم إجهاض ثورة ٢٠١١ ودخل الرئيس التوافقي في اللعبة بعد أن وجد أن حزب الإصلاح هو المهيمن ويحظى بدعم أمريكي سعودي قطري.

مع ضعف وسكون كل الأحزاب المشاركة في الحكومة وصلت البلاد إلى مستنقع الفساد والفشل الكامل والمدمر، وتمت المماطلة في الحوار الوطني الشامل بل وتناسي الفار عبد ربه منصور هادي مخرجات الحوار الوطني لفترات ليست بقصيرة ومن ثم العبث بأهم نقاطه وفجرت مؤامرة الأقاليم من قبل الرئيس هادي، فانتفض الشعب مجدداً ولكن هذه المرة توفرت قيادة شابة لحركة فتية هي حركة أنصار الله التي التحمت بالشعب وتبنت مطالبه فكانت ثورة ٢١ سبتمبر وقائدها الشاب الجسور السيد عبد الملك الحوثي، والذي أدرك وحدد أهم العناصر التي ترتكز عليها قوى الفساد بل والاجرام.

كان اجتثاث عتاولة الفساد بمثابة رأس الجسر لتنطلق الثورة الشعبية نحو تحقيق أهم أهدافها وهو استقلال القرار الوطني من الهيمنة والاملاءات الأمريكية والسعودية، فتم التوقيع على اتفاق السلم والشراكة من قبل سائر القوى السياسية.

ولأن هذا الاتفاق تم بقرار وطني مستقل وإنجاز يمني خالص فقد استفز القوى المعادية الخارجية والداخلية وتحركت العناصر الإجرامية ممثلة بالقاعدة وتحت شعارات مذهبية، وكشف الصراع مع هذه الجماعات عن مخطط تآمري داخلي وخارجي ضد الثورة ومحاولات إعاقة تنفيذ اتفاق السلم والشراكة من قبل تكتل أحزاب اللقاء المشترك الخاضع في الأساس لحزب الإصلاح.

اتسمت ثورة ٢١ سبتمبر بالفعل الثوري المتدرج والمتصاعد المتفاعل مع

التحرك الشعبي، ولذلك كانت المواقف الثورية في كل الساحات تتم مع الجماهير وبها، فلم يتقدم الفعل الثوري عن الجماهير ولم يتخلف عنها، ويمكننا رصد هذا التلازم بين الثورة والتحرك الشعبي في أهم المواقف الثورية.

الإعلان الدستوري الظروف والتحديات:

لم يُحط إذاعة بيان الإعلان الدستوري بالتكتم والسرية ولم يكن مباغتاً للسلطات ليعلن بصوت جهوري من غرفة البث الإذاعي التي تم السيطرة عليها كما هو معتاد، بعد قطع الإرسال الإذاعي وبث موسيقى المارشات العسكرية، بل جاء الإعلان الدستوري يوم الجمعة ٦ فبراير ٢٠١٥ ليسد الفراغ الدستوري اللاأخلاقي بعد أن قدم رأس هرم الدولة والحكومة استقالتهم وتخلوا عن القيام بمهامهم الدستورية والأخلاقية في تسير الأعمال كالتزام أخلاقي ومبدئي أمام الشعب.

هذا الأمر دفع قوى الثورة لسد الفراغ بالإعلان الدستوري الذي جاء حريصاً على جعل باب المشاركة مشرعاً أمام كل القوى السياسية، فكان بذلك التزاماً اخلاقياً مسؤولاً محافظاً على مصالح شعبنا. حيث تم إعلانه يوم الجمعة الموافق ٦ فبراير بالقصر الجمهوري في العاصمة صنعاء في احتفالية ثورية مميزة ومختلفة عما هو معتاد بمحاولة للتعالي عن ألم ومرارة خيانة الوطن والشعب التي ارتكبها هادي وحكومة بحاح.

تم إعلان البيان بحضور وزير الدفاع والداخلية اليمنيين وبمشاركة شخصيات سياسية ووجاهات اجتماعية وقبلية من كل القوى الوطنية والأحرار الشرفاء من أبناء شعبنا العظيم.

اتسمت بنود الإعلان الدستوري بأنها جاءت لا لتسيطر على القرار الوطني وتجعله ملك يمين حركة أنصار الله منفردة، بل جاء الإعلان الدستوري وجعل الأبواب مشرعه للمشاركة الوطنية الواسعة مع كل القوى السياسية الوطنية.

شمل البيان تشكيل مجلس رئاسي من ٥ أعضاء، وتشكيل مجلس وطني انتقالي من ٥٥١ عضواً يحل محل البرلمان المنحل، وأكد البيان على أنه سيتم الاستمرار بالعمل بالدستور اليمني الحالي في حال لم يتعارض مع مواد "الإعلان الدستوري".

كما أعلن تأسيس حكومة كفاءات يمنية وأشار إلى أن "السياسة الخارجية للدولة تقوم على أساس الالتزام بمبدأ حسن الجوار وعدم التدخل، واعتماد الوسائل السلمية لحل المنازعات"، معتبراً أن "اللجنة الثورية العليا هي المعبر عن الثورة بحيث تمثلها اللجان الثورية في أنحاء البلاد". وأكد "الإعلان الدستوري" على أن "اللجنة الثورية" تختص باتخاذ كافة الإجراءات لحماية سيادة الوطن وضمان أمنه واستقراره، كما حدد مدة عامين على الأكثر للفترة الانتقالية التي قال إنها ستخصص لإنجاز استحقاقات مؤتمر الحوار واتفاق السلم والشراكة.

أ- الظروف المحيطة:

جاء الإعلان الدستوري والشعب اليمني يمر بمنعطف بالغ الدقة والصعوبة من تاريخه الوطني، وهو يواجه الهجمات الإرهابية التي تنفذها دوائر استخباراتية دولية وإقليمية من خلال العصابات الاجرامية لتنظيمي "داعش والقاعدة" والتي تستهدف الوطن والمواطنين بمختلف طبقاتهم الاجتماعية بطول اليمن وعرضها.

توقيع اتفاق السلم والشراكة أكد استمرارية الثورة الشعبية وهزيمة القوى الانتهازية التي حاولت سرقه ثورة الشباب

جاء اتفاق السلم والشراكة ليؤكد على استمرارية الثورة الشعبية وهزيمة القوى الانتهازية التي حاولت سرقة ثورة الشباب واستمرت في مماطلتها العبثية واختلاق الذرائع والعراقيل أمام انجاز المهام الانتقالية وتنفيذ مخرجات الحوار

الوطني.

انكشفت محاولاتهم البائسة مجدداً عند انجاز مسودة الدستور والذي حاولوا من خلالها تمرير مخطط تمزيق اليمن، بتضمين مسودة الدستور بتقسيم اليمن إلى ستة أقاليم تم تقسيمها على أسس مذهبية وجهوية لخدمة أهداف استعمارية وإخضاعها لسيطرت الدول الطامعة والتي كانت بعضها قد كشف عنها لفرضها قسراً على شعبنا متجاوزين كل الاتفاقات التي أوجبت ضرورة عرض مشروع الأقاليم الذي انفرد به هادي وعمل على الحيلولة دون مراجعتها من قبل الهيئة العليا لمخرجات الحوار الوطني، إلا أن القوى الثورية كانت لهم بالمرصاد وتم إفشال هذه المؤامرة وانكشاف أطرافها الأمر الذي دفع هادي إلى تقديم استقالته بعد أن قبل استقالة الحكومة ليضعوا البلاد في فراغ دستوري خطير.

ب – التحديات والتداعيات:

كانت أولى التحديات هي محاولة تعطيل الحوار السياسي الذي كان يجري في فندق موفنبيك برعاية الممثل الأممي جمال بن عمر، وعمد اللقاء المشترك في أول الأمر لدفع الأمين العام للتنظيم الناصري للانسحاب، وقد برر موقفه يومها أن حزبه قرر الانسحاب من المفاوضات لأن الحوثيين يريدون فقط الحصول على غطاء سياسي لاستكمال انقلابهم وتحميل القوى السياسية ما قاموا به، ثم توالت التحديات وخطوات المواجهة وعلى النحو التالي:

١– الخطوة الأولى/ رفض الإعلان الدستوري والدعوة للتدخل الخارجي:

أسند تنفيذ هذه الخطوة إلى مجموعة من أحزاب اللقاء المشترك ومعهم محافظ عدن والذين عقدوا على عجل اجتماع بعدن أطلق عليه "اللقاء الوطني الموسع".

ويمكننا القول بأن هذا الاجتماع قد أصدر إعلاناً دستورياً متكامل

الأركان مقابل الإعلان الدستوري الصادر عن اللجنة الثورية، حيث جاء في البيان الصادر عن الاجتماع والذي قرأه محافظ عدن يومها الدكتور عبد العزيز بن حبتور" فإن اللقاء يدعو إلى: نقل العاصمة من صنعاء إلى مدينة أخرى، مع دعوة المجتمع الدولي إلى دعم هذه الخطوة".

البيان دعا أيضاً إلى تشكيل هيئة تنسيقية عليا للمحافظات والأقاليم اليمنية الرافضة لما وصفه بالانقلاب الحوثي على سلطات الدولة؛ وأشار إلى أن اللقاء أقر تشكيل قيادة إدارية وأمنية وسياسية" موحدة للأقاليم الرافضة للانقلاب الحوثي"، وإنشاء هياكل وتركيبات مؤقتة للأقاليم لحين إقرارها بعد الاستفتاء على الدستور الجديد.

وطبقا للبيان فقد كلف اللقاء محافظي المحافظات المعنية باستكمال إجراءات هذا القرار وأكد رفضه للإعلان الدستوري الذي أصدرته جماعة الحوثي ودعا إلى التمسك بشرعية الرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي، مشيداً بموقف مجلس التعاون الخليجي من "الانقلاب الحوثي" على السلطة في البلاد، في إشارة إلى بيان المجلس الذي أصدره مساء أمس، ودعا فيه لاتخاذ قرار بشأن اليمن تحت الفصل السابع، الذي يتيح التدخل العسكري الدولي.

٢– الخطوة الثانية: فرض العزلة السياسية

تمت هذه الخطوة بتناغم بين أطراف المؤامرة الداخلية والخارجية بإغلاق العديد من سفارات البلدان الشقيقة والصديقة وانسحاب البعثات الدبلوماسية، لفرض عزلة إقليمية ودولية في ظل وضع اقتصادي هش وبيئة مليئة بالتحديات الإرهابية والأمنية؛ فقد شهدت العاصمة صنعاء منذ ١٧ فبراير ٢٠١٥ انسحابات متعاقبة لسفارات دول شقيقة وصديقة وبعثات ووكالات وشركات أجنبية، تنذر بفرض عزلة دولية على اليمن وبجملة آثار مباشرة، آنية وبعيدة المدى. وقد جاءت التداعيات الخارجية متسارعة وغير متوقعة للتطورات السياسية الأخيرة

في الساحة اليمنية، كان مصدرها إعلان:

- إغلاق سفارات ١٣ دولة صديقة وشقيقة من أصل ٩٦ دولة ذات تمثيل.
- انسحاب ٦ بعثات ووكالات خارجية من أصل ١٢ بعثة ووكالة أجنبية.
- انسحاب شركتين استثماريتين كبريتين من أصل مئات الشركات.

٣- الخطوة الثالثة: الانقلاب على اتفاق السلم والشراكة

بعد أن تم تسوية المسرح جاءت الخطوة الثالثة فتم تهريب الرئيس المستقيل هادي إلى عدن في ٢١ فبراير لتنفيذ مخطط للانقلاب على الإجماع الوطني واتفاق السلم والشراكة وتدشين صراع تمزيق الوطن تحت يافطة شرعية هادي والذي كان قد تلقى وعداً من السفير الأمريكي بدعمه ومساندته في حال نشوب أي مواجهة عسكرية بينه وبين الرئيس السابق علي عبدالله صالح وجماعة الحوثي، وسوف تجبر بقية حلفائها في المنطقة والخليج على دعمه ضد صالح أو أي طرف آخر في اليمن.

كانت صحيفة "البلاغ" قد كشفت عن ذلك قبل هروبه في ٢١ فبراير ٢٠١٥، إلى عدن حيث أعلن منها سحب استقالته وأصدر بياناً جاء فيه "أن جميع القرارات التي اتخذت من ٢١ سبتمبر باطلة ولا شرعية لها" ويقصد اتفاق السلم والشراكة، كما دعا لاجتماع الهيئة الوطنية للحوار في عدن أو تعز حتى خروج الحوثيين من صنعاء وجدد التزامه بالمبادرة الخليجية، كما طالب المجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات لحماية العملية السياسية ورفض ما وصفه بالانقلاب. هكذا تم الانقلاب على اتفاق السلم الشراكة" الذي صحح أخطاء كارثية في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية لتضج القوى الانتهازية ومعها قوى الوصاية بذرائع الانقلاب على الشرعية.

- بعد فراره إلى عدن أصدر هادي بياناً ختمه بتوقيع "رئيس الجمهورية" قال فيه "أن جميع القرارات التي اتخذت من ٢١ سبتمبر باطلة ولا شرعية

لها"، وهنا بدأ هادي ومعه الأحزاب المؤيدة له بالانقلاب على اتفاق السلم والشراكة وكذا رفض الشرعية الثورية التي جاءت في الأساس كمعالجة لا بديل عنها لسد الفراغ الدستوري.

- كان الهدف من مؤتمر الرياض الذي شارك فيه ٤٠٠ من السياسيين اليمنيين عرفت أسماؤهم والمبالغ التي تسلموها بالريال السعودي هو إنتاج شرعية للعدوان السعودي في عدوانه الهادف إلى تمزيق اليمن مذهبياً ومناطقياً وتأجيج الصراع الداخلي بغطاء انقاذه واستعادة الدولة.
- ساهم "بيان الرياض" في خداع وتضليل المجتمع الدولي بشأن قضايا الإغاثة والعمل الانساني كما بتثبت فرض الحصار على اليمن وتسويق ذرائع العدوان بمحاولاته إعادة "مؤسسات الدولة الشرعية لممارسة مهامها من داخل الأراضي اليمنية".

اندلاع الحرب الداخلية للدفاع عن شرعية هادي:

منذ وصول هادي إلى عدن، أعلنها عاصمة مؤقتة لليمن؛ وشرع في توسيع ما سمي بـ" اللجان الشعبية الموالية له" سعياً إلى إحكام سيطرته على عدن؛ كما اتّهم الرئيس السابق علي عبدالله صالح وأنصار الله بتدبير انقلاب ضده من جانبهم، ولم يتم الاعتراف بهادي كقائد شرعي ومن ثم بدأت المواجهات على النحو التالي:

– في بداية شهر مارس، اتخذ هادي قراراً باستبدال قائد القوات الخاصة في عدن، بمزاعم أنه يدين بالولاء للرئيس السابق صالح ولجماعة أنصار الله، وأنه يُنظر إليه باعتباره شخصية مثيرة للجدل. لكن قائد القوات الخاصة "السقاف" رفض التخلي عن منصبه، ما أفضى إلى عدة جولات من القتال بين قواته والوحدات العسكرية من جهة و "المقاومة الجنوبية" الموالية لهادي من جهة ثانية.

- ١٩ مارس، اندلعت اشتباكات عنيفة بين القوات الخاصة وما سمي" لجان المقاومة" الموالية لهادي في مطار عدن وفي محيطه. وفي تداعيات دراماتيكية، حلقت طائرات القوات الجوية المنطلقة من صنعاء في سماء عدن وألقت قذائفها على مجمع القصر الرئاسي في معاشيق بعدن.

- ٢٠ مارس، وفي إطار تأجيج الفتنة الطائفية وإعلان التنظيمات الإرهابية انخراطها في المواجهات ضد ما أطلق عليه" المجوس والروافض" باستجابة واضحة للخطاب العدواني الخارجي للسعودية ودول مجلس الخليج عدا عُمان، وقيام الإرهابيين بتفجير أنفسهم في مسجدين في صنعاء، ما أودى بحياة ما يزيد على ١٤٠ شخصاً وجرح أكثر من ٣٥٠ آخرين.

- ٢١ مارس قامت ما تسمى لجان المقاومة الموالية لهادي بالاستيلاء على منطقة عسكرية رئيسية في لحج في الجنوب ما أدى إلى تهجير القوات ورداً على ذلك، قامت اللجنة الثورية العليا بإصدار نداء للتعبئة العامة في الوحدات العسكرية استعداداً للمواجهات.

- في يومي ٢١ و٢٢ مارس، تزايدت أعداد مسلحي ما سمي" المقاومة" مدعومة بوحدات من الجيش اليمني في تعز، وعمد حزب الإصلاح إلى إخراج أتباعه للتظاهر أمام معسكر الأمن المركزي والنجدة بذريعة وصول تعزيزات من الحوثيين. وعلى غرار ما حدث في تعز، تم تسيير تظاهرات مناهضة لأنصار الله في صنعاء ومدن أخرى.

- تحركت اللجان الشعبية مدعومة بعناصر من القوات المسلحة اليمنية، باتجاه لحج وعدن؛ وكان ثمة إحساس لدى اليمنيين بأن الوضع يتجه سريعاً نحو مزيد من التدهور. كما استحوذ القلق على كثيرين من مخاطر اتخاذ الصراع صبغة طائفية مثيرة للقلق وتعميقه للانقسام بين الشمال والجنوب.

- انتشرت مخاوف من استغلال تنظيم "القاعدة" لحالة عدم الاستقرار لإثارة مزيد من الفوضى. وفي أعقاب التفجيرات الانتحارية والقتال، احتدمت العواطف بشكل كبير.

جهود المندوب الأممي قبل عاصفة الحزم:

في ٢٢ مارس قدم المبعوث الأممي جمال بن عمر آخر إحاطة إلى مجلس الأمن جاء فيها التالي:

لقد انخرطت مع كل الأطراف داعياً إلى ضبط النفس وعدم تصعيد المواقف؛ وقد تساءل البعض عن جدوى بقائنا في صنعاء واستمرار المفاوضات التي تيسرها الأمم المتحدة في ظل التطورات الأخيرة. وهذا يقودني إلى تكرار سؤالي: ما هو البديل الذي لدينا؟

واهمٌ من يعتبر أن الحوثيين قادرون على شن هجوم والنجاح في السيطرة على كامل البلاد بما في ذلك مأرب وتعز والجنوب. وبالمثل، سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن الرئيس هادي قادر على حشد قوات كافية لتحرير البلاد من الحوثيين.

إن أي طرف يحاول دفع البلاد بأي من الاتجاهين إنما سيدفع باتجاه صراع طويل الأمد على شاكلة ما يجري في العراق وليبيا وسوريا مجتمعة.

هناك متطرفون في صفوف عدد من الأطراف يريدون لهذه المفاوضات أن تفشل، وقد حاولوا بالفعل تقويضها. ائذنوا لي أن أكرر بأن الحوار السلمي هو الخيار الوحيد الذي بين أيدينا، ويتعين عليّ حماية سلامة العملية التفاوضية باعتباري الوسيط.

يجب أن يكون لديّ المجال للانخراط في الحوار مع جميع الأطراف، بمن فيهم الأطراف المسؤولة عن تعطيل العملية السياسية بقوة السلاح؛ وحتى اليوم، تمكنّا من لعب دور بنّاء لأن الأمم المتحدة تتواصل مع كل الأطراف على أساس

من الحياد، وإيماناً بأنه من مصلحة اليمن العليا أن تفعل ذلك.

من الممكن التوصل إلى اتفاق أخير لتقاسم السلطة من أجل استكمال العملية الانتقالية فقط إذا شاركت جميع الأطراف، بما فيها الحوثيين، في العملية السياسية وكذلك الرئيس هادي، وكلا الطرفين الآن بات حاسماً من أجل الحل.

تواصل الأمم المتحدة انخراطها مع كافة الأطراف بطريقة لا تضفي الشرعية على من استخدموا القوة لتعطيل العملية السياسية كما لا تنتقص من شرعية الرئيس هادي والحكومة ولا تضر بحياد الأمم المتحدة.

لقد استكملت للتو زيارة للرياض هي الثانية في الأيام العشرة الماضية. وأجريت كذلك مشاورات مع حكومة قطر بصفتها رئيس الدورة الحالية لمجلس التعاون الخليجي، وكذا مع الأمين العام للمجلس.

إنني على ثقة من أن مجلس الأمن ومجلس التعاون الخليجي والأمم المتحدة سيستمرون في العمل بشكل وثيق من أجل مساعدة اليمنيين على إعادة العملية السياسية إلى مسارها. وختاماً، أدعو كل الأطراف في هذا الوقت الذي تتصاعد فيه بؤر التوتر والخطابات التحريضية إلى تقدير خطورة الموقف والتهدئة عبر ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والكف عن الأعمال العدائية والامتناع عن الاستفزاز وعن استخدام العنف لتحقيق مآرب سياسية. الحوار السلمي هو السبيل الوحيد للمضي قدماً".

إلا أن كل هذه الجهود للممثل الأممي تم افشالها من قبل السعودية، ففي وقت متأخر من مساء الأربعاء وقبل ساعات من بداية الضربات الجوية والتي بدأت الساعة ٠٢:٠٣ من فجر يوم الخميس ٢٦ مارس.

كان مملثو القوى السياسية اليمنية ينتظرون وصول ممثلي أحزاب اللقاء المشترك للتوقيع على الاتفاق النهائي، وعندما حضر كل من محمد قحطان

وأبو إصبع والعتواني وطلب منهم في تلك الليلة التوقيع على الاتفاق الذي توافقوا عليه، ردوا بأنهم لن يوقعوا فقد تغيرت الأمور، وأنهم مع شرعية هادي والتحالف العربي بقيادة السعودية!، ومن ثم أفشلت عاصفة الحزم توقيع الاتفاق النهائي الذي كان قاب قوسين من التوقيع عليه حسب وصف الممثل الأممي جمال بن عمر.

الحرب السعودية الأمريكية على اليمن:

في الساعة الثانية من فجر يوم الخميس بتوقيت السعودية الموافق ٢٦ مارس ٢٠١٥ بدأت السعودية بشن عدد من الضربات الجوية لقصف المطارات والموانئ اليمنية. وتم قصف مدنين، وبعد عدت ساعات عقد بالعاصمة الأمريكية مؤتمر صحفي للسفير السعودي لدى واشنطن أعلن فيه أن السعودية وحلفاءها بدول الخليج العربية شنوا عملية عسكرية تشمل ضربات جوية في اليمن ضد المقاتلين الحوثيين الذين شددوا قبضتهم على مدينة عدن الجنوبية التي لجأ إليها الرئيس اليمني" أضاف الجبير للصحفيين إن "تحالفاً من عشر دول يشارك في الحملة العسكرية في محاولة "لحماية الحكومة الشرعية للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي والدفاع عنها.

ورفض إعطاء أي معلومات عن مكان هادي وقال للصحفيين "إن السعودية تشاورت مع الولايات المتحدة لكن واشنطن لا تشارك في العملية العسكرية" وأضاف "العملية العسكرية في اليمن تشارك فيها ١٠ دول بينها دول الخليج العربي".

وقال السفير السعودي إن الرئيس اليمني وأعضاء في حكومته ما زالوا يديرون شؤون الحكومة من عدن، وإن العملية العسكرية لا تقتصر على مدينة أو منطقة بعينها في اليمن.

وعلى الرغم من محاولة الجبير نفي مشاركة أمريكا بالحرب، إلا أنه لم

يفلح في التغطية على أمريكا لأن لها دور رئيسي ومحوري بالحرب على اليمن وهي من دفعت بالجبير لعقد المؤتمر الصحفي، ولم تعلن السعودية عن انطلاق عملية القصف الجوي إلا في اليوم التالي ٢٧ مارس. وقد صرح مسؤول أمريكي لرويترز بأن السعودية نسقت مع الولايات المتحدة قبل العملية العسكرية في اليمن، وأن الولايات المتحدة تقدم الدعم للسعودية في العملية العسكرية باليمن.

وسواء كانت الحرب بقرار سعودي أو أمريكي فان مشاركة أمريكا بالحرب واضحة.

الملفت أيضاً أن إعلان التحالف جرى من دون علم أكثر الدول الأعضاء، وكان في بدايته تحالف إسلامي، وعندما لم توافق باكستان على المشاركة تحول الحديث إلى مسمى تحالف عربي وظلوا ينتظرون موافقة مصر التي جاءت متأخرة وانكشف الأمر بأن التحالف كان مهزلة مفروضة من السعودية وبريالاتها.

شُنت الحرب العدوانية على اليمن بدون أي مسوغ قانوني وبدون أية مبررات مقبولة، ولأن السعودية كانت تدرك ذلك سعت إلى التغطية على عدوانها في فترة لاحقة، وأن الحرب جاءت تلبية لطلب هادي الفاقد للشرعية أصلاً، والذي صرح بعدها أنه لم يكن يعلم بالعملية إلا عند ما سمع بها وهو في طريق هروبه إلى سلطنة عُمان.

أنفقت السعودية أموالاً طائلة في سبيل محاولتها التغطية على عدوانها وشراء الذمم للأفراد والجماعات والدول والمنظمات للوقوف معها بحجة أن حربها هي للدفاع عن شرعية الرئيس هادي وفي سبيل تحقيق وتكريس هذه الشرعية المفقودة أصلاً عملت على التالي:

١- التحرك في إطار الجامعة العربية ودعوتها لعقد قمة شرم الشيخ ٢٨ –

٢٩ مارس لتؤيد العدوان على اليمن، وأن القمة جاءت استجابة لدعوة هادي بطلب عاصفة الحزم، مع أن الضربات الجوية كانت قد بدأت قبل يومين من طلب هادي.

٢- التحرك في إطار الأمم المتحدة حيث تمكنت السعودية وحليفتاها أمريكا وبريطانيا من ممارسة ضغوط على الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي لإصدار قرار دولي حسب رغبتها، وبالفعل أقر المجلس مشروع القرار العربي بشأن اليمن تحت في ١٤ أبريل ٢٠١٥ والذي حمل الرقم ٢٢١٦ تحت الفصل السابع وصوت لصالح القرار ١٤ من أعضاء المجلس الـ ١٥، فيما امتنعت روسيا عن التصويت.

بنود القرار:

- طالب القرار الحوثيين بالقيام بعدد من الخطوات بصورة عاجلة دون قيد أو شرط، والكف عن اللجوء للعنف.
- سحب قواتهم من جميع المناطق التي سيطروا عليها في وقت سابق، بما في ذلك العاصمة صنعاء.
- الكف عن أعمال تعتبر من الصلاحيات الحصرية للحكومة اليمنية الشرعية.
- الامتناع عن أية استفزازات أو تهديدات للدول المجاورة، بما في ذلك الاستيلاء على صواريخ أرض–أرض ومخازن أسلحة تقع في مناطق محاذية للحدود أو داخل أراضي دولة مجاورة.
- الإفراج عن وزير الدفاع اليمني اللواء محمود الصبيحي وجميع السجناء السياسيين والأشخاص الموجودين تحت الإقامة الجبرية والموقوفين تعسفياً.
- الكف عن تجنيد الأطفال وتسريح جميع الأطفال في صفوف قوات الحوثيين.

وكانت الأمانة العامة للأمم المتحدة قد رضخت لسيطرة البترودولار بشكل مخزٍ عندما ارتهنت للضغوط السعودية والقطرية لتتدخل في اختيار وعزل الموظفين الأمميين باختراق فاضح لمبادئ المنظمة، حيث تم إقالة المبعوث الأممي جمال بن عمر في ١٩ أبريل ٢٠١٥ بضغوط سعودية وقطرية، فَقَد نقلت الصحف الأمريكية تصريحات وصفتها بالصادمة للمبعوث الأممي السابق إلى اليمن جمال بن عمر حيث قالت "إن المبعوث الأممي "المستقيل" لشؤون اليمن جمال بن عمر، صرّح للصحافيين، في ١٩ نيسان/أبريل بحقائق صادمة لمعسكر "عاصفة الحزم" قائلاً "إن الصراع الدائر في اليمن هو نتيجة مباشرة لمساعي إقصاء الحوثيين من المسار السياسي". وأضاف بعبارات لا لبس فيها بأنه وخلال خدمته في منصبه كمبعوث دولي لليمن، امتدت لنحو ثلاث سنوات، لم يلمس أي دليل على تورط إيران في شؤون اليمن. كما وصف الرئيس الهارب عبد ربه منصور هادي بأنه "وسيط غير نزيه وعديم الضمير".

تصريحات المبعوث الأممي جمال بن عمر جاءت مغايرة لمزاعم واشنطن والرياض حول تنامي النفوذ الإيراني في اليمن والمنطقة، مما يعد أحد أسباب " اقالته" عقب ضغوط قطرية وسعودية على الأمين العام للأمم المتحدة، وتحميله مسؤولية التوصل "لاتفاق السلم والشراكة".

في ٢٤ أبريل ٢٠١٥ أعلن المبعوث الخاص السابق للأمم المتحدة إلى اليمن جمال بن عمر أن الأطراف اليمنية كانت قاب قوسين أو أدنى من إبرام اتفاق سياسي، نتيجة حوار دام أكثر من شهرين عشية إطلاق "عاصفة الحزم". لكن استمرار القتال على الأرض وإطلاق عملية "عاصفة الحزم" جعلا من غير الممكن مواصلة الحوار، وقال بن عمر إنه تم التوصل إلى توافق أساسي على العناصر الجوهرية لاتفاق لتقاسم السلطة قبل تصاعد الصراع في الشهر الماضي عندما بدأ تحالف تقوده السعودية شن الضربات الجوية.

مؤتمر الرياض في مايو ٢٠١٥

وصلت الوقاحة بالمملكة إلى حد المجاهرة وفضح كل عملائها، نهاراً جهاراً بعد أن جمعتهم في مؤتمر عقد في الرياض حضره حوالي ٤٠٠ خائن وعميل، عرفهم شعبنا بالاسم وثمن كل واحد منهم قرين اسمه بالريال السعودي، وعقد ما عرف بـ "مؤتمر الرياض" وصدر عنه وثيقة" إعلان الرياض".

بقراءة متأنية للبند الأول في" إعلان الرياض" والذي نص على: انقاذ اليمن واستعادة مؤسسات الدولة، يتبين أن الآلية التي اعتمدها لتنفيذ ذلك ارتكزت على آليات عدوانية مبطنة الهدف منها استمرار العدوان الخارجي وتمزيق البلاد من خلال دعم الحرب الأهلية، وذلك كما يلي:

١- استمرار العدوان السعودي الصهيوأمريكي على بلادنا وذلك من خلال استمرار القصف الجوي لكل المحافظات اليمنية وعلى كل أبناء الوطن تحت الادعاء بأنهم يعملون على "إنهاء عدوان قوى التمرد وإسقاط الانقلاب ومحاسبة الضالعين فيه واستعادة الأسلحة وإخراج المليشيات من العاصمة صنعاء ومدينة عدن ومحافظات صعدة وكافة المدن والمحافظات وضمان عدم عودة منظومة الفساد والتخلف والاستبداد مجددا".

٢- دعم الصراع الداخلي بالوقوف إلى جانب ما أطلقوا عليها "دعم وتنظيم المقاومة الرسمية والشعبية تحت القيادة الشرعية في كافة المناطق التي تتواجد فيها مليشيات الانقلاب والتمرد". والتساؤل هنا من هي القوى المقصودة بالرسمية؟ أنها ليست القوات المسلحة اليمنية، وإنما المقصود هنا القوة التي يجري تشكيلها في منطقة العبر بقيادة "المقدشي"، وأساس هذه القوى التي أطلق عليها تالياً الجيش الوطني، عناصر القاعدة التي كانت موجودة في حضرموت بالإضافة إلى عناصر يتم استقدامها من

خارج البلاد على غرار تجربة الجيش الحر بسوريا. أما دعم عناصر المقاومة الشعبية في تعز ففي الأساس عناصر هذه المقاومة تتكون من أعضاء حزب الإصلاح بالإضافة إلى عناصر من قطاع الطرق، وبالتالي إن دعم هذه العناصر سوف يؤدي إلى اشتعال الحرب المذهبية كون هذه العناصر تحمل معتقد القتال ضد من يصفوهم بأنهم" المجوس الروافض" والمقصود بذلك اتباع المذهب الزيدي وليس فقط أنصار الله. كما أن الخطاب والشعار الذي رفعته هذه المليشيا لم يكن استعادة الدولة اليمنية بل الدفاع عن تعز بنفس مناطقي معلن وواضح ليس له أي ارتباط بالولاء الوطني؛ فهم ينكرون على الخصم حق التواجد في منطقتهم ويطالبونهم بالعودة إلى الشمال وإلى "كهوف مران". مما لا شك فيه أن الهدف كان تمزيق الوطن مذهبياً ومناطقياً وبغطاء انقاذ اليمن واستعادة الدولة، وما ينطبق على مقاومة تعز ينطبق على مقاومة عدن.

٣- الاستمرار في جريمة محاصرة شعبنا بحرياً وجوياً والعمل على المخادعة للمجتمع الدولي وذلك من خلال ادعائهم أنهم سوف يعملون على "حشد الدعم والتأييد الإقليمي والدولي لأعمال الإغاثة والعمل الإنساني وتوسيع نطاقها ورفع مستواها وتوفير الخدمات الأساسية والغذاء والدواء ومستلزمات الإغاثة اللازمة لهم وبما يضمن وصول هذه الإغاثة لمستحقيها وإقامة مناطق خاصة للنازحين داخل اليمن وإيجاد حلول عاجلة لمشكلة العالقين في الخارج". مع أن كذبهم في هذا المجال تأكد من خلال رفض استمرار الهدنة الانسانية أولاً، وثانياً من خلال استمرار الحصار ومخادعة العالم بأنهم يستقبلون المساعدات لتفريغها في دولة جيبوتي ولا تصل إلى الموانئ اليمنية وقد أدرك شعبنا هذه المؤامرة المكشوفة بعد مرور أكثر من خمسين يوماً على العدوان والحصار. كما أن العالقين في

الخارج قد أدركوا زيف وكذب ادعائهم، أما موضوع إقامة مناطق خاصة للنازحين داخل اليمن، فإن قصفهم لمخيم النازحين بالمزرق يؤكد بأنهم يسعون إلى تشتيت واذلال أبناء شعبنا ووضعهم في معسكرات الاذلال وليس مخيمات للنازحين، كما أن هذه الرغبة لديهم تكشف نيتهم التوسع بقصف المنازل والمناطق السكنية وقد كشفوا عن ذلك من خلال مطالبتهم بالنزوح من مدينة صعده وعشرات الكيلومترات من المواقع التي يقصفونها بصنعاء مثل فج عطان ونقم وغيره.

٤- العمل على إعادة كل الخونة وفرضهم بالقوة على شعبنا بادعائهم أنهم يعملون على عودة مؤسسات الدولة الشرعية لممارسة مهامها من داخل الأراضي اليمنية.

٥- محاولة التضليل والادعاء بأنهم سوف يعملون على "الحفاظ على النسيج الاجتماعي والحيلولة دون تفكيك المجتمع اليمني وانزلاقه إلى صراعات وانقسامات اجتماعية على أسس مذهبية ومناطقية وجهوية." في حين كل أعمالهم تدمر النسيج الاجتماعي وتفكك المجتمع والوطن إلى كانتونات متقاتلة مذهبياً ومناطقياً.

٦- العمل على تصفية القوات المسلحة والأمن وذلك من خلال قصفها من قبل العدوان الخارجي والتهديد لعناصرها كما قالوا بـ "مسائلة القيادات العسكرية والأمنية والسياسية الضالعة في الانقلاب على الشرعية المسؤولين عن إشعال الحرب والفتنة الداخلية وارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في مختلف المدن اليمنية وبالذات مدينتي عدن وتعز وإحالتهم لمحاكمة عادلة ومنصفة.، فكل القادة العسكريين لا خيار أمامهم إما القصف الجوي من العدوان الخارجي أو تقديمهم للمحاكمات.

٧- احتقار كل العملاء المشاركين بمؤتمر الرياض خاصة ممثلين أحزاب

اليسار والقوميين الذين قبلوا بهذه الفقرة وهي مؤكدة فعلاً بأنهم يفتقدونها، وبالتالي وافقوا على أن يتم "وضع استراتيجية وطنية بمشاركة كافة الأطراف السياسية والمجتمعية لمحاربة العنف والإرهاب ومناهضة التعصب (الطائفي والمناطقي والمذهبي والسلالي) والعمل على نشر القيم الوطنية والقومية". القوميون المشاركون في مؤتمر الرياض بدوا وكأن آل سعود يعلمونهم القيم الوطنية والقومية - هزلت ورب الكعبة- .

٨- لم يطالب المشاركون في المؤتمر دول العدوان بالتعويضات على الأقل عن تهديم المصانع والمحلات التجارية والمنشآت المدنية باعتبارها لم تكن أهدافاً عسكرية، وقعوا هم وهادي على ضربها، وهذا ما يؤكد أن كل القصف الهستيري الذي طال كل شَيْء في البلاد كان بموافقتهم. استناداً إلى ذلك أكدوا فقط على "الإسراع بإعادة المهجرين وتصحيح أوضاعهم وتعويض المتضررين من جرائم المليشيات في عموم مناطق اليمن وبالأخص محافظة صعدة وحرف سفيان تعويضاً عادلاً والتعجيل بعودة الأمور في محافظة صعدة إلى ما كانت عليه قبل الحرب ٢٠٠٤م" والسؤال هنا: بعد أن قام العدوان الخارجي بدك صعدة وقتل وقصف أبناءها الأحياء والأموات. كيف سيتم إعادتها إلى ما كنت عليه قبل الحرب ٢٠٠٤؟، أم أن صعدة يجب أن تصفي من سكانها لتكون خاصة بمهجري دماج الأجانب الذين كانوا هناك قبل ذلك ؟

٩- مغازلة أبناء تهامة لدفعهم للانخراط في المؤامرة والاقتتال المناطقي والمذهبي ووعدهم بالدعم السعودي وذلك بإظهار" الاهتمام بالقضية التهامية ودعم قوى" الحراك التهامي "ضد مليشيا التمرد".

البند الثاني من قرارات إعلان الرياض نص على: بناء الدولة المدنية الاتحادية

الحديثة واستكمال تنفيذ ما تبقى من مهام العملية الانتقالية وبناء الدولة المدنية الاتحادية" دون إدراك للمتغيرات على الأرض التي أحدثها العدوان الصهيوأمريكي السعودي على بلادنا وشعبنا، معتقداً بغباء أن شرعية هادي الخائن مازالت قائمة.

كان استكمال المهام الانتقالية يتطلب أولاً إيقاف العدوان الخارجي على بلادنا والتوجه فوراً للشروع بالحوار في دولة محايدة وفقاً للمرجعيات المتفق عليها الممثلة بمخرجات الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة والتوافق على استكمال المهام الانتقالية وتشكيل مجلس رئاسي وحكومة وحدة وطنية، ومن ثم العمل على تنفيذ المهام الانتقالية.

نص البند الثالث على إعادة الإعمار والتأهيل ليؤكد على خيانة هادي وكل من شارك في مؤتمره، لعدم مطالبة السعودية ودول تحالف العدوان بتحميل تكاليف كافة التعويضات العادلة لكل ضحايا عدوانهم الاجرامي بحق شعبنا وتحمل كافة التكاليف لإعادة الإعمار والتأهيل، إلا أنهم كخونة طالبوا بأن" تعمل الدولة على توفير كافة الوسائل والإمكانات اللازمة لإعادة الإعمار، وطلبوا بذلة صاغرين مساعدة دول الخليج لإعادة الإعمار، مع أن هذه الدول سوف تلزم مكرهة وصاغرة بتحمل كافة عواقب عدوانها، وسيتم متابعة كل المسؤولين عن جرائم الحرب المرتكبة أمام المحاكم الدولية.

دور المندوب الأممي في ظل الحرب:

دور مشبوه لممثل الأمم المتحدة الذي تم اختياره بمقاسات ومواصفات تناسب السعودية، هو الموريتاني اسماعيل ولد الشيخ وقد عكس هذا الدور من أول يوم باشر فيها مهماته بالانحياز إلى السعودية ولذلك فشل ولم يحقق أي تقدم يذكر من جنيف ـ ١ وجنيف ـ ٢ إلى مفاوضات الكويت الأولى والثانية وصار يقدم جهوداً عبثية لإطالة العدوان، وتم انتقاده من قبل مندوب روسيا الدائم في

مجلس الامن.

الحرب المنسية على الرغم من هول الجرائم التي ترتكب:

انكشف عجز وضعف الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن من إدانة الجرائم على البلاد على الرغم من ارتكاب السعودية جرائم حرب، وتالياً تم رفع دول التحالف من قائمة العار وبذلك تم اخراج الأمانة العامة من قائمة الانسانية وحلت بقائمة العار بدلاً عن السعودية.

أمريكا تحاول أن تلعب دوراً في الوقت الضائع، مبادرة كبري جاءت متأخرة في الوقت الذي إدارة أوباما تتهيأ لحزم حقائبها لتغادر البيت الأبيض وسوف تدخل الدبلوماسية الأمريكية فترة كمون انتخابية.

الموقف الروسي يطالب بالحل السلمي ولكن دون إعطاء الملف اليمني الاهتمام المطلوب ومنشغلة بالقضية السورية.

خلاصة تحليلية:

١- شرعية هادي:

لقد كثر الجدل والمغالطات بشأن شرعية هذا الرجل، دعونا نتناول هذا الأمر بشيء من التحليل الهادئ والمرتب، فقد تم الاستفتاء على تزكية هادي كرئيس انتقالي لليمن لمدة عامين بموجب المبادرة الخليجية وليس بموجب الدستور اليمني ،ولمدة عامين تبدأ من (٢١ فبراير ٢٠١٢ إلى ٢١ فبراير ٢٠١٤) وبالتالي فإن شرعية هادي في هذه الحالة كانت شرعية توافقية انتقالية بين الأحزاب السياسية الموقعة على المبادرة الخليجية وتم استفتاء الشعب لتزكيته كرئيس انتقالي ولمدة محددة بسنتين وليس رئيساً دستورياً لليمن لمدة رئاسية كاملة حسب الدستور اليمني، وانتهت شرعية هادي التي اعتمدت على الاستفتاء الشعبي بانتها الفترة المحددة بسنتين في ٢١ فبراير ٢٠١٤.

وعلى الرغم من انتهاء شرعية هادي الانتقالية التي ساندها استفتاء شعبي، إلا أنه في ٢١ يناير ٢٠١٤ تم التصويت على التجديد لرئاسة هادي لمدة عام تنتهي في ٢١ فبراير ٢٠١٥ وذلك من قبل أعضاء مؤتمر الحوار الوطني، وجاء هذا التجديد بدون أية مشروعية دستورية أو شعبية.

وعلاوة على تجاوزها الدستور اليمني النافذ تمت أيضاً بدون أي استفتاء شعبي وبما يخالف المبادرة الخليجية ذاتها التي تم الاعتماد عليها كأساس لشرعية هادي خلال السنتين السابقتين كما أوضحنا، وبذلك فإن الفترة الاضافية لرئاسة هادي لا تستند لأية شرعية مطلقاً لا شرعية دستورية ولا شرعية شعبية.

وعلى الرغم من افتقاد هادي للشرعية أصلاً فقد كان إعلان استقالته في ٢٢ يناير ٢٠١٥ تأكيداً نهائياً وحاسماً بأن هذا الرجل لم تعد له أية شرعية مطلقاً مهما كنت الذرائع التي يمكن التحجج بها، وإذا ما تتبعنا الأحداث خلال شهر يناير وفبراير ٢٠١٥ وحللناها لأدركنا أبعاد المؤامرة بوضوح على النحو التالي:

- كان هادي يدرك أن مدة رئاسته الاضافية لم يتبق عليها سوى شهر، وأنه بعد مرور ذلك الموعد لن يكون هناك أية امكانية للتمديد، فحاول هادي أن يخلط الأوراق ليدفع البلاد في أزمة تمكنه من الاستمرار كرئيس، وأثار مشكلة تمرير موضوع الأقاليم بعيداً عن الاجراءات والتوافقات التي تم الاتفاق عليها.
- تم ذلك من خلال مؤامرة نفذها هادي ومدير مكتبه بن مبارك؛ وتم إفشال المؤامرة، وفضحتها المكالمة الهاتفية بين بن مبارك وهادي والتي ضبطت بتلفون بن مبارك.
- عندئذٍ تم محاصرة القصر الرئاسي في ٢٠ يناير٢٠١٥، وقدم هادي

استقالته في ٢٢ يناير إلى مجلس النواب، بعد أن قبل استقالة الحكومة برئاسة خالد بحاح. لم يعقد البرلمان جلسة لقبول الاستقالة أو رفضها، ومع ذلك فإن قبول الاستقالة أو عدم قبولها، لا تخول هادي أية شرعية بعد تقديم استقالته لا دستورية ولا توافقية بين الأحزاب التي انقسمت إلى مجموعتين مساندة ومختلفة مع هادي، وبذلك سقطت الشرعية التوافقية بين القوى السياسية، أما الشعب فلم يلق له بالاً.

- أصدرت حركة أنصار الله إعلاناً دستورياً قضى بحل البرلمان وتولي اللجنة الثورية برئاسة محمد علي الحوثي، رئاسة البلاد؛ وظل هادي قيد الإقامة الجبرية التي فرضها مسلحون حوثيون منذ استقالته إلى أن فر من صنعاء متجهاً إلى عدن في ٢١ فبراير ٢٠١٥، وأعلن منها سحب استقالته.

يومها أصدر هادي بياناً ختمه بتوقيع "رئيس الجمهورية" قال فيه "إن جميع القرارات التي اتخذت من ٢١ سبتمبر باطلة ولا شرعية لها"، وهنا بدأ هادي ومعه الأحزاب المؤيدة له بالانقلاب على اتفاق السلم والشراكة وكذا رفض الشرعية الثورية التي جاءت في الأساس كمعالجة لا بديل عنها لسد الفراغ الدستوري الذي فرضه هادي وحكومة بحاح، ومن ثم بدأ التدخل الخارجي بناءً على دعوة أطلقتها تلك الأحزاب من عدن.

توالت الأحداث والحرب الداخلية التي أشعلها هادي وعندما فشل هرب هادي إلى الرياض فوجدت السعودية أن كل أساليبها في استمرار هيمنتها على اليمن قد فشلت، الأمر الذي دفعها لإعلان الحرب العدوانية على بلادنا.

يقود ذلك إلى نتيجة مفادها أن كافة الأعمال التي قام بها هادي بعد ذلك ليست ذات صفة شرعية دستورية كونه لم يعد رئيساً، لا دستورياً ولا توافقياً كما لم يعد يحظى بالإجماع الشعبي أو الحزبي، وبالتالي فإن كل من يتعاون معه على أنه رئيس يتحمل المسؤولية.

دعوة هادي للسعودية والدول المتحالفة معها للعدوان على اليمن، يعد عملاً عدوانياً على بلادنا من قبل هادي وكذا من قبل دول العدوان التي لا يمكنها التحجج بأن عدوانها جاء بناءً على طلب هادي فهي تعلم يقيناً أنه لم يعد له أية شرعية.

٢- حقيقة مؤامرة الأقاليم وتفتيت وتمزيق اليمن:

كان انفراد هادي بتحديد الأقاليم بعيداً عن مؤتمر الحوار الوطني تنفيذاً لمخطط أطراف خارجية وداخلية تم التوافق عليها وعلى النحو التالي:

١- تم تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم على مرتكزات مذهبية ومناطقية، فتم تقسيم الجنوب إلى إقليمين، إقليم حضرموت بهدف أن تكون الثروة النفطية في إطار جغرافي قليل الكثافة السكانية، بما يتناغم مع التركيبة السكنية ودول الخليج، وسيتم في ما بعد تشجيع هذا الإقليم على الانفصال، وهذا المخطط يحقق مطامع سعودية مدعومة من أمريكا وتتمثل في اقامة ميناء على البحر العربي لتصدير النفط السعودي بعيداً عن المخاطر والتهديدات الايرانية في مضيق هرمز، كما أن هذا سوف يضعف جناح على سالم البيض في إقليم عدن، وسيجعله يتصادم مع أنصار السلطنة القعيطية وسلطان سقطرى.

٢- إقليم عدن وكان مقرراً أن يتم ترتيب هذا الإقليم ليكون تحت نفوذ الرئيس هادي وذلك من خلال تفتيت الحراك الجنوبي فلا يجد المطالبون بالانفصال أمامهم أفضل من عبد ربه هادي والذي سوف يقدم لهم انفصال غير معلن تحت مظلة الدولة الاتحادية موقتاً، وخلال هذه الفترة الموقتة سيتم تسخير كل الإمكانية للجنوب وفقاً لمخرجات مؤتمر الحرار الوطني تلك البنود المتعلقة بالقضية الجنوبية، وتم تعزيز هذا الجزء من المخطط بالقوة العسكرية وذلك من خلال أولاً تفكيك

الجيش واعادة هيكلته بقيادة "أبينية" موالية لهادي و نقل معظم الأسلحة العسكرية برية وجوية من الشمال إلى الجنوب بحجة مواجهة القاعدة، وبذلك يتم استعادة العتاد العسكري لدولة الجنوب.

٣- إقليم الجند وتم فيه حشر أبناء تعز وإب ذوي المذهب الشافعي بغرض تعطيل فعالية هذه الكتلة السكانية الكبيرة وأثرها السياسي على مسارات التفتيت المخطط لها، ووضعها أمام الأمر الواقع الجزء الجنوبي المنفصل وله مشروعه الخاص، وإقليم آزال الزيدي المشحون بالاقتتال والصراعات، وبالتالي ينكفئ إقليم الجند على نفسه ويهتم بمشاكلة التنموية والتي ستكون البطالة أهم التحديات التي تواجهه.

٤- إقليم آزال وقد شكل وجود الحوثيين فيه أهم التحديات بالنسبة للسعودية والأمريكان، فعلى الرغم من أن هذا الإقليم المحروم من أي منفذ بحري، إلا أن ذاك لا يكفي وأنه لابد من إضعاف مكون الحوثي فيه وذلك من خلال الاقتتال بين هذا المكون من جانب والإصلاح وعلي صالح من جانب آخر، ولتحقيق هذا المخطط لابد من السعي للمصالحة بين علي محسن وصالح بضغط سعودي على الجانبين وبتحرك من هادي بالدعوة للمصالحة، إلا أن هدف المصالحة فشل.

٥- إقليما سبأ ومعين وعلى الخصوص مأرب والجوف، بكثافتهما السكانية البسيطة سيكونان تحت النفوذ السعودي، والجماعات الإرهابية ممثلة بأنصار الشريعة (القاعدة) كفيلة بالدفاع عنهما في أول الأمر ثم ستكون القاعدة هي المبرر للتدخل الأمريكي والسعودي في السيطرة عليهم في ما بعد.

إلا أن الثورة الشعبية في ٢١ سبتمبر غيرت المعادلة كلها فسقط مخطط التقسيم والتفتيت وتمكن أنصار الله من هزيمة المشروع بضرب علي محسن

وأولاد الأحمر، وأدرك الإصلاح أنه قد خسر المعركة في أولها فأثر الانسحاب ومن ثم تفكك التحالف وانقلبوا على هادي أو كما يقولوا انقلب عليهم هادي ووزير الدفاع، فعمد الإصلاح إلى تحرك انتقامي مخزٍ، ففي الجنوب أعلن فرع حزب الإصلاح تأييد الانفصال والوقوف في صف الحراك الجنوبي الرافض لهادي، وفي فرع ذمار انضموا إلى جماعة الحوثي وإن لم يتم الإعلان عن ذلك، العناصر المتشددة انضمت للقاعدة في البيضاء ورداع، وكأن هناك قرار غير معلن من قيادة الإصلاح بتصفية الحزب والعودة للعمل السري. ومن جانب آخر تسربت معلومات للرئيس السابق صالح أنه كان هناك مخطط لقصف منزله ومنزل أولاده وأقاربه في نفس اللحظة التي يتم فيها مواجهة الحوثي من قبل الإصلاح وعلي محسن ليلة دخول الحوثي الأمانة، وسيكون القصف مدفعي من الفرقة على منزل صالح ويتهموا فيها الحوثي وبالتالي يتم توريط صالح في محاربة الحوثي، ولم يتمكن علي محسن من تنفيذ المخطط بسبب المفاجئة له بالدخول السريع للحوثي وبدون مقاومة تذكر، وهنا يقال إن هناك تحالف بين صالح والحوثي، إلا أن الأقرب للصواب هو عدم تدخل صالح والسماح لمؤيديه من المشائخ والقبائل بمساندة الحوثي نكاية بالإصلاح بعد اكتشاف صالح استمرار مؤامراتهم عليه، وسوف تكشف الأيام القادمة الشيء الكثير.

ويمثل باب المندب أهم نقاط الصراع، فقد تمكن الجيش واللجان الشعبية من السيطرة عليه، وما هي المخاطر والتحديات والمفاجآت هناك، في ظل الأهمية الاستراتيجية للمضيق كممر هام للتجارة الدولية وموقع اطماع إسرائيلية وأمريكية تحت مبرر منع سقوطه تحت النفوذ الإيراني حسب ما يروّجون للسيطرة عليه.

اللجنة الثورية العليا .. النجاح والإخفاق:

إن قبول اللجنة الثورية العالية تحمل المسؤولية في هذه الظروف البالغة الصعوبة والخطورة يعد نجاحاً وانتصاراً كبيراً في حد ذاته، وإذا ما استعرضنا ما أنجزته اللجنة الثورية خلال ١٧ شهر منها ١٦ شهر تحت قصف العدوان السعودي الأمريكي الذي يكاد لم يتوقف وفي ظل الحصار الخانق المفروض على بلادنا واشتعال الجبهات مع عملاء العدوان في ٣٣ جبهة.

لاشك أننا سنقف أمام انتصارات ونجاح، وأيضاً سنقف أمام عدد من الإخفاقات ولن نحصي كل تلك الإنجازات كما لن نقف بالتقييم أمام كل قرارات اللجنة الثورية العليا، وذلك لأن عمل اللجنة الثورية كان استثنائياً بكل ما تعنيه الكلمة ولذلك سوف نتناول أبرز المواقف الايجابية والسلبية ، وبشكل موجز وعلى النحو التالي:

في الوقت الذي وجدت اللجنة الثورية العليا نفسها عاجزة أن تستكمل تنفيذ الإعلان الدستوري فيما يخص تشكيل المجلس السياسي والحكومة ، كانت تقف في وضع صعب للغاية، ومع ذلك أدركت أن هناك شكوكاً وعدم ثقة متبادلة بين المؤتمر وأنصار الله ، خاصة وأن المطالبة باستكمال تشكيل المؤسسات الدستورية صار مطلباً شعبياً ضاغطاً علاوة على كونه أهم بنود الإعلان الدستوري، وتمكنت اللجنة الثورية بصمود شعبي أسطوري شكل قاعدة صلبة لاستمرار العمل الثوري، الأمر الذي مكنها من تجاوز هذه المعضلة وبنجاح كبير مكنها من إدارة شؤون البلاد من خلال مجلس وزراء للقائمين بالأعمال، وتعاطت بحنكة سياسية مع السلطة المحلية بالمحافظات وكان من أبرز نجاحات الثورية العليا في هذا المقام تجاوز المشاكل التموينية للمواد الغذائية والمحروقات واستمرار العملية التعليمية.

رحبت وبمسؤولية وطنية بأن يقوم البنك المركزي بممارسة أعماله بكل

حيادية، وبذلك تمكنت من دعم البنك ليقوم بصرف المرتبات في عموم الجمهورية دون تحيز، في حين ظل الطرف الآخر يسعى وبكل حقد ونذالة إلى إفشال ذلك ومنعوا تدفق الإيرادات من المحافظات الواقعة تحت سيطرتهم.

ورغم كل المخططات التآمرية العسكرية والأمنية والاقتصادية والإعلامية التي راهن عليها العدوان وعملاؤهم في الطابور الخامس بالداخل لدفع الشعب بالانتفاضة في وجه اللجنة الثورية إلا أنها جميعاً فشلت، وهنا يمكن أن نشير إلى أبرز الانتصارات كنقاط.

- التعاطي مع كل أبناء الشعب بكل انتماءاتهم الحزبية والاجتماعية والمذهبية بروح ثورية ووطنية وعدم الانجرار وراء ردود الفعل أمام الأعمال الاجرامية والمذهبية والمناطقية التي قام بها عملاء العدوان ونجحت اللجنة الثورية العليا في تحشيد الشعب حول القيم الوطنية والتعايش وكان إنجاز وثيقة الشرف القبلي لمواجهة الثارات وحل المشاكل علامة مضيئة في ظل تعالي أصوات المناطقة والمذهبية، وكذا كان مؤتمر الثبات الوطني لأبناء تعز رداً قوياً في مواجهة الأعمال الإرهابية والتكفيرية والفتنة الطائفية.
- تمكنت من اختراق العزلة التي فرضها العدوان وتمكنت من إرسال وفدين للجنة الثورية العليا إلى خارج الوطن وتمت زيارة عدد من الدول، وأوصلت مظلومية اليمن إلى الخارج وإلى كل المحافل الإقليمية والدولية، وعلى أثر ذلك أصدر المؤتمر الأوربي قراراً هاماً أدان فيه الجرائم التي ارتكبتها طائرات التحالف بحق المدنيين العزل، ثم شهدنا بعد ذلك تحركاً من المنظمات الحقوقية الدولية
- لقد كان موقف اللجنة الثورية بتسليم السلطة بعد تشكيل المجلس السياسي، أكبر انتصار للقيم الثورية التي عبر عنها المناضل الكبير

محمد علي الحوثي في خطابه أمام الجماهير المحتشدة في المظاهرة المليونية بميدان السبعين.

الإخفاقات:

- ارتكبت بعض الأخطاء مثل إصدار قرارات تعيين دون دراسة.
- كانت هناك تجاوزات خاصة من قبل اللجان الثورية الفرعية.

ردود الأفعال الإقليمية والدولية على ثورة ٢١ سبتمبر اليمنية

(ورقة عمل قدمت لندوة ٢٠١٤م)

د. أيمن سمير

رئيس تحرير جريدة السياسة المصرية

شكل نجاح الثورة اليمنية في الحادي والعشرين من سبتمبر، والتي قادتها جماعة "أنصار الله" في اليمن، تحدياً بارزاً، حين استطاعت وفي مدة قياسية إزاحة رموز الفساد والظلم من صنعاء، والسيطرة علي مقر الفرقة الأولى مدرع التي كانت تحت قيادة اللواء علي محسن الأحمر المحسوب علي جماعة الإخوان المسلمين، يشار إلى أن اللواء الأحمر كان المظلة الأساسية لقوي الفساد في البلد من خلال قيادة الفرقة الأولى مدرع الذراع العسكري لمنظومة الفساد منذ تأسيسها في مطلع الثمانينات من القرن الماضي، وقد استطاع في العام ٢٠١١م السيطرة علي ثورة فبراير، عندما أعلن انضمام قواته العسكرية المنضوية تحت لواء الفرقة، للثورة الشعبية أو ما عرفت بثورة فبراير، والتي أفرزت حكومة، مثلت امتداداً لحالة الفساد التي خرجت جموع الجماهير اليمنية ضدها، بل يمكن القول أنها أسواء أداءً من الحكومات السابقة، لناحية الارتهان للخارج والتبعية المطلقة لقوي قبلية، تمثل قوي إقليمية سعت ومازالت نحو إبقاء حالة عدم الاستقرار في اليمن، تنفيذاً لأجندات دولية كشفت الأحداث التي تعاقبت علي المنطقة خبث توجهاتها والأهداف المراد تحقيقها من خلالها، وبالرغم من

ذلك استمرت حالة المراوحة في الوضع القائم في اليمن علي ماهي عليه، الأمر الذي جعل لزاماً على حركة أنصار الله والقوى الوطنية الأخرى التي استبعدت من التسوية السياسية كالحراك الجنوبي مواصلة العمل الثوري والوقوف في وجه قوي الاستكبار والعمالة، وصولاً إلى يوم ٢١ سبتمبر٢٠١٤ م والذي مثل تاريخاً فارقاً في حياة الشعب اليمني؛ حيث خرج أحرار اليمن معلنين رفضهم للخطوات التجويعية التي حاولت حكومة باسندوه أو ما عرفت بحكومة "الوفاق" فرضها في سياق مخطط تجويع وتركيع الشعب اليمنى، وتمكنت بالفعل من إلغاء الجرعة، وإسقاط الحكومة، والتوصل إلى اتفاق السلم والشراكة بين مختلف القوى السياسية اليمنية، وتصاعد نجاح "أنصار الله" بعد ذلك باستقبال الشعب اليمنى والقوات المسلحة اليمنية لهم في مختلف مدن اليمن مما ساهم في توجه "أنصار الله" لمحاربة إفرازات النظام والحكومة السابقة والتي كان للإخوان المسلمين وحركتهم الدولية اليد الطولي فيها، فتوحدت الجهود لمجابهة تنظيم القاعدة في كلاً من محافظة البيضاء، وغيرها من المناطق التي كانت مرتعاً للقاعدة والأفكار التكفيرية .

ومن الطبيعي في كل الثورات التي تحقق أحلام البسطاء، وتنتصر على الإرهاب أن تجد ترحيب من كل القوى الإقليمية والدولية، لكن ذلك لم يكن كذلك مع "أنصار الله" وثورة ٢١ سبتمبر في اليمن حيث تراوحت ردود الأفعال الاقليمية والدولية بين القلق والرفض وصولاً إلى فرض عقوبات على بعض الشخصيات بسبب ما أسموه سيطرة "أنصار الله" على صنعاء وباقي المدن، وإتهام قوى إقليمية ودولية لـ"أنصار الله" بالسعي لتكرار تجربة " حزب الله " فيما واصلت وسائل إعلام عربية ودولية وصف "أنصار الله" بالمتمردين رغم أنهم جزء رئيسي من اتفاق السلم والشراكة، ومكون رئيسي لكافة عناصر المشهد السياسي اليمنى رسمياً وشعبياً، لكن الجانب الإيجابي في ردود

الافعال الإقليمية والدولية على صعود "أنصار الله" أنه لم يأخذ أي شكل عدائي حاد باستثناء بعض الخطوات من قبل المملكة العربية السعودية والإمارات ومجلس الأمن[1]

وقد تعددت الاتهامات الموجهة لأنصار الله بالسعي إلى فيدرالية متعددة الأقاليم في اليمن، تسمح للجنوب لاحقاً بالانفصال، والمطالبة بإقليم خاص في الشمال يضم محافظة صعدة، مع محافظات الجوف وعمران، وحجة، والمطالبة بإضافة ميناء ميدي كميناء للإقليم، رغم الرفض الواضح والكامل من جانب "أنصار الله" لطرح الأقاليم الستة وانفصال الجنوب.

ونحن هنا سنستعرض أبرز ردود الأفعال الإقليمية والدولية على ثورة ٢١ سبتمبر عام ٢٠١٤م

الموقف السعودي

تُعد المملكة العربية السعودية أبرز الدول الإقليمية تأثيراً في اليمن منذ عقود طويلة، وطالما كانت المملكة العربية السعودية اللاعب الإقليمي و الرئيسي والأكثر تأثيراً على مسار الأحداث في اليمن، منذ رعايتها للمصالحة بين الجمهوريين والملكيين في نهاية الستينيات من القرن الماضي، التي أنهت حقبة من الحروب الأهلية بعد ثورة سبتمبر ١٩٦٢ في شمال اليمن، وصولاً إلى رعايتها للتسوية السياسية للثورة اليمنية عام ٢٠١١ على نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح والتي وقعت في (الرياض) في نوفمبر من ذات العام وهي ما تعرف "بالمبادرة الخليجية"

غير أن عودة العاصمة صنعاء للشعب اليمنى تحت راية "أنصار الله" في ٢١ سبتمبر الماضي بعد أن اختطفتها قوى ركبت الثورة عام ٢٠١١، وبعد بلورة

١- جمال أبو حسين، السلفيون والأزمة اليمنية بين الدعوة والسياسة والسلاح، مجلة السياسة الدولية، عدد يوليو ٢٠١٤.

الظهور الجديد لأنصار الله في المحافظات الأخرى دفع البعض إلى القول بنهاية الدور السعودي في اليمن، وفي ظاهر الأحداث قد يبدو ذلك صحيحاً، لكن من التسرع أيضاً القول إن دور المملكة وتأثيرها قد انتهى في اليمن، فما للمملكة من تأثير ونفوذ تاريخي في اليمن وإن بدا أنه قد تراجع في اللحظة الراهنة لا يمكن القول عنه إنه قد انتهى بتلك البساطة، وذلك يعود إلى أن هناك نوع من المصالح المتبادلة لا يمكن التخلي عنها بسرعة على الأقل في المدى المنظور وهى :

١- حاجة اليمن للدعم المالي السعودي لتجنب المشاكل الاقتصادية، حيث تعد المملكة الداعم الأكبر من بين الدول المانحة لليمن، وقد كان لدعمها بالمشتقات النفطية والتي بلغت قيمتها أكثر من عشرة مليار دولار بالغ التأثير في دعم الاقتصاد اليمني ومنعه من الانهيار منذ ما بعد ثورة ٢٠١١، كما أن المملكة تودع ملياري دولار في البنك المركزي اليمني لدعم استقرار العملة المحلية، بالإضافة إلى أن المشروعات التنموية المتبقية والتي لا تزال تنفذ بعد الثورة اليمنية هي بتمويل سعودي[١].

٢- العمالة اليمنية الكبيرة في المملكة، والتي قد يؤدي طردها لأزمة اقتصادية في اليمن، لا تقل في تأثيرها وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية عن أزمة طرد العمالة اليمنية أثناء احتلال العراق للكويت، والتي لا يزال اليمن يعاني منها حتى الآن.

٣- تعد المملكة المستورد الرئيس لمنتجات اليمن الزراعية والسمكية، وتوقف المملكة عن قبول تلك المنتجات قد يؤدي إلى تأثير سلبي على الاقتصاد اليمنى خاصة على القطاعين الزراعي والسمكي.

٤- يحتاج أي نظام سياسي حاكم في اليمن إلى قبول المملكة به، والتي

١- جمال أبو حسين، السلفيون والأزمة اليمنية بين الدعوة والسياسة والسلاح، مجلة السياسة الدولية، عدد يوليو ٢٠١٤.

يتوفر لها إلى جانب مالها من علاقاتها التاريخية مع الكثير من القوى السياسية اليمنية أنها ما زالت تمتلك علاقات قوية مع مكونات اجتماعية وقبلية يمنية [١].

وكان نظام صالح يفهم هذه الحقيقة، حيث كان للمملكة الفضل في صعود صالح نفسه إلى الحكم في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، كما كان مناوئوه في ثورة العام ٢٠١١م يفهمونها أيضاً، لتكون المملكة السعودية أحد أهم الأطراف الإقليمية والدولية تأثيراً في مجريات الأمور اليمنية لذلك تم توقيع المبادرة الخليجية في الرياض[٢].

والسؤال الآن، ما الذي يمكن للمملكة فعله أمام صعود حركة سياسية وشعبية وهي "أنصار الله" بعيداً عن هيمنتهم التاريخية؟

١- تستطيع المملكة العربية السعودية ومعها دول منظومة مجلس التعاون الخليجي، جر المجتمع الدولي معها إلى عدم الاعتراف بالوضع الحالي في اليمن، ومن السهل الادعاء بأن ما يحدث في اليمن لا يمثل كل اليمنيين، وهذا قد يشكل تحدياً كبيراً لأنصار الله، وهو ما يفسر الحكمة السياسية بعدم استحواذ أنصار الله على السلطة بشكل كلي، رغم قدرتهم على ذلك.

٢- تحتاج إدارة الدولة اليمنية الدعم الاقتصادي للملكة، وتجنب إجراءات قد تتخذها السعودية، كطرد العمالة اليمنية أو منع الواردات الزراعية والسمكية من اليمن، وفي حال ما إذا قررت المملكة دعم مناوئي "أنصار الله" بالمال والسلاح والغطاء السياسي، سيشكل هذا تحدياً إضافياً، وهذا قد يكون الحال ما لم يحدث تفاهم سعودي مع أنصار

١- جريدة الشرق الأوسط اللندنية.

٢- تقرير لوكالة رويترز ٢٤ -٩-٢٠١٤.

الله.

٣- يمكن للمملكة العربية السعودية إدارة الصراع مع أنصار الله من خلال مؤسسات الدولة اليمنية، التي ظلت قائمة حتى الآن، والحد من نفوذ أنصار الله عليها باستخدام النفوذ الاقتصادي والسياسي، وحاجة الاقتصاد اليمني لدعم المملكة كما حاجة النظام السياسي الجديد للمشروعية والاعتراف الدولي الذي يمر عبر المملكة أيضاً[١].

_صور من رد الفعل السعودي على صعود أنصار الله في اليمن

١- شعور المملكة العربية السعودية بالقلق أدى لعودة السفير السعودي لليمن بسرعة بعد سيطرة أنصار الله على صنعاء رغم غياب أي سفير سعودي عن اليمن لمدة أكثر من عامين بعد انتهاء فترة عمل السفير السابق[٢].

٢-مواصلة وسائل الإعلام المحسوبة على السعودية خاصة قنوات العربية وصحيفتي الشرق الأوسط والحياة الصادرتين من لندن، الهجوم وتشويه صورة أنصار الله ونعتهم دائماً بالمتمردين، وتتهمهم أيضاً بالتعاون مع أنصار الرئيس السابق علي عبد الله صالح في إسقاط صنعاء وإضعاف سلطة الرئيس عبد ربه منصور هادى، والادعاء الدائم بأن أنصار الله ذراع لإيران في اليمن، رغم النفي الدائم من قبل أنصار الله لهذا الاتهام [٣].

٣- تركز المملكة العربية السعودية الآن على دعم الرئيس عبد ربه منصور هادي وتقول إنها تهدف إلى حماية المشروعية السياسية للنظام الانتقالي ممثلاً في الرئيس هادي، على اعتبار أن سقوطه في الوقت الراهن قد

١- علي ربيع، "سقوط عمران يسلب الإخوان معقلهم ويضع الحوثيين على أبواب صنعاء"، الحياة اللندنية.

٢- موقع أرام نيوز مقابلة: جمال بنعمر "التطورات الأخيرة" في اليمن، ٢ نوفمبر ٢٠١٤.

٣- عبد الوهاب الروحاني، تعقيدات المشهد اليمني: سقوط صنعاء (٢-٣)، موقع جريدة الشرق الأوسط، الاثنين ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول.

يصب في مصلحة أنصار الله والرئيس صالح.

٤- توقف المملكة العربية السعودية عن تقديم مساعدات مالية لشراء سلاح وقطع غيار للطيران اليمنى بعد أن كانت تقوم بذلك في السابق، لكنها ما زالت تقدم مساعدات مالية لا تصل إلى الجوانب العسكرية، مثل المساعدة في دفع الرواتب[١].

ورغم هذه المواقف السعودية، إلا أنها جاءت أقل حدة مما توقعه البعض، بما فيهم بعض المحللين والدبلوماسيين السعوديين أنفسهم، ويعود ذلك لأسباب كثيره منها:

١-تحسن الوضع الأمني بشكل كامل على الحدود السعودية اليمنية، بعد السيطرة الكاملة لأنصار الله على الحدود السعودية اليمنية، ومنع مهربي السلاح والمخدرات من المساس بأمن المملكة العربية السعودية، بل تقديم أنصار الله شهداء في سبيل ذلك، وهو ما عكسه تصريحات الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية السعودي، الذي أشار لذلك الإنجاز في أكثر من مناسبه.

٢- بروز خطر جماعة الإخوان المسلمين كجماعة تهدد أمن المملكة العربية السعودية، وكل دول الخليج وتصنيفها كجماعة إرهابية ساهم في ترك "أنصار الله" ليخلصوا اليمن وكل الجزيرة العربية من حكم الإخوان المسلمين بعد تمكنهم من الوصول إلى سدة الحكم في اليمن، وهو ما دفع بعض المحسوبين على جماعة الإخوان المسلمين للقول إن المملكة العربية السعودية سعيدة بنجاح أنصار الله في اليمن، والتخلص من أعداء المملكة في اليمن وهم الإخوان والقاعدة.

١- foreign Affairs ، How Yemen Chewed Itself Dry،

٣- أن السعودية بذلت كلّ جهد مستطاع على امتداد عشر سنوات، منذ الجولة الأولى للمواجهة المسلحة مع الحوثيين عام ٢٠٠٤ التي نفذها نظام علي عبد الله صالح، وانتهاءً بالجولة السادسة مع الجيش السعودي، وفشلت في مواجهة الحوثيين، والعودة الآن إلى المواجهة المباشرة لن تعود بالمنفعة السياسية على المملكة.

٤- باتت الرياض على قناعة بأن التهاب المنطقة في جبهات عديدة، وتحديداً في العراق وسورية وليبيا، إضافةً إلى أفغانستان وأوكرانيا، لا تترك لهم فائض قوة يمكن استخدامه في معركة من الصعب ربحها أولاً بفعل جغرافية اليمن الصعبة، وثانياً بسبب القدرات الكبيرة التي برهنت على عدم فعاليتها في المواجهة مع أنصار الله.

٥- يعتقد الكثيرون أن الاجتماع الذي تم بين وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل، ونظيره الإيراني محمد جواد ظريف، في نيويورك يوم ٢١ سبتمبر الماضي، ساهم في تخفيف التوتر بين البلدين مما انعكس إيجابياً على الموقف السعودي مما يحدث في اليمن بعد أن أصبح "أنصار الله" والسعودية على نفس الجبهة من الحرب على داعش[١].

خلاصة الموقف السعودي

خلاصة رد الفعل السعودي أنه اقتصر على نقد ما أسماه بسيطرة المتمردين "أنصار الله" على الدولة اليمنية، ورفض تمويل بعض مشتريات الحكومة اليمنية العسكرية الجديدة، لكنها في ذات الوقت تواصل استكمال مشروعاتها للبنية التحتية اليمنية، وتواصل مساعدة الحكومة في دفع

١ - Greg Johnsen remarks at the Carnegie Endowment for international Peace "AL-Qaeda in Yemen" event،July7،2009

مشتريات غير عسكرية ودعم البنك المركزي اليمنى، ومن هذا المنطلق يجب أن تتفهم جماعة أنصار الله المخاوف السعودية وتقدرها وتُشعر المملكة أنها تسعى لمعالجتها بشكل عملي، لا بمجرد الكلام أو التصريحات، تلك المعالجات ليست حرصاً على المصالح السعودية فقط إنما هي من صميم المصالح اليمنية أيضاً، فوجود علاقات إيجابية بين اليمن والسعودية مسألة حتمية يجب أن يسعى الجميع لترسيخها، فما يجمع اليمن والسعودية أكثر مما يجمع اليمن ببقية الدول العربية، فرابط العقيدة والعروبة والجوار والتاريخ المُشترك، وصلات الدم بين القبائل المنتشرة على الحدود تحتم علي اليمن تحسين العلاقات مع المملكة، كما أن الفوائد المتوقعة من تحسن العلاقات اليمنية السعودية كبيرة جداً وستؤدي إلى تحسن واستقرار الأوضاع في كلا البلدين وفي اليمن بشكل خاص، فعلاقات أخوية صادقة بين الرياض وصنعاء تعني أمن على جانبي الحدود وتعني تبادل تجاري وتسهيل دخول العمالة اليمنية إلى السعودية والاستثمارات السعودية إلى اليمن، وتعني كذلك مكافحة فعالة للإرهاب ومنع تهريب السلاح والمخدرات، وتعني أيضاً وقف تدخلات أي من الطرفين في الشؤون الداخلية للطرف الآخر ووقف أي دعم لجهات نافذة أو سياسية أو دينية أو اجتماعية قد تزعزع الأمن في أي من البلدين.

على الجانب السعودي تحسن العلاقات مشروط بوضوح في المواقف من الطرفين، فالمملكة معنية بوقف دعمها لبعض النافذين الذين عاثوا فساداً ونهباً وتقطعاً وإرباكاً للحياة العامة داخل اليمن منذ عقود، إضافة إلى وقف دعمها للجماعات الدينية التي تسعى لتغيير الخارطة الدينية المذهبية التاريخية في اليمن والتي سادها التعايش منذ قرون طويلة قبل أن تتأثر بالحركة الوهابية العابرة من الأراضي السعودية.

كما أن أنصار الله بشكل خاص معنيون بتطمين المملكة وبشكل عملي

أنهم لن يكونوا خنجراً في خاصرة السعودية لصالح أي طرف إقليمي، إضافة إلى أنهم يعترفون ويحترمون اتفاقية الحدود الموقعة بين البلدين، لأن ثمن العلاقات المتوترة بين الطرفين سيكون فادحاً على كلا البلدين، فلن تنعم اليمن بالاستقرار ولن تشعر السعودية بالأمان. وكما تمكن أنصار الله من تطمين الكثير من القوى السياسية المحلية والوصول إلى اتفاق السلم والشراكة الأخير، عليهم كذلك تطمين المملكة وبقية دول الخليج، ولن يتم ذلك إلا بلقاءات مباشرة ولجان مشتركة تناقش مخاوف كل طرف من الآخر وبشكل واضح وشفاف، ومن ثم إيجاد حلول عملية لتلك المشكلات.

الموقف الخليجي

كان الموقف الإماراتي الذى صنف "أنصار الله" ضمن قائمة تضم الجماعات الإرهابية أكثر ردود الأفعال العربية والإقليمية والخليجية غرابة وحدة، رغم أن القرار حمل تناقضاً كبيراً؛ فهو تضمن أنصار الله والقاعدة والإخوان المسلمين رغم أن حرب "أنصار الله" واضحة ضد الإخوان والقاعدة والدواعش في اليمن، وهو ما وجد استغراباً شديداً حتى من جانب بعض الإماراتيين أنفسهم، كما طالبت الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي باستعادة سلطة الحكومة في اليمن، وأصدرت انتقادات مغلفة لأنصار الله، أما الموقف القطري فكان داعماً لموقف الإخوان المسلمين في اليمن على حساب أنصار الله[1].

مجلس الأمن

رغم أن جميع القرارات التي صدرت بحق اليمن منذ عام ٢٠١١ جاءت بالإجماع في مجلس الأمن، إلا أن قرارات المجلس حملت نوعاً من التناقض في مرحلة ما بعد ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م وهو ما يتضح من خلال موقفين متعارضين

١- محمد محمود، مجلة السياسة الدولية، عدد سبتمبر ٢٠١٤.

يمكن ايرادهما في التالي:

أولاً: أن جمال بن عمر المبعوث الدولي الخاص لليمن، هو راعى اتفاق السلم والشراكة الذي شارك فيه أنصار الله، أشاد بشكل كامل بالروح التي تحلى بها أنصار الله في حرصهم على جمع كل مكونات المجتمع اليمنى حول هذا الاتفاق، ومثل هذا نوع من الرؤية الصحيحة لما يحدث في اليمن، وقال إن مجلس التعاون الخليجي ودول مجلس الأمن (الدول العشرة) ومجموعة أصدقاء اليمن تدعم اتفاق السلم والشراكة مع التأكيد علي دعم للرئيس عبد ربه منصور هادى.

ثانياً: تناقضاً مع ما سبق، فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على اثنين من قيادات جماعة الحوثي أنصار الله، وهو ما يتناقض تماماً مع تصريحات بن عمر ودور أنصار الله في محاربة القاعدة وداعش في اليمن، وشكلت مناقشات مجلس الأمن إما عدم دراية بما يحدث في اليمن من تحديات بنشاط القاعدة وداعش، أو النظر للأوضاع في اليمن بالعيون الأمريكية فقط[1].

الاتحاد الأوربي وثورة ٢١ سبتمبر

لا يختلف الموقف الأوربي كثيراً عن مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وأصدقائها في المنطقة العربية، حيث عبر عن قلقه من تنامى ما أسماه بالعنف في اليمن، ودعم الرئيس عبد ربه منصور هادى واحترام سلطة الدولة، وحث جميع الفئات على تمكين الدولة من استعادة السيطرة الكاملة على المؤسسات الأمنية والعامة، لكنه لم يتخذ خطوات عقابيه ضد أنصار الله إلا من خلال تصويت أعضائه في مجلس الأمن بفرض عقوبات على اثنين من أنصار الله[2].

١- صحيفة النيويورك تايمز ٢٧ سبتمبر ٢٠١٤.

٢- أكرم فرحات: وثيقة الحوار الوطني في اليمن....ما بين شطري الرحى .. إشكاليات داخلية وتدخلات إقليمية.

الموقف الروسي

كان الموقف الروسي أكثر التزاماً بدعم الثورة اليمنية من خلال الإعلان عن حرص روسيا على الاستمرار في تسليح الجيش اليمني، مع تعزيز التعاون العسكري مع اليمن والإسهام الفاعل في الوقوف إلى جانب اليمن وشعبها وقيادتها السياسية حتى إخراجها إلى بر الأمان، ولذلك شكل الموقف الروسي رؤية مختلفة لثورة ٢١ سبتمبر بعيداً عن المواقف الدولية التي سارت معظمها خلف الولايات المتحدة الأمريكية.

الموقف الأمريكي

يمثل استقرار اليمن أولوية للولايات المتحدة وحلفائها من دول الخليج العربية، بسبب موقعه المتاخم للسعودية والخطوط الملاحية عبر خليج عدن، وبعد ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م تَدرج الموقف الأمريكي من أقصى السلبية إلى درجات يمكن وصفها بالمقبولة في الوقت الراهن حيث أدانت ليزا موناكو (كبيرة مستشاري الرئيس الأميركي باراك أوباما المكلفة) تحركات أنصار الله في البداية وعرضت دعم الرئيس اليمني، خصوصاً أن حكومته تتعرض "لإخفاقات" في عملية الانتقال السياسي، وفق ما نقل بيان البيت الأبيض[1].

كما أن الموقف السلبي الأمريكي من أنصار الله تجلى بوضوح في تقديم مشروع أمريكي لمجلس الأمن، بفرض عقوبات على اثنين من قيادات أنصار الله والرئيس السابق على عبد الله صالح وافق مجلس الأمن عليها في النهاية، لكن المصالح الأمريكية في اليمن، وظهور حكمة سياسية بالغة من جانب أنصار الله في التعامل مع التحديات المختلفة وطمأنة كافة القوى السياسية الداخلية، جعل الولايات المتحدة الأمريكية تخفف من حدة نقدها لأنصار الله

١- منى صفوان، مقال، موقع عربيات، سبتمبر ٢٠١٤.

وثورة ٢١ سبتمبر، حيث تتحدث أوساط أمريكية عن مصالح يمكن تحقيقها في اليمن بالتعاون مع أنصار الله ومن أهم تلك المصالح :

١- الحرب التي يشنها أنصار الله علي القاعدة وداعش والمتطرفين في اليمن، وهي حرب ضد أعداء تقليديين للولايات المتحدة في اليمن، حيث فشلت الولايات المتحدة ومعها الجيش اليمنى طوال سنوات في القضاء عليها، ولذلك فهي بحاجة شديدة لانتصارات أنصار الله على الدواعش والقاعدة في اليمن، وقد عبرت مؤسسات بحثية وأمنية أمريكية عن انبهارها بالانتصارات التي يحققها أنصار الله على القاعدة في البيضاء وغيرها[1].

٢- أصبح أنصار الله رقماً صعباً في اليمن، سياسياً وعسكرياً، وهو ما يفرض تعاوناً مستقبلياً مع الولايات المتحدة، التي لها مصالح استراتيجية في اليمن خاصة في ظل تنامي الحرب على الإرهاب وداعش.

الموقف المصري من أنصار الله

أثارت بعض الأخبار المغلوطة من اليمن عن وجود تحركات لقوات أنصار الله نحو مضيق باب المندب الاستراتيجي، موجة من القلق وإطلاق التحذيرات للحكومة المصرية للتحرك، لما تمثله هذه الخطوة من خطورة على مصر وأمنها القومي، خاصةً في الوقت الذي تستكمل فيه مصر مشروعها الملاحي (قناة السويس الجديدة)، الذي أطلقه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسى، ودفعت ضغوط وسائل الإعلام رئيس هيئة قناة السويس الفريق مهاب مميش، بالتأكيد على أن مصر لن تسمح بأي خطر على مضيق باب المندب؛ لما له من تأثير على قناة السويس وحركة الملاحة فيها، لكن وزير الخارجية المصري سامح شكري أشار في أكثر من مناسبة وفي أكثر من بيان لوزارة الخارجية

١- حمدي العبد الله، جريدة البناء ١٩-١١-٢٠١٤.

المصرية، إلى أن القوانين الدولية تكفل حرية الملاحة، وبالتالي فإن ما أسماه بالتهديد في اليمن "ليس مباشرًا" على الأمن القومي المصري أو على قناة السويس، وإنه حال تحول الأمر لتهديد "مباشر" فمصر لن تتأخر عن ضمان أمنها القومي[١].

ولذلك يمكن تقسم الموقف المصري من ثورة ٢١ سبتمبر في اليمن إلى مسارات عدة وهي:

المسار الإعلامي : كان في مجمله سلبياً للغاية مما حدث في اليمن من ثورة، باستثناء صوت أو صوتين في كل الساحة الإعلامية المصرية التي تحاول توضيح الحقائق واستجلاء حقيقة ما حدث في اليمن، حيث تصف وسائل الإعلام المصرية جماعة أنصار الله بالمتمردين، وتربط دائماً بينهم وبين إيران، وأنهم ذراع إيران في اليمن دون الإشارة إلى أنهم مكون رئيسي وكبير من مكونات المجتمع اليمنى ،وكانوا يحكمون لمدة تزيد عن ١٠٠٠ عام، كما أن غالبية الخبراء الذين تحدثوا في وسائل الإعلام عن خطورة على الأمن القومي المصري والعربي، من سيطرة أنصار الله على باب المندب (رغم أن باب المندب بعيد جغرافياً عن سيطرة أنصار الله كونه ممر ملاحي عالمي) وأذاعت وسائل إعلام كثيرة ما ترددة قنوات سعودية مثل العربية حول خطورة ما يحدث في اليمن على الملاحة في قناة السويس، ووصل الأمر ببعض الخبراء في الإعلام إلى الادعاء بأن مصر يمكن أن تستخدم القوة للحفاظ على مصالحها في البحر الأحمر وقناة السويس[٢].

المسار الشعبي: كشفت تقارير أذاعتها قنوات خاصة مصرية عدم وعى المواطن المصري بحقيقة ما يقوم به أنصار الله في اليمن، وكل من تحدثوا

١- عبد الله الشمري، عمود، مجلة المونيتور، أكتوبر ٢٠١٤.

٢- رويترز، ٢٢ أكتوبر.

قالوا إنهم يخشون من سيطرة أنصار الله "الحوثيين" على قناة السويس والبحر الأحمر، وكل هذا نتيجة للصورة النمطية التي رسختها وسائل الإعلام عن أنصار الله باعتبارهم ورقة إيران في اليمن[١].

المسار الرسمي: الدولة المصرية ممثلة في وزارة الخارجية لم تدِن أي تصرف أو سلوك لأنصار الله بل كانت دائماً تدعو للتمسك بوحدة اليمن والاستجابة لتطلعات الشعب اليمنى بما يصب فعلياً في صالح أنصار الله، وحتى هناك تصريحات للرئيس السيسى كانت في مجملها إيجابية للغاية ولم تردد ما يردده الإعلام المصري[٢].

توصيات الدراسة

١- ضرورة سعي أنصار الله إلى نوع من "التسويق السياسي" للإنجازات التي تحققت للشعب اليمنى بعد ثورة ٢١ سبتمبر، والآمال التي تنتظره مع عدم إغفال التحديات التي تواجه اليمن، لأن أنصار الله قد يكونوا نجحوا بصورة ما في "التسويق السياسي" الداخلي لكنهم على المستوى العربي والإقليمي والدولي، عليهم القيام بالكثير من أجل توضيح ما حدث.

٢- التركيز على الجهد الكبير في مواجهة القاعدة وأتباع داعش في اليمن لأن هذه هي المعركة التي يستمع لها المواطن والمسؤول الغربي على السواء، مع التأكيد على أن جماعة أنصار الله في نفس الجبهة وذات الخندق مع المجتمع الدولي ودول الجوار في حربهم على الإرهاب والتطرف والتكفير وقطع الرقاب.

٣- التأكيد على أن ثورة ٢١ سبتمبر عنصر استقرار وسلام وليس عنصر

١- النيويورك تايمز ٢٥-٩-٢٠١٤.

٢- د. محمد أبو رمان، السلفيون والربيع العربي ...سؤال الدين والديمقراطية في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، مارس ٢٠١٤.

تخريب واستقطاب في المنطقة، لأن الصورة النمطية الحالية لأنصار الله في المنطقة العربية والدولية أنهم مجرد ورقة إيرانية في اليمن يتم من خلالها تهديد وترويع الاخرين وابتزاز الحكومة والرئيس اليمنى.

٤- ضرورة التأكيد على الطابع السياسي والتاريخ الطويل لأنصار الله، والظلم والتهميش الذي تعرضوا له خلال المرحلة الماضية، لأن هناك من يريد أن يُصدر صورة (الميلشيا) عن أنصار الله وليس الجماعة السياسية الدعوية الثقافية المتجذرة في المجتمع اليمنى.

٥- ضرورة توصيل رسالة طمأنة للدول العربية بشكل واضح وصريح واستخدام بيانات وألفاظ واضحة مثل (أمن مصر وقناة السويس خط أحمر، وأمن السعودية، أمن دول الخليج من أمن اليمن)

٦- ضرورة عمل لقاءات دورية مع سفراء الدول المعتمدين في اليمن لتعديل الصورة وشرح المستجدات، على سبيل المثال (لقاء مع سفراء الدول العربية)، (لقاء مع سفراء دول الاتحاد الأوربي) (لقاء مع سفراء دول الأمريكيتين)

٧- التواصل مع الموظفين اليمنيين في السفارات العربية والأجنبية في اليمن، لأن هؤلاء من يعدون التقارير اليومية للسفراء العرب والأجانب في صنعاء، ورؤية هؤلاء في غاية الأهمية لأن رؤيتهم تكون وراء الاتجاه الذي تتخذه تقاريرهم للسفراء الذين يعملون معهم.

٨- التأكيد على نفي الولاء أو التبعية لإيران، وإظهار العمق العربي والإسلامي لأنصار الله، وأنهم ورقة يمنية خالصة لا يمكن أن تكون بيد أي طرف إقليمي.

٩- إظهار حرص أنصار الله على وحدة اليمن لأن هناك من يروج كذباً بأن أنصار الله يدفعون لانفصال الجنوب، رغم أن جماعة الإخوان المسلمين

هي من حاولت قديماً وتحاول الآن الدفع بهذا الخيار.

١٠- وسائل الإعلام هي من تصنع الصورة الذهنية عن أنصار الله وما حدث بعد ٢١ سبتمبر، لذلك لا بد من التواصل بشكل مختلف ومحترف مع وسائل الإعلام خاصة الأجنبية لشرح حقيقة الوضع، ويكفي هنا الإشارة أن وكالة رويترز حتى كتابة هذه الدراسة تصف أنصار الله بالمتمردين رغم أنهم جزء من العملية السياسية.

العدوان على اليمن وعلاقته بثورة الـ ٢١ من سبتمبر

أمين الشريف
كاتب وباحث يمني

مدخل:

مع تسارع الأحداث في المنطقة، والتي بدأت بخروج معظم الشعوب العربية لإسقاط الأنظمة الفاسدة والعميلة فيما سمي بـ «الربيع العربي»، عادت لتكتوي بنار أشد إيلاماً، بعد أن ركبت تنظيمات وجماعات سياسية معروفة موجة الثورة وحرفتها عن مسارها وعدلت بوصلة اهتمامها، حينها تدخل الغرب بشكل مباشر خدمة لمصالحه ومصلحة الكيان الصهيوني لتجد الشعوب نفسها في المستنقع الأول وباتت غير قادرة على التغيير الحقيقي.

وتبرز الصورة الفاضحة للتدخل الغربي في إخماد ثورات في بلدان معينة وإقامة ثورات مزيفه ومصطنعة انتهت في بعضها إلى حرب طاحنه دُمرت فيها البنية التحتية واستهُدفت بعض الجيوش العربية بغية إضعافها خدمة لإسرائيل، حينها كان اليمن يرزح تحت حكم المبادرة الخليجية التي أنهت ثورة الشعب بنتيجة التقاسم للسلطة بين النظام والمعارضة، تاركة مسألة السيادة والاستقلال في القرار تحت رحمة الغرب ودول الخليج والتي تمكنت من التحكم في قرارات النظام القائم على المستويين المحلي والدولي وتوجيهه خدمة لمصالحها، وحينها أصبح النظام أكثر عمالة وأكثر ضعفاً من ذي قبل.

وبما أن الشعب اليمني بطبيعته لا يقبل الخضوع والخنوع – وكنتيجة للتدخل الفاضح والكبير في شؤونه من قبل رعاة المبادرة – فقد تنامى الوعي

لدى الشعب، مدركاً أن مصلحة اليمن تكمن في مواصلة الثورة وإعادة إحيائها من جديد، وأصبحت هناك قناعة تامة بأن ثورة فبراير لم تحقق أهدافها التي قامت من أجلها مبدئياً سخطه الشديد من التدخل السافر في شؤون البلد ومحاولة فرض أجندات تتنافى ومصلحة البلاد.

ويمكن القول إن الوعي الذي أصبح يتمتع به الشعب، هو السبب في انضوائه تحت قيادة واحدة للثورة يعرف مدى مصداقيتها وحكمتها، فخرج الشعب بكل فئاته إلى الساحات والميادين في أغلب المدن اليمنية مفجراً ثورة كبرى وعارمة انتهت بانتصار الثورة وتقديم الرئيس هادي استقالته.

ولما كان النهج الثوري الذي قامت عليه الثورة ـ ومضت القيادة في تحقيقه غير مساومة عليه ـ يرتكز سياسياً على عدد من الأسس من قبيل استعادة السيادة المنتهكة، والاستقلال التام في القرار، وإقامة علاقات يسودها الندية والاحترام مع جميع الدول مع اتخاذ موقف واضح بشأن القضية الفلسطينية- ، فإن الثورة قد أصبحت بمثابة الكابوس الذي يؤرق معظم الدول الغربية والخليجية وعلى رأسها أمريكا والسعودية والكيان الصهيوني.

الهستيريا التي أصابت تلك الدول أدت في النهاية إلى شنها لعدوان غاشم على اليمن بغية إعادته إلى الوصاية والهيمنة من جديد، ومن هنا تبحث هذه الدراسة في دوافع دول العدوان محاولة الربط بين النهج السياسي الذي قامت عليه الثورة وبين شن العدوان على اليمن.

النهج السياسي الذي قامت عليه ثورة الـ ٢١ من سبتمبر

نتيجة للموقع الاستراتيجي والثروات الطبيعية الكبيرة الكامنة بداخله، عانت اليمن طوال الفترة الماضية من الهيمنة الغربية ـ الأمريكية بشكل خاص ـ والهيمنة الإقليمية من قبل المملكة السعودية على قراره السياسي الداخلي والخارجي، بغية إبقائه تحت السيطرة من أجل استغلال ثرواته، والتأكد من

عدم خروجه عن المحور الغربي، كون موقعه الاستراتيجي المتمثل في إطلاله على أحد أهم المنافذ البحرية في العالم (باب المندب)، وتشكيله الخاصرة الجنوبية لدول الخليج، يمثل إشكالية كبيرة بالنسبة للغرب والخليج في حال خروجه من عباءة الهيمنة التي يمارسونها عليه.

ولا يختلف اثنان على أن فترة ولاية هادي، الذي جاءت به المبادرة الخليجية، والتي بموجبها وضعت اليمن تحت الوصاية، قد ازدادت فيها الهيمنة الغربية ـ الخليجية حيث أصبح اليمن محل تدخل معظم الدول خاصة في الشأن الداخلي، أما السياسة الخارجية فقد غابت تماماً في تلك الفترة بفعل الهيمنة على القرار السياسي، وفي الجانب العسكري أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من (٥٠٠) من جنودها إلى العاصمة صنعاء، ليضافوا إلى عدد المتواجدين في قاعدة العند الجوية.

وفي الوقت الذي أصبح الشعب غير مستعد للاستمرار تحت الهيمنة، والتي استمرت لعقود من الزمن وعانى منها الشعب أشد المعاناة اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، فقد برز خلال هذه المرحلة وعي سياسي جديد أنتج فيما بعد نهجاً سياسياً ثورياً طرحته قيادة الثورة واتخذه الشعب منهاجاً للسير نحو التحرر والاستقلال، وفي طريقه هذا كان الوعي الشعبي قد وصل مرحلة النضوج بشكل أصبح معه العودة للوراء مستحيلة.

وفي الوقت الذي كانت الثورة تحمل أهدافاً اقتصادية واجتماعية وأمنية كثيرة، تهدف إلى النهوض باليمن وإخراجه من براثن التخلف والفساد، فقد برزت أيضاً أهداف سياسية تسعى إلى إخراج اليمن من مستنقع الهيمنة والوصاية الخارجية، وهو ما أُطلق عليه بالنهج السياسي؛ ويمكن إبراز أهم مرتكزات النهج السياسي للثورة في النقاط التالية:

استعادة السيادة المفقودة

ناهيك عن التدخل في القرار السياسي داخلياً وخارجياً وهو ما يعد انتهاكاً للسيادة؛ فإن أجواء اليمن قد غدت مرتعاً لطائرات "الدرونز" الأمريكية بدون طيار، والتي لم تقتصر غاراتها على التنظيمات الإرهابية التي تدعي الولايات المتحدة محاربتها، بل طالت المدنيين الأبرياء في عدد من المحافظات مستهدفة مواكب الأعراس ومجالس العزاء والتجمعات القبلية ومنازل المواطنين، وقد أدى ذلك إلى استياء شعبي واسع، فضلاً عن أن العلاقة بين أمريكا والتنظيمات الإرهابية باتت محل شك لدى معظم أبناء الشعب الذي أصبح يرى بأن تلك التنظيمات ماهي إلا أداة لتنفيذ المخططات الأمريكية، وأن تواجدها في المناطق يعطي أمريكا ذريعة للقصف وانتهاك السيادة؛ ويعدّ انتهاك السيادة من المشاكل التي عانى منها اليمن طويلاً وأدت إلى بقائه كدولة ضعيفة مهيمن عليها من الخارج، وهي بالتأكيد تحتاج ثورة لوحدها، وقد وضع الشعب والقيادة نصب أعينهم تحقيق هذا الهدف مهما كانت التحديات.

رفض الوصاية والاتجاه نحو الاستقلال الكامل في القرار

هيمنت القوى الغربية ودول الخليج على العملية السياسية القائمة في البلاد أثناء حكم هادي، وأصبحت تلك الدول تتدخل بكل صغيرة وكبيرة ومعها أصبح السفير الأمريكي الحاكم الفعلي للبلد كما أطلق عليه البعض، كما تمت هيكلة الجيش والأمن بناء على رغبة أمريكية ودعم سعودي، إضافة إلى التدخل في مقررات مؤتمر الحوار ولجنة الدستور والتي من خلالهما تم صياغة بنود تلبي مطامع الغرب والسعودية، فقد تم إقرار تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم رغم رفض معظم المكونات السياسية، إلا أن القوى العميلة مررت القرار، وكان ذلك بمثابة الصاعقة بالنسبة للشعب الحرّ الذي رفض هذا الإجراء والتدخل الفاضح.

أمّا على المستوى الخارجي ورغم اتخاذ اليمن سياسية عدم الانحياز، إلا أنه ومع الهيمنة الأمريكية أصبح اليمن محسوباً على المحور الغربي منذ فترة طويلة؛ ونتيجة لمعاناته من فقدان قراره السياسي داخلياً وخارجياً، فقد وضع الشعب نصب عينه تحقيق هدف الاستقلال في القرار.

بناء علاقات خارجيه تقوم على الندية والاحترام

برغم ما خلفته قوى الهيمنة والاستعمار السياسي من آثار كارثية على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، إلا أن الثورة لم تأتِ للانتقام، بل أعلنت منذ الوهلة الأولى أنها تسعى لإقامة علاقات متميزة يسودها الندية والاحترام مع جميع الدول بعيداً عن الهيمنة والوصاية وبما يحقق المصالح المشتركة.

وينص الإعلان الدستوري في الفقرة الرابعة منه على الآتي: (تقوم السياسة الخارجية للدولة على أساس الالتزام بمبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واعتماد الوسائل السليمة والسلمية في حل المنازعات والتعامل لتحقيق المصالح المشتركة بما يحفظ سيادة الوطن ومصالحه واستقلاله)[1].

إسرائيل الاستثناء

استناداً للقيم الأخلاقية والدينية الأصيلة التي يتمتع بها الشعب اليمني – والتي حاولت الدول المهيمنة مراراً وتكراراً محوها وتغييبها – فقد تمسك الشعب بموقفه الواضح من القضية الفلسطينية رافضاً الكيان الصهيوني وجرائمه البشعة، ولهذا كان من الطبيعي أن تستثنى إسرائيل من العلاقات

١ – الاعلان الدستوري، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، متوفر على الرابط:

http://ar.m.wikipedia.org

التي يسعى اليمن إلى إقامتها مع الدول خصوصاً مع تزايد الوعي الشعبي من خطورة إسرائيل على الأمة.

موقف الدول الغربية ودول الخليج من ثورة الـ ٢١ من سبتمبر

بعد انتصار الثورة، سارعت الدول الغربية ودول الخليج إلى إبراز موقفها منها، ورغم التباين في حدة المواقف إلا أنها اتفقت في مضمون العداء للثورة، والحقيقة أن ذلك لم يكن مستغرباً فالنهج السياسي الذي قامت عليه الثورة قد أدى إلى فقدان تلك الدول لهيمنتها على اليمن، إلا أن الغريب في الأمر هو أن تُشنّ حربٌ وحشية على شعب من أجل إعادة إخضاعه ووضعه تحت الوصاية من جديد، مع أن مواثيق الأمم المتحدة وقراراتها تنص على كفالة حق الشعوب في الاستقلال، وحقها في تقرير مصيرها، غير أن تلك المواثيق لم تعد سوى حبرٍ على ورق في ظل غياب الأمم المتحدة التام عن دورها الإنساني تجاه الشعوب.

ويرى الكثير أن الأمم المتحدة ليست سوى أداة لتنفيذ سياسات أمريكا ودول الاستكبار العالمي، وهو ما اتضح بشكل كبير في الشأن اليمني، حيث اتجهت السعودية ومِن ورائها الغرب إلى استصدار قرار من مجلس الأمن يندد بما أسماه الانقلاب ويدعو إلى عودة الشرعية حدّ وصفه، وهو ما يعد دعوة للتدخل العسكري في اليمن بهدف إجهاض الثورة، وقبل ذلك كانت الولايات المتحدة ومعها عدد من الدول الغربية قد قامت بسحب سفرائها من صنعاء تبعها في هذا الإجراء الدول الخليجية عدا سلطنة عمان وذلك في إطار التمهيد للحرب.

وعند الاستعراض السريع لمواقف بعض تلك الدول يتضح لنا مدى الانزعاج الكبير والذي يعبر عن الخوف الشديد من التغيير الحاصل في اليمن، وهو ما يعني أن الثورة كانت ضرورة ملحة للنهوض باليمن وإخراجها من عباءة الهيمنة الغربية السعودية من ناحية، ومدى التأثير الذي يمكن أن تشكله الثورة في

محيطها الإقليمي وعلى المستوى الدولي من ناحية أخرى، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

فقد تبدى الموقف الإسرائيلي والذي جاء على لسان رئيس وزراء الكيان الاسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي عبر عن مخاوفه من الحركة الثورية القائمة في اليمن والوعي الشعبي الذي تمتلكه جماعة أنصار الله بخصوص جرائم الكيان الصهيوني في العالم؛ قائلاً "نشعر بالقلق تجاه ما يجري في اليمن .. إن ما يجري هناك يهددنا مباشرة "[١].

دول الخليج وعلى رأسها السعودية لم تخفِ قلقها وخوفها من الثورة اليمنية هي أيضاً، فرغم ترحيبها باتفاق السلم والشراكة الذي وقع بين الأطراف اليمنية في يوم انتصار الثورة، إلا أنها عادت لتعلن رفضها للتغيير واصفة ما حدث بالانقلاب العسكري.

ووفقا لوثائق ويكليكس المسربة عن مراسلات وزارة الخارجية السعودية، فقد انتهت الأخيرة إلى أن "الاحتجاجات الشعبية التي استمرت لأكثر من عام في اليمن أفرزت جماعات وتشكيلات مدنية جديدة، هي القوى الواعدة للتأثير في المستقبل". وهذه القوى كلّها "معادية لسياسة المملكة، أو تقع خارج دائرة احتوائها"[٢]؛ هذا الموقف السعودي لم يكن مفاجئاً فقد حاولت السعودية عرقلة الثورة، من خلال دعم القوى الراديكالية والإرهابية المتطرفة بالسلاح والمال في وجه الحركة الثورية التي تقودها جماعة أنصار الله فاتحة بذلك أكثر من معركة، في الجوف، ودماج، وعمران، وانتهاءً بصنعاء؛ ومع الفشل

١ – العدوان على اليمن فضح تحالف "بني سعوصهيون"، تقرير نشره موقع تعز الاخباري؛ متوفر على الرابط التالي:
http://www.taiz-news.com/?p=25172

٢ – (ويكيليكس يكشف فصول التآمر على اليمن)، تقرير نشره موقع العهد الاخباري؛ متوفر على الرابط التالي:
http://www.alahednews.com.lb/112529/9/

السعودي في كبح لجام الشباب الساعي للتغيير لم تتمالك السعودية نفسها ولم تكتفِ بسحب سفيرها بل تصدرت العدوان الغاشم الذي شن على اليمن.

الملفت للنظر هو موقف أمريكا التي استطاعت أن تخدع الكثيرين في العالم وفي اليمن بعد تمكنها من لعب دور المحايد في العدوان بل واستطاعت أن تلعب دور الوسيط كأنها لا ناقة لها ولا جمل[١]؛ إلا أن إعلان "الجبير" الحرب على اليمن من واشنطن دليل كافٍ على موقف أمريكا ووقوفها وراء الحرب، فضلاً عن القلق الذي أبداه المسؤولون الأمريكيون من سيطرة جماعة أنصار الله على الحكم في اليمن.

دوافع العدوان على اليمن.

في شهر أكتوبر ٢٠١٤م بعد قيام الثورة، بدأ الترويج والتهويل والتخويف من ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م وأنصار الله، ومزاعم تبعيتها لإيران حيث وصف خبراء في الجغرافيا السياسية مضيق باب المندب بأنه أهم من قنبلة نووية في إشارة إلى أهمية هذا الممر المائي الذي لا يزيد عرضه عن ٣٠ كيلو متر[٢] وقد تختلف الدوافع التي أدت إلى شن العدوان الغاشم على اليمن من دولة إلى أخرى، إلا أن النهج السياسي الذي قامت عليه ثورة الـ٢١ من سبتمبر كما يراه المحللون، هو السبب الرئيس الذي دفع تلك الدول لشن عدوانها على اليمن؛ فخروج اليمن من الهيمنة الغربية واتخاذ الثورة موقفاً واضحاً إزاء القضية

١ – جميل الحاج، ما يجري من قتل ودمار وحصار وتشريد لشعب اليمني هو بأوامر أمريكية وبأسلحة أمريكية وبأموال خليجية، تقرير نشر على موقع الحق نت؛ متوفر على الرابط:

http://www.alhagigah.com/?p=9887

٢ – أ.محمد صلاح ، المشروع السعودي الصهيوني الامريكي للهيمنة على باب المندب(٢٠١٠-٢٠١٥م)، مقاله نشرت على الانترنت؛ متوفر على الرابط التالي:

http://www.hasadalyoum.com/art1074.html

الفلسطينية أدى إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني بتحريك السعودية للقيام بالاعتداء على اليمن تحت غطاء عربي؛ في المقابل فإنّ دول الخليج قد رأت أنها تضررت من ثورة ٢١سبتمبر، رغم أن قلقها لم يكن مبرراً إذا ما أخذنا بالحسبان إعلان قيادة الثورة استعدادها لتبديد القلق الخليجي والخوف الذي يساور الدول الشقيقة وعلى رأسها السعودية.

ويتلخص الدافع الغربي لشن العدوان في خروج اليمن من الهيمنة الأمريكية عسكرياً وسياسياً من جهة، والخوف الإسرائيلي من الوعي الذي بات يحمله الشعب اليمني بخصوص القضية الفلسطينية من جهة أخرى؛ وبالمجمل فإن الموقع الجيوسياسي للجمهورية اليمنية قد جعلها في الماضي عرضةً للغزو ثم الاستعمار ثم الهيمنة الأمريكية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي حتى قيام ثورة الـ٢١من سبتمبر؛ وترى أمريكا أن اليمن بموقعه الاستراتيجي يجب أن يكون تحت السيطرة، لأن خروجه من عباءة الإمبريالية الأمريكية سيشكل فارقاً مهماً في الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط؛ فضلاً عن الأطماع الأمريكية في اليمن والتي كان آخرها السعي إلى إقامة قاعدة عسكرية كبيرة في جزيرة سقطرة بهدف تأمين الممرات المائية في خليج عدن؛ أما فرنسا وبريطانيا فيدفعهما المصالح الاقتصادية، فقيام الثورة سيحرم البلدين من امتيازات كانت الدولتان تحصلان عليها في الماضي فيما أُطلق عليه البعض بـ "الاستعمار الاقتصادي"؛ كما أنهما ينفذان سياسة أمريكا والكيان الصهيوني في المنطقة.

إسرائيل لم تخفِ قلقها يوماً من الوعي الذي تتمتع به جماعة أنصار الله تجاه جرائم الكيان في العالم وهو ما أدى إلى مشاركتها في العدوان على صعده عام ٢٠٠٩م تحت العباءة السعودية.

وبحسب مجلة العلاقات الخارجية الأميركية "فورين أفيرز" FOREIGN

AFFAIRS والتي تصدر عن مجلس العلاقات الخارجية، فإن الطائرات الإسرائيلية قد شاركت في العدوان على صعده ٢٠٠٩م بعد سيطرة جماعة أنصار الله على ٤٦ منطقة سعودية ..[١] ؛ وفي أول تعليق رسمي إسرائيلي على العدوان السعودي، قال رئيس وزراء الكيان "نتنياهو" : "إن وكلاء إيران في اليمن يحتلون أجزاءً كبيرة من هذه الدولة ويحاولون الاستيلاء على مضيق باب المندب الاستراتيجي، ما يغير توازن الملاحة وإمدادات النفط العالمية"[٢] ؛ وهو ما يؤكد الدافع الاسرائيلي وراء الحرب على اليمن ومصلحة الكيان في ذلك.

أما السعودية فطالما كانت تنظر إلى اليمن كحديقة خلفية لها، وطوال تاريخها لم تدخر جهداً في السيطرة على اليمن سياسياً واجتماعياً وثقافياً، ومع أن الثورة لم تنطلق من مبدأ العداء للجارة الكبرى؛ إلا أن الغطرسة والكبرياء السعودية أبت إلا أن ترتكب الحماقة الأكبر في تاريخ العلاقات بين البلدين متزعمة لعدوان بربري غاشم كشف عن مدى الحقد الدفين الذي يحمله بنو سعود على الشعب اليمني؛ ويبقى السؤال المطروح هل العدوان الذي تزعمته السعودية وليد اللحظة؟

الحقيقة أن العدوان السعودي لم يكن وليد اللحظة، فقد عملت السعودية في الماضي على نشر المذهب (الفكر) الوهابي في اليمن، وضرب اللحمة الاجتماعية، وشراء الذمم وتأجيج الصراعات بين أبناء الوطن الواحد، وإذكاء الخلافات المذهبية والمناطقية عبر ما زرعه الفكر الوهابي الضال من التكفير واستباحة الدماء والأعراض والأموال، ودعم الإرهاب، واختطاف السياح، وزرع

١ – هادي المغربي، الصمود اليمني يكشف حقيقة العدوان ، تقرير نشره موقع النجم الثاقب؛ متوفر على الرابط:
http://www.nthnews.net/201512/5375

٢ – إبراهيم السراجي، (القناع الأخير للعدوان واشنطن صاحبة القرار)، صدى المسيرة؛ متوفر على الرابط:
http://www.dhamarnews.com/archives/8960

الأحقاد، والقيام بالاغتيالات، ورفض أي فكر مخالف ورمية بالكفر[١]؛ ولم تترك جارة السوء عملاً قذراً إلا أدخلته اليمن وعملت عليه، مستغلة عمالة النظام والمأجورين الذين ساعدوها على ذلك.

وبعيداً عن الدوافع المعلنة والغير معلنة، والذرائع الحقيقية أو الوهمية، فإنه يمكن القول إن العدوان يهدف إلى القضاء على اليمن كدولة، ويسعى إلى تدمير البنية التحتية والاقتصادية، وتدمير الجيش، وخلق الفوضى، وزرع الفتن، وإبادة الإنسان، وتقسيم الوطن إلى أقاليم ودويلات متناحرة ومتنازعة.

استمرار النهج الثوري ومقاومته لدول الاستكبار

منذ اليوم الأول للعدوان اتضح للغالبية من اليمنيين أن عدوان آل سعود وتحالف الشر ومرتزقته إنما يستهدف اليمن بكل ما للكلمة من معنى ودلالة، اليمن الحاضر والمستقبل، وباستثناء قلة مؤيدة ومنتفعة من العدوان السعودي الأمريكي ومرتبطة بأجنداته[٢]؛ ومن هذا المنطلق تحرك الشعب بكل فئاته القيادة والثوار، والجيش والأمن، الرجال والنساء، المقاتل والسياسي، المزارع والصحفي، الكاتب والمدني، الشيوخ والشباب وحتى الأطفال؛ هبوا جميعهم للدفاع عن وطنهم كلاً من موقعه وعمله، مشكلين خلية نحل لا تتوقف عن الحركة، حتى أبهروا العالم بصمودهم وثباتهم.

وفي هذا التحرك المنقطع النظير دلالة واضحة عن تمسك الشعب بثورته والنهج الذي قامت عليه، فالوهج الثوري كان هو الدافع الحقيقي لهذا الصمود

١ – أ/ نجاة يحيى الشامي، (الأثر السلبي على قطاع السياحة جراء العدوان السعودي على اليمن)، ورقه بحثيه، نشرت على الانترنت؛ متوفر على الرابط:

http://www.future-fm.net/?p=8009

٢ – محمد المنصور ا لثورة التي هزت العروش، الحق نت؛ متوفر على الربط:

http://alhakk.net

والمحرك الرئيس لمقارعة الدول العدوانية رغم الفارق الكبير والشاسع في الإمكانات والقوة العسكرية؛ ويبدو أن الدرس الذي سُطّر في هذه الملحمة البطولية هو أن القدرة التدريبية والتسليحية التي قامت عليها نظرية القوة واتخذها الغرب أساساً يرتكز عليه في هيمنته على العالم، لم تعد هي الطريقة الأنجع لتحقيق الأهداف باستخدام القوه العسكرية، ذلك أن الحرب التي شُنت على اليمن أثبتت العكس، وأصبح التوكل على الله مع الإيمان بعدالة القضية، والمظلومية في نفس الوقت هي السلم الحقيقي للنصر شريطة أن يكون هناك تحرك وفاعلية بمستوى الظلم الذي يمارس، وبحتمية النصر الإلهي يصبح تحقيق الأهداف ممكناً، بعكس نظرية القوة التي ستخسر في الأخير وهو ما يعني تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي قامت من أجلها ثورة الـ٢١ من سبتمبر ومن بين تلك الأهداف النهج السياسي الذي سعت الثورة لتحقيقه.

وبعد مرور عامين على الثورة، وأكثر من عام ونيّف على بداية العدوان، أثبت الشعب اليمني أنه جدير بالمواجهة والصمود والمحافظة على ثورته ومكتسباتها. ويبقى السؤال المطروح هو: هل يستطيع الشعب الصمود في مواجهة قوى الاستكبار والهيمنة حتى النصر، رغم الإمكانات الهائلة التي تمتلكها تلك الدول؟

نظرياً، يطرح الدكتور "حماده فراعنه" أربعة شروط للانتصار السياسي وهي: عدالة القضية، وبسالة الشعب، وحكمة القيادة، وتطرف العدو وبشاعته[1]؛ وهذه الشروط تتوفر جميعها في الحالة اليمنية، فالشعب صاحب القوة والبأس الشديد، ولديه قياده ثورية حكيمة، وقضيته عادلة ومحقة ولم

١ – حماده فراعنه، شروط الانتصار السياسي، صحيفة الأيام الفلسطينية؛ متوفر على الرابط:
www.al-ayyam.ps

يعتدِ على أحد؛ بل يدافع عن نفسه، بالإضافة إلى بشاعة عدوه وتطرفه فالحرب التي تُشن عليه تعتبر من أبشع الحروب في القرن الـ٢١.

أما واقعياً، فإن الشعب لم يتحرك لمواجهة أعتى القوى العالمية تسليحاً من منطلق قوته العسكرية، فميزان القوى يصب لصالح العدو بنسبة كبيرة؛ وإنما انطلق معتمداً على الله سبحانه وتعالى ومتوكلاً عليه، وهو باعتماده على الله يثق كامل الثقة في نصره وتثبيته وتأييده.

وبتوافر الشروط الموضوعية، والاعتماد على الله أولاً وأخيراً، فإن الشعب اليمني قد استطاع الصمود والثبات ومقارعة الغزاة والمستكبرين طوال هذه المدة رغم الحصار وبشاعة المعتدي وقبحه هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تتجلى قدرته على الاستمرار في الصمود حتى تحقيق الانتصار، شريطة استمرار الزخم الثوري.

سيناريوهات مستقبلية

هناك ثلاثة سيناريوهات متوقعة في المستقبل وهي:

السيناريو الأول: أن تنتصر اليمن في مواجهة العدوان، مع المحافظة على النهج السياسي الذي قامت عليه الثورة، وهو احتمال كبير جداً، بالنظر إلى توافر الشروط الموضوعية التي ذُكرت سابقاً، مع الأخذ بشكل كبير بالواقعية (الاعتماد على الله والثقة بنصره)، وفي هذه الحالة فإن اليمن يكون قد كسب معركة الحرب المقدسة من ناحية، وحافظ على النهج السياسي الذي قامت عليه الثورة من ناحية أخرى، ويتوقع في هذه الحالة أن تتطور اليمن وترتقي في شتى المجالات بعيداً عن الوصاية والتدخل الأجنبي، وهو المطلب الذي سعت الثورة لتحقيقه.

السيناريو الثاني: أن تنتصر اليمن دون أن تحافظ على النهج السياسي الذي قامت عليه الثورة، وقد يحدث ذلك بناءً على اتفاقية مع العدو لإنهاء الحرب

سواءً مع عودة منافقي العدوان هادي وجماعته للمشاركة في الحكم أو بدونهم، وقد يحدث ذلك بسبب متغيرات إقليمية أو دولية أو حتى داخلية (اقتصادية مثلاً) تحصل بعد الانتصار وتؤدي إلى عودة الهيمنة على القرار السياسي من دولة ما أو مجموعة من الدول، وفي كلتا الحالتين فإن الانتصار لا قيمة له، لأنه سيعود باليمن إلى ما قبل الثورة ومعه ستبقى اليمن تترنح في وضعها السابق دون أن تتطور، واحتمال تحقق هذا السيناريو ضعيف.

السيناريو الثالث: أن تودي المتغيرات في ميزان القوى إلى هزيمة اليمن، وهو ما يعني احتلال اليمن والسيطرة عليه من قبل قوى العدوان، وهذا احتمال ضعيف جداً وغير وارد، بالنظر إلى ما تحقق لليمن حتى الآن، فرغم دخولها الحرب وهي في وضع لا تحسد عليه عسكرياً خاصة مع تعدد الجبهات مع منافقي العدوان في الداخل، نجد أن المقاتل اليمني متواجد اليوم في الداخل السعودي والصواريخ الباليستية أصبحت تطال العمق السعودي، وهو ما يعني ارتداد الحرب عكسياً على السعودية وحلفائها.

ثورة ٢١ سبتمبر.... مسيرة نضال قراءة لأبرز محطاتها

حميد رزق

إعلامي وكاتب صحفي

مقدمة

ارتبط العام ٢٠١١م بما عرف بالربيع العربي، أو عام الثورات العربية كما يسميه البعض والذي تحول إلى فرصة لتعميم بعض المفاهيم الجديدة كمفهوم "الفوضى الخلاقة" والتي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية على مدار عقدين من الزمان تعميمها وتسويقها باعتبارها الأداة الأقل كلفة، التي تُمكن من تقسيم المنطقة العربية إلى كانتونات صغيرة، يمكن من خلالها إبقاء حالة عدم الاستقرار بل والوصول إلى حالة من الصراع الدائم بينها يضمن جملة من الأهداف الاستراتيجية ليس أقلها كما تعلن الإدارات الأمريكية المتعاقبة "ضمان أمن إسرائيل"، بالإضافة إلى ضمان تدفق النفط إلى الغرب والولايات المتحدة بأقل تكلفة ممكنة، وفي سبيل تحقيق ذلك كان لابد من إيجاد أدوات بديلة منفذة لهذه المخططات، توفرت لها من خلال بعض الأنظمة العربية التي سعت وبحماسة كبيرة للعمل علي تدمير الدول العربية الكبرى "مصر – سوريا – العراق – ليبيا – اليمن" والتي مثلت دول القيادة في المنظومة العربية المواجهة للعدو الرئيسي للعرب وهي إسرائيل.

– ففي العراق تدخلت أمريكا عسكرياً وعلى مدار عقد كامل عبثت بالنسيج الاجتماعي وهيأت الظروف لانتشار الدواعش والاقتتال الطائفي تمهيد لتقسيم هذا البلد.

– وفي ليبيا تدخل الغرب عسكرياً لإسقاط نظام القذافي بغرض تفتيت ليبيا وتمزيقها والسيطرة على ثرواتها ...

– أما في سوريا فقد تم إيكال مهمة نشر الفوضى وتدمير ذلك البلد العربي المهم إلى جماعات التكفير التي تم جلبها برعاية أمريكية غربية من كل أصقاع العالم بتمويل سعودي قطري خليجي.

– أما في اليمن فقد اطمأن الأمريكي إلى التقارير الخاطئة التي ترفع له حول وعي الشعب اليمني وقدرته على مواجهة ما يحاك ضده في كواليس أجهزة المخابرات الدولية، فتعاملت واشنطن مع الملف اليمني بطريقة مغايرة فمن خلال المبادرة الخليجية تم إعادة إنتاج نظام حاكم مُستلب هش وضعيف ومرتهن، اعتقد الأمريكي أن تنفيذ مخطط تمزيق وتفتيت اليمن وإخضاعه لسيطرة جماعات التطرف الاسلامي داعش وأخواتها، سيكون من السهولة بمكان نتيجة لأن الشعب اليمني مثقل بهمومه الاقتصادية ويعاني من الفقر والجهل الذي لا يؤهله لأي تحرك مقابل، مستعيضاً عن ذلك بقليل من الضغوطات على بعض القوى السياسية التي رضخت سريعاً ووافقت على لعب دور المُشرعن لهذه المخططات المشبوهة..

المقدمات

في ٢٠١١ انطلقت رياح ما يسمى بالربيع العربي كان الشعب اليمني متطلعاً إلى مستقبل أفضل وقدم في سبيل ذلك الكثير من الأوجاع والمعاناة والتضحيات، وبينما كان اليمنيون سائرين في طريق الثورة السلمية ضد الفساد والاستبداد وبحثاً عن الكرامة والغد الأفضل كان الأمريكيون والسعوديون ينفذون كميناً محكماً لتطلعات الشعب اليمني لقطع الطريق على الثورة السلمية، وتمثل ذلك الكمين فيما عرف بالمبادرة الخليجية التي أعادت تقسيم السلطة مجدداً على ذات الأطراف الحاكمة التي خرج الشعب رافضاً

لفسادها وتسلطها.

كرست المبادرة الخليجية الموقعة في الرياض في ٢٣ من نوفمبر ٢٠١١ فكرة المحاصصة والتقاسم والذي شكل أرضية لممارسة الفساد وضياع الحقوق في دهاليز المنافسة الحزبية ليظل الشعب الذي ضحى بحثاً عن العدالة والحرية والحكم الرشيد خارج دائرة الاهتمام.

وكان موقف القوى الثورية الأكثر صدقاً وتعبيراً عن تطلعات الشعب اليمني والمتمثل في أنصار الله والحراك الجنوبي، رافضاً لمخرجات المبادرة الخليجية، فاستمرت الفعاليات الثورية السلمية في مختلف ساحات الثورة منذ ما بعد توقيع المبادرة الخليجية في نوفمبر من العام ٢٠١١ حتى يوم الـ ٢١ من سبتمبر في العام ٢٠١٤ م، فيما الإخوان المسلمين وبعض الأحزاب المحسوبة على اليسار كالاشتراكي والناصري تخلوا عن تضحيات الشباب وعادوا من الرياض لتقاسم المغانم والمناصب بعد أن منحوا الرئيس السابق علي عبد الله صالح ومن عملوا معه حصانة أقرها ممثلو تلك الأطراف في البرلمان تحت مسمى قانون الحصانة، وفي ١٨ مارس ٢٠١٣ انطلق الحوار الوطني واستمر لمدة عشرة أشهر أي حتى ٢٥ من يناير ٢٠١٤ حاولت من خلاله بعض القوى الإقليمية والدولية تمرير مقررات تقسيم اليمن وإعادة صياغة خارطته السياسية بما يتلاءم مع التصورات الجديدة لما يسمى بالشرق الأوسط الجديد القائم على إنشاء كيانات مذهبية وعرقية ومناطقية وتقسيم على أساس استعماري في الجنوب، وطائفي في الشمال يضمن السيطرة على الموارد النفطية والمعدنية والتحكم في باب المندب فيما تسعى السعودية إلى اقتطاع حضرموت لتنفيذ مشروع مد أنابيب النفط إلى بحر العرب دون الاضطرار للمرور عبر خليج هرمز.

يشار إلى أنه عندما قرر أنصار الله (وهم طليعة الثورة التصحيحية) المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني كان يحدوهم الأمل في النجاح بالتأثير

إيجاباً لصالح مقررات تحقق أهداف الشعب وتقترب من تطلعات اليمنيين التي سرقت من قبل السعودية والأمريكيين وأحزاب اللقاء المشترك .. وقد اتسمت مشاركة أنصار الله في الحوار بفعالية وجدية الأمر الذي لم تكن تتوقعه بعض الأطراف التي راهنت على انسحاب أنصار الله من الحوار لإعادة عزلهم وتصنيفهم كحركة متمردة خارج الاجماع الوطني..

لم تفلح الأطراف المنتشية بسلطة منقوصة حصلت عليها بخداع جماهير الشعب في إجبار أنصار الله على مغادرة الحوار ومقاطعة جلساته فتم الذهاب نحو الأعمال الأمنية وممارسة الاغتيالات، وفي ذكرى جمعة الكرامة وبالتزامن مع انعقاد أولى جلسات مؤتمر الحوار في صنعاء يوم ١٨ من شهر مارس ٢٠١٣م شنت عناصر الفرقة الأولى مدرع التابعة لعلي محسن الأحمر هجوماً على ساحة التغيير وقتلوا وجرحوا عدداً من شباب الثورة، وبعد حوالى خمسة أيام من الجريمة السابقة نجى عضو مؤتمر الحوار الوطني الشيخ عبد الواحد أبو راس من محاولة اغتيال نفذت بالقرب من إحدى النقاط الأمنية وسط العاصمة صنعاء وقضى في العملية عدد من عناصر الحراسة الشخصية لأبو رأس.

فيما فشلت الممارسات الدموية في ثني أنصار الله عن الاستمرار الفاعل والايجابي في مؤتمر الحوار الوطني فذهبت قوى التسلط إلى توجيه المزيد من الضربات الأمنية للثورة وفي طليعتها أنصار الله والكوادر المحسوبة عليهم، وتم استهداف عدد من القامات الوطنية المشاركة بفعالية في مؤتمر الحوار، وفي مساء يوم الثاني والعشرين من شهر نوفمبر ٢٠١٣م اغتيل عضو مؤتمر الحوار الوطني والنائب في البرلمان العلامة الدكتور عبد الكريم جدبان أثناء مغادرته مسجد الشوكاني بالعاصمة صنعاء بعد فراغه من أداء صلاة العشاء متوجهاً صوب منزله وسط العاصمة، وفي صبيحة يوم ٢١ يناير ٢٠١٤م اغتال مسلحون

يستقلون سيارتين عضو مؤتمر الحوار الوطني الفقيه القانوني والدستوري البرفسور أحمد شرف الدين خلال مروره بأحد شوارع العاصمة صنعاء في طريقة لحضور الجلسة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني.

وفي المقابل واجه مكون القضية الجنوبية في الحوار الوطني هو الآخر الكثير من المضايقات ومحاولات التفريخ وشراء الولاءات بهدف إفراغ القضية الجنوبية من مضمونها والالتفاف على الحلول العادلة لها، وفي مطلع شهر مايو من العام ٢٠١٣م أعلن رئيس مكون الحراك الجنوبي أحمد بن فريد الصريمة انسحابه من الحوار الذي كان يشغل نائباً لرئيسه عبد ربه منصور هادي، وقال الصريمة في بيان له: "قررت الانسحاب الكامل مما يسمى مؤتمر الحوار الوطني ويشمل الانسحاب من كل المواقع القيادية التي شغلتها في هذا المؤتمر ولم يعد لي صلة بالمؤتمر"، وبرر الصريمة انسحابه بما وصفها مؤامرة على قضية شعب الجنوب وأضاف: "إن وقائع الحوار تسير نحو إنتاج منظومة الحكم السابقة في صنعاء بعلم كل الأطراف ولدينا كل الحقائق التي تؤكد ذلك وسنكشفها في الوقت المناسب".

وفي نهاية شهر نوفمبر من العام ٢٠١٣م أعلن محمد علي أحمد الذي تولى رئاسة القضية الجنوبية خلفاً للصريمة انسحابه هو الآخر من الحوار، وأعلن ذلك في مؤتمر صحفي عقده بالعاصمة صنعاء كاشفاً عن انعدام الجدية المطلوبة لإيجاد حلول عادلة للقضية الجنوبية.

برغم ذلك واصلت المكونات اليمنية الحوار وخرجت بالحد الأدنى من النتائج التوافقية على صعيد القضايا الوطنية عدا القضية الجنوبية، التي انقسمت مكوناتها بين رافض لمخرجات الحوار وبين من فضل الاستمرار تحت مظلة عبد ربه منصور هادي، وفيما كان المفترض أن ينتقل اليمن بعد الحوار الوطني إلى مرحلة جديدة من الشراكة على صعيد المؤسسات، وإعادة تشكيل

السلطة الانتقالية المجسدة لمخرجات الحوار؛ إلا أن الجميع تفاجأوا برفض هادي والإصلاح الشروع في تطبيق مقررات الحوار، وبدلاً عن ذلك تم الانطلاق في إشعال أولى جولات الحرب العسكرية التي تستهدف أبرز القوى الثورية (أنصار الله)، ففي أواخر شهر أكتوبر من العام ٢٠١٣ م ظهر بشكلٍ مفاجئ التصعيد في دماج التي اتخذت ذريعة لتحشيد القاعدة والتكفيريين لمواجهة أنصار الله واستنزافهم، وتم محاصرة محافظة صعدة وقطع الطرقات منها وإليها، وتحت مسمى الدفاع عن أهل السنة والسلفيين انطلقت حملة كبيرة من التخوين والتحريض المذهبي والطائفي الذي اتخذ من دماج ذريعة للالتفاف على نتائج الحوار، فيما اتسعت رقعة المواجهات لتشمل مساحات واسعة في محافظات صعدة وعمران وحجة وخسرت أطراف الحرب (حزب الإصلاح وعناصر القاعدة ومن خلفهم) خسرت تلك الأطراف كل معاركها وصولاً إلى سقوط الإصلاح في أبرز معاقله بمحافظة عمران في الثامن من شهر يوليو من العام ٢٠١٤ م.

ولادة الثورة

في شهر يوليو ٢٠١٤ م اتخذت حكومة المبادرة الخليجية التي تقودها أحزاب اللقاء المشترك أقسى جرعة اقتصادية عرفها اليمن في سياق مخطط هدفه الواضح إضعاف الناس والشعب والتهيئة لتحويل غالبية اليمنيين إلى ساحة استقطاب للجماعات التكفيرية التي تحظى بتمويل كبير وهائل من جهات إقليمية ودولية بغرض خلق حالة من الصراع الدائم المرتكز علي أسس طائفية ومناطقية ومستنداً إلى حالة الإفقار التي تتبناها الحكومة،

كان قرار الجرعة قاسياً وجائراً تضررت منه الغالبية العظمى وقطاعات واسعة من ذوي الدخل المحدود والطبقة المتوسطة، وقد لاقى سخطاً كبيراً لاسيما أن أبرز أهداف ثورة الشباب ونضالات الشعب اليمني هو تحسين مستوى

الحياة الاقتصادية ومحاربة الفساد وهدر المال العام، ومجدداً كان أنصار الله وقوى ثورية أخرى في طليعة الرافضين لسياسات التجويع التي كان المفترض الاستعاضة عنها بمحاربة الفساد وإيقاف العبث بالمال العام، وبالنظر إلى حجم التحديات والمؤامرات الإقليمية والدولية التي تعرضت لها ثورة ٢١ سبتمبر، نستطيع القول إن تاريخ انتصارها الفعلي هو يوم أن توجت بفرار علي محسن وسقوط الفرقة الأولى مدرع والذي مثل إعلان ولادة هذه الثورة التي كتب لها مواجهة أعتى المؤامرات الداخلية والخارجية.

ففي الثامن من شهر أغسطس من العام ٢٠١٤ م خرج الشعب اليمني في انتفاضة كبيرة وواسعة بمطالب ثلاثة : إسقاط الجرعة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية وتنفيذ مخرجات الحوار، استمرت المسيرات المليونية الثورية في العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات من بداية شهر أغسطس ٢٠١٤ حتى نهايته، ولم تستجب الحكومة والسلطات المعنية وظلت مصرة على المضي بقراراتها التعسفية بدعم واضح من قبل رعاة المبادرة الخليجية، وفي يوم التاسع من شهر سبتمبر من العام ٢٠١٤ خرج المتظاهرون السلميون بالعاصمة صنعاء بمسيرة احتجاجية إلى أمام مجلس الوزراء فهاجمتهم قوة محسوبة على حزب الإصلاح وعلي محسن، وارتكبت بحقهم مجزرة راح ضحيتها العشرات من الشهداء والجرحى والمخطوفين، في منتصف شهر سبتمبر أي بعد حوالى ستة أيام من مجزرة رئاسة الوزراء فجر حزب الإصلاح الحرب في منطقة همدان بقرية القابل شمال العاصمة، وهي المواجهات التي تدحرجت وامتدت بعد ذلك إلى مقر الفرقة الأولى مدرع وسط صنعاء، وبخلاف كل التوقعات حسمت المعركة بعد ساعات من المواجهة مع اللجان الشعبية التي تعهدت بحماية الثورة، وفي يوم ٢١ من شهر سبتمبر غادر الجنرال علي محسن الأحمر ويعد أبرز قيادات الإخوان المسلمين العسكرية اليمن، وبمساندة السفارة السعودية تم

إخراجه من البلاد، وانتصرت ثورة الشعب التصحيحية التي عرفت فيما بعد بثورة الواحد والعشرين من سبتمبر على الأدوات المحلية وهو الانتصار الذي يعد بمثابة الولادة الأولى لثورة كتب لها أن تواجه أنساق عديدة من الخصوم والأعداء، وقد توجت ثورة ٢١ سبتمبر إنجازها الأول على الصعيد الداخلي بتوقيع وثيقة السلم والشراكة في مساء الواحد والعشرين من سبتمبر ٢٠١٤ م برعاية من قبل مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة جمال بن عمر ومشاركة مختلف القوي السياسية والرئيس حينها عبد ربه منصور هادي.

الثورة تواجه العدوان

منذ اللحظات الأولى لانطلاق ثورة ٢١ من سبتمبر كان واضحاً أنها في مواجهة مع النفوذ السعودي الأمريكي المسيطر بشكل كامل على القرار اليمني وعلى تفاصيل الحياة الأمنية والعسكرية والثقافية وحتى الدينية ولذلك لم يكن مفاجئاً انتقال المواجهة بعد سقوط الأدوات المحلية إلى مرحلة جديدة تجلت في العدوان السعودي الأمريكي على اليمن، ولكي نواصل متابعة خيوط التطورات ومآلاتها، نعود قليلاً إلى الوراء إلى وثيقة السلم والشراكة التي نصت على تشكيل حكومة كفاءات وطنية بدلاً عن حكومة التقاسم والمحاصصة وضمان الشراكة في مختلف مؤسسات الدولة وأجهزتها الرقابية والتنفيذية وإعادة تصحيح مواد الدستور وإعادة النظر في تشكيل الهيئة الوطنية الذي كان مختلاً لصالح أطراف ترفض الشراكة وتعمل على تمرير مواد مقترحة في الدستور الجديد لضمان إقرار مخطط التقسيم الأمريكي السعودي.

حاول الأمريكيون والسعوديون الالتفاف على مطالب ثورة ٢١ سبتمبر بتعيين المقرب منهم أحمد عوض بن مبارك رئيساً للحكومة الجديدة، عن طريق تمرير هذا القرار من خلال عبد ربه منصور هادي، وهو الأمر الذي قوبل برفضٍ مطلقٍ

من قبل الثورة، وفي كلمة له ندد قائد الثورة السيد عبد الملك بدر الحوثي بتدخلات السفارات الأجنبية (الأمريكية والسعودية) في الشأن السياسي اليمني، ومحاولة فرض المقرب من واشنطن بن مبارك رئيساً للوزراء، وتحت ضغط الثورة وحضور الشعب اضطر هادي ومن يقف خلفه للتراجع، وبعد مماطلة ومشاورات شاقة وإجراءات كثيرة لإعاقة تنفيذ وثيقة السلم والشراكة تم تشكيل الحكومة برئاسة خالد بحاح في السابع من شهر نوفمبر من العام ٢٠١٤ م

وبرغم عدم الالتزام بكافة المعايير التي نصت عليها وثيقة السلم والشراكة في اختيار أعضاء الحكومة الجديدة؛ إلا أن الثوار تعاطوا بإيجابية وقرروا دعم حكومة بحاح لما فيه مصلحة البلد وتفويتاً لمحاولات التعطيل التي عملت عليها أطراف داخلية وخارجية، وبرغم ذلك كانت المماطلة من قبل هادي والإخوان المسلمين هي السمة الأبرز لمرحلة ما بعد اتفاق السلم والشراكة رافضين مبدأ القبول بالثوار والالتزام بمحاربة الفساد ووقف سياسية التمييز الحزبي فاضطرت قوى الثورة إلى تشكيل لجان ثورية للرقابة على أداء المؤسسات.

في الأثناء حاول عبد ربه منصور هادي تمرير آخر وأخطر الأجندات السعودية والأمريكية المتمثلة في إقرار مسودة الدستور التي تم تضمينها مادة تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم بأسس مذهبية ومناطقية خلافاً لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني فقامت الثورة بتوقيف – مدير مكتب عبد ربه منصور هادي – أحمد عوض بن مبارك، الذي كان أبرز المنسقين بين السفارتين السعودية والأمريكية ومؤسسة الرئاسة وقد عثر على وثائق بحوزته تدين عبد ربه منصور هادي وتكشف حقائق خطيرة عن دور السفارات الأجنبية في تسيير شؤون الدولة وتقرير مصير البلد.

وبعد أن أفشل الشعب والثوار محاولات السعوديين والأمريكيين تنفيذ

مخطط التقسيم من خلال مسودة الدستور لم يكن أمام واشنطن والرياض غير الضغط على عبد ربه منصور هادي للاستقالة، وكذا حكومة بحاح وهو ما كان في تاريخ ٢٨ من شهر يناير ٢٠١٥م، وبعد الاستقالة ظل هادي في منزله بالعاصمة صنعاء ولكنه تظاهر بالمرض وتحركت وسائل إعلام سعودية للحديث عن حالة هادي المتدهورة مطالبة بالسماح له بالخروج للعلاج، وفي ٢١ من شهر فبراير غادر هادي منزله في صنعاء صوب مدينة عدن في إطار مخطط جديد ليعلن من هناك العودة عن الاستقالة التي أصر عليها في صنعاء.

وتم البدء في إجراءات استهدفت العديد من الوحدات العسكرة والأمنية في الجنوب وتم تسليم بعضها لعناصر القاعدة تمهيداً لبدء معركة ضد الثورة تنطلق من عدن بغطاء شرعية المستقيل هادي، وكان واضحاً أن واشنطن تريد استنساخ النموذج الليبي وإدخال اليمن في حرب أهلية يتم تغذيتها بالأموال وعناصر تنظيم القاعدة وجماعات التكفير التي تحركها الأموال السعودية بالإضافة إلى التحريض المذهبي والطائفي الذي ارتفعت وتيرته في وسائل إعلام دول الخليج، وفي يوم السادس والعشرين من شهر مارس من العام ٢٠١٥ م أعلنت السعودية سقوط كامل أدواتها في الداخل أمام ثورة ٢١ سبتمبر وذلك من خلال إعلانها العدوان العسكري المباشر على الشعب اليمني من العاصمة الأمريكية واشنطن وهو العدوان الذي تشارك فيه أكثر من عشرة جيوش بدعم وإسناد أمريكي بريطاني فرنسي إسرائيلي، غير مسبوق، وفيما راهنت السعودية على ما تمتلكه من إمكانات وأسلحة قادمة من أمريكا ومختلف بلدان العالم لإركاع اليمنيين ووأد ثورتهم.

إن المتتبع لطبيعة العدوان على اليمن يكتشف أن أبرز أهدافه وأد ثورة ٢١ سبتمبر والقضاء على كل ما يمت إليها بصلة من رموز وأهداف وجمهور، وذلك لأن السعودية وأمريكا لا يطيقون وجود ثورة شعبية حقيقية تمتلك قرارها

وتحدث تغييراً حقيقياً في اليمن، أولاً: لأن ذلك كفيل بإخراج اليمن من تحت وصاية آل سعود وسيدتهم واشنطن، ثانياً: ثورة ٢١ سبتمبر بالنسبة للسعودي والأمريكي تمثل نموذجاً مرعباً سرعان ما ستنتقل عدواه إلى شعوب وبلدان المنطقة التي ترزح تحت حكم العائلات الغارقة في وحل البذخ والفساد والظلم والاستبداد ..

وبرغم الظروف الصعبة التي يعيشها اليمن بعد خروجه من الثورة في ظل دولة شبه مشلولة ومؤسسات معطلة وجيش تم استهدافه وتفكيكه، بالإضافة إلى ترسبات الماضي التي جعلت من الولاء الشخصي مقدماً على الولاء الديني والوطني؛ إلا أن الشعب اليمني وجماهير ثورة ٢١ كانت حاضرة في كل الساحات فملأت الفراغ وعوضت عن النقص وكانت حاضرة بالمال والرجال والقوافل لإسناد كل الجبهات والبدء في مرحلة جديدة من الثورة عنوانها التصدي لأوسع وأكبر عدوان عالمي ودولي يستهدف هذه الثورة وتوزعت الجهود على جبهات داخلية وخارجية، وفيما تمكنت اللجنة الثورة من الحفاظ على المؤسسات واستمرارية عملها لخدمة المواطنين في ظل ظروف استثنائية، فقد تمكنت اللجان الشعبية من فرض حالة الأمن والاستقرار والسيطرة القوية على البلد والحد من تحركت خلايا العدوان والعناصر التخريبية في مختلف المحافظات، الأمر الذي شكل مفاجأة جديدة لدول العدوان ولكل المراقبين للشأن اليمني ممن توقعوا حلول الفوضى والفراغ .

لم يكن العدوان السعودي الأمريكي المباشر على اليمن وثورته الوليدة ذا تأثير سلبي على معنويات الناس واندفاعتهم للمواجهة كما خططت واشنطن والرياض والعكس هو الذي حدث، فقد وحد العدوان صفوف الشعب وزاد من التفاف الجماهير حول الثورة وقيادتها ممثلة بالسيد عبد الملك بدر الدين الحوثي الذي استطاع وعلى مدار عام ونصف من قيادة المعركة بنفس طويل وخطى

ثابتة ورؤية ثاقبة، فكان هناك واقعية في الأهداف ووضوح في الرؤية وقوة في المنطق المقابل لذرائع ومبررات العدوان واستخدام متوازن للإمكانات وتوزيع متقن للجهود واستثمار فاعل للطاقات.

الأمر الذي مكّن الثورة اليمنية من قطع مسافة كبيرة في مواجهة العدوان وأفشل جل مخططاته وتمكن من إرساء قاعدة الصمود الدائم والطويل في مواجهة حرب وعدوان يحمل طابعاً مصيرياً لا مجال فيه لأنصاف الحلول، وبعد زهاء العامين من أوسع عدوان ومؤامرة وحصار يتعرض له اليمني باتت السعودية هي من تصرخ وهي من تبحث عمن يخرجها بماء وجهها ويمنحها نصراً ولو شكلياً بعد أن غاصت في رمال اليمن وبين جباله وأوديته.

لماذا الـ (٢١) من سبتمبر (رؤية تحليلية)

عبد الملك عيسى
باحث متخصص في علم الاجتماع السياسي، amalikd@gmail.com

مدخل:

منذ العام ٢٠١١م وما رافقه من أحداث أدت إلى انقسامات هائلة داخل مؤسسات الدولة كالجيش والأمن وغيرها بالإضافة إلى انقسامات اجتماعية وسياسية حادة اختلطت فيها الصراعات على المستوي الشخصي، مع الصراعات على المستوى الوطني، واليمن يمر بمرحلة انتقالية صعبة ومعقدة.

ففي ظل حالة الاحتراب والتوتر بين مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية والمناطقية وفي ظل سياق سياسي هش مثل فسيفساء متعددة من الجماعات القبلية والمذهبية، عانى فيه المواطنون اليمنيون من العديد من الأزمات الاقتصادية التي تمس حياتهم اليومية بشكل مباشر بدءاً بأزمة المشتقات النفطية مروراً بانخفاض معدل الدخل للفرد، أتت ثورة الـ ٢١ من سبتمبر لتمثل الأمل الأخير للخروج من وضع متردي أوجدته جملة من الظروف السياسية والاجتماعية التي فرضت نفسها على الواقع القائم آنذاك.

اليمن ما قبل الـ ٢١ سبتمبر

١ - الأوضاع الاقتصادية

تميّزت أوضاع اليمن الاقتصادية بالأزمات المتلاحقة، فميزانية الدولة اليمنية ترزح تحت ضغط شديد نتيجة لما تركته أزمة العام ٢٠١١ وما نجم عنها من آثار

سلبية على الاقتصاد المنهك أساساً، حيث أدت إلى هبوط إجمالي الناتج المحلي بما يتجاوز١٢٪[١]، كما ارتفعت حصة المدفوعات المخصصة لمرتبات القطاع العام لتصل إلى ١١٪ من إجمالي الميزانية العامة للدولة[٢]، ووصلت نسبة العجز النقدي الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٩،٨٪ في العام ٢٠١٤[٣]. ويصف صندوق البنك الدولي الوضع الاقتصادي في اليمن بأنه وضع هش، وأن هناك تحديات اقتصادية جسيمة تواجهه؛ حيث وصل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي إلى ١٣٦٧ دولاراً سنوياً فقط[٤].

كما أن معدل التضخم الأساسي الذي يستثني أسعار المنتجات المتقلبة (المواد الغذائية، التبغ، القات) وصل إلى ١٠.٩٪ في مارس ٢٠١٤م، ووصل تضخم أسعار الملابس والأحذية حتى ٣٧.٦٪ في الشهر نفسه[٥].

كل هذه الأرقام تعكس الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه اليمن، والتي تأزمت بسببها الأوضاع السياسية والاجتماعية؛ فمنذ أزمة ٢٠١١م حدث انفلات أمني أدى إلى تفكك الأوضاع الأمنية وخروجها عن السيطرة، حيث

١ – نشرة صندوق النقد الدولي، اليمن: إعادة هيكلة الإنفاق العام سيؤدي لخلق الوظائف ومكافحة الفقر) (صندوق النقد الدولي،٢٠١٣) ، ص١؛ متوفر على موقع:
HTTP://WWW.IMF.ORG/EXTERNAL/ARABIC/PUBS/FT/SURVEY/SO/2013/CAR073013AA.PDF.

٢ – بيان صحفي رقم (١٣\٢٩١)، مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣ مع اليمن، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، ٢٠١٣) ، ص٢؛ متوفر على موقع:
HTTP://WWW.IMF.ORG/EXTERNAL/ARABIC/NP/SEC/PR/2013/PR13291A.PDF.

٣ – وزارة المالية اليمنية، جدول (خلاصة تقديرات العجز النقدي ومصادر التمويل للسنة المالية ٢٠١٤م) ص١؛ متوفر على موقع:
HTTP://WWW.MOF.GOV.YE/BUDGET.HTML

٤ – بيان صحفي رقم (١٣\٢٩١)، المرجع سابق

٥ – متوفر على الرابط:
HTTP://WWW.ALBAATH-AS-PARTY.ORG/ARTICLES.PHP?ID=392.

قامت بعض قبائل محافظة مأرب بتفجير أنابيب النفط والغاز وتفجير أبراج الكهرباء التي تزوِّد العاصمة بالطاقة الكهربائية، كما قام عدد من قبائل طوق صنعاء بتقطعات قبلية في الطرق لمنع وصول إمدادات الغاز المنزلي والبنزين ومادة الديزل، كل هذه الأمور أدت إلى حرمان الخزينة العامة للدولة من روافد مهمة لميزانيتها[١].

بالإضافة إلى تراجع الصادرات النفطية التي توفِّر ما يقارب ٧٥٪ من إيرادات الدولة اليمنية، والتي هي في طريقها إلى النضوب، بعدما تراجعت من ٤٥٠،٠٠٠ برميل يومياً، في العام ٢٠٠٣، إلى ٢٨٠،٠٠٠ برميل يومياً في العام ٢٠٠٩[٢]. وهو الأمر الذي سيتزايد معه اعتماد اليمن على المساعدات الدولية[٣]، إذ يعتقد الخبراء أن تصدير النفط سيتوقف من اليمن خلال العام ٢٠١٧ وأن الحكومة اليمنية لن تكسب أي دخل مادي من خلال تصدير النفط وبالتالي فالاقتصاد اليمني يتجه نحو التفكك باعتبار أن الإيرادات النفطية هي الأساس الذي تعتمد عليه الحكومة اليمنية لتمويل الإنفاق الرسمي، مما يعيقها عن حكم أراضيها كافة.

وخلال الأعوام الثلاثة التالية ارتفعت نسبة الفقر حتى وصلت إلى أكثر من ٥٤.٥٪ من إجمالي مجموع السكّان وهي نسبة هائلة، وقفز معدل البطالة بين

---

١ – وزارة المالية، البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة، (صنعاء، وزارة المالية، ٢٠١٤)، ص٦؛ متوفر على الرابط: HTTP://WWW.MOF.GOV.YE

٢ – ENERGY INFORMATION ADMINISTRATION. "COUNTRY ANALYSIS BRIEF: YEMEN," (MARCH 2010). HTTP://WWW.EIA.DOE.GOV/EMEU/CABS/YEMEN/PDF.PDF (ACCESSED APRIL 2010, P 2).

٣ – NICHOLAS J. HEDBERG. "THE EXPLOITATION OF A WEAK STATE: AL-QAEDA IN THE ARABIAN PENINSULA IN YEMEN," NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL MONTEREY, CALIFORNIA, (JUNE 2010), P 53.

الشباب حتى وصل إلى ٦٠٪ و ٥٤٪ بين النساء على اعتبار أن العمل الزراعي الذي تقوم به المرأة عمل منتج[١].

كانت ممارسات السلطة الحاكمة بعد أزمة ٢٠١١م هي ما فاقم الأوضاع الاقتصادية عبر التوظيفات الهائلة لعشرات الألاف من المجندين الجدد في المؤسستين العسكرية والأمنية، وإدخال العديد من الكوادر الحزبية في مناصب عليا في الدولة دون أن يكونوا في السلك الوظيفي، هذه الممارسات تسبَّبت بضغط هائل على الموازنة مما أدى إلى عجز في الموازنة وصل إلى ٢٤٪ في العام ٢٠١٤م، كما فاقمت مشكلة الدين العام الداخلي حيث وصلت إلى نسبة ١٢٠٪ في نهاية ٢٠١٣ وهي نسبة تتجاوز الحد الآمن[٢].

ونتيجة لكل هذه الأسباب والتراكمات تراجعت جودة الخدمات في مجال الصحة والكهرباء والمياه والتعليم وكافة مناحي الحياة، كما أدت إلى انهيار البنية الأساسية، إما نتيجة عدم وجود ميزانية تشغيلية للحفاظ على ما هو قائم منها، وإما نتيجة الصراعات المسلحة بين الجماعات المختلفة التي أدت إلى تدمير جزء كبير من البنية التحتية كالطرق والمدارس والجامعات ومحطات الكهرباء والمياه والمصانع وغيرها.

لقد أدرك الباحثون والمختصون أن البرامج الاقتصادية النيوليبرالية كانت سبباً مباشراً لمشكلات سياسية عصفت ببعض الحكومات العربية لعدم مراعاتها لخصوصيات تلك البلدان، لكن القليل منهم تكهن بعواقب تلك البرامج لجهة تغيير الأنظمة وتعريضا للتفكك والانحلال، بل وبالغ بعض الأكاديميون في تقدير الأثر التحسيني للنمو الاقتصادي الناجم عن

١ – متوفر على الرابط:

HTTP://WWW.CNBCARABIA.COM/?P=159956.

٢ – وزارة المالية، البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة، المرجع سابق، ص٨.

الاصلاحات، متجاهلين حجم الاستياء الشعبي من الفساد والخصخصة التي صاحبت الاصلاحات[١].

٢ - الأوضاع السياسية

قدمت دول مجلس التعاون الخليجي في ٣ أبريل (نيسان)٢٠١١م ما عُرف بـ"المبادرة الخليجية"[٢] في محاولة منها لحل الأزمة اليمنية، نصَّت على أن يقوم رئيس الجمهورية بتكليف المعارضة بتشكيل حكومة وفاق وطني بنسبة ٥٠ ٪ لكل طرف، على أن تشكَّل الحكومة خلال مدة لا تزيد عن سبعة أيام من تاريخ التكليف. وأن تبدأ هذه الحكومة بتوفير الأجواء المناسبة لتحقيق الوفاق الوطني وإزالة عناصر التوتر سياسياً وأمنياً، ثم يعقد مجلس النواب جلسة يمنح فيها الحصانة ضد الملاحقة القانونية والقضائية للرئيس ومن عملوا معه خلال فترة حكمه، يقدم بعدها رئيس الجمهورية استقالته إلى مجلس النواب ويصبح نائب الرئيس هو الرئيس الشرعي بالإنابة بعد مصادقة مجلس النواب على الاستقالة. ثم يدعو الرئيس إلى انتخابات رئاسية في غضون ٦٠ يوماً بموجب الدستور على أن يشكل الرئيس الجديد المنتخَب لجنة دستورية للإشراف على إعداد دستور جديد يُعرَض على استفتاء شعبي، فإذا أُجيز الدستور بالاستفتاء يتمّ وضع جدول زمني لانتخابات برلمانية جديدة، ويكلّف الرئيس الحزب الفائز بأكبر عدد من الأصوات لتشكيل الحكومة. على أن تكون دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي رعاة لتنفيذ هذا الاتفاق.

لكن هذه المبادرة لم توقّع إلا في ٢٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١١ بعد حادثة جامع دار الرئاسة، وبعدما تم وضع آلية تنفيذية مزمنة لبنودها، إلا أن

١ – ف. غريغوري غوز الثالث، "لماذا أغفلت دراسات الشرق الأوسط الربيع العربي؟ خرافة استقرار الأنظمة الاستبدادية" (المستقبل العربي، العدد (٣٩٢) تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، ص١٥٢.

٢ – المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة؛ متوفر على الرابط:

HTTP://WWW.ALMOTAMAR.NET/NEWS/95152.HTM.

معظم الأطراف تعاملت مع هذه المبادرة بانتقائية شديدة، ونُفِّذَ منها ما يتناسب مع مصالحها، من دون النظر إلى عواقب هذه الانتقائية في المشهد السياسي اليمني، شمالاً وجنوباً، ما تسبب في انفجار الصراع المسلح في معظم أجزاء اليمن؛ فعند تشكيل الحكومة تم الأمر بمعزل عن القوى المشاركة بفعالية في الحراك الشعبي شمالاً وجنوباً كحركة أنصار الله والحراك الجنوبي المنادي بفك الارتباط عن دولة الوحدة فقامت القوى السياسية التقليدية (الحزب الحاكم "المؤتمر الشعبي العام" وأحزاب المعارضة "اللقاء المشترك تحت قيادة التجمع اليمني للإصلاح") بتقاسم السلطة والحكومة وهي نفس الأطراف التي كانت تحكم اليمن منذ ٣٣ عاماً مع تمثيل خجول وهامشي لبعض أطراف اللقاء المشترك (الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حزب الحق، وحزب البعث العربي الديمقراطي)، حيث سيطر الحزبان الأساسيان، المؤتمر والإصلاح على معظم المناصب الأساسية والعسكرية. وفي ٢١ شباط (فبراير) ٢٠١٢ جرت الانتخابات الرئاسية كما هو مقرر في المبادرة الخليجية بمرشح توافقي وحيد هو الرئيس الحالي عبدربه منصور هادي الذي كان نائباً لرئيس الجمهورية السابق علي عبد الله صالح.

كانت المبادرة الخليجية هي من يعطي المشروعية القانونية والشرعية السياسية[1] للسلطات الحاكمة في اليمن منذ توقيعها حيث نصَّت على أن "يحل الاتفاق على المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها محلَّ أي ترتيبات دستورية أو قانونية قائمة، ولا يجوز الطعن فيهما أمام مؤسسات الدولة". وكان من المفترض وفق بنود المبادرة أن تتم الدعوة لانتخابات رئاسية جديدة في ٢١ فبراير

١ – الشرعية فكرة أو معتقد تتعلق بأساس السلطة وكيفية ممارستها وبالتالي فهي مفهوم سياسي، أما المشروعية فهي مفهوم قانوني، حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٩)، ص٥٠.

(شباط) ٢٠١٤م عُقد مؤتمر الحوار الوطني وتوصل الفرقاء السياسيون إلى إتفاق يعطي المشروعية القانونية والشرعية السياسية لسلطات الرئيس الانتقالي بحيث تم التمديد له عاماً إضافياً وفق ما تنص عليه وثيقة الضمانات بين القوى السياسية الموقعة بتاريخ ٢٣ يناير (كانون الثاني) ٢٠١٤، على أن يتم تغيير الحكومة بما يضمن الشراكة الوطنية والكفاءة، لكن لم يحدث أي جديد على المستوى السياسي، بعد مضي فترة طويلة على انتهاء أعمال مؤتمر الحوار الوطني، ولم يتم تنفيذ أي من مخرجاته، على الرغم من الاتفاقات التي كانت تنصّ على تنفيذ بعض المخرجات خلال شهر من انتهاء أعمال المؤتمر.

٣ - الأوضاع الاجتماعية

تدهورت الأوضاع الاجتماعية بشكل كبير حيث وصلت نسبة الفقر إلى مستويات مخيفة وتدهورت العملية التعليمية فبلغت نسبة التسرُّب من التعليم، حسب وزير التربية والتعليم، ٥٥٪ (نسبة تسرب الإناث ٧٤٪ ونسبة تسرب الذكور ٣٦٪) كما أن نسبة الأمية بلغت ٤٨٪[١].

وفي الوقت الذي مثل الشباب القوة المحركة الرئيسية للاحتجاجات الشعبية، والشريحة ذات التمثيل الأكبر بالنسبة لعدد السكان، إلا أنها لم تلمس أي تغيير يمكن أن يمثل فارقاً محسوساً لما خرجوا من أجله بل تعاظم الإحساس بالظلم الاجتماعي الناجم عن حالة الفساد واستئثار حفنة قليلة من المستفيدين من النظام بجزء هام من الاقتصاد الوطني في القطاعات المنتجة كافة[٢] الأمر الذي أدي بالنتيجة إلى فقدان الثقة المتزايد في النظام الذي حل بديلاً لنظام صالح إن جاز القول، وأعاد التموضع في منظومة الفساد الحالية.

---

١ – صحيفة الجمهورية الرسمية عدد الأحد ٢٤ يونيو/حزيران ٢٠١٢؛ متوفر على الرابط:
WWW.ALGOMHORIAH.NET.

٢ – توفيق المديني، "ربيع الثورات الديمقراطية العربية" (المستقبل العربي، العدد (٣٨٦) نيسان/إبريل ٢٠١١)، ص١١٨.

٤- الأوضاع الأمنية

يمكن القول إنه منذ البدايات الأولى للعام ٢٠١١م وما تلاه من أحداث متسارعة، دخلت اليمن في دائرة صراعات لا منتهية، صراعات عسكرية وقبلية ومذهبية؛ ففي وقتٍ كانت فيه قوى الحراك الشعبي وقوى السلطة تعقد مؤتمر الحوار الوطني في فندق "موفمبيك" كانت الصراعات العسكرية تجري على أشدها، حيث فُرِضَ حصارٌ خانق على محافظة صعدة، المعقل الرئيسي لأنصار الله، من جميع الاتجاهات: "حرض" من الغرب، و"كتاف" من الشرق، و"خمر" من الجنوب، و"أرحب" وغيرها من المناطق، بمشاركة قوى سلفية، وقوى عسكرية، وقوى قبلية بزعامة حسين بن عبدالله الأحمر، الأخ الشقيق لشيخ مشائخ حاشد، الشيخ صادق بن عبدالله الأحمر، إلا أن أنصار الله استطاعوا كسر الحصار من جميع الاتجاهات، ونقلوا المعارك إلى عقر دار أولاد الشيخ الأحمر، ودخلوا كامل محافظة عمران عسكرياً وتمت السيطرة على منازل أولاد الشيخ عبدالله الأحمر وأخرجوهم من المنطقة، وسيطروا على منطقة كتاف المركز الرئيسي للسلفيين في شمال اليمن، كما تم اخلاء دار الحديث والذي كان مركزاً رئيسياً لتنظيم القاعدة، وقاعدة تدريبية لهم، وتم نقل شيخ السلفية في اليمن، الشيخ يحيى الحجوري من منطقة دماج بمحافظة صعدة إلى صنعاء بوساطة رسمية تبنتها بعض القوي السياسية القائمة وقتها، حيث أصبحت حركة أنصار الله على تماس مباشر مع عاصمة البلاد، وفي الجانب الآخر حدث صراع عسكري محدود في الجنوب بين جيوب مسلحة، في الحراك الجنوبي السلمي المنادي بفك الارتباط عن دولة الوحدة والعودة إلى ما قبل ١٩٩٠م واستعادة دولة الجنوب وبعض ألوية الجيش المنتشرة بالجنوب، وقعت أيضاً صراعات مسلحة ذات طابع قبلي شمال ووسط اليمن.

ويفسر ذلك بأن اللاتجانس الوطني بعناصره: المذهبي والمناطقي والقبلي

يعيق أو يبطئ عملية الانتقال في دول الإصلاح الجزئي (واليمن مثال على ذلك) التي تفتقد بُعْدَ اللاتجانس الإثني ولكنها تستعيض عنه بعمق الانقسام الجهوي "شمال ـ جنوب" والانقسام المذهبي والتشظي القبلي[1]، فهذا اللاتجانس أدى إلى تعاظم الميل إلى قوى التماسك القرابية والمذهبية والمناطقية الأمر الذي أعاق العملية السياسية برمَّتها، كونها لم تقم على أسس وطنية وعدالة اجتماعية مقبولة من الجميع.

ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م

على الرغم من المطالبة المستمرة من قبل حركة أنصار الله والقوى الحليفة حينها بما فيها الحراك الجنوبي بضرورة الالتزام بالاتفاقات السياسية واعتماد أطر ومرجعيات سياسية ثابتة لحل أي اشكاليات قد تطرأ، ومحاولة جسر الهوة الآخذة في الاتساع بين المكونات السياسية الآنفة الذكر والسلطة؛ إلا أن النظام لم يستجب لهذه المطالب، كما لم يستطع التكيف مع المتغيرات المتسارعة على المستوى السياسي بالإضافة إلى عجز النظام الاقتصادي عن استيعاب حركة الانتقال السريع للمواطنين من الريف إلى الحضر ومحاولة دمجهم في المجتمع، فكانت هذه الفئة من الناس هم الأكثر قابلية و استعداداً للانخراط في الحراك الشعبي والالتحاق بالحركات المعارضة. كما أن الجماعات التقليدية (الأحزاب والتنظيمات، والمشائخ) لم تهتمّ بعامة الناس، والفقراء منهم على وجه التحديد، فتفاقمت الضائقة المالية وتضاعفت مع ازدياد عدد السكان، وضعف الموارد الطبيعية، كل هذه العوامل أدَّت إلى إضعاف الوجدان الجمعي، بحسب "دوركهايم"، وفُقِدت الروابط المشتركة التي كانت سائدة بين المجموعات العليا والدنيا، بحسب "أوبرشال"، فأدى ذلك كله إلى

١ – فالح عبدالجبار، المرجع السابق، ص١١٢.

تسرب الأفكار الجديدة ودخول جماعات جديدة على الواقع اليمني، تكوَّنت من خلال التأثير الانتشاري من المجتمعات المحيطة[١]، وهكذا نشأت الحركة الاحتجاجية ٢٠١٤ كتتويج لهذا الواقع.

وصلت القوى السياسية إلى قناعة بأن جذور هذه الأزمات هو الحكم الفردي الاستبدادي المستند إلى عصبوية سياسية عملت على تكريس المركزية غير المؤسسية بهدف احتكار السلطة والثروة[٢]. وهكذا، تدنَّت نسبة الثقة بالنظام السياسي ومؤسساته؛ في ظل هذه الأوضاع انفجر الحراك الشعبي وهي نتيجة طبيعية لمعظم هذه المظاهر التي مر بها المجتمع اليمني واتجهت بالتالي نحو العنف مستفيدة من الأوضاع الاقتصادية المتردية والفقر المتزايد.

اليمن على المستويين الإقليمي والدولي

يمثل الموقع الجغرافي لليمن أهمية استراتيجية وحيوية حيث يمتد عبر جنوب المملكة العربية السعودية وغرب سلطنة عمان، ويشترك معهما في حدود واسعة ويسيطر على مضيق باب المندب وهو أقصر الطرق البحرية لنقل النفط من الخليج إلى الأسواق في أوروبا وأميركا الشمالية، ما يجعل المجتمع الدولي ودول الإقليم تحرص على عدم وصول اليمن إلى حافة الانهيار، حفاظاً على أمن الطاقة العالمي، سواءً في دول الإنتاج (دول الخليج) أو طرق الإمداد (مضيق باب المندب) وكلاهما يؤثِّر فيه اليمن تأثيراً كبيراً، فيما لو سيطرت على اليمن جماعات العنف السياسي (كتنظيم داعش والقاعدة) بالإضافة إلى أن لجزيرة سقطري أهمية تضاهي أهمية مضيق باب المندب، فهي تقع وسط البحر العربي وخليج عُمان وتمثل بوابة المحيط الهندي، وهو ما مكنها من السيطرة على

١ – عبدالملك عيسى، حركات الإسلام السياسي في اليمن، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠١٢).

٢ – محمد عبد الملك المتوكل، مرجع سابق، ص١٥٦.

الملاحة البحرية سواء كان في مضيق باب المندب أو مضيق هرمز، وبالتالي فهي تمثّل موقعاً عسكرياً وسطياً مثالياً. وهناك معلومات تؤكد سعي الولايات المتحدة الأميركية لجعلها قاعدة عسكرية بحرية متقدمة ومهمة تخدم أكثر من غرض عسكري في الشرق الأوسط وغرب أفريقيا، وحتى أسيا الوسطى التي تمثّل المجال الحيوي للاستراتيجية الأميركية الجديدة[١].

علاوةً على الموقع الجغرافي، هناك الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وعدم الاستقرار السياسي والنمو السكاني الأعلى في الوطن العربي، ووزن اليمن الديمغرافي الكبير (٢٥ مليون نسمة) مقارنة بدول الخليج، وتصنيف اليمن كدولة فاشلة.. وتلك أمور قد تؤدي إلى تحطيم النظام الإقليمي الخليجي بصورة كاملة، إن لم تتم مواجهة التهديد الذي يمثّله اليمن ومساعدته على الخروج من معضلاته الأمنية والسياسية والاقتصادية المعقدة[٢].

الصراعات الإقليمية والدولية على الساحة اليمنية

بالرغم من حالة التدهور التي تشهدها اليمن في ناحية الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، أضاف التدخل الخارجي ببعديه الإقليمي والدولي حالة من الانقسام أدت إلى حرب استنزاف طويلة بين الأطراف السياسية، حيث دعمت السعودية بشكل مباشر الحروب التي شنت ضد أنصار الله بمحافظة صعدة على مدار الحروب الست التي سعت إلى القضاء عليهم وإلغائهم من المعادلة السياسية، فيما تجلى التدخل الدولي في دور مجموعة الدول العشر أو ما عرف اختصاراً بـــ (G10) وهم سفراء الدول الخمس

١ – حسب تسريبات صحفية؛ متوفر على الرابط:
HTTP://WWW.ALWAHDAWI.NET/NEWS_DETAILS.PHP?SID=8572.

٢ – أحمد محمد أبو زيد، "معضلة الأمن اليمني–الخليجي دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات" (المستقبل العربي، العدد (٤١٤)، آب/أغسطس ٢٠١٣)، ص٧١.

الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وسفراء كل من قطر وسلطنة عمان والسعودية والكويت والإمارات حيث كان لهم تأثير سياسي ملموس، فخلال أحداث ٢٠١٤ طغت المخاوف الأمنية على الساسة الأمريكيين وسفارتهم في صنعاء، على المخاوف الأخرى؛ حيث كانت قد استثمرت في الرئيس السابق عبدربه منصور هادي وجهازه الأمني، كما استطاعت تفكيك الجيش اليمني وضمان ولاءات قادته الجدد.

أما الرياض فقد أصابها القلق من الوضع في اليمن وهو ما قادها إلى إنتاج المبادرة الخليجية بالاتفاق مع أعضاء آخرين في مجلس التعاون الخليجي، واستطاعت الضغط على الأطراف السياسية للقبول بها لما تتمتع به من نفوذ كبير في أوساط القبائل اليمنية والأحزاب والنخب السياسية، ولم يكن في مصلحتها تغير الأوضاع السياسية في اليمن نحو وصول قوى جديدة غير مسيطر عليها إلى السلطة والحكم في اليمن، فقد كشف الربيع العربي أن قلق دول مجلس التعاون الخليجي تجاه إيران هو الثابت الوحيد في التفكير الاستراتيجي والأمني الخليجي[1]، بعدما بات بإمكان إيران النفاذ إلى الساحة اليمنية مع انهيار منظومة السلطة القائمة التي كانت تمانع أي دور لإيران في اليمن، ونجحت في تحقيق ما أرادته، لأن المبادرة الخليجية استثنت طرفين أساسيين ومؤثرين في المشهد السياسي خلال أحداث العام ٢٠١١، وهما: الحراك الجنوبي، وحركة أنصار الله، فكسبتهما إيران إلى جانبها.

بالمقابل برزت عوامل كثيرة جعلت دول الخليج، وبخاصة العربية السعودية، تشعر بالتهديد الشديد، كتنامي البطالة في صفوف الشباب اليمني (تبلغ نسبة الشباب ٣٣.٨٪ من عدد السكان الإجمالي، وتبلغ نسبة البطالة بين الشباب

١ – عبدالخالق عبدالله، "انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي"، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص٢٦.

٦٠٪) والعامل القبلي وقوة تأثيره في المجتمع، وانعدام التأثير الحقيقي للسلطة بعد العام ٢٠١١، ونشوء جماعات قوية شعبياً استفادت من انهيار مؤسسات الدولة القائمة، والصراع السياسي بين الجماعات المتصارعة على السلطة والثروة، وانسداد الأفق السياسي، وانتشار السلاح، والتنوع المذهبي، كل هذه العوامل استفادت منها جماعة أنصار الله، والحراك الجنوبي، مما أدى لقلق سعودي أمريكي مشترك من خروج الأمر عن السيطرة، وباختصار، يشكّل اليمن جغرافياً وديمغرافياً مصدر تهديد لجيرانه إذا تمكّن تنظيم القاعدة من وضع قواعد ثابته له في اليمن بعد أن سعت السعودية إلى إرغام تنظيم القاعدة على نقل عملياته من أراضيها[1].

في الوقت نفسه، أصبح اليمن مجالاً حيوياً لمصالح عدد من الدول كالسعودية وإيران والولايات المتحدة، ومن الممكن دخول روسيا على خط الصراع الداخلي، بعد خلافها مع أميركا في أوكرانيا في حال تنسيق المواقف ما بين روسيا وإيران، كل هذه العوامل من أوضاع (سياسية – اقتصادية – اجتماعية) إضافة إلى الصراع الإقليمي وعدم الفهم الكامل للواقع اليمني الديناميكي والمتغير الولاءات أوصلت الأمور إلى طريق مسدود في كافة النواحي فكان لابد من إجراء عملية جراحية لمعالجة الأوضاع فكانت ثورة الـ(٢١) من سبتمبر التي أتت كتتويج لحل وضع معقد و معاناة طويلة من الإقصاء والاستفراد بالسلطة والاستئثار بالثروة والممانعة في التغيير نحو الشراكة الوطنية بين كافة المكونات.

وكان أحد أسباب هذه الممانعة والرفض للتغيير هي الدول الإقليمية (السعودية) والدولية (أمريكا) مما أوصل الأمور إلى حالة من الانفجار الشامل.

---

١ – انتوني كوردسمان، "استقرار السعودية في زمن التغيير" (المستقبل العربي، العدد (٣٨٩)، يوليو/ تموز ٢٠١١.)، ص١٢٦.

يحسب لحركة ٢١ من سبتمبر أنها أتت كحل جذري غيرت من تركيبة السلطة القائمة تغييراً كاملاً ما سمح بتهيئة الأجواء نحو بناء شراكة وطنية حقيقية بين مختلف المكونات الاجتماعية والسياسية كما عبر عنه إتفاق السلم والشراكة الموقع في صنعاء.

لكن ما حدث بعدها من أحداث وتغيرات لا تسمح بتقييم نتائج حركة ٢١ سبتمبر نتيجة لما تتعرض له اليمن من عدوان سعودي همجي بأوامر مباشرة من واشنطن ودعم وإسناد كامل، فتسارع الأحداث لم يترك مجالاً لتقييم موضوعي لما تم بعد ٢١ سبتمبر والذي ليس مجاله هنا فهو بحاجة لإفراد تحليل مستقل به.

ثورة ٢١ سبتمبر: قراءة تاريخية في الحراك الشعبي .. الجذور والعتبات

علي جاحز
كاتب صحفي يمني

مدخل:

في كل الحقب التاريخية تظهر حركات تحرر وثورة، سواءً على نطاق ضيق في اطار الجغرافيا الضيقة والتجمع الشعبي الواحد، أو على مستوى الجغرافيا الإقليمية والشعوب التي تجمعها روابط واحدة، هذه الثورات وتلك الحركات تأتي نتاج تراكم اشكالات ثقافية وسياسية واجتماعية وايديولوجية واقتصادية وغيرها، يقابلها وعي تراكمي بخطورة استمرار هذه الأوضاع وبأهمية الخروج لإيقافها، وغالباً ما تدفع الشعوب التي تثور وتتحرك للتحرر ثمناً باهضاً جداً، وهو الطبيعي، إذ من غير المنطقي أن يسلم الواقع والمحيط به من المستفيدين من بقائه بالثورة والتغيير الذين يرون أنه ليس في صالحهم بأي حال.

حين قامت ثورة ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، كان العالم كله يراقب سلوكها ومداها وإلى أين ممكن أن تصل، وقد جرى اعتراضها بالأدوات الممكنة في حينه، ولكن ذلك لم يكن كل ما لدى العالم المترقب والمتابع، وحين وصلت إلى صنعاء جرت محاولة احتوائها وليس ايقافها؛ لكنها لم تتوقف فجرى مواجهتها وإعاقتها باستخدام أوراق شتى كان آخرها استقالة الحكومة والرئيس ومن ثم صياغة خطوات العدوان على اليمن بشكل منظم ومدروس.

لم تكن عملية صياغة خطوات العدوان تجري على غفلة من قيادة الثورة ولا

بعيدة عن وعيها وحساباتها، فالسيد القائد عبدالملك بدرالدين الحوثي حذر مراراً خلال تلك المرحلة التي أعقبت ٢١ سبتمبر من مغبة اتخاذ أي قرار بالاعتداء على اليمن أو تقويض أمنه واستقرارها أو محاولات إدخاله في قائمة العقوبات أو تبرير أي تدخل عسكري في شؤونه الداخلية، وكان تحذير السيد القائد نابعاً من وعي كامل بما يجري التخطيط له، ولعل المناورة التي أجرتها قوات الجيش واللجان الشعبية في الحدود مع السعودية تعد رسالة تحذير واضحة وإشارة تعبر عن توقعات القيادة لخطر العدوان قبل أسابيع من حدوثه.

الجذور:

بدأت ثورة ٢١ سبتمبر فعلياً، منذ بدأ السيد حسين بدرالدين الحوثي يصدح بالشعار في جبال مران، ويلقي محاضراته على عدد من البسطاء الذين أصبحوا فيما بعد حملة مشروع كبير ينطلق من القرآن كمرجعية فكرية قبل أن يكون مرجعية عقائدية، وكانت قوى الاستكبار العالمي بقيادة أمريكا أو ما يسمى بالنظام العالمي قد أدرك باكراً خطورة المشروع عليه وعلى مصالحه في اليمن، خصوصاً وفي المنطقة عموماً، ولذلك بدأ بشن الحرب على هذا المشروع بناءً على مبدأ قتله في مهده، لكنه لم يكن يعرف أنه إنما أشعل فتيل انفجار كبير سرعان ما أسقط وصايته الصامتة على اليمن وعرى وكشف حقائق كثيرة كانت تتوارى خلف أقنعة وشعارات لا حصر لها.

وهنا يجب الإشارة إلى أن ممارسات النظام الحاكم في اليمن لم تكن إلا انعكاساً لممارسات النظام العالمي بقيادة أمريكا ليس فقط في اليمن بل في المنطقة ككل، وجاءت الحرب الأولى في اليمن بالتزامن مع ارهاصات كثيرة شهدتها المنطقة بعد احتلال العراق وأفغانستان واعلان ما يسمى الحرب على الإرهاب الذي أعطت أمريكا لنفسها عبره الحق في التدخل المباشر في شؤون

الدول عسكرياً، هذا التدخل هو الذي أنتج هذا الواقع الذي تعيشه اليمن والذي تعيشه المنطقة عموماً، ونستطيع أن نقول إنه استفز بشكل تراكمي الشعوب لمواجهته، فظهرت حركات التحرر والثورة باختلاف أساليبها وأدواتها، وكان حزب الله والنظام السوري تلاهما حركة أنصار الله في اليمن سباقين في التمرد على الوصاية الأمريكية المعلنة على قرار الشعوب العربية .

بعد حرب تموز ٢٠٠٦م التي كشفت هشاشة الجيش الاسرائيلي، وكشفت التحالفات الخفية بين بعض الحكومات العربية وبين الكيان الاسرائيلي، أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك عن مخطط الشرق الأوسط الجديد، وتكشف حجم العداء الأمريكي لسوريا الذي ترجمته اجراءات عدائية من قبل بعض الحكومات العربية على رأسها السعودية لسوريا، وانقسمت المنطقة إلى محور مقاومة وممانعة ومحور موالاه لأمريكا واسرائيل، وفي تلك الأثناء كانت الحروب في اليمن تشعل إحداها الأخرى حتى وصلت إلى الحرب السادسة في عام ٢٠٠٩ – ٢٠١٠م، التي انتهت بتوسع ملحوظ لحركة أنصار الله، وحضور لافت لمشروع المسيرة القرآنية في أوساط المجتمع اليمني امتد صداه في الخارج والداخل، ليجد النظام الحاكم في اليمن نفسه في مأزق أمام التزاماته للوصاية الأمريكية وللمشروع الأمريكي في المنطقة، الأمر الذي أنتج صراعات بدت خفية في بداية الأمر بين طرفي النظام (المؤتمر – الإصلاح).

تفجرت فيما سمي بثورات الربيع العربي في مطلع العام ٢٠١١م، وبعد أن كانت تُقرأ بأنها انفجار شعبي بوجه الأنظمة العميلة، اتضح لاحقاً أنها لم تكن سوى مقدمة لمشروع الفوضى الخلاقة التي هي أولى خطوات ما أسمته "رايس" بالشرق الأوسط الجديد، جرى خلال تلك الفترة إعادة تشكيل توازن

القوى داخل الدول العربية المستهدفة بحيث تحدث تلك العملية حالة اللاإستقرار واللاقوة واللادولة، ونجحت تلك الخطوة في ليبيا وفي سوريا وفي اليمن بينما فشلت في تونس ومصر، وفشلها في تونس ومصر جاء مقابل تسليم مطلق للوصاية الأمريكية وبضمانات على الولاء والطاعة الكاملتين لأمريكا.

هذه الارهاصات ساعدت الثورة في اليمن على تأسيس قواعدها والانطلاق بخطىً ثابتة نحو اليوم الكبير في ٢١ سبتمبر، حيث استطاعت قوى الثورة الشعبية بقيادة أنصار الله أن تختصر مسافات، حيث استفادت من حالة اللادولة في أن تعلن مشروع الدولة ومن حالة اللاقوة أن تصنع قوة، ومن حالة اللاإستقرار أن تنادي بالاستقرار إلى أن تمكنت من تعرية الواقع وكشف الحجب عن الكثير من الخفايا في واقع اليمن السياسي والعسكري في فترة قياسية.

الارهاصات:

لا شك أن الأحداث التي شهدتها اليمن خلال العام ٢٠١١م أنتجت واقعاً جديداً على كافة المستويات وأفرزت متغيرات عدة على كل الأصعدة، وبالقدر الذي أثرت على أداء أجهزة الدولة وأنهكتها، فقد أضعفت القوى الحاكمة وفككتها وصنعت فجوة كبيرة بينها أوصلتها إلى حالة حرب انتهت بقطيعة شبه كلية بينها، وهوما ترك مساحة واسعة للقوى الفاعلة الأخرى أن تكون حاضرة وبقوة في المشهد سياسياً وعسكرياً وتعبوياً أيضاً.

وكانت إشكالية ضعف الدولة وتفككها ملازمة لكل المتغيرات التي أنتجتها ٢٠١١م ورغم تشكيل الحكومة وانتخاب صوري للرئيس وانعقاد مؤتمر الحوار وكل تلك التحركات الدولية والإقليمية التي حاولت إعادة ترميم النظام المتداعي، كانت الثورة الشعبية تتقد شيئاً فشيئاً في متوالية ثورية مدروسة بعناية، وأعتقد أن الثورة كانت استحقاقاً تاريخياً أوجبته كهولة

النظام من جهة، ومن جهة أخرى استفحال تأثير الوصاية على وجود الدولة والجيش وعلى مستقبل اليمن ومصالح شعبه، وخاصة وأن أمريكا وعبر أدواتها في المنطقة عمدوا إلى العبث بأمن اليمن وتفكيكه وتقسيمه سياسياً، عن طريق مشروع الأقلمة وطائفياً عن طريق التعبئة المكثفة الممولة في إعلام الإصلاح وحلفائه ضد أنصار الله والزيدية والشافعية والصوفية، وأيضاً أمنياً من خلال تمكين القاعدة والتكفيريين وتسليم المعسكرات والمناطق لهم.

كل تلك المشاريع المشبوهة استوجبت الثورة، ومن المهم الإشارة إلى أن قيادة أنصار الله للمشروع الثوري أعطته بعداً شعبياً غير مشوب بالنكهة السياسية التي أجهضت ثورة ٢٠١١م ورهنتها للتسويات المشبوهة، كما أن تفاقم الوضع السياسي والاجتماعي والعسكري في تلك الفترة كان يبدو عملاً منظماً وليس كما كان يروج له بأنه أزمة تعانيها اليمن، ويدلل على ذلك الصمود الذي جسدته اليمن بمكوناتها ومؤسساتها على كل المستويات اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً في ظل انعدام الموارد واستمرار العدوان والحصار.

عتبات الثورة:

الأحداث التي رافقت التحرك نحو ثورة ٢١ سبتمبر أثبتت أنه كان مشروعاً شعبياً قبل أن يكون سياسياً، وكان يدار بقرار يمني بحت دون تدخل الخارج، الأمر الذي أزعج الخارج بل وأرعبه، ولو راجعنا خطوات الثورة لوجدنا التحرك كان يأتي وفق رؤية وطنية، وينطلق من مطالب وطنية، ويراعي أبجديات الالتزامات السياسية والدبلوماسية، ولذلك توج انتصار الثورة في ٢١ سبتمبر باتفاق السلم والشراكة وليس بفرض املاءات الثورة وقراراتها وخياراتها.

وثمة من يقرأ ثورة ٢١ سبتمبر بأنها حرب بدأت من دماج وكتاف وانتهت بسقوط صنعاء، وهذا غير صحيح، فتلك الحروب التي تلت ثورة ١١ فبراير

٢٠١١م لم تكن سوى محاولات سعودية أمريكية لاحتواء الثورة التي تمتد جذورها إلى الحروب الست على صعدة وأنصار الله، لكن نستطيع أن نقول إن الحرب التي بدأت من دماج فتحت للثورة ميداناً واسعاً لتواجه النظام على حقيقته وتجفف منابع أدواته التكفيرية وتقتلعه من جذوره هو وما زرعه من أوبئة من صعدة وحتى البيضاء.

من دماج إلى كتاف:

بدأت حرب دماج الأولى في العام ٢٠١٢م بالتزامن مع التحضير لمؤتمر الحوار الوطني، وكانت دماج محمية تكفيرية وهابية وسط صعدة، تم زراعتها في تلك البقعة لأغراض خطيرة جداً أقلها إشعال حرب طائفية عبر تعبئة عقائدية دخيلة على المجتمع ممولة سعودياً، وتديرها استخبارات أمريكية منذ بدء تأسيس معهد دماج بقيادة مقبل الوادعي.

بالمقابل مكن الوعي الذي يمتلكه مجتمع صعدة عزل جماعة معهد دماج لعقود ولذا لم تستطع أن تؤثر ولا تتأثر بمحيطها، فكان معظم إن لم نقل كل عناصرها من خارج صعدة ومن خارج اليمن أيضاً، لم يكن للنظام ولا للسعودية ولا لأمريكا أن يستخدم تلك الورقة في غير وقتها أو بالأصح قبل نضجها، ولأنها لم تستطع أن تبلغ نضجاً، جرى استخدامها في توقيت كان المخطط يقضي ببدء خلق البلابل في شمال اليمن حيث معقل أنصار الله وإشغالهم عن تحركاتهم السياسية التي كفلتها لهم أجواء الحوار الوطني، وبعد أن كان معهد دماج مسالماً ومنكفئاً على ذاته فجأة بدأ يتحرك وينصب المتاريس في الجبال وبدأ يظهر عناصره بالسلاح و...الخ في استفزاز واضح لأنصار الله وللمجتمع هناك، حرب دماج الأولى سرعان ما خمدت بوساطات وتعهدات والتزامات لكنها في منتصف ٢٠١٣م عادت من جديد، وحينها صار معظم الوسطاء مساندين وداعمين للتكفيريين في دماج واشتغلت الآلة الإعلامية

السعودية بشكل واضح في صفهم وبالتزامن تحرك حزب الإصلاح وأياديه في شن حرب وحصار على صعدة من جهة حرض وحوث والجوف، إلى أن خرج رأس آخر كان مدفوناً في صحراء كتاف شمال شرق صعدة حيث كان هناك مركز للتكفيريين جرى تأسيسه منذ عقود ويعمل بصمت أيضاً ليعلن الحرب من جهته وكان ظهيره السعودية والحدود واحتشد الدعاة السعوديون في نجران لمؤازرته.

كانت قنوات سعودية تستضيف شخصيات لتقول وتتوعد "نحن نحاصر الحوثيين من كل الاتجاهات وسنتركهم يموتون جوعاً وسنتلذذ بموت أطفالهم ونسائهم بلا دواء ولا غذاء"، وهذه الأشياء موثقة، ففي حين كانت الحرب مشتعلة في دماج وفي كتاف وفي الحد بين حرف سفيان وحوث وفي حرض وقفلة عذر برعاية سعودية واضحة وبمباركة دولية ودعم أمريكي غير معلن، كانت صعدة محاصرة من كل الاتجاهات وأهلها يعانون من الحصول على أبسط مقومات الحياة.

وبعيداً عن تفاصيل المعركة وتوصيفات الارهاصات التي صاحبتها، فإنها في نهاية الأمر حسمت بإرادة شعبية، الاستفزاز الذي تعمده حزب الإصلاح بتحريك عناصره النائمة التي أسسها بدعم سعودي ورعاية أمريكية في كتاف ودماج والحصار الذي تعمد حسين الأحمر فرضه بقطع الطريق وقتل المسافرين في حوث وقفلة عذر وحرض، ألهبت داخل الناس ثورة كامنة في دواخلهم المتشبعة بفكر المسيرة القرآنية الثوري الذي أسسه الشهيد القائد حسين الحوثي رضوان الله عليه، وهوما دفع مجاميع من الناس للالتحاق بجبهات كتاف خاصة ودماج أيضاً وجبهات حرض وعذر وحرف سفيان .

أدى سقوط كتاف وفرار التكفيريين وكشف أول معاقل التكفيريين إلى فضح زاوية من زوايا المخطط الكبير الذي كان الإصلاح رأس حربة في

تأسيسه والدفاع عنه عبر إعلامه وكوادره، وانكشف أول مصنع للقاعدة في صعدة وكان دخول مركز كتاف ضربة قوية للسعودية التي تجاهلت الحدث وإن لم تتجاهله وسائل إعلام محسوبة عليها وجرى تصوير ما بداخل المركز كأدلة على أن هذا المركز مصنع للقاعدة وأيضاً مدعوم سعودياً وبغطاء أمريكي، ولكنه لم يكن أول مبرر يدعو إلى الثورة على النظام الذي كان مجرد أداة بيد الخارج الممعن في تفخيخ اليمن وإن كان من أقوى المبررات، وبسقوط كتاف سقطت دماج وبتوجيهات من الرئيس هادي يومها، بعد إدراك محركي اللعبة أن بقاءهم هناك غير مجدٍ وأن استثمار قضية تهجيرهم أجدى باعتقادهم، لم يوافق قائد الثورة يومها على التهجير لإدراكه المسبق أن تلك لعبة وسيجري العزف عليها طويلاً غير أنه لم يكن يمتلك الضغط لبقائهم أكثر من تقديمه الضمانات لحمايتهم.

فتح بوابة اليمن "حوث"

لعل سقوط مركز التكفيريين في كتاف وهروبهم باتجاه الجوف، خفف كثيراً من أعباء المعركة الثورية الحاسمة للقضاء على الإرهاب والتكفير وإخراجه من أرض اليمن، فتمكن مقاتلو الثورة من الزحف باتجاه حرض وقفلة عذر وحوث، وبرغم الوساطات والضمانات والمناشدات التي أطلقها قائد الثورة السيد عبدالملك الحوثي – حفظه الله– لآل الأحمر بفتح الطريق وإيقاف الاعتداءات على المسافرين ونهب الشاحنات وإخافة السبيل، إلا أن حسين الأحمر أعجبه تسميته "أسد السنة" من قبل قنوات السعودية التي كانت تطبل لتكفيريي دماج وكتاف من قبل، ونصب نفسه زعيماً للإرهاب، ولأن قبائل العصيمات وحاشد رفضت أن تقاتل في صفه وتحت راية الطيش الأهوج والقتل المجاني في الطرقات، استقدم إلى حوث والعصيمات عناصر من القاعدة في وقت كانت لاتزال دماج وكتاف تقاتلان، الأمر الذي جعله بعد سقوطهما

مكشوفاً لا ظهير له من حاشد ولا حتى من العصيمات، كانت راية القاعدة ترفرف في نقاط حوث والعصيمات وكان التكفيريون يوقفون أبناء العصيمات أنفسهم ويمنعونهم من المرور ويستفزونهم، الأمر الذي فاقم مستوى الغضب عليه في أوساط مجتمعه، وهوما جعل سقوطه سريعاً.

فتحت جموع الثورة الشعبية حوث، وكان هناك اعتقاد لدى البعض بأن فتح حوث سيفتح اليمن كلها أمام جموع الثورة، وبالفعل، سقط حسين الأحمر وأسقط امبراطورية آل الأحمر التي ظلت تحكم بهيبة حاشد وهيبة العصيمات اليمن طولاً وعرضاً، حاول حسين الأحمر الذي هرب من منزله بالخمري (ضاحية من ضواحي حوث) إلى بني صريم أن يحشد بني صريم للقتال وفتح جبهة من حدودها مع العصيمات، إلا أنها رفضت تماماً وطالبته هو وأخوته بأن يغادروا بلادهم.

وفي ذات الوقت كانت حرض وعذر وعبس وعاهم وطريق حوث حرض الدولي يتطهر لأول مرة من ظلام الموت الذي كان يسيطر على الطريق الدولي المهجور لعقود، ليصبح ممراً آمناً، في تلك الأثناء كانت قبائل بني صريم تتخلص من بقايا المناصرين لمشروع الإصلاح وآل الأحمر في بلادهم حين طردوا حميد القشيبي قائد اللواء ٣١٠ في عمران وسيطروا على منزله ضماناً لعدم إشعال حرب في بلادهم، وفتحوا الطريق أمام جحافل الثورة التي حملت معها مناصرين بالآلاف من أبناء العصيمات متجهين إلى عمران المحطة التالية في الثورة.

معركة عمران .. عتبة صنعاء

كشفت معركة عمران الكثير من الخبايا في واقع اليمن، وعلى مستوى المنطقة بل والعالم، ليس لأن الطرف الذي أشعل الحرب في عمران هم الإصلاح وعلي محسن الأحمر وحسب، بل لأن الحشد الشعبي الذي التف حول

الثورة ومطالبها الجزئية في عمران كبير جداً وملفت، فبمجرد أن أشتعل فتيل المعركة بين حشود الثورة وبين قوات العميد القشيبي قائد اللواء ٣١٠ الذي كان قوامه من الإصلاح وأتباع علي محسن وآل الأحمر، ظهرت على السطح مواقف علنية داخلية وخارجية، وتحركات دولية، المواقف الداخلية كان أبرزها موقف حزب الإصلاح الذي حرك عناصره التكفيرية للسيطرة على أبين مستغلاً ضعف الدولة، وحين تحرك الجيش لقتال القاعدة في أبين طالب بتركها والتفرغ لقتال الثورة الشعبية في عمران، كما أشعل جبهة في الجوف، وفي الوقت ذاته تحرك مجلس الأمن والأمم المتحدة وبعثت مندوبها جمال بن عمر وجاء سفراء العشر الراعية للمبادرة الخليجية، وصدر قرار من مجلس الأمن ضد الثورة، لكنها كلها لم لتوهن قوة الثورة ولا لتفت في عضدها عن مواصلة مشوراها الكبير لتحرير عمران من سيطرة فئة مستبدة هم ثلاثي الطغيان آل الأحمر الفارين من حوث وحزب الإصلاح المتهاوي وعلي محسن الذي يعتبر عمران آخر معاقل قواته.

ثورة عمران اندلعت إثر رفض علي محسن الأحمر تغيير المحافظ وتغيير القشيبي، حسب مطالب شعبية واسعة امتدت على مساحة المحافظة، وانتهت بسقوط ذلك الثلاثي وتحرير المحافظة وانهيار اللواء ٣١٠ ومقتل القشيبي.

اللافت في ذلك الحدث المحوري في تاريخ ثورة ٢١ سبتمبر أن هادي نزل صبيحة سقوط عمران إلى مبنى المحافظة في خواتيم رمضان وافتتح مبنى محافظة عمران وأعلن عودة المحافظة إلى حضن الدولة بعد أن كانت لسنوات خارج سيطرة الدولة.

هادي الذي اعترف بتحرير عمران كان يتذبذب وخلال المعركة كان يقصف بالطيران ويرسل الوسطاء ويندد بأن صنعاء خطٌ أحمرٌ، لكن ذلك الخط الأحمر سرعان ما تبخر حين وصلت الجماهير إلى محيط صنعاء لتساند

شباب الثورة المرابطين في أعظم تحرك سلمي شهدته العاصمة.

دخول العاصمة .. الخطوة الأولى للثورة:

أشهر قليلة تزامن فيها الحراك السلمي مع التحرك الشعبي في مداخل العاصمة، مع تحرك دولي تمثل في وساطة جمال بن عمر الذي تنقل مراراً بين صنعاء وصعدة محاولاً أن يتفادى سقوط صنعاء بيد الثوار، عبر تلبية المطالب التي كانت في حينه تتمثل في تغيير الحكومة لتشكيل أخرى تستطيع تنفيذ مخرجات الحوار بعد فشل حكومة باسندوة، وتنفيذ مخرجات الحوار، والتراجع عن رفع الدعم عن النفط، لكن هادي لم يكن صاحب القرار، فإرهاصات كثيرة تزامنت مع تلك التحركات الثورية مثل التدخل الأمريكي السافر في هيكلة الجيش وتفكيك المنظومة الصاروخية والدفاع الجوي وغيرها، وكانت الطائرات الأمريكية تحوم لتصور جميع المواقع في صنعاء ومحيطها وفق إحداثيات استخباراتية كشف العدوان الهدف منها.

سقطت صنعاء بعد أشهر قليلة من الاحتشاد حولها، وفي غضون معركة ثلاثة أيام فقط، انتهت بهروب علي محسن الأحمر من اليمن وتركه المشهد حراً طليقاً استطاع أن يصل يومها جمال بن عمر إلى لم شمل القوى اليمنية حول اتفاق السلم والشراكة الذي جرى توقيعه في حينه ورحبت به دول الإقليم ومجلس الأمن، وتشكلت في إثره حكومة خالد بحاح التي سرعان ما انفرطت مع هادي بقرار خارجي لشن عدوان على اليمن لايزال يضرب كل ماله علاقة بالحياة.

وبرغم ما أحدثه دخول الثوار إلى العاصمة وفرار مراكز القوى وترك الدولة ومؤسساتها على الرصيف، فإن ذلك لم يكن إلا اكتمال الخطوة الأولى من ثورة لاتزال مستمرة، ثورة تسعى للتخلص من وصاية الخارج بالمقام الأول وترتيب البيت اليمني وبنائه وإعادة الاعتبار للتاريخ اليمني.

تقرير "منتدى مقاربات" عن" أزمة السيولة المالية في اليمن"

عرض أ/ عبد السلام المحطوري

رئيس دائرة الدراسات والبحوث بالمركز،
asalam6@gmail.com

عقد "منتدى مقاربات" بمركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني لقاءه الثالث، عصر يوم الأربعاء الموافق ١٦- ١١- ٢٠١٦م، والذي خصصه لمناقشة أبعاد ومظاهر الأزمة المالية التي تواجه الاقتصاد اليمني جراء الحرب والحصار الاقتصادي ومنع الصادرات اليمنية عموماً والصادرات النفطية والغازية على وجه الخصوص، ومنع تدفق إيرادات الموازنة العامة للدولة من العملة المحلية، وتدمير المنشآت والمشروعات الاقتصادية العامة والخاصة، ومنع وصول موارد النقد الأجنبي من القروض والمساعدات الخارجية، ووضع العوائق أمام تحويلات المغتربين من الخارج.

شارك في هذا اللقاء من "منتدى مقاربات" الخبير المالي والاقتصادي الأستاذ/ أحمد محمد حجر كمتحدث رئيسي، الدكتور/ إبراهيم محمد المؤيد نائب مدير شركة النفط اليمنية، الأستاذ/ عادل الكبسي رئيس قطاع كاك بنك الإسلامي، الأستاذ/ محمد البابلي رئيس اتحاد نقابات موظفي الجهاز الإداري للدولة، كما حضر أيضاً اللواء/ مجاهد القهالي رئيس اللجنة السياسية الاستشارية للمجلس السياسي الأعلى، ومن جانب مركز الدراسات الاستراتيجية كل من الأستاذ/ عبد الملك العجري رئيس المركز، والأستاذ/

عبد السلام يحيى المحطوري رئيس دائرة الدراسات والبحوث بالمركز، والأستاذ/ ماجد سراج مسؤول وحدة الدراسات السياسية والاستراتيجية بالمركز، والأستاذ/عبد العزيز أبو طالب رئيس دائرة المعلومات والنشر بالمركز.

أولاً: لمحة عامة عن الاقتصاد والقطاع المصرفي

- يعد الاقتصاد اليمني من الاقتصاديات الضعيفة من حيث هياكله الإنتاجية رغم ما يمتلكه من طاقات كامنة غير مستغلة، ويعتمد بدرجة كبيرة في توفير الاحتياجات على الاستيراد من الخارج، وفي مقدمة ذلك متطلبات السكان الأساسية من الغذاء والدواء، وكذا مدخلات الإنتاج، ويواجه بسبب ذلك عجزاً مزمناً في موازينه مع العالم الخارجي.
- الاقتصاد اليمني اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على النفط والغاز، سواءً في ناتجه المحلي الإجمالي، أو في توفير الموارد من النقد الأجنبي، وكذا في الأهمية التي تحتلها الصادرات من النفط والغاز من إجمالي صادرات البلد إلى الخارج، وبالنسبة للموازنة العامة للدولة تصدرت عائدات النفط والغاز النسبة الأكبر من مواردها خلال العقود الماضية خاصة في ظل الأعوام التي كانت فيها أسعار النفط مرتفعة في الأسواق الدولية. وبصورة تواجه الموازنة العامة على الدوام عجزاً سنوياً مزمناً، وتتصف موازنة الدولة بالعديد من الاختلالات والتشوهات ولعل من أبرزها أنها مثقلة بفاتورة المرتبات والأجور وكذا بالمبالغ السنوية الكبيرة التي تدفع منها لسداد فوائد وأعباء الدين العام الداخلي والخارجي المتراكم والمرحل أغلبه على البلد منذ سنوات.
- رغم أن اليمن كان قد شرع في برنامج إصلاح اقتصادي منذ العام١٩٩٥م مع شركائه الدوليين ونظمت له العديد من مؤتمرات المانحين، حقق في ظل برنامج الإصلاح المشار إليه نجاحات نسبية في استقرار بعض المؤشرات المالية

والنقدية والاقتصادية، لكنه أخفق في تغيير واقع وهياكل الاقتصاد اليمني ووضعه على طريق النمو المستدام، الذي ينعكس في شكل تحسن ملموس في مستوى معيشة المواطنين، إذ غلب على البرنامج طابع الانتقائية في تنفيذ الإصلاحات واعتمد بدرجة أساسية على الإصلاحات السعرية.

- وفيما يخص قطاع البنوك والمصارف اليمني فهو يتعرض اليوم لأزمة سيولة مالية حادة بسبب الحرب والإجراءات التي طالته من تحالف العدوان، وهو قطاع ضعيف بطبيعته منذ ما قبل الحرب؛ حيث يتسم بمحدودية الإمكانيات والأدوار والانتشار، فالملاحظ أنه أسهم مع المؤسسات المالية في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد اليمني بحوالي (٢.٩٪) فقط، وذلك كمتوسط خلال الفترة (٢٠١٤- ٢٠١٠). وبالأرقام فإن القطاع بمجمله يتكون فقط من عدد (١٧) بنكاً، متركزة في المناطق الحضرية، منها (١٣) بنكاً تجارياً و(٤) بنوك إسلامية، أغلبها بنوك أسرية، (٤) بنوك منها تمتلك (٪ ٥٩) من إجمالي فروع البنوك. وللدلالة على محدودية وتواضع قطاع البنوك في اليمن فإن عدد الحسابات المفتوحة في البنوك في حدود (مليون وستمائة) حساب فقط من إجمالي السكان الذين يتجاوز تعدادهم الخمسة وعشرين مليون نسمة.

- وفي ظل هذه الوضعية الصعبة فقد واجهت البنوك تحديات كبيرة في ظل فترة العدوان مباشرة وغير مباشر، من التحديات غير المباشرة انخفاض نسبة الودائع لأجل وودائع الادخار، وفي المقابل ارتفاع نسبة الودائع تحت الطلب مما شكل ضغوطاً على البنوك حد من قدرتها المالية، ومن جانب آخر استحواذ عجز الموازنة العامة للدولة على النسبة الأكبر من استثماراتها (أذون خزانة وسندات دين وصكوك إسلامية مع صعوبة في تسييلها).

ثانياً: من مظاهر وأسباب الأزمة المالية

- العجز الكبير الذي حققته الموازنة العامة للدولة خلال ٢٠١٥م والأشهر الماضية من عام ٢٠١٦م، والذي بلغ مستويات قياسية هدد الاستقرار المالي والنقدي للبلد بدءاً بالقطاع الحكومي(مالية الدولة والبنك المركزي)، ولجوء الدولة خلال أشهر الحرب الماضية إلى تغطية ما يقارب الـ ٧٠٪ من نفقاتها من خلال التمويل بالعجز، حتى تتمكن من الوفاء بـ (المرتبات والحد الأدنى من النفقات التشغيلية للجهاز الإداري للدولة لكافة محافظات الجمهورية اليمنية) وبسبب تقطع الإيرادات فقد تم مواجهة نفقات الموازنة العامة للدولة من خلال السحب على المكشوف من البنك المركزي(في صورة دين على الحكومة) ما أدى إلى استنفاذ مخزون النقد لدى البنك المركزي من العملة المحلية، مع تعثر عملية طباعة عملة جديدة، وأدى هذا الوضع مع مرور الوقت إلى أن فقد البنك المركزي القدرة على التدخل والتحكم في العرض النقدي.
- كما كان لعجز الموازنة أيضاً دوره في مفاقمة أزمة السيولة التي واجهها قطاع البنوك التجارية والإسلامية، والذي ساهم بدوره القطاع في تمويل عجز الموازنة العامة ٢٠١٥م بما يقارب ١٦٪ تقريباً عبر أذون الخزانة، ليس ذلك فحسب بل امتدت أزمة السيولة في البنك المركزي ونفاذ مخزون النقد لديه، لتحدّ من قدرة البنوك على تسييل أذون الخزانة لمواجهة الأزمة التي تمر بها. مع العلم أن حوالي ٧٤٪ من استثمارات القطاع البنكي كانت في أذون خزانة والتي مولت بها الحكومة عجز موازنة ٢٠١٥م.
- أزمة السيولة في البنوك التجارية والإسلامية كان من أسبابها إحجام التجار عن إيداع أموالهم في البنوك كما هو المعتاد، والاحتفاظ بها في خزائنهم الخاصة بسبب القيود التي فرضها تحالف العدوان على البنوك،

ونتج عنها عدم القدرة على فتح الاعتمادات المستندية للتجار المستوردين الذين اعتمدوا على الصرافين بدلاً عن البنوك، مما جعل جزءاً كبيراً من السيولة المالية بالعملة المحلية تقع خارج البنوك التجارية والإسلامية؛ حيث حلّ عدد من الصرافين المرتبط بعضهم بالتحالف محل البنوك في القيام بمهامها.

- تهافت البنوك على شراء الدولار الأمريكي والريال السعودي بداية العدوان مما راكم موجوداتها من العملات الأجنبية (دولار و ريال سعودي)، وخلق لديها أزمة سيولة بالريال اليمني.
- سحب وتهريب الريال اليمني إلى خارج اليمن، وضعف الرقابة على قطاع الصرافة من قبل الأجهزة المختصة.
- احتجاز إيرادات الموازنة العامة من الضرائب والجمارك في المحافظات الجنوبية والشرقية والامتناع عن توريدها للبنك المركزي في العاصمة.
- احتجاز إيرادات مبيعات النفط والغاز في محافظة مأرب لدى حزب الإصلاح.
- عدم تحصيل موارد الموازنة العامة للدولة من الرسوم والضرائب وفق الأوعية القانونية النافذة.
- استمرار ظاهرتي التهرب الضريبي والتهريب الجمركي، وغياب التنسيق الفاعل بين الجهات الايرادية والجهات الأمنية في مناطق الحزام الأمني، وتواضع عمل لجان الرقابة الجمركية.
- تحويل الواردات من السلع والبضائع بعيداً عن ميناء الحديدة بعد استهدافه من قبل تحالف العدوان، بغرض تحويل موارد الموازنة من الضرائب والجمارك إلى المحافظات الجنوبية والشرقية والتي يسيطر عليها الاحتلال السعودي الإماراتي مع ما يسمى بالمقاومة والحراك والجماعات المتطرفة.

- استهداف تحالف العدوان للمطارات والموانئ وشبكة الطرقات، وتدمير منشآت ومشاريع القطاعين العام والخاص، وعدم انتظام وصول المشتقات النفطية للقطاعات الإنتاجية والخدمية، كل ذلك أثر سلباً على النشاط الاقتصادي العام للبلد، ومن ثم انعكس سلباً على إيرادات الموازنة العامة للدولة من الرسوم والضرائب وساهم في تفاقم الأزمة المالية وأزمة السيولة لدى قطاع البنوك.
- تساهل قيادة البنك المركزي في إنجاز طباعة عملة جديدة منذ ظهور البوادر الأولى للأزمة، بعيداً عن هادي وفريقه في الرياض.
- فتح الباب على مصراعيه أمام الواردات من الخارج وإغراق البلد بالبضائع السعودية والإماراتية والصينية وغيرها والتي لا حاجة ولا قيمة لها سوى استنزاف عملات وموارد البلاد بالعملة المحلية والأجنبية.
- عدم إيلاء الوضع المالي والنقدي والاقتصادي المتدهور بطبيعته ما يلزم من الاهتمام خلال فترة العدوان، وعدم تدارك الكثير من المشاكل والتحديات البارزة والتي كان في مقدمها تراجع إيرادات الموازنة العامة للدولة، وارتفاع عجز الموازنة العامة إلى نسب ومعدلات كبيرة جداً، كان لها تداعياتها الخطيرة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وقبل ذلك المالي والنقدي، دون أن يُلتفت إليها وإلى نتائجها الكارثية من قبل الجهات المختصة بحزمة معالجات وإصلاحات اقتصادية ومالية ونقدية وإدارية، باستثناء ما يتعلق بتقليص النفقات من معظم أبواب الموازنة العامة للدولة والتي تعدّ الأسهل من بين الإجراءات المطلوبة.
- تراخي أجهزة ومؤسسات الدولة عن القيام بواجباتها خلال الأشهر المنصرمة من الحرب، وفي مقدمتها وزارة المالية ومصالحها الإيرادية وبقية الجهات الايرادية في النفط والاتصالات وغيرها، وكذا البنك المركزي

اليمني الذي نجح في جوانب وأخفق في جوانب أخرى، وقبل ذلك مجلس القائمين بأعمال الوزراء الذي أخفق في حماية الاقتصاد الوطني حتى بالحد الأدنى من الإجراءات الحمائية التي تقوم بها الحكومات في أوقات الحروب والأزمات الاقتصادية.

ثالثاً: الرؤية والمعالجات

- توفر إرادة سياسية وإجماع وطني لدى القوى السياسية المناهضة للعدوان بأهمية وحتمية إنجاز برنامج إصلاحات اقتصادية ومالية وإدارية ونقدية غير قابل للتأجيل ينقذ الاقتصاد اليمني، يتدارك ما تبقى من أوضاع، ويتجاوز الاختلالات والتحديات القائمة (اقتصادية ومالية ونقدية وإدارية) وبما يكفل وقف وتثبيت حالة التدهور المتسارعة.
- الإسراع في تشكيل حكومة خبراء، أو إذا اضطر الأمر تشكيل (حكومة مصغرة) توكل إليها مهمة إدارة الشأن الاقتصادي بدرجة أساسية، باعتبار ذلك أولوية لا تحتمل التأخير أو التأجيل لأي اعتبارات كانت سواء داخلية أو خارجية، لارتباط الشأن الاقتصادي بحياة المواطنين، وببقاء الدولة وقيامها بوظائفها الأساسية ولمواجهة العدوان والحرب الاقتصادية التي تشن على اليمن.
- تتولى الحكومة المشار إليها وضع رؤية وبرنامج إصلاح اقتصادي ومالي ونقدي وإداري عاجل، يوقف حالة التدهور القائمة، وتتولى مهامها بدعم وإشراف من المجلس السياسي الأعلى، وبالعمل مع مجلس النواب الذي تحتاج إليه لإقرار سياساتها وتشريعاتها القانونية اللازمة لإنفاذ مهامها والإصلاحات التي تتبناها.
- معالجة حالة الفراغ القائم في قيادة البنك المركزي لتتمكن من العمل بفاعلية في إدارة وتنفيذ السياسات النقدية والاشراف على قطاع البنوك

والمصارف، وإعادة الثقة في هذا القطاع المهم والحيوي للاقتصاد الوطني، والإسهام الفاعل في جهود عملية إصلاح قادمة، وتلافي التشوهات التي حدثت خلال الفترة الماضية في مهام قطاع الصرافة.

- خلق وعي وشراكة مجتمعية تدعم أي عملية إصلاح قادمة تتشارك فيها الدولة والمجتمع.
- دراسة كافة المشاريع والإصلاحات المقدمة من جميع الأطراف الرسمية والأكاديمية والنقابية والتي قدمت لحكومة القائمين بالأعمال أو المقدمة للمجلس السياسي الأعلى، والخروج من ذلك ببرنامج إصلاحات قصير ومتوسط وطويل المدى، آخذاً بعين الاعتبار كافة المتغيرات المحلية والخارجية.
- اتخاذ إجراءات حمائية عاجلة توقف حالة الاستنزاف القائمة للنقد الأجنبي التي تنفق على استيراد السلع والبضائع غير الضرورية والتي أغرقت السوق المحلي.
- إعداد موازنة نقد أجنبي وموازنة سلعية تتحدد على ضوئها الحاجات الضرورية التي ينبغي أن يقتصر عليها الاستيراد من الخارج، حتى لا تستنزف موارد البلاد من النقد الأجنبي وتصل الأوضاع إلى مرحلة عدم القدرة على استيراد المتطلبات الضرورية – لا سمح الله- .
- عدم التردد في طلب الدعم المالي (قروض ومساعدات وتسهيلات ائتمانية) من الأشقاء والأصدقاء، وطلب تقديم تسهيلات للقطاع التجاري بضمانة الدولة ليتمكن من استيراد متطلبات واحتياجات البلاد الأساسية.
- إيقاف عمليات إحراق وإتلاف البضائع المهربة التي يتم مصادرتها والاستفادة من قيمتها لصالح الموازنة العامة للدولة وفي مقدمتها السجائر، حيث يشكل ذلك هدراً للأموال لا مبرر له خاصة في ظل

الظروف المالية الصعبة التي تمر بها البلاد، وأن يتم مراجعة وإلغاء النص القانوني المتعلق بالإتلاف للمهربات على أن يكتفى بعقوبة المصادرة والتغريم.

- إجراء مراجعة شاملة لأوضاع قطاع البنوك والصرافة لإصلاح أوجه الخلل الذي شاب مهامها ووظائفها، والعمل على مساعدتها لتجاوز الصعوبات التي تواجهها، وبما يمكنها من أداء دورها في الوساطة المالية خدمة لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق النمو المستدام.
- تحصيل الإيرادات العامة من الضرائب والجمارك نقداً والحد من التحصيل بشيكات.
- منح التجار الذين يوردون نقدية إلى حساباتهم في البنوك مزايا وتسهيلات ائتمانية.
- رفع القيود التي وضعتها البنوك التجارية والإسلامية على سحوبات عملائها من النقد.
- إعادة خدمة الصراف الآلي للجمهور والتي أوقفت بسبب أزمة السيولة المالية.
- بذل الجهود لطباعة عملة جديدة في الخارج لتغطي الاحتياجات القائمة.
- استعادة موارد النفط والغاز من أيدي المرتزقة والعملاء في محافظة مأرب.

انتهى، ، ،

الملاحق

الإعلانُ الدستوري

بشأنِ تنظيمِ المرحلةِ الانْتِقَـالية

أَيُّهَا الشَّعْبُ اليَمَنيُّ العظيمُ، نُزُولاً عند رغبتك، وتنفيذاً لإرادتِك الحُرَّةِ التي تجسَّدت جَليَّةً في الدعم المستمرِّ للثورة ومسيراتِ التأييدِ في مختلفِ المُدُنِ والمديريات، وفي الاجتماعِ الوَطَنيّ المُوَسَّعِ المنعقدِ في العاصمة صنعاء خلالَ الفترةِ من 9 - 11ربيع الثاني 1436 الموافِق 1/30 – 1/ 2/ 2015 وما تضمنه البيانُ الصادرُ عن المؤتمر من مُهلةٍ للقوى السياسيةِ للوُصُول إِلَى اتفاقٍ يُخرِجُ الوَطَنَ من الحالة الراهنة، وتفويضٍ للجنة الثَوْريَّة باتخاذ الإجراءات الفورية لترتيبِ أوضاعِ سُلُطات الدولة، وما تبعه من خُرُوجٍ للجماهير الشَّعْبية الحاشدة في مُعظمِ محافظاتِ الجمهورية المؤيّدة لما خرَجَ به المؤتمرُ الوَطَنيّ الموسَّعُ، وخلال المُهلة التي مُنحت للقوى السياسية بَذَلت المكونات السياسية المؤمنة بثورة الحادي عشر من فبراير والواحد والعشرين من سبتمبر جُهُوداً مُضنيةً لاحتواء الموقف، وإقناع المكوّنات السياسية بمبدأ السلم والشراكة؛ للخروج بالوَطَنِ من الفراغ الذي خلَّفَته الاستقالةُ المفاجئةُ وغيرُ المبرَّرة لرئيس الجمهورية والحُكومة، ولكن تلك الجُهُود قُوبلت بالتعطيل والرفْض والتنصُّل عن المسئولية الوَطَنيّة، واستمرت بعضُ المكونات في نهْجِها الانتهازي وتفريطِها بالمصلحة الوَطَنيّة العليا متجاوزةً المُدَّةَ المحددةَ لها في البيان الصادر عن المؤتمر الوَطَنيّ المُوَسَّع، في تَحَدٍّ صريحٍ للثورة وإرَادَة الشَّعْب اليَمَني العظيم، واضعة الشَّعْبَ أَمَامَ خيار الوقوع في مخاطرَ سياسيةٍ واقتصاديةٍ وأمنيةٍ واجتماعيةٍ، نتيجة الفراغ الذي

تُصِرُّ على استمرارِه؛ نكايَةً بهذا الشَّعْب وثورته ومكتسباته، وهو ما استوجَبَ من قيادةِ الثَّوْرَةِ القيامَ بمسؤولياتِها الوَطَنيّةِ، استناداً إِلَى تفويضِ الشَّعْبِ والقوى الوَطَنيَّةِ الثَوْريَّة.

وتنفيذاً لإرَادَة الشَّعْبِ اليَمَنيِّ الذي عَانَى من جَوْرِ حُكَّامِهِ، واستهتارِهم بمصالحه العُليا، وكرامته وحُقُوقه وحُرِّياته، وتفريطهم في وَحدته وسيادته، وأمنه واستقراره قَرَّرت قيادةُ الثَّوْرَة النهوضَ بتلك المسؤولية الجسيمة، وهي مسؤوليةُ إخراج الوَطَن من الوضع الراهن، والسيرِ به قُدُماً إِلَى آفاق والحُرِيَّة الكرامة؛ ليكونَ له موطئُ قَدَمٍ ثابتة في رِكَابِ الشعوب المتحرِّرَة.

إنَّ الثَّوْرَة عازمةٌ على تحقيق حياة كريمة لجماهير الشَّعْب، والقضاءِ على الفساد وفقَ استراتيجيةٍ وَطَنية فاعلة، وإصلاح نظام الوظيفة العامة، وإزالة الاختلالات في العَدالة المجتمعية، ورفع المظلوميات، وَإصلاح المؤسَّسَتين الأمنية والعسكرية على أُسُس وطنية، وإعَادَة الثقة والاعتبار لهاتين المؤسستين، وتحسين مستوى معيشة منتسبيهما، وتحقيق الأمن في المجتمع، ومواجَهة القوى الإجرامية التكفيرية، والقوَى المتحالفة معها والداعمة لها، وبناء مجتمع يمني قويٍّ متماسك لا يُقصي أحداً من أبنائه وتياراته، وإنهاء حالات الصراع والانقسام والتمزُّق، فالوَطَنُ يتسعُ لكافة أبنائه، وينتظرُ منهم جميعاً ودون استثناء الاسهامَ في إعَادَة بنائه، والعملَ على تحقيق رِفعته وتقدُّمه ورَخَائه، والمحافَظة على أمنه وسيادته واستقلاله.

أُيَّهَا الشَّعْبُ اليَمَنيُّ العظيمُ.. لقد عاهَدْنَا اللهَ وهو على ما نقولُ شهيدٌ، على أن نَبْذُلَ نفوسَنا، في سبيل إسعاد بلادنا، وإعلاء رايتها، فعليكم إنكار ذواتكم، وأن تبذلوا من أموالكم وأنفسكم وجُهُودكم، بما يضمَنُ لوطنكم القوةَ والسعادة والرخاء والمجد، متحدين كُلَّ

الصعوبات والمؤامرات، متكاتفين متعاونين، الوَطَنُ واحدٌ والهدفُ واحدٌ والشَّعْبُ واحد، ولتكُن الفترةُ الانْتِقَاليةُ التي ينظِّمُها هذا الإعلانُ فاتحةَ عهدٍ جديدٍ ينتقلُ الوَطَنُ من خلالها إِلَى بَرِّ الأمانِ.

وعليه: فَإِنَّ قيادةَ الثَّوْرَة تُصْدِرُ باسمِ الشَّعْبِ هَذَا الإعْلَانَ الدُّسْتُوْرِيّ المُنَظِّمَ للفترةِ الانْتِقَالية.

مبادئُ عامَّة

مَـادَّة (1) يستمرُّ العملُ بأحكام الدستورِ النافذِ، ما لم تتعارَضْ صَرَاحَة أَوْ ضمناً مع أحكام هذا الإعلان.

مَـادَّة (2) تنظِّمُ موادُ هذا الإعلانِ قواعدَ الحُكمِ خلالَ المرحلة الانْتِقَالية.

مَـادَّة (3) الحُقُوقُ والحُرّيَّات العامَّةُ مكفولةٌ، وتلتزمُ الدولةُ بحمايتِها.

مَـادَّة (4) تقومُ السياسَةُ الخارجيةُ للدولَة على أساسِ الالتزامِ بمبدأ حُسْنِ الجوَار، وعدمِ التدخُّل في الشئون الداخلية للدول، واعتمادِ الوَسَائل السلمية سَبيلاً لحَلِّ المنازَعات، والتعاوُنِ لتحقيقِ المَصَالحِ المشتركة، بما يحفَظُ سيادةَ الوَطَن واستقلالَه، وأمنَه ومصالحَه العليا.

مَـادَّة (5) اللَّجنةُ الثَّوريَّة العُليا هي المُعبّرُ عن الثَّـوْرَة، وتتفرَّعُ عنها اللجانُ الثَّوريَّة في المحافَظاتِ والمديرياتِ في أنحاءِ الجمهورية.

المجلسُ الوَطَنيُّ الانتقالي

مَـادَّة (6) يُشَكَّلُ بقرارٍ من اللجنة الثورية مجلسٌ وطني انتقالي، عددُ أعضائه خمسمائة وواُحد وخمسون عضواً يحل محلَّ مجلس النواب المنحل، يشمل المكوناتِ غيرَ الممثلة فيه، ويحقُّ لأعضاءِ مجلس النواب المنحل الانضمامُ إليه.

مَـادَّة (7) تُحَدِّدُ اللائحةُ الداخليةُ للمجلس نظامَ عمله، وحُقُوقَ ووَاجبَاتِ أعضائه.

مجلسُ الرئاسةِ الانْتِقَـالي

مَـادَّة (8) يتوَلَّى رئاسةَ الجمهورية في المرحلة الانْتِقَـالية مجلسُ رئاسة مكوَّنٌ من خمسة أَعْضَـاء يمثِّلون شمالَ الوَطَن وجنوبَه ينتخبُهم المجلسُ الوَطَنيُّ، وتصادِقُ على انتخابِهم اللجنة الثَّوْريَّة.

مَـادَّة (9) تُحَدِّدُ اللائحةُ الداخليةُ للمجلس نظامَ عملِه وحُقُوقَ ووَاجبَاتِ أعضائه.

الحُكومة الانتقالية

مَـادَّة (10) يُكَلِّفُ مجلسُ الرئاسة مَن يراه من أَعْضَـاءِ المجلس الوَطَنيّ أَوْ من خارجه بتشكل حُكومةٍ انْتِقَـالية من الكفاءات الوَطَنيّة.

أحكامٌ عامة وختامية

مَـادَّة (11) تختَصُّ اللجنةُ الثَّوْريَّة باتخاذِ كافةِ الإجراءات والتدابيرِ الضروريةِ؛ لحماية سيادةِ الوَطَنِ، وضمانِ أمنِه واستقرارِه، وحمايةِ حُقُوقِ وحُرّيَّاتِ المواطنين.

مَـادَّة (12) تُحَدَّدُ اختصاصاتُ المجلسِ الوَطَنيّ، ومجلسِ الرئاسة، والحُكومة بقرارٍ مكمّلٍ للإعلان تصدرُه اللجنةُ الثَّوْريَّة.

مَـادَّة (13) تلتزمُ سلطاتُ الدولة الانْتِقَـالية خلالَ مُدَّةٍ أقصاها عامان بالعملِ على إنجاز استحقاقاتِ المرحلةِ الانْتِقَـاليةِ وفقَ مرجعيتَي مخرجاتِ مؤتمر الحوار الوَطَنيّ الشامل، واتفاق السلم والشراكة الوَطَنيّة، ومنها مراجَعَةُ مُسْوَدَّةِ الدستورِ الجَدِيْدِ، وسَنُّ القوانينِ التي تتطلَّبُها المَرْحَلةُ التأسيسيةُ، والاستفتاءُ على الدستور، تمهيداً لانْتِقَـالِ البلادِ إلَى الوضْعِ الدائمِ وإجراءِ الانتخاباتِ النيابيةِ والرئاسيةِ وفقاً لأحكامه.

مَـادَّة (14) تستمِرُّ التشريعاتُ العاديةُ نافذةً، مَا لَمْ تتعارَضْ صَرَاحَةً أَوْ ضِمْناً مع نُصُوصِ هذا الإعلان.

مَـادَّة (15) يُعَدُّ هَذَا الإعلانُ نَافِذاً من تَأرِيْخِ صُدُوْرِه.

صَدَرَبِالْقَصْرِالجُمْهُوْرِيّ بِالعَاصِمَةِ صَنْعَاءَ

بِتَأْرِيْخِ 17 رَبْيِع الثاني 1436 هـ

المُوَافِق 6 / 2 / 2015

اللجنة الثَّـوْرَية العليا

أنصار الله ليسوا آتين لفرض نظام ملكي في اليمن هذا غير وارد نهائياً لا في أدبياتهم الثقافية ولا في أدبياتهم السياسية ولا في رؤيتهم التي قدموها في مؤتمر الحوار الوطني ولا في أي شيء مجرد دعاية كاذبة بهدف تشويههم وتخويف الآخرين منهم شأنها شأن بقية الأكاذيب.

قائد الثورة/ السيد عبدالملك الحوثي

مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني

الجمهورية اليمنية - صنعاء - حي الجراف.
هاتف: ٠٠٩٦٧١٣٣٧٣٠٠+
صندوق بريد: ٤١٩٠
بريد الكتروني: yecscs@gmail.com
الموقع الإلكتروني: www.yecscs.com